

Ms

ARABE

564



marque du présent

Relevé par M. Ducatroy,
Avec autorisation de M. Neffin,
pour l'Ecole des Sciences de la Sorbonne
de Constantinople, sur les épreuves
faites dans les années 1803, 1804,
1805 et 1806. Ducatroy

un an

141

un an

un an de l'an

166

un an de l'an

un an de l'an

un an de l'an

un an de l'an

un an

186

un an

un an

دره جونی این فهرستة محرر بالمطلب

Di. salim

773

555

566

Di. salim

37

38

39

39

40

41

42

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

61

62

دره جونی این فهرستة محرر بالمطلب فلذلك زحمت این

1

scutellaria monijerandi salim

1^o bab

2^o bab

3^o bab

4^o bab

5^o bab

773

555

564

6^o babii monijerandi salim

scutellaria monijerandi

if^o al

taf^o al

monif^o al

taf^o al

taf^o al

if^o al

if^o al

if^o al

if^o al

if^o al

if^o al

if^o al

if^o al

if^o al

par^o al

act^o al

termin^o al

pass^o al

monif^o al

aug^o al

indiqu^o al

37

38

39

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

61

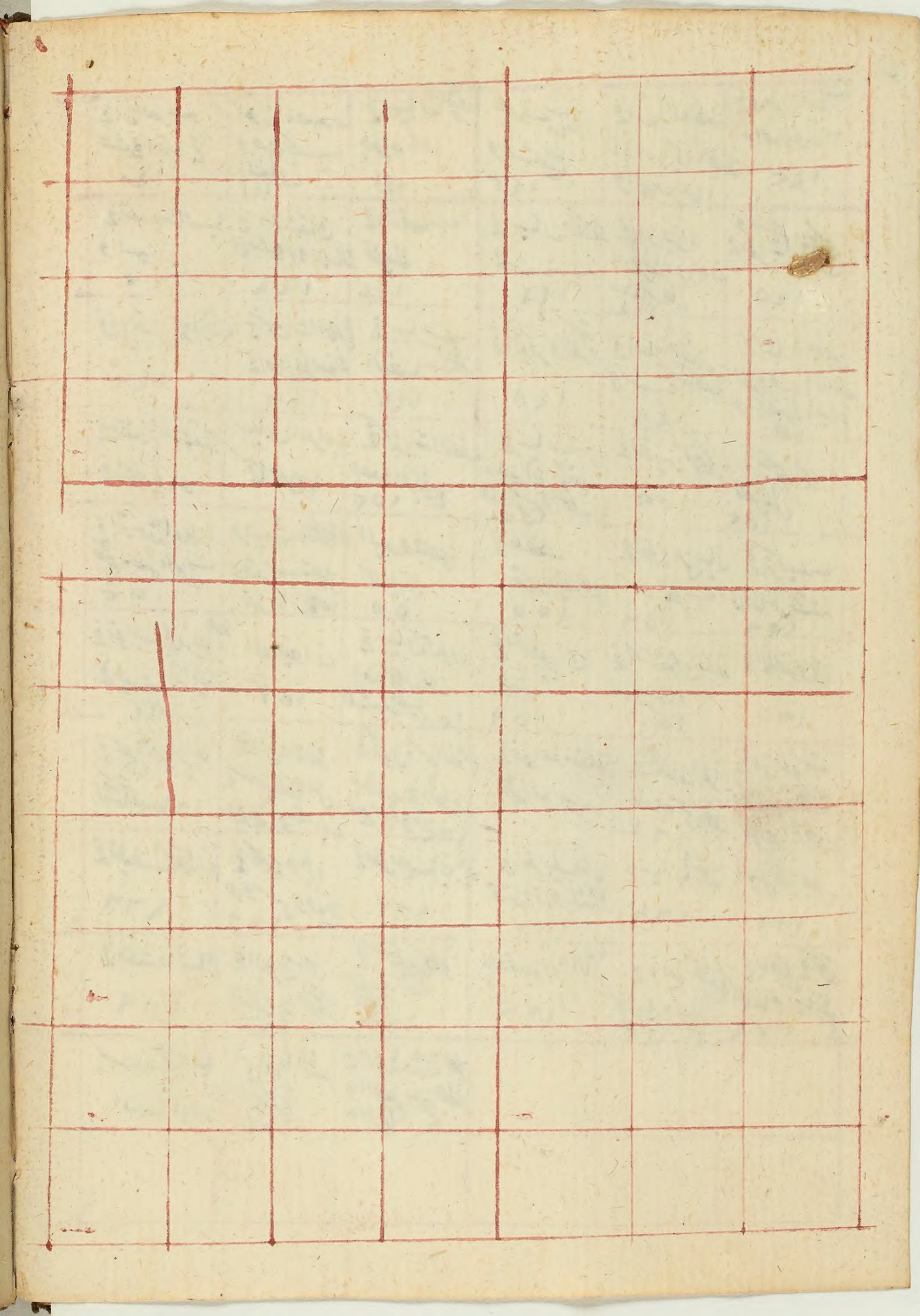
62

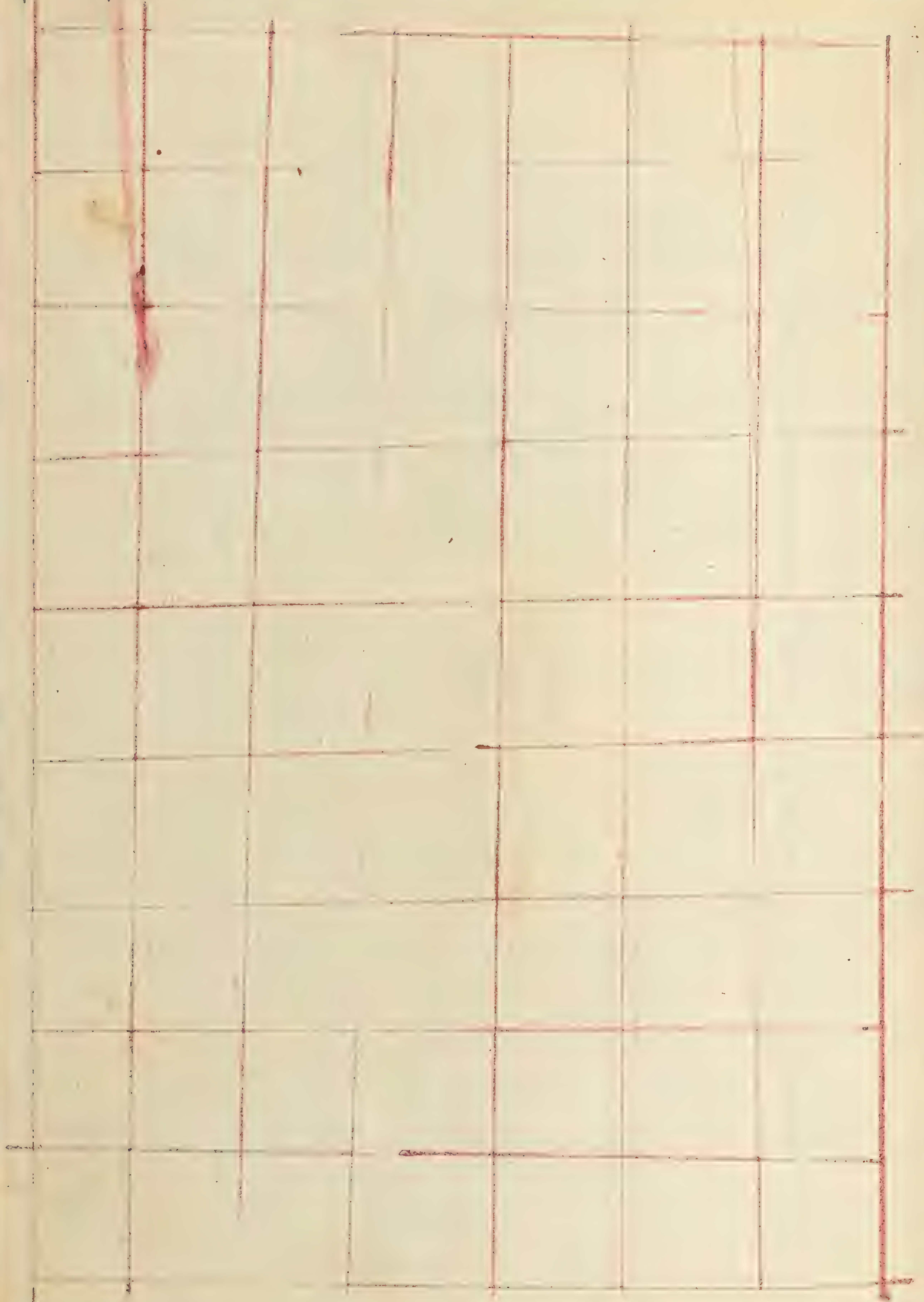
63

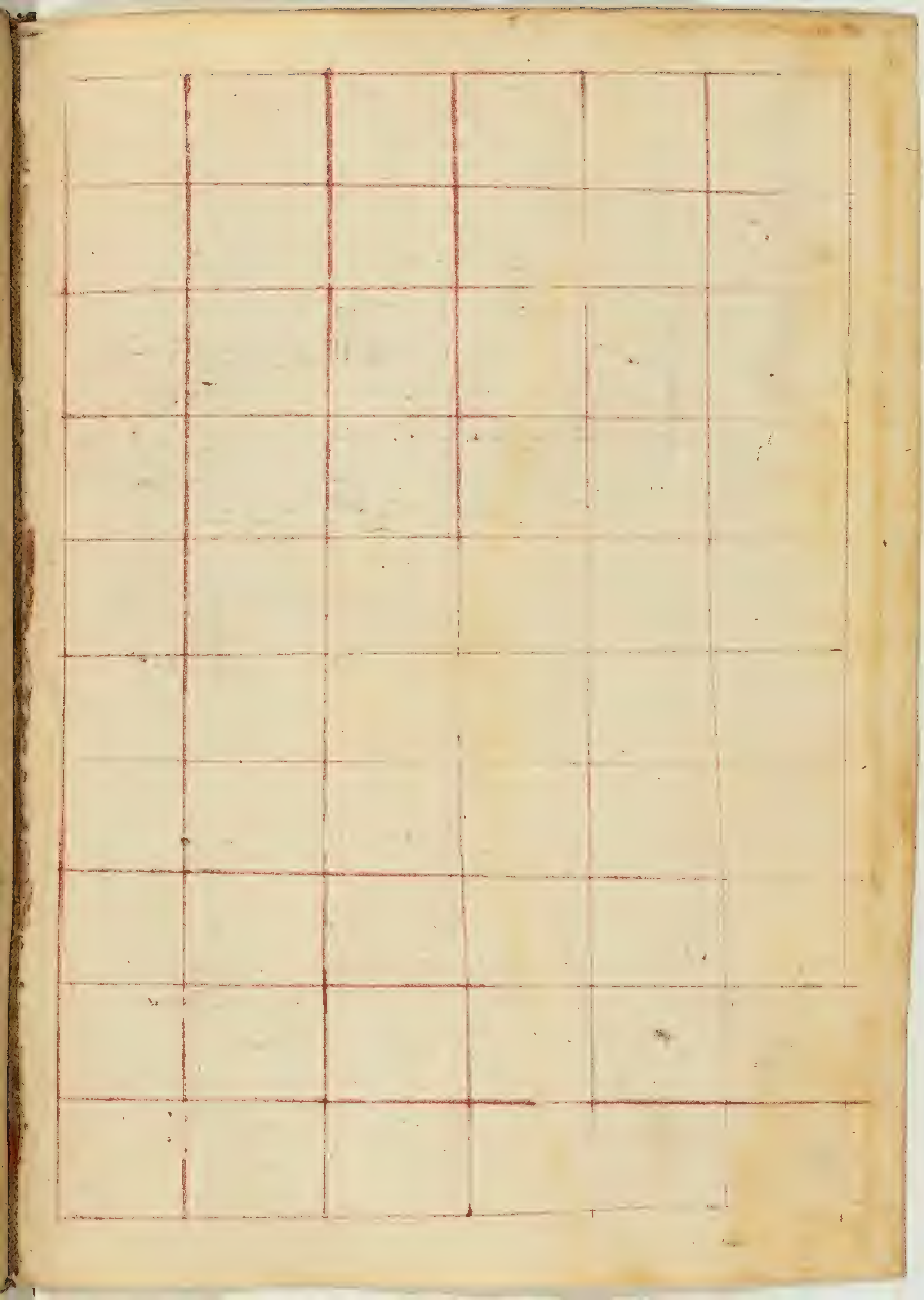
64

في بيان الحرف ١٠٤	يعرف فيه جواز اجتماع كلمت سوأكن ١٠٤	يعرف فيه احوال حرف التعريف ١٠٦	يعرف فيه لفظ التقاد والاسامي ١٠٧	يعرف فيه عدم حذف ١٠٧
وانما قال الاول حرف لاني ١٠٧	يعرف فيه وجه صاحب الكشف بجاء الله ١٠٨	في ان كل واحد هو معدول عن الاصل ١١٠	في ان مسرّب و محض ١١١	يعرف فيه دفعول التقاد في جوابه ١١١
بيان اشتقاق لفظ الخليل ١١٢	في اشتقاق الفعل في معنى الضعف والضعف ١١٣	في ان الكاف للتشبيه القراء والتحقيق ١١٤	في بيان اسامي الشهور ١١٤	يعرف فيه احوال اسماء الشهور ١١٥
يعرف في احوال واو العاطفة ١١٥	يعرف فيه وجود مفعول القول مفردا ١١٦	في الفرق بين الشهور والظواهر ١١٧	يعرف فيه وقوع الحال من المضاف والمبتدأ ١١٨	يعرف فيه احوال صفة المعرفة ١١٩
في احوال الحكمة المعرّفة ١١١	في كون المحرف في ان كل مبتدأ عقب بيان الوصفية ١١٩	يعرف فيه محي التنوين ١٢١	يعرف فيه اي ١٢١	في لفظ كل محي الاسماء ١٢٢
من الغرائب ١٢٣	في كون كلمة خلافا ١٢٣	في الفرق بين يعرف فيه محي الذي بمعنى ان المصدر ١٢٤	في معنى الترمز ١٢٤	في بيان نزع الخافض ١٢٤
في لفظ القوم ١٢٦	في لفظ الحجاز ١٢٦	في ان الفعل الناقص لا تدرك علامته ١٢٨	يعرف فيه تباع العرب ١٢٩	يعرف في احوال الحرك الجوار ١٣٠
في بيان بفتح وكسر ١٢١	في معنى المنز والدار ١٢٢	في معنى الفضل والنعمه والجزم ١٢٢	الفرق بين الجنس والكمال ١٢٢	في توجيه بيان نوع العظمة بالعمل ١٢٢
في ولدة جمع ولد ١٣٥	في بيان الفرق بين الوقت واللذة والنزاهة ١٣٦	في بيان قاعص ١٣٧	في اطلاق الفوائض على القلب ١٣٧	قاعص لطيفة فاقظ ١٣٨
				في مراتب الحبسة ١٣٩

في ان العرب عشرة اقداح ١٤٠	كون المصدر وجهه كجب المنفاني ١٤١	في بيان انتفا يعرف ببع والشرع ١٤٢	في ان اللفظ اذار بين الحقيقة والمجاز ١٤٣	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٤٤
في تفسير السباق والسباق ١٤٥	في اشتقاق الاشمام والامالة ١٤٦	في بيان فقط في ان جزاء الشرط اذا كان مضارع ١٤٧	في بيان فقط في ان جزاء الشرط اذا كان مضارع ١٤٨	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٤٩
فشل جلي قد طرقت ١٤٦	في كتابة الهمزة في اول على صوت ١٤٧	في الذكر والذكر في اصابة عيني وسب اضافتها ١٤٨	في كتابة بعض الحروف بالالف وبعضها بالياء ١٤٩	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٥٠
في تقديم المشبهة في الكلام ١٥١	في بيان اعراب في كتابة الالف بعدها والجمع ١٥٢	في بيان معنى الاستفهام للتقريب والتعجب ١٥٣	في تفسير النكرة في مجيء عن للتقليل ١٥٤	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٥٥
في تسمية اعطاء كلم بعض الكلمات ١٥٦	في حيث المكان وقد يستعمل للزمان ١٥٧	في لفظ محمد عليه السلام ١٥٨	في كلمة من بيان في تركيب اسم العرب ١٥٩	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٦٠
في توصيف المجاز الوافقة في عيشة الراضية ١٥٧	في بيان كون اذا كان لو الشرطية ١٥٨	في تصحيح ابن حنبل ١٥٩	في اشتقاق لفظ استرشاء ١٦٠	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٦١
في محي كسر الالف للتاكيد ١٦٢	في كون اسم الفاعل مقدر في الطرف بمعنى الشبوت ١٦٣	في قواعد متعلقة بكتابة لوبي ١٦٤	في حفظ القرآن في ان الموت خارج عن الخط ١٦٥	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٦٦
في لفظ المقرون ١٦٦	في كلمة ويل ووك ووج ١٦٧	في تعريف بيني بيني المتداولة والمنظور ١٦٨	في بيان تسمية اهل الرجل ١٦٩	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٧٠
في قصة دانيال ١٦٩	في الفرق بين التدبير والتفكر ١٧٠	في تصحيح كلا كلمتا ١٧١	في وجه التقييد في ما قبل في حق الامام الاعظم ١٧٢	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٧٣
سبب الانسأ الانسأ ١٧٤	في ان عاثة بالهمزة ١٧٥	في الفرق بين الطعم والطعم بفتح الطاء وضمها ١٧٦	في وجه التقييد في ما قبل في حق الامام الاعظم ١٧٧	في وجه انتصاب اصلا وراسا ١٧٨







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ابتداء بالتسمية اقتداء بحجاب العليم وانشاء لا بقول رسوله الكريم **بسم الله** كل امر
ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو ابتداء في كل شيء له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ
بسم الله فذلك الشيء ابتداء ناقص لا يعتبر لا يقال هذا معارض بقوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وايضا مستلزم للتسلسل لانه الابتداء محمول
على المسمى الممتد او احدهما على الحقيقي والآخر على الاضافي والياء للملازمة
والمصاحبة نحو دخلت عليه بنشاب السفر والالة او الاستفانة نحو كنت بالقلم
وانه المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة
الى ابتداء آخر وان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد ان يتقرب به بان
الابتداء بالتسمية ليس ابتداء بسم الله تعالى لانه الياء ولفظ اسم ليس شي من اسم الله
تعالى ويجوز بان الاسم مضاف الى الله يراد به اسم فقد ذكره هنا اسما لكن لا يخصصه
بل بافظه وال علمه مطلقا فيستفاد . بجميع اسمائه واما الياء وسيلة الى ذكره
على وجه يؤدي الى جملة مبتداء للفصل فخرى من تسمية ذكره على الوجه المطهر وجملة
البسملة اسمية انه قدر ابتداء بسم الله وهو قول البصريين وفعلية انه قدر ابتداء بسم
وهو قول الكوفيين وهو المشهور في القياس والاحاديث ولم يذكر التثنية
غيبه الا انه يقدر الفصل متأخرا او متساويا جعلت التسمية بدلا فيقدم بسم الله
افراء بسم الله اكل بسم الله او نخل بسم الله ويؤيده الحديث باسمك رب وضعت جنبي
والاسل عند البصريين يمتد ليل جمع على اسماء وتفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم
سميت لا واسماء واربهم ويسمى ولو كان اصله كما قاله الكوفيون واسما كان
حق منها على العكس وفيه خمس لغات اسم وبضم الهمزة وكسرهما والكسر يجوز وبم
وسم بكسر السين ومنها ونسب الكهناى كمدى والقياس الخطي فيه انه لا يحدف

الصلوة و

في اصل لفظ الاسم

الف في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في بسمك وكما لا يحذف في حاله الابتداء
 في اللفظ فحذف فوصها الا انهم اتبعوا في حذفها حكم الدرج في اللفظ لاحتلام الابتداء
 فحذف فوصها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت باسم الله او باسم
 ربه لاثبت الالف واما الله فمن هو لفظ امر به كما هو مذهب الاكثرين او غير اني
 او سريانه كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم هو قول الخليل وسيبويه
 مختار الاصولين والفقهاء اوصفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من
 الاعلام هو صفة كما هو مذهب قوم او الفالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
 هل هو منقول كما هو مذهب قوم او من تجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو
 مشتق كما هو مذهب الجوز او غير مشتق كما هو مذهب بعض واختاره الفهرست وجم
 غفير من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ من كما هو مذهب قوم او لا كما هو
 مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكره الشيخ اكل الدين في ماله وما عليها في شرح
 المشارق والتقرير النبوي وانا اوردته بهذا من باب فاصله الله على الاختيار
 القاض فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض نعم
 ادغم فصار الله وقطع يمينه بختص بالنداء لمخصر بالتعويض وقيل اصله
 الله على ما اختاره صاحب الكشف و ابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت
 حركة الهمزة الى اللام فصار الاله ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار الله وفي
 نقل حركة يمينه الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح لانه عند ادغامها
 يحتاج الى اكانتها ثم حملت على اللغات الواجب الوجود الى الخالق لكل شئ وقال
 الخليل ان اسم بمفهوم كلمة الواجب الوجود لذاته ومستحق للسودية
 وكل شئها كل الخص في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العالم جزئي وفيه نظر لانا
 لان اسم الله لهذا المفهوم كلف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله

كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوماً كل يحمل كثرة ولان المراد بالاله فمفهومه
الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكثرة
لكثرة المعبودات الباطلة فجب ان يكون الله بمنى المعبود بحق والاعمال للفرد الموجود
منه والمفني لا يستحق للعبودية في الوجود له في الوجود او موجود الالفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشف ان الله تعالى يختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره
بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق فانه قيل اذ جعل عالماً لا يظهر فائدة تحمل الاحد عليه سبحانه
كما ذهب اليه صاحب الكشف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال الضمير للشأن والله احد
جملة خبرية لانه لا يقول بمنزلة انه يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد الاثنان
واما اذا اريد به المفهوم الكلي فكذلك مفيداً بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للعبودية
احد قلنا يعتبر العبودية احدية بحسب الوصف بمنى انه احد في وصفه مثل الوجوب والحقاق
او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلاً فنفيد ولا يكون مثل زيد احد ذلك في اشتقاقه وجوه ترقى
الى احد عشر عاماً فيه التيسير فكيفنا بالاشهر فقول انه من الاله الرجل اذا تحية في معرفة
وقد انه من الاله بالفتح الآية اي عبادة وقيل انه من وله الرجل اذا شد شوقه ووجهه
وليستى به لكونه كل مخلوق والاله نحو الرحمن الرحيم قيل هما بمنى واحد وهو ذو الرحم شدد
شبهانه ونديم ونهم من فرق بينهما بانه الرحمن عاقمة والرحيم خاص فالرحمن بمنى البراءة
في الدنيا فيتم الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمنى المعاني في الدنيا
ويو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة فالرحمن
خاص اللفظ وعامة المعنى والرحيم خاص اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لزيد الله
رحيم ولا يقال رحمن واما رحمن الائمة مسلمة الكذاب فمن يتغنثهم ومنه
صف الله تعالى بالرحمن ومعنى هالفة الخنوع والمطفحاز عن انعامه تعالى عبادة
ذكر للملزم وادارة الملزم لان واحداً من الملوك اذا عطف على رعية من رعاياه
انعم عليه واصابه بمصروف وكذا يؤل الكيفية النفسانية المنسوبة اليه تعالى القرآن

افعل التفضيل

هـ الحمار علم وكتا بجا فضاة

كالفضيلة الحيا وغيرهما بالجل على غايتها قوله ان اروي زهر يخرج في رياض الكلام
من الاحكام وابرأ حية تحاك ببيان البيان ولسان الاقلام اقول اروي اسم
تفضيل من رويت بالما اروي ريتا وروي ايضا مثل رضى وارتويت ورتويت
كله بمعنى وهو ضد العطش وهو يهين كناية عن النظارة والبطانة لان النظرة
اذا رويت ظهرت تضارستها وذات طراوتها وطهرتها فائدة جلية لا بد ان يشبه
لها وهي ان المشاركة المتفاد من تميز فعل التفضيل مشاركة حقيقة وقد يكون
تقديرية وفرضية اعتقادية وعليه قوله تعالى اصبأ الجنة يومئذ خيرة واحسن قبلا
وقوله السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم وابدالهم لى شى
منهم اى في اعتقادهم والافليس عليه السلام شرو من هذا القبيل قوله زيدا علم من
الحمار وعمر افصح من الاشجار اى لو كان وفائدة هذا النمط التشريك في شى معلوم
الاتقاء قطعا لان الفرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل لبيان الكمال
والزيادة في وصف الخاص وان لم يكون الوصف الذى هو الاصل شتى كما وعليه قوله لهم
الصيف ابرد من الشتاء اى الصيف اكل في حرارته من الشتاء في برودته وقد يقصد تجاوز
صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل كقول
بل بمعنى ان صاحبه متباعده في اصل الفعل متزائد الى كمال قصد الى تمايزه عنه في اصله مع
المبالغة في التضافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير وجوده الى كماله فيه على وجه
الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو معنى الاوضح في الافاعيل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه
احد في اصله حتى يقصد التفضيل وهو المعنى الاوضح نحو الله اكبر وشاله قبل وبهذا
المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الى مما تدعوننى اليه وقوله
على كرم الله وجهه لان الصوم يومان شعبان احب الى من ان افطر من رمضان ومثله كثير
وقد تجرد فعل التفضيل عن معنى التفضيل ويؤى بالوصف وذلك مشروط بان يكون مجزا
عن الامور الثلاثة اللام والاضافة ومن وهذا قياس عبد المبير وسماح عند غيره وفيه

ان صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير قوله تعالى الذين عملوا ان يكونوا
بمعنى الشيء كقولهم التا قصر والشيخ اعد لابن مروان مع الاضافة وقال ابن
مالك وقد يستعمل فعل الفاعل عن من كره اعن التفضيل مؤلا باسم الفاعل كقوله
تعالى هو اعلم بكم ومؤلا بالصفة المشبهة كقوله تعالى هو اعلم بكم فاعلم هنا بمعنى عالم
اذ لا يشترك له تعالى علمه بذلك واما هو بمعنى معين اذ لا تفاوت في نسب المقدورات
الى قدرته تعالى انه لا يفصل بينه وبين من التفصيلية وقد تفصل بينهما يلو وفعاله
نحو هي احسن لو انصفت من الشمس لا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما
ما ورد من هذا القبيل الاضمار والتفسير ولا بأس باجتماع للاضافة ومن التفضيلية
اذا لم يكون المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة
الى البصرة للتوضيح وحذف من من افضل شايخ في الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز
حذفه بمره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا له وقد يحذف المفضل عليه
اما الاجلال المفضل من ان ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله تعالى من عند الله
خير واما التعميم كما قال ابن كمال بكشا في قول الفرزدق بني لنا بيتا دعائهم اعزوا طويلا
اي من دعائهم كل بيت قال ابن الرشيدي في العمدة قال الطبري يومنا للفرزدق انت القائل
ان الذي سمك السما بني لنا بيتا دعائهم اعزوا طويلا واطول اعزهم ثم ذوا واطول ثم ذوا واذ
المؤذنة فقال له الفرزدق بالكرم الاتسع ما يقول المؤذنة الله اكبر ثم ذاقا تقطع الى
الطبري انقطعا فاضحا وبهذا الوجه ان ما زعمه بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل
ولكنه بناء على ان افضل مثل حمير وبيض وما شاكلها فاعمله لازما لما في ذلك من الفخامة
في اللفظ ليس بذلك والظاهر ان حذفه الله اكبر للتفخيم فتسطر الفرزدق في مجرور
حذف المفضل عليه لتكسبه والزهر يفتح الزاء وانها جميع زهرة يفتح الزاء وسكون الهمزة
نور النبت بالفتح والرياحن جمع روضته وهو موضع فيه البقل والعشب اي الكلاء الرطب
وزنه الجبل والاصل روض قلبت الواو يا لكسبه ما قبلها الكلام في اللفظ يطلق
على قسم الدوال الاربعة والخط والاشارة وما يفرم من حال الشيء مجازا وعلى

الكلمة وعلى الكلام كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعتد بها وعلى اللفظ المركب
 افاد اوله يقدر كما زاع على ما صرح به بسبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا
 على الجمل المفيدة وهو من حيث يحتاج فعلها هذا مجازا في النفس وفيها واحد المذاهب في الحقيقة
 في النفس مجازا في تلك الجمل وحقيقة غيرها على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما
 يتكلم به من كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة من املا كان او لا وعرفه بعض
 الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقدرية اذ قيد ان آخر ان فيقال
 المتواضع عليها اذ اصدت عن قادر واحد وا قال الراضية الكلام واللفظ والقول
 من حيث اصل اللفظ بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا
 كان او لا لكن الكلام أشهر لفظ في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما
 يخرج من الفهم من القوم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله أشهر في المفيد
 وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى اقبل وما لم يستراح وغلب بمعنى الرأي والمعرفة
 وبالمستصورة في العقل وقال صاحب النهاية العرب يطلق القول على غير الكلام
 باللسان وانشد وقالت له عيناه سمعا وطاعتا او مات ومنه الحديث سبحان الذي
 تعطف يا الفرة وقال به اي احبة واخيمه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال
 فنقول قال بيده اي اخذه وقال به جله اي ضربها اشمه وقال به اسسه اي اشار
 وقال بالمال على يده اي قلب وقال بثوبه اي رفعه قال ابن الحجاز واختلف في مصدرية
 وعدمها فقال بعض هو مصدر كلمة وقال بعض هو المصدر وليس بمصدر وهرنا فائدة ينبغي
 ان يتنبه لها ان الفرق بين المصدر واسم مصدر ان المصدر موضوع للحديث من حيث اعتبار تعلقه
 بالمتنوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضيه الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله
 واسم مصدر موضوع لنفس الحديث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمتنوب اليه وان كان له تعلق
 في الواقع ولذا لا يقتضيه الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم فعل
 فهو ان الفعل موضوع للحديث ولما يقوم به ذلك الحديث على وجه الابهام في زمان معين
 ونسبة تامة بينهما على وجه كونها مرة ملاحظة لفظهما وكل من هذه الامور جزء من مفهوم

مطلق
 تعريف معاني الكلام
 ومعاني القول

اسم المصدر

المصدر واسمه

الفعل واسمه

الفعل

ملحوظ فيه على وجه التفضيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظ على وجه الاجمال وتعلق
الحدث بالنسبة اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضيه الفاعل والمفعول
وتعيينهما ولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال بعضهم فافارقة الفرق
بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي مبتدأ الفعل الصريح
ان يعبر فيه بلبس الفاعل به صورته منه وتجردة فاللفظ الموضوع بالارادة مقيد بهذا القيد يستعمل
مصدرا وان لم يعبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع بالارادة مطلقا بهذا القيد لمذكور هو اسم المصدر
كذا ذكره شهاب الدين الطيبي في حواشي الكشاف وقيل مصدر عبارة عن فعل جازية اللسان
واسم مصدر عبارة عما عبارة عن فعل جازية اللسان وعليه الجمهور وظاهر كلام ابن مالك انه لا فرق
بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له معنى مقول نسبي
لا يكون الخارج طرفا لوجوده واسم مصدر له معنى حاصل فحين قام به المصدر ليس باسم نسبي
يكون الخارج طرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة الذلزال
وان قيل قد صرح الرازي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من كل يقوم به ومن
البيان ان الفرض من قبيل ما يكون الخارج طرفا لوجوده اوجب بعد تسليم كلامه في قوله
ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشارة اليه التفتازاني في السلوك وبقي بها
بحث وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج طرفا لوجوده كالاكامة والامانة
فتأمل واكرم والكممة بكسرة الكاف دعاء الطلوع وغطاء النور وعلامة الجمع كماء وكمة و
اكمام واكمم وابهى اسم تفضيل من البراء وهو الحسن اللطيف القايق وفي فعله ثلث
لغات براءى وبرأى وبرأى بالكسرة والضم والفتح نقله ابن مالك في كتاب المنث والخير
وكذا الخير بكسرة الخاء المهملة وفتح الباء وجميع الحرة على وزن الفيتة يرد يمانه بضم الباء وهو
كسأود ومرتبه تلبس العرب بالجمع يرد بفتح الراء واليمان منسوب الى اليمن والفتح عوض عن يا النسبة
فلا يجتمعان تحاك تشبيح والبنان اطراف الاصابع واحده بنانه والمراد به الاصابع والبنان
في الاصل مصدر من بناء بمعنى تياتي وظهر او اسم عن ياتي كالكام والسلام من كلمة سلم يطلق على
اظهار الشئ وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان هو مصدر ياتي على الشذوذ اذا التباس

الكشاف

هو

محل
البيان والتبيين

بفتح الفاء ولم يجر بكسر الهمزة وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيين بفتح الهمزة على الكثرة
الخاطر واما القلب وقريب منه ما قيل التبيين اظهر باربع دلائل وبه هاء فكانه منبج على ان
زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو مشروط بكون البناءين
مشتقين من اصل واحد باتحادهما في النوع فلا يتقضى بالصفة المشبهة التي تدل
على زيادة المعنى وهو الثبوت والجملة من مع انه احسن اسم الفاعل كحذر وحاذر
وحسن وحاسن وبما يجاب بان حذر انما يكون ابلغ لاطاقة في الثبوت بالاسم والجملة
فجاز ان يكون حاذر ابلغ منه لدلالة على زيادته الحذر وان لم يدل على لزومه وثبوته
واما ما يرمي المنطق الفصيح المبرر عما في المضمرة واللسان جميع سن قوله حمد الله اقول
لما انعم الله تعالى عليه فاجتته نفسه الناطقة المتخيلة بالعلوم والمعارف التي تالف
تأليف هذه الرسالة اشرف من اثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم حيا
اردف التسمية بحمد الله تعالى لحق بشئ من ذلك والافا لتوفيق بالمجد والافتاد
عليه ايضا مما يقتضيه شكر او علم جبر فلا تفي بحق قوة الحامد الحمد هو الوصف بالجميل
مطلق سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انما ذلك الجميل
او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضيه حامدا او محمودا وهو ظاهر ويقتضيه
ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره محمودا عليه اختياريا وبه يمتان
عن الممدوح اعم من ان يكون انما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم
الحمد لله على ابدته الكاملة وقدرته الشاملة ومجده زيدا على حسبه وشيعة وعلمه
وكرمه اللؤلؤ على صفاتها مع ان الحمد عليه في هذه الامثلة غير اختياري لانه صفة
الذاتية غير اختيارية لكون كل اختيار شي حادثا وكذا البوائ في غير اختيارية اما
فلانه ما بعده المراء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا
اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفة فلانه كل باس فيل كفيلا لان
الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو ان لا نسلم انه حمد
بمدح كما في لغة التفاسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفة لله تعالى كما

بأن التسمية

محل
في تعريف الحمد والحمد
والمدح

والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز حمل الاعلى صفات الفعل ولو سلم
انه محذور فنقول تلك الصفات اما اختياره كما ذكره بعض المحققين ومنه الاختيار
للحدوث بناء على جواز قصده اذ لا بد ولا يتقدم على الاشياء بالذات او هي
بمقتضى افعال اختيارية لانها عن الفصل الافعال الاختيارية او لكون الذات
كافية فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية والمحمول عليها باعتبار تلك الافعال
فالمحمود عليه فعل اختياري في المثل واما المثال الثاني فهو ان المحب وان كان في علم
من انه يكون فعلا اختياريا ولا يمكن منعلق المحذور بالحقيقة هو افعال اختيارية لا كلهم
الآن هم الاعلى التعليل في ان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية التي يبداء الفناء
النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس اللقاء فيها فيجوز على الثاني بدلا ويل وعلى
الاول بئاول ولا يلتزم على الافعال المحملة الاختيارية ومن يهنا قيل ان الجميل
لا يجب ان يكون نفس اختياريا بل قد يكون نفس اختياريا كذلك يجوز ان يكون
طريقه ونسب تحصيله اختياريا كما في العبد وان يكون ثمرة واثاره اختيارية كما
في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الاشئلة المصنوعة وليس
من كلام العرب القرباء فاعلم ذلك فانه غاية التام في هذا المعام الذي تذل
فيه اقدام الاقوام قوله سبحانه وتعالى تواتر نداء الوافرة الزائرة وترادف الآلة
المتوافرة المتطافرة قوله سبحانه وتعالى علم للتبيين مصدر بفتح الهمزة تنزيها بليغا
اذا ذهب وبعد لانك ابدت من سبعة عما تنزهت عنه او من السبع بمعنى الفراغ من
الشغل كانك جملة فارغ عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظا به اسم مخصوص
جعل بليغ التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة الله تعالى حيث لا يقطع عنها في
اللغة الفصيحة وقول العلامة في الكشف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا
وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحارث وهو ان قوله انه اذا استعمل
مضافا لا يكون علما بل اسم مصدر لان الاعمال لا تصاف واذا افرغ عن الاضافة كان

اقتضاء

عن

فمنه كلمة سبحانه وتعالى

الظاهر

المطهر

على غير معروف وقد استعمل هذا القطع عند النجيب وسرفيه ان التنزيه البليغ يستلزم
التحجب من بعد ما تنزه عن غيره في المنزه فكانه قيل ما بعده في هذا تنزه ثم استعمل
عند كل نفي من شئ فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتي تتبعا كما
في قوله كسبي ثم ان ذلك السري بعده وتارة يقصد به التحجب بحمل التنزيه ذريعة
له كما في قوله لكسبي نك هذا الجحان عظيم او المقصود التحجب عما عظم امر الافك
وانه تصابه بفصل من ذلك اظهاؤه تقديره اسبح الله كسبي ثم نزل منزلة
الفعل وسكوده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه اعداء
الله تعالى اي تبارك وتعالى ولم يهرنا فائدة وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى
اتبع بالتعظيم كقول جيل ونحوه ويحفظ على كتبه الصلوة والسلام على رسول الله
صل الله عليه وسلم ولا يسم في تكراره وان لم يكون في الاصل ومن غفل عن ذلك
حرم خطا عظيما ويحلى بلسانه كلاما كونه ايضا وكذلك الترضي والتعظيم على الصلوة
والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة ودون السلام وبكلمة ويكره التبريز بالها
الصلوة والترضي في الكتابة بل يكت ذلك بكلامه واما تقطيع المصنفين الحديث
في الاحتجاجا فالا الجواز وقد فعله مالك والبخاري ومن لا يحصى من الائمة
وقان ابن الصلوح هو لا يخفى من كراهية ويعلم منه انه تقطيع الاية للاحتجاج اشد
كراهية التواتر التتابع من قولهم تواترت الكتب اي جاءت بعضها في اثر
بعض من غير ان ينقطع في النعيا لفتان فتح النون وضمها فاه فتحت النون
مددته كما هو في الرسالة وان ضمت حمزة وقلت نعم الزافرة الكثرة والتواتر
التتابع والالالة جمع الى بالفتح والكثرة هي اي الالاء والنعيا شدة اذ فان
لغة وقيل الالاء النعم الظاهرة والنعيا النعم الباطنة المتوافرة الملتكثرة في قولهم
هم متوافرون اي هم كثر ونزوف وتوافر كثران بمعنى او التام من الوفور بمعنى
التام المتوافرة السريعة في طفر بالطاء كراهية يطر اذا وثب قوله

ثم الصلاة والسلام على نبيته محمد المبعوث في اشرف جرائيم الانام اقول
 ثم للترتيب مع التناخي وهو يختص بعطف المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام
 المرفوع في قديمي ثم مجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعم الله ثم ينكرونها ساقية
 الاخبار مستبعدا بعد المعرفة وقد يجعل تغايب الخبايا والامامين بمنزلة التناخي
 في الدنيا فيستعمل لفظ ثم ذكره في حاشية الضوء وقديمي للترتيب على انه
 ينبغي ان يتأدى التام في تارة في تحقيق ما تقدم حتى يصير التام على ثقة
 وطمانينة ذكره في حاشية الكشاف وقديمي فصيحة كما قيل في قول المفتاح
 ثم يتفرع في حالة الموصول لا فصاحرا عن تحذوف اي فيحصل الایماء
 ثم يتفرع وقديمي لمجرد الترتيب كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
 قبل ذلك جده فان المقصود بمرئنا اظهار الترتيب بذكر درجات وفضيلة الام
 الممدوح من سيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخضر والاحضر وقديمي للترتيب
 في الاخبار كما يقال بلفظه ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب مراد ثم
 اخبرك ان الذي صنعت امس وقديمي لمجرد افتتاح الكلام ذكره في شرح
 المشارق وقديمي زائدة اشبه الاخفش والكوفية لما كان كل عادة دينية
 او دنيوية عاجلة او اجلة واصلة اليها بوسيلة النبي عليه السلام وقوامه
 بان صلى عليه حيث قال يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ
 في الصلاة عليه السلام الصلاة لفة الدعاء وايضا عليه فيما صدر عن الملائكة و
 المؤمنين للمؤمنين واما الصلاة من الله تعالى عباده فقيل هي بمعنى الرحمة مراد
 بها الانعام وقيل هي بمعنى ايضا بمعنى الدعاء فعني صلى عليهم ويعوداته لا يصل
 الخير فلولاه تعالى النبي عليه السلام تعظيم شأنه في الدنيا باعلاء ذكره واطراف رعيته
 وابقاء شريفته في الآخرة بتشفيقه في الله وتضعيف اجرة وثبوته وقيل هي

فرف فيه كلمة ثم

الصلاة في لغة الدعاء في الشرح
 عبارة عن ادعاء طلبة وافعال
 مخصوصة بشرائط مخصوصة
 في اوقات مقدرة والصلاة ايضا
 طلب التظيم بجانب رسول الله
 في الدنيا والاخرة

في الصلاة لفة وشعر

الاول الرحمة والثاني السلام
 والثالث الاستغفار في الملائكة
 والرابع صلوة الحسن في الدعاء
 بن الحسين والسادس قراءة القرآن
 والسابع الدين والثامن عبادة
 والتاسع الفاخحة والعاشر
 الكفار لا تتهم الباطنة سيما في الغفلة
 تعالى انتك الصلوة لا تتشاور

بيان الصلاة

بين الرحمة من الله تعالى والدعاء في عباده والاستغفار من ملائكته وشركائه
 مخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقة
 تحريك الصلوة سميت الاركان بها التحريك الصلوة فيها ثم سمي الدعاء
 صلوة تسميها للداعي المطلق في تحسنة فيكون الصلوة في الدعاء استغارة وفي الاركان
 حقيقة او بجاز امر سلا واما ما قيل ان الله وملائكته يطوفون على النبي عليه السلام
 فمحمول على ان المراد به معنى بجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال النفع والبرهان
 واحد والاختلاف في طريقة وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح تطلق بالاشارة
 على عشرة معان وعشر المصرفة على اربعة معان واعان عرفتها الى التحقيق لا يقال
 اذ استعمل بكلمة على يكون المصرفة لا نقول ذلك لا يقتضي انه يكون لفظا كقول
 الصلوة اذ استعمل بهذه الكلمة للمصرفة كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل
 على آل ابي اوفى وان قيل ان النبي عليه السلام منفور ومقصود مما الفائدة عليه
 قلنا فيها فائدتان احديها راجعة الى المصلحة كما يدل عليه قوله عليه السلام من
 صلى مرة فقد صلى الله عشرين مرة الثانية راجعة الى النبي عليه السلام فان الدرجة
 غير متناهية فيه بدرجة عليه السلام بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء
 جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قبل كراهة تحريم وقبل تنزيه ولكن
 القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم الآية
 وبدليل ما ذكره من قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا
 افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء ولانه يؤيد في الاليسام
 بالرفض وقد يقال ان الصلوة بمنزلة التظيم لا يقال فيه عليه السلام وبمعنى
 الدعاء يقال وان لصاحب الحق ان يتبع حقه لمن شاء وبالحجة ان لفظ الصلوة
 في لسان السلف مخصوصة بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جازية
 بكل مسلم كما يقال قال الله تعالى عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان غير
 جليلا عند الله واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يفد به

في الصلوة

تعرف منه احوال

غير الانبياء

غيد الانبياء

فلا يقال على عليه السلام وسواه هذا في الاحياء ولا اموات هذا عند البعض وعند البعض الاخر يجوز واما الحافظ في كتابه ولكن يستحب الرضى للصحة والرحمة للشفقة ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاحياء وقيل بل يجوز عكسه لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الرضى مخصوص بالصحة وذكر الطبري في تفسيره سورة الاحزاب من شرح الكشاف واما ما قاله بعض العلماء من ان قوله رضى الله مخصوص بالصحة لا يقال في غيرهم رحمه الله فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجهر هو استحبابه دلالة ان كان يحصى وذكره في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحة لا يقال لهم رحمهم لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلائم عليه الفخران عند توهم اليهان ونحو امرنا بتوقيرهم وتقطيعهم قال صاحب الفتا الصوفية ولهذا ذكر الأئمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقهاء عند ذكر المشايخ رضى الله عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم اما ذكر من اختلف في نبوته كالقمان وذو القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالبقية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم وقال النورسي باسرها بان يقال لقمان اذ ذوا القرنين صلى الله عليه والاصح عندي ان لا يجوز لانه هذا من تنبى الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة عليهما النبي فيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار يقال نباء وانباء ونبأ اي اخبر وجمع بقاء كعلماء ويجمع ايضا على الانبياء وتصفيه تنبى على وزن نبع ذكره الجوهرى وبني نص عليه بسبويه واقتضت الفائدة او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على انه مشرف على سائر الخلق او الارتفاع ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلى وقيل من النبي وهو الطريق ومنه يقال الرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي ان ساء بعثة الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يمتثل من اوحى اليه ما يحتاج اليه فكما له في نفسه من غير ان يكون مبعوثا اليه كما قيل في زيد بن عمر بن قيس اللهم الا ان يكلف والرسول قد يستعمل مراد في له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقائد المضديت

والغنى للنفوس
على سائر الخلق
النبى كثر في الدنيا
سائر الارض فان النبى
افضل من جميع الاولين
وكما فضلنا على العالمين

تفرد به سائر الرضى
للصحة والرحمة للشفقة
ومن بعدهم من العلماء
وى في النجى اصله

تصفيه في فرق الرسل والرسول
لدرج التكليف هو انه يحيل
المبعوث اليه المبعوث اعلم منه ان النبوة
بالذات او بالاعراب فمن حيث ان
حاصل ما اوحى اليه مبعوث او غير
انه يعمل ويقع في نفسه مبعوث او غير
التعريف للنبي المبعوث الى الخلق
لا يخلو ان النبوة تنال

وقيل الرسول هو الذي عليه كتاب او امر بحكمه لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل جبرائيل
 عليه الصلوة والسلام وامره بالتبليغ والنبى غير الرسول من سمع صوتا او قيل له في المنام
 انك نبى فبلغ الدعوة واعطى المعجزة او من لا كتاب معه ولا يد لزوم كون احاد الناس
 نبيا لان المراد بنى لا كتابهم وفيه ثامن نعم يلزم ان يكون من يحكم من الانبياء بدون كتاب
 ولا متابعة من قبله خارجا عن النبوة والرسول الا انبياء ان لا وجود بمثله ودونه من القناد
 ولم يكف بما قيل او نزل عليه الى آخره اكتفى القافية في سورة الحج باشتراط الشريعة المجردة
 في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان نبى ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعة مع ان اعمال
 عليه السلام رسول بصرح النص وقدير ادق المشرق بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى دعوة عباده
 كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد عليه السلام الايمان ان تؤمن بالحديث لوجود الايمان بالانبياء
 عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول عليهم السلام لان الانبياء تابعون لهم
 متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمان بالانبياء وتصديقهم بقى ههنا شئ وهو ان الظاهر
 كلام الكشاف في سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبى بعده فظاهر كلامه
 في سورة مريم مشعر بان النبى اعظم فان قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلث عشرة وعدد الكتب مائة و
 اربعة فالاربعة منها الزبور لداود والتوراة لموسى والانجيل ليعسى والفرقان لمحمد عليه السلام
 والمائة منها عشرة لآدم وخمسون لنبى وثلثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الاشتراط
 اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كى بجواز نبوة غيره ولا يحتمل ان يشترط نزول بعض
 الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علماء الدين الشرع وروى على صاحب الكشاف
 في شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسماعيل والياس ويونس ولو لم يكونوا نبي
 كتاب قال النعماني والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرة ونبى ونوح
 صفاه الوضفى او لا هو البليغ في كونه محمودا يقال حمد الرجل فهو محمود اذا كثرت
 حصاله الحمودة فالله تعالى اعلمه عليه السلام تسع مائة لما علم من حصاله
 الجميلة ثم قوله محمد عطف ببيان لنبية لاصفة له لتصريحهم بان العلم نبى ولا

وقوله

مائة
 بآية عدد الرسل وعدد الكتب
 المشرقة

مائة
 مائة من الرسل
 لا نقض وجواز عكسه

ينعت به وما ذكر صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلکم اللہ
 ربکم من انہ يجوز ان يكون في حکم الاعراب ايقاع اسم اللہ كما صفة لاسم الاشياء
 او عطف بيان وربکم خيرا انما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كما يتحقق
 للعبادت والا فلا فتحوز نعت اسم الاشارة بما ليس فيها باللام وما لم يحصل
 مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح به ايضا باستتاع كل من الاصلين في مفصلة ايضا
 صح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به ويستدل في ذلك على علميته
 وما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك
 الحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هي
 مجرد قياس بان تعرف المضاف كعرف المضاف اليه عند الجر هو رفع الابهام كما يرفع
 ذو اللام مع ان القياس مع الفارق لان الاليق بالحكم ان يرفع الابهام المبهم لما
 هو متعين في نفسه كما لمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتب التعريف موضع غيره ثم يكتب
 المبهم تعريف المستفاد فاقصر على المرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل
 والاعتمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبى بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا
 باستتاعه بخصوصه لما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم
 البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر محمد ربك عبده ذكره يالكن الاظهر ان المقصود
 الاصلى هو هنا ايضا الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس
 العلوي لا اثنى جميع جرثوم وهي الاصل الانام كل ماعلى الارض من دابة وقيل الجن
 والانس فقال الامام الزبيدي الانام مخلوق ويجوز الاثنى وقال الامام الطوسي
 قال ابو اليسر الانام ماعلى ظهر الارض من جميع المخلوق وقيل اسم جميع بمعنى الاناسي
 وهو هنا فائدة جديدة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجميع واسم بجمع وجميع الاول بالايك
 له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والقطر والثاني وان كان له مفرد
 من لفظه الا ان وضعه للاتحاد ومن حيث هو اتحاد بلا ملاحظة كونها كثرة لواحد فهو
 من لفظه يصح ان يكون مفردا والثالث ما يكون موضوعا للاتحاد والتكثرة باعتبار

مرفوع به الفرق بين اسم بمعنى الجميع واسم بجمع
 جميع

كونها كثيرة لو احدى مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفردا له واسماع الجمع سماعية
 صح به المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح انه لخواص اسم جمع الخاتمة
 او لم يقل به احد من علماء اللفظ قوله وعلى انه والصحة الائمة الاعلام وازمة الاسلام
 اقول ولما امر النبي عليه السلام بقوله اذ اصيلتكم على نعموا اخذ في الصلوة على الله والصلاة
 في الصحاح الالرجل اهله وعياله والله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول
 بدليل ذكر الاصح ومن ههنا قيل كلما ذكر الال وحده يكون المراد به اعم من اهل
 البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصح يراى به اهل بيته لكن الحق ان المراد به معنى
 الثاني اعني بمعية الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس لا بمعنى اهل البيت خاصة
 واما ذكر الاصح مع تقدم الال بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التظيم ^{ههنا}
 فائدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس يختص بالواو ونصر عليه ابن مالك
 في التسهيل والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر
 شئ الاية ونحوها وبكتي نصر عليه ابن هشام في المفتي قال بعض الفضلاء النبي عليه
 السلام بنوه هاشم وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي وقيل غزاة واهل بيته وقيل
 جمع امة وقول مالك فالواو لا يستعمل شرعا غير مضاف الانادرا كقوله نحن الاله في
 بلدتنا لم تنزل الاعيان همد آدم والصحيح جواز اضافة الال الى المضمرة والجماعة
 من اهل المدينة لا يصح اضافة الال الى المظهر ويختص الال بالاشراف دنيا وتياور
 اخر او بيا من العقلاء المذكور فلا يقال الالكاف ولا آل مكة ولا الفاطمية
 وعن الاخفش انهم قالوا الالمدينة والالبصرة لا يقال اختصاصه بالاشراف
 يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تقييفه تصفيه لانا نقول يجوز قصد تحقيد
 من له حظ او تقليد على ان الخط في نفسه لا ينافي التصفية بالاضافة الى اولي اخطار
 العظيمة واما القول بان التصفية يجوز ان يكون للتظيم فلا يمنع اختصاصه
 بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصفية التظيم فرع تصفية التحقيد ^{صحو}
 وقال مزروع في شرح الحاشية ذكر البصرة ان الاول معنى الاهل ولا فرق بينهما

في لفظ الال

معرفة اختصاص عطف العام
 على الخاص وبالعكس بالواو

اعلم ان فيه اصله وجوها اهل لانه تصفيه ائبيل الرهاء الفا لخمها وانفتاح ما
 قبلها فصا آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدال الرهاء حمزة توصل الى الالف
 ثم ابدلت الهمزة القا لان قلب الرهاء ابتداء الفا لم يحج في موضع آخر
 وقبلها همزة متحقق كما اصله ما به دليل مباح وقلب الهمزة الفاشية واول
 لان تصفيه اء يل اعلا له مثلهم واول لان تصفيه اء يل اعلا له ظاهر وقل
 قلبت الواو همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل واول سكون
 الهمزة الثانية اعلا له ظاهر والاعتماد على الاول والثالث الاصح جمع
 صحت بالكسرة كحفف صاحب كثره اتمار او صاحب السكون اسم جمع كثره وانما
 لا صاحب لانه فاعلا لم يثبت جمعه على الافعال كذا ذكرنا شرح في كاشفة الكنت
 وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صح كراكب وركب وصحب وصحب وصحاب
 وصحان والاصح بجمع صح كفج وافراج فلا وجه لما ذكره في بعض الكتب ان الاصح
 جمع صحاب صاحب كاطر بجمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول
 ان الاطر بجمع طاهر كصاحب واصح اللهم الا ان يقال مراده كون الاطر
 بجمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له وقد يقال بهذا الجمع صيغ ثابت بشهادة الامة
 في اللفظ كصاحب القاموس حيث قال طهره كنهه وكرهه وطهره وطره بجمع طاهر
 وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشراء ان اتباع جمع تابع كشاهد
 واشهاد وقال في الفائق الایجاد جمع ما جد كشاهد واشهاد والميدان حيث
 قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان العلة
 لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا انما المنافي لهما الشذوذ والفرق
 واضح وقال الميدان في فصل للجمع القياسية من كتابه المسمى بالسامعي في الانسان
 ان فاعلا بجمع على الفاعلين والفعال والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب
 وكتبه وعلى فاعول نحو راكع وراكع وعلى فاعل نحو راكب وراكب صاحب صح وعلى

نعت كونه الاصح بجمع صح عبارة
 الصحاح على من

افعال نحو نامر في انصار وصاحب واصحاب الصحابة في الاصل مصدر الحق
 اطلق على اصحابه عليه السلام لكن نراها اخض من الاصحاب لكونها بقلية الاستعمال
 في اصحاب الرسول عليه الصلوة والسلام كالعلم لهم ولهم انساب الصحابة اليها
 بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابة كل مسلم رأى الرسول
 عليه حقيقة او حكماً فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
 الحديث وقيل اوزاه الرسول وقيل من رأى النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم
 واسلم وعقل امر الدين ولو رعت ومن ثبت له نجره الرؤية للنبي عليه السلام
 ممن كان مع ابيه فراه النبي عليه السلام من بعد من الصحابة عند ائمة الحديث
 وكذا في تحملت الردة بين صحته وموته على الاسلام عند من يقول الردة
 لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة
 يحبط العمل فالصحاباء على قولهما من لقي النبي عليه السلام سلباً ومات على الاسلام
 من غير تحلل ردة والاصح ان التفوي لا يحتاج الى ماخذ الرؤية مما ذكره والفرق بين
 بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم متميز بحسب النبي عليه السلام ولو ساعة واما
 الملازمة المفهومة من اصحاب الجنة والصحابة النار فيعرف متجددة وقيل كان اهل
 الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعه عشر الفا وقيل من رأى من
 سبع منه عليه السلام مائة الف واربعه عشر الفا واما التابعي فلم يشترط فيه
 ان يكون ولادته في زمانه عليه السلام ولا ان يكون صحبة مع الصحابة ولا ان يكون
 له رواية منهم بل عدم الصحبة به عليه السلام بل التابعي هو رائي شريطة ادراك
 الجاهلية لا يقدح في كونه تابعياً اذ لم يكن له صحبة به عليه السلام بل التابعي
 هو الذي رأى الصحابة ولقيه روى منه او لا يقال للواحد تابعي وتابعي الاعلام
 جميع علم وهو الرؤية والجبل والعلامة اللازمة جميع زمان وهو المقود الاسلام
 شهادته ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله وافتاء الصلوة وايتاء الزكاة
 وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه

تعريف في تعريف الاسلام والفقه

ورسله و اليوم الآخر وبالقدرة وشبهه وكل مؤمن مسلم لان منى الايمان عبادة عما
بطن من الاعتقادات الحققة ومنى الاسلام عبادة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا
شك ان الاعتقادات الحققة يظهر آثارها وعلى صفحها الاعمال الصالحة وانما
الاعتقادات الحققة هي الاعتقادات الصالحة دون العكس اذ رتب شخص يرى مسلما
في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد عند اكثر المتكلمين بها القطان مترادفان فكل مؤمن
مسلم وبالعكس هذا هو معنى هذا الاصطلاح واما اللغوي فالايان هو التصديق
والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في التسليم والوصول وبما في البحث المذكور
في الاصول قوله وبعد فيقول الفقيه الفقيه سعود بن عمر القاضى التقطنا في بعض
الدمعة احواله وادرك اغصان اماله اقول من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منوي او ان كان في الاصل من الجبرها كنت لانه استيعبه في الزمان اذا
كان مضافا اليه فالنقدية بعد وقت الفراع من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان الصحاح
اللفظة قالوا هو من ظرف الزمانية التي لا يمكن ولو كان في الاصل من الجبرها كنت
ينسبها صاحب الصحاح والقاموس وقد يعتد في مثله بانه شهادة
على النفي فغير محصور بانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول
للمقدمة القائلة ان عدم الواحد ان لا يدل على عدم الوجود ويكافئ ان هذه
مقدمات ذكرت في المطالب العلمية ومعناها يدل دلالة قطعية فبقيا يلتقي
بالظن لاقتضاه هذه المقدمة ذكره في بعض حواش التلويح وبان العالم بغير اذا
علم منه التخصيص والتحقيق قبل عنه النفي ذكره في شرح المنهاج للكتوي وبان
هذا ليس بشهادة نفي انما هو اخبار بمنى على الظن الغالب المستند الى الاستقراء
ممن هو اهل لذلك ذكره في حواش جمع الجوامع بانه لا يدعي الوجود والكثرة
ذكره في حواش الشرف المطول فتأمل ثم هو اما ان يكون معطوف على ما قبله
قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل
في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة كضمة لا عوضا يلزم الاخبار على الانشاء
لان الكلام السابق ان شاء للجد واللاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق والصلوة

بعد مع اسولة واجوبة

عطف

تقرضه دخول الفاء بعد
نوعها على نقلها

اخيار ويحصل منه انشاء للحد لانه ثناء عليه تعاجبه التقليل فلا يتأخر
مثله في الصلوة لانه لا يلزم الاخبار بانه عليه السلام يتعلق الصلوة او استحق
لها الصلوة عليه اعني الدعاء له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على
توهم اما اجراء للموهوم بحري المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد
فانما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب هو نوع
من الاقتصاب قريب من التخالص واما مقدرة والفائس قلتها ودالة على
مكانتها وهي العاملة في الظرف والواو مزيدة تقويضا عن صورة اتا
تزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقضي مناسبة بين الواو و
مصححة لتقويضها عنها ولا يجوز الجمع حيث بينهما وبين اما وما وقع في عبارة
المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس الاقتصار في شيء بل
ذلك فذلك لما سبق وحيث اجمالى بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالحالة
والواو فيه للعطف وفائدة اما التأكيد معنونة الكلام واستناد اصفاء التام
وتفصيل الجمل الواقع في ذمته لا يقال الفاء تذكر في معنى البعدي لا تقول كون
هذه الفاء للتقريب ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الفرة بالضم بصاياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعمل كل بياض وسنا ببيض الله عزه احواله اى كنه
بباضها الامال جمع اسل وهو الرجاء قوله لما رايت الى اقول لما ظرف بمعنى اذا قيل
بمعنى حين واستعمل استعمال الشرطية يليه فعل ماض لفظا او معنى قال كسويه لما توقع
امر لو توقع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوا الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما ثبت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم
ورد بين حروف على مدعى الاسمية بجوان لما اكتبته اس كرمك اليوم لانها اذا
قدرت ظر فاما كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون اس والجواب ان هذا
مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الاستقبال لكن المعنى ان ثبت

فعل
ان ثبت ان كنت قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك على امس
اكرامك قال الشارح في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتضاي
بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد وشهر واحد و
واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس
الشرك والالحاد ولما ركب السلطان قمع اثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا
لفظا ومنه اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء وجمله اسمية مقرونة باذا المفاجأة او بالفاء
عند ابن مالك فعلا مضارعاً عند ابن عصفور ويكون مر فاستثابم في الايدخل على الجملة
الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الاعلى بها حافظ على الماضي
لفظ لا منه نحو اشهدك الشك الله لما فعلت اي ما فعلتك الا فتك نقول الجوهر
ان لما بمعنى الاغية عرو في اللفظ ليس على ما ينبغي ويكون فلا تخولم لما ملو وجازمة اذا
دخلت على المضارع قول مختص التصريف الاضافة بمعنى في اي تختص في علم التصريف
والمختص ما قل لفظه وكثر سنه مأخوذ من الحصة وهو المجمع فوق الوترين ومنه
الحصة فان الجوهر في ذكره في مادة حصص فيكون وزنه فعلا قال الخليل الكامة بسط
يفهم ويختص بحفظ يقال صنف الشيء اذا جعله اصنافا ومينه بعضها من بعض ويقال
صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها فمنه صنفه على الاول ممية وعلى الثاني اضع
والامام الذي يقصد به ذكره كان او نشي ومنه قيل لحيط البناء امام وامام
كل شيء قيمة والمصلح له والقران امام المسلمين والنبى امام الامة والخليفة امام
الرعية والجميع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره عجمان فعلم به هذا ان ما ذكره
الجوهرى والقاضى ومن تبعهما في قوله تعالى وجلنا للمتقين اماما تحل لا ضرورة
اليه وكنية الجميع على الامة ولاصل او تسمية على وزن افعله القدوة بضم القاف وكس
الاسوة المقصدى به والتحقيق اثبات الشيء بالدليل والذين لفظ الطاعة و

والعادة بدليل قول الفراء وغيره دين الرجل عادة والحاج في قوله تعالى ذلك
الدين القيم أي الحجاب السقيم وعرفا وضيع الهوى ما نفي لذوى العقول بما
باختيارهم المود إلى ما هو خير بالذات ويقال له أي لهذا الوضع الإلهي من
حيث أنه يطاع به دين ومن حيث أنه يحكى ويكتب صلة والاموال بمن
املا وقيل من حيث أنه يجمع عليهم صلة ومن حيث أنه يظهر الشارح أي
شرع وشرعية الكل واحد بالذات مقايئ بالاعتبار ثم الدين يقع
على الحق والباطل جميعا لأنه عبارة عما يعتقده سواء كان حقا أو
باطلا ولهذا يقال دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام هو
والملة لا تصاف إلى الله تعالى ولا إلى احاد املة نبي الذي هو صاحب
ذلك الدين ولا يطلق على احاد الشرايع وعلى جملتها صفة يقال صلة الله
ولاملة زيد ويقال دين الله ودين زيد ولا يقال الصلوة صلة الله
وملة زيد ويقال دين الله ودين زيد وقال الشارح في شرع
تلخيص الجامع الدين والخاء والطلاعة والملة اعني الطريق الثابت
من النبي عليه السلام المتبرع عنه بوضع الهوى ما نفي إلى الخيرات الحقيقية
والعادة الابدية تصاف إلى الله تعالى لصحة رده عنه وإلى النبي عليه السلام
لظهور منه إلى الامة لتدبيره وانقيادهم له والانطواع مطاوع
طوى بقول طواه بطوى طبا فانطوى وتقديته بعلل لتطمين مغر الاشارة
وقد يجعل حرف الجر في مثاله في صلة معناه لانه صلة لفظية كما قيل في قوله التا
الفتاح ثم يترك إلى غير معين لفظية إلى صلة ما في التركيب من معنى المدلول لا
لفظة وقال الامام الوهم في شرع قوله النبي له ايا والى البيت بقوله له
الى والى من صلة معنى الا يادى لا من صلة لفظية لانه يقال له عندك ولا يقال

ولا يقال لك الى يد ولكن لما كان من الايدي الاحسان وصلها بالي وقال
وقال علاء الدين السطلي في حاشية المطون وقد يجعل اجزاء مفردوم
اللفظ عاملا في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء
وهذا من بدع القواعد وقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت
منهم ومن تضمن المعاهدة معنى الاخذ بالمصية امثال ذلك الى التقدير
والتضمن ناش عن عدم الوقوف لهذا النوع من التوسيع وصاحب الكشف
مع كونه عالما بالوقوف على اسرار كلام العرب ودقائق انواع الادب
قال في تفسيره مسائل سائل بعذاب واقع ضمن سائل مفيد دعاء فتوى
تعديته كانه قيل دعاء بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب المعنى
لا باعتبار التضمن لان السؤل شتم على المعنى الدعاء فلا حاجة الى التضمن
والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات محولات
للموضوعات والشرف على الاحتواج الجمع قال الجوهرى حواه يحويه
حيث اى جمعه واحواه مثل فاستماله بعلا باعتبار تضمينه معنى التمثال
اعلم ان التضمن ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معناه فعل
اخريناسب يدل عليه بذكر شيء من متعلقاته او حذفه انما قلنا ذلك ليدفع
قوتهم الاختصاص بالذكر كقولهم هيجت شوقا فان السد لانه فيه علة
ذلك بالحذف لا بالذكر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت مع محمد
معنى الانهاء ودلت عليه بذكر صلة اعني كلمة الى اى التمر الى حمل اليك وفائدة
التضمن اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعاً
قال صاحب الكشف من شأنهم انهم يفهمون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه

بحرء فيقولون هيجنى شوقا متعديا الى المفعولين وان كان هو يتعدى الى
الثاني يقال هيجته الى كذا التضمنه مع ذكر وقال ابن جني لو جئت قضيت
العرب لا جئت المجليات فان قلت اللفظ ان كان متولدا في الغيبين معا كان
جما بين الحقيقة والجاز وان كان متولدا في احدهما ولم يقصد به الاخر
فلا تضمن قلت هو متولد في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف
اخر مراد يدل على ذلك وما هو من متعلقاته فتاى يجعل المذكور أصلا ^{المحذوف}
حالا كاقيل في قوله تعالى ولتكن وان الله على ما هو اكمل ولتكن والله حامدا
على ما هداكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كامرا ^{لا}
كاقيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراض اي يعترفون به ^{منه}
فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلول عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قبل ان تتضمن اياه قلت لك كانت مناسبة للمعنى المذكور بمعنى ذكر اصله وثبوت
على اعتبار جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعله حالا وبتبع المذكور اول في
عكسه وقيل ذكر صلة المترادف يدل على انه المقصود ورد يانه انما يدل على
مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا ورتبا يقال اريد المعيان معا في التضمن بلفظ
واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها الاصلية لتوصل بقرينة الى ما هو المقصود الحقيقي
فلا حاجة الى تقدير الا لتصوير المعنى وابانه وفيه ضعف لان الكناية في الكلام
قد لا يقصد بثبوت وفي التضمن يجب القصد الى ثبوت كل من الضمن ^{الضم}
فيه والاظهر ان يقال اللفظ متولد في معناه الاصلية فيكون هو المقصود أصلا
لكن قصد تبعية من آخر نيا سبه من غير ان يتعمل فيه ذلك اللفظ او يقد
له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة

الحقيقة التي قصد بفناء الحقيق معنى آخر يناسب ويتبعه في الزيادة وخيئد يكون
معنى الضمير واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للمشرف واعلم ايضا ان التقين
وكذا الحذف ولا يصلح وقد سمي هذا بالنصب على نزاع لما قلنا سماعي لا قياسي
صريح به في معنى اللب وحاشية شرح الفتاوى ولكنهما شيوعهما صادرا كالتبيين
حيث كثر العمل النقص ويقولون بها فيما لا سماعي فيه ذكر الفقهاء من ان ما
ما ثبت من خلاف القياس اذا كان شهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس
عليه كرم في التسهيل وشرح النار والقواعد جمع قاعرة هي والاصل ولفظ
ايضا امر كل من يطلب على جميع جزئيات وبالقبض مقدمة كلية تصلح ان يكون
كبرى لصرفي سلة الحصول يخرج ما هو بالقوة الى الفعل والطبيعة الدقيقة
من لطفا لشيء الى دقة وصف والتطيف في العمل الرفيع فيه ومن الله تعالى
التوفيق والعصمة والطلافة يطلون على اربعة معان دقة القوم وقبول
الاتقان اجزاء صغيرة جدا وسرعة التاء بشرع الملاقي وكثافة والكثافة
تطلون على مقابلات هذه المعاني وتنوع ظهور والتدليل التليق قال الحواشي
الدال بالكر التليق وهو ضد الصعوبة والسهاب جمع صعب فيقتضيه قوله
والثقاب سائر المرادة على وجهها واللكون السود من كنت الخ اي ستر
والفامض من الكلام طلاق الواضح والسرما يكتنر ويظهر مقابله كاد كثره و
ذكر ايضا وى وايضا وان كانه مصدر في الاصل فقوله في نفس و
الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق المصدر وهو استر ويظهر لان
صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ينبغي على ما ذكره علاء الدين البطائي
في شرح الباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل ما قل بان مع كقول
ليس على الاطلاق بل قد يكون ما لا بد منه وقولهم لا يصح تقديم شيء

فما في حيزه عليه لانه في تأويل ان مع الفعل ليس على ظاهرة اذ قد يعمل بدون
فتح فيصح التقديم فقول البيضاوي ايضا في تفسيره الدعوة انما صيرتم متعلق
بعلينكم لسلام فان الحذف فاصل ليس على ما ينبغي علم ان صاحب الكشف قد ذكر ان علم
عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبي فجاز ان يفصل نعم قد ذكره علا الدين المذكور
في شرحه الهداية الفصل بين المبتداء والمعمول بالخبر محتج عند النحاة
والمحلوصد المراد والحاظر من حمض الشيء من يابس سهل مثل ثمار در مثل قاره
وقاسه حمض وخرية مثل صفر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة
والاضافة الضم يقال اضممت اليه اي ضمت اليه والفائدة اسم ما تفدته
من علم او مال عشر عليه بعشر من ياتر اي اطلع عليه والفكر بالكسر
وبالفتح مصدر والغور الضعف والنظر في المشهور مرادو للفكر وقيل الفكر
حركة النفس نحو المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر للاضطر المعاش
الوقعا في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات اي
كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانس ويقابله التخييل وهو
حركتها في المحسوسات وعلى الحركة الاولى وحدها والعون الظاهر على الامر
والجميع اعوان والمعونة الاعانة يقال سعة معونة ولا سعة ولا عون
قال الكسائي والعون ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة والقادر
هو الذي يصح منه الفعل والتك والذين ان شئ فعل وان لم
لم يفعل فهو المختار ولا يلزم ان يكون قادر الجواز ان يكون شبهه
الفعل لاذ ما لذاته وصحة الشرطية لا تقتضي وجود المقدم والرجاء با
المد هو المطمح فيما يمكن حصوله ويرادفة الامل ويفرق بينه وبين
الرجاء بمعنى الحذف يستعمل الاول في الايجاب والتعني كقولهم

كقوله تعالى ويرجون من الله ^{مالا} يرجون والثاني في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون
 الله وقارا وبينه وبين التمني بانه فيمكن تحسب والتمني فيمكنه ^{ممكنة} ومستحيلة وقال
 بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفي كقوله تعالى والرجوا اليوم الآخرة
 قال ابن جرير في الرجاء والطوع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني وتبعارضانه والتوقع
 أقوى في الطوع ويستعمل في التوقع في العمل وفي الطوع في عدمه وكثرة الذلة والدعاء
 الدفع وكثرة كسبه من كصفات الغالية التي تجري بحرك الاسماء في الاستعمال في غير
 موصوف كالصاحبة وهما تطلقان على كل ما يجد ويدم ولصاحبة من الاعمال ما
 شرع ومنه وقال صاحب الكتاب وكلما استقام من الاعمال بدليل الفعل والكتاب
 وكسبة اشارة الى مذهبه من ان تحرر عنده ما حسنة كعمل وتاثيرها على تاويل خصلته
 والحلة وقيل بان يكون تاثيرها للتقل وافرغته من فرغ الماء بالكر بفرغ فراغا
 مثل جمع سماها الى انصب وافرغته انا وافرغته ارضيته والقالب الى يصب فيها
 الاجسام الذابة في تشكل بشكله ويتقدم بتقديم لا يكون ناقضا ولا زائدا والراد
 من الاستعارة التمثيلية انا هو كقيد لا غير وكذا تيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة
 وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم كوامد ويكون لبعضها نسبة الى البعض
 بالتقدم وكذا غير والوصف في رخصت بجارة في البناء ارضعها اذا ضمت بعضها
 الى بعض وقوله مختص على لفظ اسم فاعل على حاله في فاعل افرغته وما قرأه مفعوله
 وكان الشارح رحمه الله تعالى يوم تاليف هذا الترميم اربعة عشر سنة وفي تلك السنة ولد
 الشريف ما في ذكره في روضة ابن القاسم وفي مصنفات الطول شرع التلخيص في العالم
 قد صنفت من كان من الطلبة وكذا ذكره الاقرانه في شرح ايضا المعاني بقوله
 قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضات في الطول والمختصر الذي اختصر منه

بـ فاعل

في النهاية

بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو وشرح الكافية
في المنطق وشرح العقابيد سماعي والمقاصد وشهجة في الكلام وشرح الهندوس
والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح نهاية القصور في فقه تفتاوي
انثافي وشرح الفرائض السجاني وندى وشرح جامع الكبير الاحلالي في فقه الحنفي
وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورة وهي ما لا يتأتى
الفعل دون كقدر الفاعل وتصوره وحصول آله ومادة يفعل فيها واجتماعها
يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورة وهو تحصيل ما يتيسر به
الفعل ويستعمل كالمرحلة في السفر للقادر على الشئ او يقرب الفاعل الى
الفعل ويحتمل عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والنسبة وكذا النسبة
القربة والمنزلة منه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر كانه قال عندنا اذ
لافاً والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحاً طرح اليد في العبودية
وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية وهذا التوكل تفويض الامر الى الله تعالى
بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يقول بقلبه عليها بل يقول على عصمة الله تعالى كقول
عليه السلام فإني هادٍ توكل على الله وامر الله تعالى بالمشاورة **قوله** وهو حبيب ونعم الوكيل
اقول بحسب بمعنى المحب يدل على ذلك تقول هذا رجل حبيبك يوصف النكحة لان اضافة لكونه
بمعنى المحب غير حقيقته وهو حبيب من توكل عليه وكفى ذلك في انكشاف يقال احب الشي اذا
اكناه قبل ذلك شاع في بعض كتبه هذا المصنف بان جملة المثانيه انشائية فلا يطف
على الاول لا خبرية ولا على حبيب باعتبار تضمنت معنى محبة لانه فيواضعا واجب بان
الراد بالجملة الاول انشائي لتوكل لا اخبار عنه تعالى بان كافيته وبان يجوز ان
عطف القصة على القصة بدو من ملاحظة الاخبارية والانشائية وردت بان

بان حجة لو كان انشاء كان لا يثبت معنى الكفاية لله تعالى كما في بيت اذا كان
 انشاء يكون لا يثبت معنى البيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى
 وبان المعتمد في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح
 به المحقق الشريف في شرح الفتح وهو شبه للطول ويكفي ان يظل المقصود اظهر من
 المتوكل وهو مقدم للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الحقيقة بل ^{يصير} ^{بها}
 انشاء صريح به صاحب الكشاف فتأمل والتبادر من عبارة القصة وان كان كو
 زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف حيث
 قال ان القصة هي بيان يكون قصة معلومة ومعلوم ان القصة لا يجب ان يكون
 زائدة على جملة وان مدة ذكر الدفوع في كل بابا في شرح الفتح وما اعتبر المحقق
 الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيود والارهاق وبشرع عمر بن عمر بالعمو
 والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس عطف جمل مستوفى لفرض على جملة اخرى
 لفرض على جملة اخرى بل هناك وجبتان مختلفتان فبدأوا انشاء عطف احدى بهما على
 الاخرى من انه اراد وبذلك انشاء عطف قصة عمر الدالة على حسن حاله على قصة زيدا
 الدالة على سوء حاله ليوافق مثل ما به من الالية لكنه افترض من قصتين على ما هو
 فيهما فيفهم منه لينة فكان قال زيد يعاقب بالقيود والارهاق فيما اسوأ حاله
 وما احسن الى غير ذلك وبشرع عمر بالعمود والاطلاق فيما احسن حاله وما
 ارجح لا يخفى عليك امكن اعتبار فيما نحن فيه على تقدير لزوم التقدير
 وقد احاط المحقق الشريف عن اصل الرد بان يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف
 عليه اي وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالاولى وبان لا حاجة الى اعتبار تبيين
 معنى التبيين لان الجمل الى الها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها
 على المفردات وعكسه يحسن اذ ادعى في التفتن نكتة وبان يجوز عطف الانشاء

بيان من الحكاية

على الاخبار فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو الحكاية لامن المحكي اذ لا محل للمطف فيه الابتداء ويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بما بعد القول لكن قولنا زيد ابوه صالح وما افقه ورد عليه بانهم يحتمل ان يكون الواو في الا^{ية} من المحكي بتقدير المبتداء في المعطوف او بمطقة على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير منوع وبعد تقدير المبتداء في المعطوف يكون اخبارا كالمنطوق عليه وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره في قاطبة^{ية} على جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه مما كان وجوب تقدير القول في الانشاء^{ية} الموافقة خبر الم يكن عطف ما افقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حبي من عطف الجملة اليها محل من الاعراب على كفراد بل من عطف المفرد الذي متعلق جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذا الوجه الزائفة قصد بها تنبكت الشرح وبان التقدير خلاف الظاهر لكن كونه الوجه قطعية بهذا القدر محل تأمل وقد يجاب عنه الاول بان تقرير المبتداء على الوجه المذكور تأويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد اي ايوب وبان بعد التأويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدّر لفظه قلنا بل مجرد ان فيه تقرير بلا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة حينا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضيه التقدير عنده كان تكلفا مثله او بحسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهم والاعخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسب تقديرها بحسن بها العطف وهذا البعد بوجوده في تقدير المبتداء ايضا لان المعنى هو يقول في حق نعم الوكيل وهو مؤدى قولهم وقلنا نعم الوكيل وعلى التأويل

١٤
وعنه الثاني بان الجوار كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتأمل وعنه الرابع بان مراده
يصح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرة الكفاية في توجيه التركيب الذي رده
الشرح فتأمل وليس مقصود الشرح رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار
في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الجوار عطف
الاخبار على الاشياء باقتضاء المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التخصيص
او تحقيق الوجه العطف وتبيين لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشرح
ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القوان حيث قال
الله تعالى وما يؤمن به من عباده الصبور لكن قد الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشرح
نوع قد مر في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم لو كمل هتافا
واعتراضية في أمم الكلام ومحالية اي مقولة في مقه نعم لو كمل لكن قيل وقوعه في أمم
الكلام مذهب ضعيف قال شارح في شرح الفتاوى وما يجب التنبه له لفرق بين
الواو الاعتراضية والمحالية ثم قال وان كان يكون مقصود الاعتراضية الى تقييد الحكم
ولا يعتبر معناه لا يقتضاه ما قبله وانما صاحب الكشاف الى المحالية قد لعامل محال
ووصفه في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها الكليست بهذه الرتبة
ههنا فائدة مهمة وهي تخصيص تقدير مقوله في تأويله لا نشأ بالاضاريات
وذلك كونه من قبيل خطاب العام فكأن الخطاب يقتضيان يتناول في الامر خطير
الذي من مقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك من فحاشته ان ينبغي ان يقول له
كل من يتأتى منه مقوله فعلم من هذا ان عدد اوله الاخبار الى الانشائية انما يكون
في امر ذي هول فتم قولك زيد اضرب انما يفعل في مقه اذا كان مستحقا للضرب ولهم
والهوان فكل من اداه يقول لصاحبه في مقه اضرب لا يستحق له **قوله** وهما انما

اشترع في المقصود يعون الملك المقصود **اقول** وهما انا وفيه او خاله ها التني على ضمير
 الترفع المنفصل مع اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في منه اللب في خواشيه
 على التسهيل بعلم جوازه والملك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء **الملك**
 يضم يعم التصرف في ذوى العقول وغيرهم بكسرة يميم يختص بغير العقلاء ذكره
 في شرح المشارق وقال الطيبي نقلنا عن الراغب هو بالضم ضبط الشيء **ومتصرف**
 فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك وبالكسرة ليس كذلك العكس والعبادة اسم
 لفعل مخصوص **ابن** الادنى بفعله **للتعبد** واختيار المطاعة على الهوى وفي
 الكشاف هي اقصى غاية الخضوع **حدود او نهايات** **ولفظه** والتدليل ووجه بعض
 المحققين بان الخضوع حدود او نهايات **ولفظه** الفاية شاملة لها لكونه **جسم** مضافا
 فصحة اضافة اقصى اليها كانه قبل اقصى غايات وقيل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك
 فعل ومن قال فعل يأتى به المكلف **علا خلا** هو **نفسه** تعظيما لامره ربه ففيه ان العبادة غير
 مختص بالمكلف وان ترك قسما العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون
 علا خلا هو النفس الا يلزم ان لا يكون افعال من سائر نفس وجعلها سقادة لاهله
 ربه بحيث لا يهوى غير رضا عباده نعم ذلك غالبا فيسرها لكن المعتمد فيما ذكره **الحدود**
 لا طراد وفيه نظر وقال الراغب المعبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها
 غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلاث درجات الاولى ان يعبد الله طمعا في الثواب و
 هريا في العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يرضى لعباده
 او يقول خليفه او بالانتساب اليه وهذا اعلى من الاولى لكن نراها غير خالصة وهو **المسمى**
 والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه آثرا وخالقا وكونه عبدا له والالهية توجب الهيبة و
 العزة وهي توجب الخضوع والتذلل وهذا اعلا الدرجات وهو المستحق بان يسمى **بالعبادة**

لكنها

اعلى

فالعبادة لهوام المؤمنين والعبودية للخواص من المؤمنين والعبودية
 لخاص الخاص في المقربين وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن
 له عين اليقين والعبودية لمن له حق اليقين كذا في شرح الكفا المكية
 للطبّي قوله لما كان من الجواب الى ما جرت عادتهم بتصدية كتبهم
 بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماضية ذلك العلم وبيان
 الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاولين والمصنف لم يصدر بهما و
 حاصل توجيه الشرح انه لم يبداء بهما ظاهرا لكونه بدأ بما فيه تنبيه عليها
 فانه يعلم في تفسير لفظ التعريف غاية هذا العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم
 من ان المعرفة بالرسم فابتدأه بتفسير لفظ التعريف كانه ابتداء بما
 العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشرح الى ان فيه اشارة الى موضوع
 حيث ذكر الامثلة وصرحنا توجيهها اخر ما قيل اراد بالتعريف علم الاستقان
 فمعرفة بالغاية كما كما تعرف الحكمة بغايتها ويقال للحكمة استكمال النفس
 الناطق وانما فعله بناء على ان التاجي بين العلمين او الجزئية ومنها ان
 المراد بالتعريف هو علم المرف كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف الى
 التعريف معرفة احوال التحويل وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف العلم
 بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما بانه كما يقال الى معرفة والتفهم
 كلمة الادب فان قيل ظاهر فعله الواجب يدل على ان المراد بالتصور
 بوجه ما لكن قوله ليكون غير بصيرة في طلبه يدل قوله كما يمكن الشروع
 يدل على انه اراد به التصور بوجه محض صقلنا يمكن ان يقال المراد
 بالواجب المرف في المستحسن على ما دل عليه من التبعية لان الواجب
 العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق

بالفائدة اولاد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن
بيانا ان يتصور في قدمت للاهتمام فاقبل يفهم من تعليق امكن الشروع
بالتصور بوجه ما كونه وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا لا شئ
واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي
المتعارف عادة لا لانه فيج توقفه على الغير وكذا المراد بالاستناع في
الاستعمالات الادب ما هو في مقابله التحقق وجود قوله على بصيرة في طلبه
البصيرة في القلب ما يستبصر به الانسان كما ان البصر في العين مما يبصر به وقيل
البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين قوله وان يتصور غايته اراد بتصور
الغاية التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه
امرا ترتب اذ اتيا سمي غايته له من حيث انه على طرف الفعل ونهاية وفائدة من
حيث ترتب عليه فيعتل فان اعتبارا ويومان الافعال الاختيارية وغيها فان كان
له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل يسمى ضا بالقياس اليه وغايته وحكمة ومصلحة
بالقياس اليه الغير وقد يخالف الفرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقادها
وهو اذا كان مما يتشوق الكل لطبعه يسمى منفعة وقد يطلق الحكم والمصلحة على غايته
الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من الفرض لان الغاية بمعنى
نهاية الفعل وطرقه بعم الافعال الاختيارية وغيها بخلاف الفرض فانه يختص
بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة
ولا يقال معللة بالاعراض وقد يقال الامر المرتب على الفعل يسمى غايته ونهاية
باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعاً للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة
اذا احتمل على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تسمى الاختيارية وغيها لكن الخبر
لا تتناول من الغير الاختيارية الا لما كان فيه الايجنا شيا عن علم اتقائي

اتقاني كإفعال الله تعالى على أصل الحكيم دون الأفعال الطبيعية والاحيائية
 وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والفرض وقد تخالفهما فينهما
 وبين العلة الغائية عموم من وجه وقد يستعمل الغائية بمعنى العلة الغائية وقد
 يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الفرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتيبه أولا
 بأن يكون حاصل الفعل فقط مقدم الوجود عليه قوله لانه هو السبب الضمير ان
 يرجع الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر
 واما قول القاضى في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس باز فتأقلا هذا ربه ان
 المبتداء بالنظر الى الخبر فيه تأمل اذ لا يقتضى ثابث المبتداء حتم يحتاج
 الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس انما هو في لفظها
 ولذا يقال مؤنث لفظي ويمكن ان يقال اذ اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ
 عليه بلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يقبى التثنية في
 اليه ويرجع الضمير ونظيره كنه واما ما يقال ثابث الغاية ليس حقيقى كما ثابث الحق
 والمعرفة والنكدة فخرج عن قانون النجاة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان
 يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقى الا ان يقال ان من اعتبر ان يكون التأني
 النفس الحكمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا قوله على وجه يتضمن فائدته اى معرفة
 غاية حيث قال لما لمعان مقصودة لا تحصل الا بها قوله اشعارا بالمناشئ الشهور
 ادراك بعير اثبات وهو اول مراتب العلوم وكأنه ادراك منزلزل ولذلك
 لا يطلق في حق الله تعالى قبل الشهور من الشهور منه الشعار وهو ما يلى الجسد
 الشبابة الشباب وشملت كذا قد يؤخذ من سس الشعر ويعتبر به عن المس ومنه استعمل
 الشاعر للنحو ليس فاذا قيل فلان لا يشهد ذلك ابلغ في الذم من قوله لم لا سمع
 ولا يبصر لان حسن المس اعلم من حسن البصر والسمي ذكره في شرح البيان واعلم

ان تعيين بعض الالفاظ باناء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى
 هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية
 المناسبة واعتبار المرجح فقال الفاء قد يفيد كون المذکور بعد لها
 كلاما مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مفهومه عقيب فون ما قبلها
 في الزمان وهو التعقيب الذكرى ومن هذا القبيل عطف الجمل نحو ونادى
 نوح الرب فقال توضع فصل وجهه ويديه ورجليه ومسح رأسه وقد
 يقال في مثله المراد بالفصل الجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشف
 والبيان صاحب الكشف جمل قوله نادى نوح ربه فقال على ارادة التداء
 ليصح القامع ان القول تفصيل للتداء وهرنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون
 ثم ومعنى الاول اعتراض والالتفاف والتفصيل وزائدة
 بالخطاب كقام اعلم ضم الخطاب بوضوح بالوضع كقام لكل عين مانع
 عن اداة الفيرحي اداة على ما هو المختار وموضوعه لينة كل لينة شرط استواء وفيه نيات
 المعينة فالخطاب اذ لم يقصد به العينة يكون مجازاً على كالات قد يربى لانه عموم خطاب عينة
 عن اداة كل شخص من يصلح ان يخاطب اداة مفروم كل شائلهم ولهذا كان اصل
 خطاب ومقدان يكون لعتي واحد كاه او اكثر وقد يتكلم فيقول خطاب كل مخاطب
 على سبيل البدل كقوله تقولون تركاذ الجرمون ناكوار وهرم وقوله عليه السلام ينشر
 الشائين الى الساجد في الطلح بالنود التام يوم عقيقة وقوله لشاعر اذا انت اكرمت
 الكريم تلكا وان انت اكرمت البشيم تتردا ومثله كثير فلا يرد مخاطب بعينه بل كل من
 يتلقى منه الردية وكل من يتلقى منه البشارة وكل من يتلقى منه الكرم الا انهم قد
 مدقل في هذه الخطاب ثم ان كونه عموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان في الخطاب
 واحد او منى فاذا كان جماعاً لظاهر اذا قصد غير معي ان يع جميع المخاطبين

تحقيق كلمة علم

المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام
المرب المرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر اعلم ذكر في
حواش بعض الكشاف ان اعلى خطاب من التكلم لنفسه بطريق التجرىد كان مجرد
من نفسه شخصا خاطب فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على نذهب من لم يشترط
سبق التقييد بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا
مناقاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف والكرمان في شرح
البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مقابلة المتع للمتع منه ليتبين عليه
ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على الاتحاد المعنى ليحصل ما
اريد به من اعادة المعنى في صورة الاخرى غير مباشرة بحسب ما مر ثم ان
القول اذا اعتنوا ياءم وهموا بانها يقدمون قيل الشروع فيه كلمة اعلم بتبنيها
للسامع على ان ما يلقي عليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينبه
السامع له ويصفى اليه ويحفظ قلبه وفهمه ويقبل عليه بكلية فلا يضع الكلام في
معناه حرف التنبه فاذا اذاد ولا اعتناء يؤخرون ويضمون اليه الفاء تقدير
او تثبتا يعني اذا اقرر هذا وجب عليك العلم فاعلم ذلك وليكن على بالملك
او فتأمل او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال لا ادراك الكل او المكمل المعرفة
للجزمي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا والمعرفة للادراك
المسيوق بالعدم او للاخيرين الادراكين شئ واحد تخلل بينهما عدم بان
ادراك اوليهم ذيل منه ثم ادراك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين
الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل عليه السلام ان من
العلم كهيئة المكنون لا يعلم الا العلماء بالله ينافية اجيب بان ثبوت هذا الكلام
من رسول الله عليه السلام او من علي رضي الله عنه بان الباء بمنى اللام بحال الصلة

العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه عليه السلام بقوله من اخلص
الله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه واما
قولهم العلماء ثلثة عالم بالاد وعالم باحكام الله وعالم بايام الله
فلا يجرى فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك تقول صرفتني
اى غيته اعلم ان الكلام قد يفهم اذا ما يفهم باى لكن قال الشارح
الهادى اذ فسدت جملة فعليه سندا الى الضمير المتكلم باى ضمنت تاء الضمير
تقول استكفته سرى اى سألته كتمان سرى يفهم ناسئله لانك تحكى
كلامه المعبى عنه نفسه واذا فسرتها باذا فتحت وقلت اذا سئلته كتمان لانك
تخاطبه اى يقول ذلك اذا قلت ذلك القول قبل في شرح الكشاف
استرفيه اى سفسر فينبغى ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول
مضموم والثاني مثله ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على
البناء للمفعول وان الت بجملة اذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء
قال الفاضل مولانا حسد وحينئذ لا يستقيم ان يكون صدر الكلام
على لفظ يقال الا اذا قدر القائل هو الخطاب وقال العلامة الرضى
في شرح الكشاف يقال لفيت لافيت اذا استقبلته غير مستقيم لا يقال
غائب فالصواب تقول واغترض عليه ان اذا بعدهم الاستقامة قوب
المناستة بغيره وسيل غير مستقيم وان اذا عدم صحة المعنى
فمنوع لان يقال لازم تقول وكل مؤمى موضع يصح فيه وضع الملام
يصح فيه وضع اللام واجيب بان ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين
اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس معنى الحقيقي وهو ضد الاعوجاج
بل فجزاها من المتكسبة بعلامة المشابهة في تناسب الاجزاء والحسن

والحق فقدم الاستقافة مجازة عن عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ
يقال ليس بل لازم لفظ بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم
لمعناه فقول كل موضوع يصح فيه وضع كملزوم يصح فيه وضع الملزم ثم لان
يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجازى عن اعتراض
العلامة بجميع لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقافات بعد قوله يقال التفتا
على مذهب من لم يشترط سبق التقييد لطريق آخر كالرخصتي والكاكي ومن تبعهما
وهو ظاهر في مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شرح مفتاح
من ان مثل انا الذي كسمني اتي حيدرة ومثل بل انتم قوم تجهلون مما سلف في
طريق الغيبة الى الكلام او الخطاب من باب الالتفات فتأمل فيه لينظر لك ما فيه
قد نص الادباء على ان جميع المفسر والمفسر باطل ومهرنا قد جمعا حيث قال صرفت
الشئ اى غيره قلنا بطلان الجمع فيما ينشأ الا بهام في المفسر لانه حذفه واما
المفسر الذي فيه ابراهيم بدونه حذفه فيجوز الجمع بينه وبين المفسر كقولك جائى
رجل اى زيد كذا ذكر الشريف في حواش الوافية واللبه في الرشاد وشرح الارشاد
وهو ما وضعه له واضع لفظ العرب لفظ التصريف كذلك كمنه اللغوى وقس
عليه الصناعات قبل استعمال كلمة في التعريف مع انه بالعرض العام شبه كمال
به بعض المحققين اما يان بنى الحكم على مختار مستقدمات واما لانه في ذكر
العام والاداة الخاص وقد يقال كلمة مائة الالفاظ العامة فلا يصح
التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما في بطنك غلاما
فان حرة فولدت غلاما وجارية لم يفتق لان الشرط ان يكون جميع ما
في البطن غلاما كونه عام لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى فاقروا
ما تيسر وجوب ما تيسر وليس كذلك لاننا نقول بناء الامر على التيسر على
ان المراد ما تيسر بعفة الانفراد لانه عند الاجتماع يتقلب تفسيره والجواب

افراد

ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شيء اختلفوا في و اضع لفة الله
اللوب فذهب المحققون كالبه الحس الا شمرى الى ان الواضع هو الله تعالى
يسمى هذا المذهب مذهب التوفيق وذهب الآخرون الى ان واضعها هو الله
وهذا المذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع وقال بنو فنيق الله
البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول من تكلم من عربية اسمعيل
بن ابراهيم الهاشمي من الله تعالى والفة الالفاظ الموضوعات قال صاحب
القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن اعراضهم قال الرازي في شرح
الكشاف اللة الموضوع لا يقال لام التعريف بطل الجمعية فهذا الجمع وفرد
سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستفراق وعدم العهد وانتفاء الامر
به ولو سلم فاستواء هذا الجمع والفرد لما في لفظ الجمع في الاشعار بالتعدد
وان بطل غير الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد فثبت انه
يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذ لم يكن الا
الاستفراق والعهد اذ كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات
فلا كنى ذهب اليه البعض ونص عليه محقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهدى
لما قالوا في مسئلة الخلق والافراد والوصية في قولها اخفى على ما في يدى من الله
الدرهم وقوله لفلان على من الدرهم وقوا ذهبت لفلان بالدرهم من انه
يتصرف الى ثلاثة دراهم في هذا الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الصور
من الدليل على بطلان منه الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي
او الاثبات نص عليه في الهذاية والنهاية والبسوط في كتاب الشهادة والله
ان تقول في اللفظ في الاصل مصدر ويحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا
في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا رقابتين
السمع ولم يشترتا وان كان بمعنى متوقفين لكونه في الاصل مصدران

من لقي بالكسرة يلقى بالفتح لقي على وزن فعل يفتح الفاء والعين لان مصدره
باب علم اذا كان للزم ما يحى على فعل غالباً كفج فرحاً فاذا كان متعدياً يحى على
فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علماً وفتح فعل يفتح الفاء وسكون العين
بجوزهم وان شئت حقيقة الحال وتبين لاقوال واصل لفي مصدره
لفو اول في فاعل اعلان عصاً ورعى **قوله** اذا التزم الكام اي لفظه و
والمراد بالكام ههنا اللفظ اعلم من ان يكون متضمناً كلمتين او غيره وفي نسخة
البيدع للاصفهاني اللفظ في التلغظ بما لا يعنى يقال لفي يلفو لفة اذا تكلم
بما لم يفد وفي فتوح القيب وفي الاصطلاح معرفة افراد الكلمة وكيفية اوضاعها
واللهجة يكون الهماء اللسان وقد حرك فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت
الالفاظ الموضوع لفة لان الالف يكثر بها **قوله** واصلها لفي اولفو و
الهماء عوض وجمعها لفي بضم اللام ولفات ايضاً وقال بعضهم سميت لفاتهم
بفتح التاء لانه شبرها بالتاء التي توقوف عليها هاء والنسبة اليها لفي
ولا تقل بفتحها كذا في الصحاح **قوله** مثل برة برى البرة خلقه يحمل في العلم البعير
وقال الاصمعي يحمل في احد جانبي النخريين قال وربما كانت البرة من شعر
وهي البرة وكل خلقه من سوار وقرط وخنخال وكشبا ههنا برة قال
ابو علي واصل البرة برة جمعت على برى من قرية وقرى وقال ابن
قطع اصلها برة بالضم نحو خصلة وحصل وغرفة وغرف واذا عرفت
هذا فمراد التخرير بقوله برة وبرى انه مثله وزنا لا اصلاً **قوله** واليه شارة
بقوله في الصناعة جعل المعنى الصناعي للتصريف شار اليه مع انه مخرج به
تبيينها على جلالة قدره وعلو مرتبته عرفاً لانهم يقولون للفظ قد اشرتم
الكذامع انه مخرج به على ان الاستعمال الاشارة في التخرج اذا لم يقع في مقابلة

الف وفي فتح
معرفة افراد الكلمة وكيفية
اوضاعها

يعرف فيه استعمال الكلمة اشارة

اور ارب موضوعات الالات التي
تتصرف فيها سواء كانت خارجية
كما في العلم الخياطة
كما في الاستدلال

[illegible]

موضعه الاول وفيه هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة في تحويل الاصل
الواحد الواحد فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو مبدأ العدد
 الفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شيء في صفاته والاحد
 اسم لمن لا يشاركه في ذاته واصل احد وحذفت الواو وايدلت شيئا الهامة
 واصل الواحد ما جعل ماخذ اللفظة المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين
 والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشيء ما يبتنى عليه ذلك
 الشيء والاشياء مأخوذة مبنية عليه واحد لان العلة حقها ان يكون
 واحدة بالنسبة الى المفعول والاصل ما يبتنى عليه الشيء اما على صفة
 مجهول لانه يحكى مقدا قال في الصحاح ابتنى دارا وبني بمعنى اما على صفة
 معلوم يقال بني عليه فابتنى ولو قيد بقوله من حيث يبتنى عليه كان اولى اذ
 رب اصل يكون بنيا على غيره ثم الابتناء شامل للحسي كابتناء السقف
 على الجدار واعضاء الشجر على دوحته واللفظي كابتناء الافعال على المصاد
 والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية والمعلول على عللها فان قلت
ابتناء الشيء على الشيء اضافة بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد
 بالابتناء محسي كون الشئين كسويين وعرفه الامام في المحصول عليه
 بالاحتياج اليه ورد بان لا يطردهم صدقه على العلة الفاعلية والقورية
 والفائية والشروط واجيب بمنع شرط الطرد في مطلق التعريف لا سيما
 الاسمي فان كتب اللفظة مشحونة بنفسه اللفاظ بما هو اعم منه فهو ما تهاو
 قد مرح المحققون بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون تميزه عن شيء معين
 فيكتفى بما يفيد الاستيلاء عنه ورد بان الامام ممن يشترط المساواة كما مر
 في شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللفظة انما هو التعريف اللفظي لا

في كلمة الابتناء

يعرف الاشكالية والشواهد

في ان الحكم جدير بالاجمع

لا اكسى **وقد** الى اشكالية وهي الجزئية التي تذكر لا يوضح القواعد وايضا لها
الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئية التي يستشهد بها في اثبات القواعد
لكونها من القرآن والحديث او كلام يوثق به في العرب فهي اخص في الاشكالية
والمراد بها ههنا الابنية الجزئية **وهي** الكلمة باعتبار هيئات الحكم جدير الكلمة
كما ذهب اليه بجمهورية الحق ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الملكية
ولم يقع الاعلى ما فوق الاثنين لاجمع كما ذهب اليه صاحب الصراح والمصيبة
والليبا والكلمة في لفة العرب يقع على جزء من الكلام اسما او فعلا او
حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجمعة او على القصيدة والجل
واستبعد الرافض اشتقاق الكلمة من الحكم بمعنى الجرح وازاد بالكلم المشتقات
افعالا كانت او اسما لاجوامد والحروف بطريق ذكر العام وازاده الخاص
وفيه انه لا يجوز اذا العام لا يدل على الخاص باحد الدلالات الثلاث ذكره
في مفتاح المفتاح وحاشية تفسير القاضيه وفيه انه يجوز مع القرينة لا دلالة
بها ذكره في حاشية المطول لعلا الدين وفيه لا يبقى عاما وقال الشيخ
في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصية بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت يايت انسانا
او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قوله
الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشبهه على كثير من المحققين يتوهمون
انه مجاز باعتبار ذكر العام وازادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة
للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بينهما بقصد

باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخراج ثم المراد
 بالكلم حروف الكلم اذا الكلم انما يكون كلاً بعد عرض الهيئة وسماتها
 كلاً باعتبار ما يؤل اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي يمسك
 بعده ليلاً او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعدها تنصيص للتأكيد كما في
 قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة ما قام لغيره **وهو** من الحركات
 والسكنات اذ ادبرها الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او
 بمعنى منع الخلو لئلا ينقض بنحو ضرب والمعتبر في شخص الصفة شخص كذا
 فيختلف الصفة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات كما يختلف ما في فرد
 وطلب مثلاً مع اتحادها بالنوع والمعتبر في نوع والمعتبر في نوعها نوعها **رجلين**
 فيختلف الصفة **الصفة** بالنوع باختلاف الحركات كما يختلف ما في فرد
 وضرب **وهو** وتقدم بعض الحروف اعتباراً بالتقديم والتأخير في مفهوم
 الريد للاحتياط عن الهيئة للاحتياط اذا صدر عن ثلاثة اشخاص
 وفقه على وجه يصير لفظاً واحداً فاعترافاً ليرى صفة اصطلاحاً وان كان
 تلك الهيئة حاملة للحروف باعتبار الحركات واعتبر على ما بينهما
 لو كان معتبرين في مفهوم الهيئة كان تقديم الحروف المتأخر على
 الحروف المتقدم موجباً لاختلاف الصفة بالنوع كما ان اختلاف
 الحرف الحركة كذلك فيلزم ان يكون صفة ضرب مخالفة بالنوع
 لصفة ربص وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع
 الصفة نوع التقديم والتأخير لا شخصها والمقدم والمؤخر ههنا
 لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصها وبقي
 ههنا شئ وهو ان صفة فاعل مخالفة بالنوع لصفة افضل مع ان الهيئة

الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والكنات
متحدة الا ان يمتنع اختلا المصنفين بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم
والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء وقد اشرت بمقدم
عليه من المقدم وينفصل احدهما على الآخر بالقصد دون الآخر التحقق
فكانه اعتبر القصد وذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ولا يستقدمون
قوله وهو في الاصل مصدر بمعنى المفعول يمكن ان يعتبر مصدر المعلوم او
المجهول ووضعه موضع المفعول كما وضع لفظ موضع مالم يفظ وخر
الامر موضع مفعول الامر وان يعتبر الاسم مكان على مفعول وان يعتبر
اسم مفعول مخفف معني بالتشديد والفخر والتمنع كونه اسم مفعول بناء
على انه ليس بمشدد وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين
الافرأني بان صحة المصدر على مفعول انما هي سمعت في غير
بعض من مصادر ولا يلزم من صحة في غير بعض صحة فيه وما في شرح
اللب للسيد عبد الله من ان هم هو في هذا استعمال مصدر كغير
الحدود بالتأفلين شي لان كعبته في صحة وجود التحوير وجود كعلاقته
وسماع نوعها من العرب لاسماع شخصها وقال جمال الدين الافرأني
لا تحول لمعنى مصدر بناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة تلونا
لحقق الفناء في ان صيغة المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى
مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها بالتعلق بعنوتها كانت او حسيته كهيئة
المتحركة كحاصلة من الحركة ويسمى كحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة
للفاعل فقط في اللازم كالمحركة والقائمة في الحركة والقيام
او للفاعل والمفعول وذلك في المتدري كالعالمية والمعلومية من

من العلم وباعتباره يتباح اهل العربية وقولهم المصدر المتدنى قد يكون
مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الرئيتين اللتين
بهما عيننا حاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متدنياً كما ولا قائل به بل
استعمال المصدر في المنى الى اصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم منناه
قوله وهو ما يراد في اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك الشيء من حيث
يدل عليه اللفظ يسمى مدلولاً ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث كل
يحصل منه يسمى مفهوماً ومن حيث كون الموضوع له اسمياً يسمى اسمياً اعم
من المنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمنى قد يخص بنفسه كقوله يوم مثلاً
يقال لكل من زيد وبكر وعمرو سمي لفظ الرجل ولا يقال انه منناه والمدلول
قد يعنى من سمي لتناوله المدلول التضمني والا التزائي دون كسيمي
ثم وصف المعاني بالمقصود ومع ان المنى هو المقصود اما بالتحديد الاول
او التخصيص في الثناء للتاكيد لاجل هو في الاصل مصدر اجل شراً
اذا جناه استعمال في تعليل الجنابات لقولهم من جارك فعلة
اي من جررية اي جنسية ثم اسع فيه فاستعمل في كل تعليل قوله
لا تحصل تلك المعاني اذا تحققها الواقع غير موقوف على الامثلة
فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد الا بها ليدل على ما ذكرتم انه لا يخفى
ان هذا الحماد دعائي لا حقيقي فلا يرد انه يمكن التسمية عنهما بغير
تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لا مر خطابي على وجه لا يطلق
الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو أسلوب الدلالة عنه الى معنى
يناسب المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول
صاحب الكشف على الوجه الفقيه من الناس في تفسير قوله تعالى

وقيل كنه اما يطلق المتع على ما لم يتقدم اللفظ
اعلم ان اللفظ مع

في اللفظ بين المدلول والمعنى
والمعنى
اجل كنه كنه جازم في اي جنس كنه جنس كنه جنس

في ان الكلام الوارد لا مر خطابي على وجه
لا يقصد به معناه الحقيقي

فضلتكم على العالمين اراد انه سلوب الدلالة عن معناه الاصل الى
 المبالغة في الكثرة والمعبرة في الصدق والكذب المعنى المقصود
 في الكلام المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لانه مقصود
 بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع الشك والاشهام
 من الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة الامر خطابي يتبع
 المقام لقوله تعالى يجعلوا صابغهم في اذا نهم فان ما يجعل في الاذن
 رؤس الاصابع وذكر الاصابع بمبالغة فلا يجوز في لفظ الاصابع وظا
 القات المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل مجازا عن العادل
 في قولك رجل عدل وكقوله عليه السلام فانها نصف العلم في قوله
 تعلموا الفرائض الحديث فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى
 فضلتكم على العالمين **قوله** وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم يحتاج اليه لان
 حصول المطالبة المقصود المحتاج اليها كلها اذا كان مقصودا على حصول
 الابتناء الى احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم يحتاج اليها
قوله من الضرب الحادث في الزمان الماضي اشارة الى ان دلالة الفعل
 على الزمان مجرد اقتران الحديث اعني مصدر الفعل بالزمان بل منناه ان
 مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد مثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى
 من الافعال المستعملة في حق الله لان الحدوث هناك راجع الى التعلق وهو
 حادث **قوله** والحال تقديمه لعدم في الحوال وجود او لتبادر فهم اليه
 عند الاطلاق او لميله الى جهة ان كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه في
 بحث المضارع **قوله** والمناسبة بين معنى ظاهرة اي بين التصريف وبينه التقييد
 والتحويل لان في التقييد والتحويل قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره

ليس

التحويل

ذكره آنفاً من أن التعريف لله في القوتى اشعاراً للمناسبة بين المنهيين
قوله المراد بالتعريف هنا غير علم التعريف لأن الظاهر أن المصنف قصد تعريف
لفظ التعريف لفظاً واصطلاحاً ووقع النظر عن تعريف علم التعريف تسهلاً للكلام
ولا يرد أن التعريف ليس بجامع لمخرج المسائل إليه لا يتعلق بتحويل الأصل الواحد
ولامانع لزوم كون تحويل المصدر معين كالضرب مثلاً تعريفاً لصدق التعريف
عليه وهو باطل لا شتاع كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد بالتعريف
هنا غير علم التعريف نظراً إلى أن قولنا تحويل الأصل الواحد لا يحمل على
علم التعريف بالمواطأة لأن العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقتولة
الفعل والتعريف ينبغي أن يحمل على المرفوع وفيه بحث لأن تقديره التعريف
علم بتحويل الأصل الواحد ولما لم يكن تعريف علم في العلوم إلا باعتبار
متعلقه اقتصاراً في التعريف عليه بقوله على فهم الطالبين **قوله** الذي هو معرفة
احوال الابنية قال بعض الفضلاء في تعريف التعريف علم باصول يعرف
بها من احوال ابنية الكلام التي ليست بأعرب وانما قال احوال ابنية
الكلم ليكون محذوفاً عما اذ يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو انما
اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض لأن بعضها داخل في البنية وهو الادغام
في كلمة واحدة نحو شديداً واذ كان في كلمتين لم يكون داخل في احوال
لأنه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء
الساكنين مثل ضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لأن بعض الآخر داخل
في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع إلى ابنية الكلمة لا إلى
احوالها نحو انطلق ليكون اللام وفتح الفاق في انطلق ويخرج ايضا
احكام الوقف لأنها ليست راجعة إلى ابنية الكلمة لأن الوقف على جوف وزيد

واشباهها بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء الكلمة
 واراد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد مادة كثرتم لكن اخل به
 من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلمة لانه لا يلزم من امتداد المعرفة
 الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلمة من التعريف وهي منه وجوبه
 ان يقال ان اريد بابنية الكلمة موادها وجوهرها فلا بأس بخروجها اقل
 من مباحث اللفظ وليس من مباحث التعريف وان اريد ما يطرد على الكلمات
 من الهيئات والاحوال فهي نفس ابنية الكلمة والاضافة فيه كما في قولهم
 شجر اراك فمعه قوله احوال ابنية الكلمة على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلمة
 بهذا ذكره ولكن التحقيق في هذا الموضوع ان يقال المراد بابنية الكلمة هي
 الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها ولكون الموضوع هي لها باعتبار كونها
 مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل فرض كما ذكره
 بعض الفضلاء في تعريفه واذ كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال ينطبق
 الحد على علم التعريف ويخرج عنه ما ليس ادمعرفة الابنية ليس فانه هو علم
 بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر الى غير ذلك
 فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى انفس الابنية هذا تفصيل لطيف
 فانظريه ليظهر لك ما فيه واختار التحويل على تغيير قبل الفرق بين اليه
 التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الاستعدادا يقال غابت البنية فتغير التحويل
 يكون لازما واستعدادا وقيل التغيير يستعمل في الذوات والتغيير في الصفات وقيل
 التحويل اخص من التغيير كما في الشرح قال في المفرد هو بالغاين المعجمة
 كتاب في اللفظ للمطهر بن المعتز صاحب المصباح في النحو اكثر تعلقه باللفظ
 الفقهية وله كتاب في اللفظ اطول منه سماه بالمفرد بالغاين المرحلة يخل ببيان

ايضا

علم في علم الحروف بين التحويل والتغيير

بيان بعض اللغات اليه **قوله** الى موضع آخر وهو في اصل الوضع افضل التقضيل شهادة
 القرف نحو آخر آخران آخرون أخرى أخريان أخريات وأخرى أخرى
 في الاصل اشد تأخيراً ثم نقل الى معنى غير فمضى جائز زيد ورجل آخر رجل غير زيد
 ولا تستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولاً فلا يقال جائز زيد همار آخر
 ولا امرأة أخرى فاذا قيل جائز زيد وأخرى فهم منه ان المراد رجل آخر
 بخلاف جائز زيد وغيره ويستعمل أخريات وأخرى في المعنى الاول مع اللام والاضمة
 كما هو صحتها نحو جائز فلان في أخريات الناس أي في الجماعة المتأخرة فلما
 خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التقضيل استعملت من دون لوازم افضل
 التقضيل اعني من واللام والاضافة فان قيل أخرى في قوله تعالى فعدة من
 أيام أخر جمع آخر لانه لليوم وأخر لا يجمع على فضل وانما يجمع على أخرى فما وجه
 قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما كان من التكتيب
 بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر
 أخرى فجمع على آخر كذا في الاقليد **قوله** وقال في الصحاح التحويل التنقل للواقع
 في الصحاح التحويل التنقل من موضع الى موضع ولما وقع فيه حوّل فاصراً جائز للشك
 ان ينسب ورود التحويل الذي هو مصدر حوّل فاصراً بمنزلة التنقل ثم الصحاح يفتح
 الصاد اسم مفرد بمنزلة الصحيح يقال صححت فهو صحيح وصحاح بالفتح والمجاري
 على النسبة الاكثر بن كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى
 تسمية هذا الكتاب ولا استدلاله الا ان يثبت رواية عن منصفه وهو اسمعيل
 ابونصر بن حماد الجواهرى تلقت الامة كتابه بالقبول ولا بن يرمى عليه حوى
 مفيدة توفي سنة ثلثة مئتين وثلثمائة قال يا قوت في بحر الادبا كان من قالا
 وهى من بلا والترك وكان من اركى العالم اخذ عن حالة ابراهيم الفارابي

بعض فنية لفظ الصحاح وسقطت منه

وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ونصرفا قام بهامدة في
طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم
جهرده فاقام بينا بومدة برز في اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا
يذكر مع ابن مقلة وانظاره قال القمطي بات شدة يات من سطح داره و
قيل انه يغير عقله وعمله دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد
ان اطير ووقع من علوفه ملك قال وقيل انه كان يقي عليه من الصحاح بقية
غير بيضة فيبخرها تليذ له يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في اشيا كذا في شرح
لمنه لثمنه **قوله** وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى وكلمة ايضا
لا يستعمل الا مع الشئين بيئهما توافق ويمكن استثناء كل منهما عن الآخر
فخرج بالشئين نحو جائز ايضا مقصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جائز وشا
ايضا وبما كان استثناء نحو اخضم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شئ من ذلك ثم هو
مفعول مطلق حذف عامله وجوب اسماء او حال حذف عاملها وصاحبها واعلم انه
قد يستعمل الفعل الواحد في موضع متعدي بنفسه وفي الآخر لازما ومثله هذا كثير في
كلام العرب يربقي الى مائة وستين مثلا افاد وانا رواسع واقبل واوش
واصف واظلم واثقل وضيروا جلي واصحج **قوله** فاطلب البواقي في الدستور في كتب
اللغة **قوله** والاسم منه المحول **قوله** قال الازهرى المحول مصدر كالصفر ويجوز ان يكون
الاسم والمصدر على وزن واحد كالسيل ولكن نمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر
كذا في جامع اللغة **قوله** ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب يضرب وغيرهما
ولا يوجد صورة حالية عن النقل والنقل يستلزم التقييد ضرورة استلزم الخاص
العام فيكون التحويل اولى من التقييد لانه لو استعمل التقييد بدل التحويل لذهب
الوجه التام ان تقييد الضرب الى ضرب وغيره قد يكون حاليا عن النقل لانه اعم

بموضع الضرب كقوله ايضا
واشبهه

اعم منه فيبقى ان يوجد في مادة لا توجد فيها النقل تحقيقا لمبنى العموم
قول لانه اخص من التعريف اي بمعنى التقييد والتقييد بالاختصاص فيه
 بحث لا شئهم قالوا التفسير على قسمين تفسير اسمي و تفسير حقيقي والاول
 يكون للماهية الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه
 الطرد والعكس بقسميه ويقوم منه قطعا جوانا التفسير لاعم ولا اخص
 فان قيل فيبقى ان لا يجوز تفسير التعريف اصطلاحا بالتحويل لعين ما ذكرتم
 قلنا ليس تفسير اصطلاحا لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وبها متساويا
 يظهر **بالتاسل قول** ثم التعريف يشمل على العلل الاربعة اعترض عليه بان
العلل مبينة للمفول فلا يعرف بها وبان مادة الشئ وصورتها لا بد
 وان يكونا داخلين فيه والاصل الواحد وهيئة ليس كذلك بالنسبة
 الى التعريف لانه على ما عرفت هو الفعل بخصوص وهو التحويل وليس للفعل
 مادة وصورة وحسب بان ليس المراد من التعريف بالعلل الاربعة ان يكون
 هي بانفسها معرفة بل المراد انه يؤخذ للمفول بالقياس الى العلل محمولا
 اي ما يصلح ان يحمل عليه لان الحمل لا يستحق بين المعرف والمعرف فيعرف
 بها وروى عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحولات لكن التعريف
 الواقع ليس بالذات من العلل محمولا على المرف وقد يقال ليس المراد
 انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل محولات بل المراد انه يؤخذ
 في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربعة اذ مجموع الامور من
 تامة التحويل ولو اريد بالتعريف ما وقع فيه التحويل اعني الابنية والصيغة له
 لظن المادة والصورة للاصل وهيئة وقد اوجب عن الاعتراض الاول بان
 المرف بمجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون بمجموع محمولا وان لم يكن

وهو هنا تحويل الاصل الى محمول
 واحد فيه اشارة الى العلل

كل واحدة على حدة كذلك وبان كون المرف محمولا اتماما هو في بعض المسائل
الحقيقية المرفقة بحسب حقيقة امانه الكل فلا كما يجوز و ايت ورت عليه
بان السبل ان اخذت مجموعة يكون معلقة تامة وان اخذت بخلافها يكون
علقة ناقصة وكل شرها لكونه مغاير للمطلوب بحسب البينات لا يحمل عليه و بان
المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك اجزاء المرف يجب ان يكون
محمولا على مشهور و بانه مخالف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المرف
يجب ان يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المشافرين
او متصادم قاله في الجملة كما هو مذهب المتقدمين و كون الفاعل هو المحمول
والغاية هو حصول المصلحة المقصود الحقيقي و كون الاصل الواحد هي
المادة و التحويل من الصورة على كسبيل التشبيه لان الفرض لا مادة له ولا
صوره له و قد يناقش فيه بالمنع ثم ترك الثاني في اربعة علامات الثانية
واثباته قبل للتذكير ذكره في شرح اللباب وهو يخاف ما ذكره في دفع سؤاله
الانعكاس في الحاق علامة الثانية من الثلاثة الى العشرة بالذكور
المؤنث من ان المعدول المذكور جميع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التأنيده و
واذا الحق لم يلحق المؤنث للمعرف بين هما فهذا صحيح في ان الثالث للتأنيث
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا يعلم بغيره انك ثلثة انفس على
تأويل الشخص اعلم ان ما يتوقف عليه الشئ اما ان يكون جميعا ولا
الاول اما ان يكون من الاجزاء الذبئية اولا والا اول جنس والفصل
الثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه او لاجله
او لانه ولا لاجله والا لفاعل والثاني الغاية والثالث اما
ان يكون المعلول حالافيه قائما به اولا والا اول الموضوع ومحل

العلم الغائي والثاني
اما ان يكون داخل في المعلول اولا
والاول

والثاني اما ان معمول موقوف على وجوده او عدمه او كليهما والاول
 الشرائط والآلات والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعذات **قوله**
 ويدل بالالتزام على الفاعل يريد به الالتزام الوافي المعية عنه اهل القرية
 لا العقلي حتى يرد يمكن يعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل **قوله** وخصوه
 المعاشي الغاية كالجلوس في السرب على ما قالوا وفيه ان الجلوس كخصوه
 المتأخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورهما **قوله** تحول هو الواضع
 ام غيره فان قيل الظاهر ان ام متصلة ولا يقع قبلها الالهة الاستفهام
 في الاكثر بقي منها الاستفهام او صارت بمنى التسوية وهل في الاقل وبينها
 احد المستويين والآخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا
 كان ما يليها يلى الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان كذلك **قوله**
 ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة في مخطوف عليه والمبتدأ في مخطوف ان عطف
 على الجملة والا فلا على ان الرضى قال يجوز مخالفة بين ما يلي الهمزة وام
 وام في نحو عندك زيد ام عمرو وزيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام
 عمرو اجواز احسن كما قال لبيد لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع
 هل قيل ام ظهرا لا وجه لا قبل على قول الشارح في مخطول هل هي واقعة ام
 من انه قد تقررت في نحو امتناع يؤهل بمطاول واجيب انه من قبيل الملاحظات
 المصنفين وسامحا متهم في تراكيبهم **قوله** قلت الظاهر انه كل من يطلع
 كذلك قيل وهكذا الرؤية التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا انها
 ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمصلحة لما كان تركيب المفردات
 بمجرد ارادة من تركيبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما
 المفردات لكنه ليس كذلك فان تركيب تركيبات مختلفة ولا تعرف ان الواضع

وضمها اولاً بل ربما تجزم بأنه لم يضع هذا التركيب مخصوص والجواب
اننا لسنا الملزمة وانما يصح اذا كانت الرؤية التركيبية موضوعاً بالشخص
وليس كذلك بل هي موضوعه بالنوع لا ترى ان هيئات تركيب المفردات
يختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية
دون العربية فلو لا اعتبار الواضع قواعد في التأليف لمفردات في كل لغة
لجاز تأليفها في جميع اللغات اي وجه يراد واذا كان وضع الرئيس نوعياً كما
لا رادة فكلهم مدخل في خصوصيات التركيب اذ له ان يطبق تأليف هذه المفردات
على قاعدة بان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لما لم يكن ذلك التأليف مقوضاً
اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية **العربية** القواعد العربية **قوله** في المعروف هو
خاص ان لطائفة مخصوصة وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي
ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة لمقولة عند الطبائع **السيمة** بها
وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف
على نوعين لفظي نحو دابة يفيد لفظاً بالفرس وعلى اي العرف لا نرجح استعمال
لا من حيث اللفظ كالحق فانه لا يفيد لفظاً بالحق كقول مع انه بحسب استعمال مخصوص
به والمتبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان الوجود المتبادر من الوجود
الوجود الخاص **قوله** في التحقيق هو رجع الشيء الى مخصص التحقيق والثبوت في نفس
الامر بحيث لا يشوبه شيء من المثل والاختلاف بالظاهر وبما يشبه الحقيقة
وليس بحض حقيقة **قوله** هو الواضع وهو هنا فائدة جلية وهي ان الواضع
اما شخصي ان اعتبره كحقوق في جانب اللفظ بان يكون مخصوصاً واما ان
يكون الواضع والموضوع له خاصيتين بان يتصور معنى جزئياً ويعاين اللفظ
بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كلياً ويعاين اللفظ

32
اللفظ بانه كفاية النكرات او يكون الموضوع عاما والموضوع له
خاصا بان يتصور منه كليا ويلاحظ به جزئياتة ويبين بهذه الملاحظة الجاهلية
اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمر او الموصولا
واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كايين
وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات مخصوصة
بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له وبهذا
الوجه امكن تعدد معاً لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع وتكثير
الوضع العام لمعنى خاص وقوعه في حيز بيض وقال ان الضمائر واسماء
الاشارات موضوعات لما ان كليته الا ان الواضع شرط ان لا يتعملك
الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح ما قاله لكان انا وانت وهو بحالات
لاحقائق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها من مفهومات الكليات ولو
كانت كذلك لختلف اعمدة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج
من نفي الاستلزام الى ان يتحقق في ذلك بائنة نادرة واما كون الوضع
خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب
اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون له
بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة العقيدة
لمثل الحكم بان كل اسم آخره الفاء او ياء مفتوحة ما قبلها ونون
مكسورة فهو مفرد ينسب مدلول الحق باخره هذه العلامة وكل اسم
غيره الى رجال ومسلمين ومثلما فهو لجمع من سميت ذلك الاسم وكل
جمع عرف باللام فهو لجمع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من
بلا الحقيقة بل اكثر الحقائق من هذا القليل كالمضمر والمنسوبة

وعامة الافعال و المشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على
المعنى بالرهنية وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعلق
للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى المتعين لما يتعلق بخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بوا
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعين حتى لو لم يثبت من الواضح جواز
استعمال اللفظ في المعنى المجازي كانت دلالة عليه وفهم منه عند قضاة
القرينة بحالها مجاز لتجاوزها عنه الاصل ثم الموضوع كنوعين ثلاثة
انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص موضوع له كوضع
اعلام اجناس الصبغ في فعل يفعل وغيرها من جميع الرهنية الممكنة الى
الطبيعية كوضع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصبغ الموزونة
بها وقد لاحظت حين الوضع بعنوان كلي هو ما يطرأ على تركيب كل
وضع كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان عالما لجنسها يوزن به
من الصبغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص موضوع له وخصوصه
لا ينافي الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ و
خصوصه في الموضوع انما هو باعتبار الوضع لان تقابله عموم الوضع ولا
شبهة ان ذلك العموم ليس باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع
على وجه العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع على
المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع كوضع عامة
الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كل شامل لخصوصية
كل نسبة جزئية من النسبة التامة فان الموضوع له تلك النسبة الجزئية
المحفوظة بتلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع

و مثله

فالوضع عند الإطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان
 ذلك الثمين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة وبماز ويشمل
 الشخصي والقسمي الأول من النوعي المذكور أو لا فاعلم ذلك فإنه ينشأ
 في مواضع **قوله** أي اشتق الأمثلة منه الاشتقاق في اللفظة أخذ شق الشيء فهو
 متعدد في اللفظ لا في الدلالة باعتبار العلم وتنا باعتبار العمل فإن اعتبرناه من
 حيث أنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به لا إلى عمله فاحتجنا إلى تحديد
 باعتبار العمل أما تعريفه باعتبار العلم فهو أن يأخذ من اللفظ ما يناسبه **التكبير**
 فيجعله والاعلى معنى يناسبه مناه وأما تعريفه باعتبار العلم فهو أن يجزئ علمك
 بين اللفظين تناسباً في اللفظ أي في تركيب حروفه الأصول ومعنى له
 ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والله كبير مخو ضرب
 من الضرب وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الله يسبح خوجيد من
 الجذب وأكبر وهو أن يكون بينهما تناسب في **الخروج** نحو نطق من النطق وإذا
 أطلق يتبادر منه الاشتغال الصفي ثم الاشتقاق قبل كما يكون في الأحداث
 قد يكون في الأعيان كما في استنوق ونجور ونجور ونجور وهو خلاف القياس
 سيما في الثلاث المجرى فإنه نادر كقولهم ابل إبلالة على وزن تكسر كاسية
 إذا تاء ثق في رعيته الأبل وأحسن القيام بمصالحها وأما الحروف فلا يجوز
 الاشتقاق منه والمؤنثة مفعلة من أن التأكيدية غير شتقة من لفظها وكرار
 أنه موضع لأن يؤكده بان كذا قال صاحب الكشف وقال أكل الدين وشيخ
 المشارق لو قيل أنها اشتقت من لفظها بعد أن جعلت اسمها كان قولاً واعتراض
 عليه من وجوه الأول أنه لا بد من دليل على أن الاشتقاق لا يجوز من الحروف
 والثاني أنه لا بد من الاشتقاق إلا لبيان بحرف لفظ للدلالة

على استعماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا
التسوية مشتق من سوق وهو حرف اجها واجيب بان الدليل على ان الا
الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض التعريفين على ان اصل الفعل
ولا قائل يكون الحرف اصلا وقولهم التوليف مشتق من سوق معناه كونه
ما خوذ امذو مثل قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من لما ضمه وفيه
بحث لانه يقتضيه عدم جواز الاشتقاق في غير مصدر والفعل **قوله** واقرب
الى الضبط قرب قد يحى من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا
تقربوا مال اليتيم وقد يحى من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل الا بمن
بمنه الى وقد اطر استعمالهم افعال التفضيل من قرب من بالي لتلايتوهم في
اول الوهلة التباس الصلة بمن التفضيلية عند علم التفضيلية او تعلق
حرف جر بمنه واحد بعامل واحد بحيث لا يصح الابدال عند وجودها مثل
مررت بزيد بمرور مع ذلك وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى الا
اللام فيه للاختصاص بمنه عناء صلة الوب وهي من في الفعل والي في الفعل
التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس ذكره التفازان في حواش
الكشاف نعم تحدثش الوجه الثاني قوله تعالى كل ما رزقوا من ثمره رزقا
وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق **قوله** اللهم
الا ان يقال ان ما ذكر نكتته والتكئة لا تطرد واستعماله بالي في حالة
الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه الصحة في الاول
تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمفيد ذكره صاحب الكشاف **قوله** وكلا
يعتبر امثالك مثل قولك اكلت بستانك من الف **قوله** والعمدة وهي بضم
العين ما يصدق عليه **قوله** واجيب ما خوذ من جاب القلاوة اذا قطعت سمي

يعتمد

سؤال الجواب جواباً بالقلم كلام القائل وتأخير الفعل عن نفس المصدر هذا
جواب عن سؤال بقدر تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متقدماً في الاعلى
يلزم ان يكون اشتقائه والا لزم كون الفعل متأخراً فاجاب بقوله وتأخير
الفعل **في** وتأمل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم في ملاحظة الذات والو
ليس بحجة علينا بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل في ال
بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلاً فيما نحن فيه اخلاً وعلم هذا لا يرد علينا اعد
وتعد ويعد اذ ليس فيها حجة اخلاً والكلام فيما فيه حجة اتفاق وجبره اخلاف
فتبين مختلف فيه على المتفق عليه فامر بحقق بالتأمل في ان القياس مع الفاني
وان جعل احدهما اصلاً في محل والاخر كل آخر او لا رعاية للتعاذل **قوله** واعلم
ان مراد بالمصدر مجرور ونعني ان مراد يكون لفعل شتقاس من مصدر هو ان
كفعل شتقاس من مصدر مجرد لا كمصدر مزيد فيه شتقاس كفعل وفي كتحليل
بقوله لموافقة اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقه كمصدر مزيد فيه كفعل
بالحروف في معنى ممنوعة لان حروف مصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى كمصدر
حدث فقط بخلاف معنى كفعل فان معناه حدث مع الزمان ولو سلم فليكن
كمصدر مجرد شتقاس كفعل بهذه العلة بل هو اولها من المزيد فيه لان حروفه
ساوية لحروف فعله وان اريد ان كمصدر مزيد فيه شتق من كمصدر مجرد فالموافقة
اللفظية منتفية فلو قيل ان مراد بموافقة في اصل الحروف وحيث يتقيد قلنا ان اصل
الاكرام مثلاً بعينه الكرم فيكون بالحقيقة موافقاً لكرم وهو باطل بالجملة
معنى كذا في اوله بالارادة من المعنى الاول واسن اوردت عليه هذه
مناقشة فتأمل ليقل ذكر في بعض شروح كمعروض ان كفعل مزيد فيه
شتق من المصدر كمزيد ومجرد من مجرد ومفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل

يعرف فيه اشتقاق الفعل من المصدر

من مجرد لانا نقول لهما واحد لانه اشتقاق بمصدر كمزيد بمصدر مجرد
واشتقاق لفعل كمزيد من مصدر مجرد من مصدر مجرد قليل قليل لا قاعدة
كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل اللفظ على
معنى المزيد وزيادة يشق من كمزيد كالقدر من تقدير ووجه من مواجة
والبهج من البهج من بمعنى الظهور واليتم من اليتم كذا في حواشي الكشاف
وذكر في حواشيه تفسير كفاية لولا ناصرو قيل لفظه من اتصالية كما في
قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون موسى اي هما من جنس واحد
بمصرهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحب الهداية في قوله الوجه
مشتق من المواجزة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنشعبة والامر بالتعكس
فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا
في هذا التوفيت بان يكون مشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب
الكشاف اشتقاق اليتم من اليتم لان الناس يقصدونه للاشتقاق و
اشتقاق البهج من البهج والحق من الاجتنان لا تنارهم من كيون
وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة في زمان
يكون المنشعبة اشر وأقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الضمير في الكلام
فصح ذكر الاشتقاق لا بصلاح معناه والى يمكن المنشعبة اصلا له وحاله
ان الاشتقاق ههنا ليس على اصطلاح اهل الصرف صاحب الهداية ليس
على المعنى المذكور بل مقلدا لما القريية تابع له ومن وفق وقال ذلك
في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق الكبير فهو يكون بين كلمتين
تناسب في اللفظ ومعنى فهو جائز بعد اخطائه في الفرق بين الاشتقاقات
من عند نفسه اذ لا تقل فيه جملة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق

الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناوب في
اللفظ ومعنى بل لابد اشتراك الحروف الاصول بلا ترتيب اليه الشريف
في شرح الكشف ذكره ابن كمال باشا في خواشي الهداية **قوله** والكل مشتق منه
اما بوجه آخر قال شريف الجرجاني في شرح الكشف ومعنى قوله لهم ضارب
مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة كما في تمييزها على
حروف معتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول تشمل على
حروف لا يعتبر فيها **قوله** ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى الاكمل الذي قد يستعمل
بمعنى الاحتمال العقلي وقد وصي الشيخ في الشفاء بالخفاضة على التمييزين
واشار الى انه ينشأ من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح للقريني
الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثاني بالا يمتنع شرعا مباحا
او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث بالا يمتنع عقلا واجبا او راجحا
او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران فيه شرعا
المباح او عقلا كفعل القبي والخاص بما يشك فيه شرعا او عقلا ومشكوك
اما استواء الطرفين او بمنزلة الامتناع والخواز الشرعي من هذه المعاني
هو الاباح ويجوز ان يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب جعفر فانه جمع بين قول
من قال ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كما الشيخ عبد القاهر والا على وغيرها
وقول من قال مشتق من مصدر **قوله** ونحو ذلك يجوز جرة على ان يكون معطوفا على
مثنى ويكون من قبيل محول ويراد به مثل تحويل الاسم المذكور الى المؤنث ويجوز
نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم الى مجهول و
القائب الى المتكلم والمخاطب **قوله** وهذا اقرب الى التوجيه الثاني اقرب الى الحق
من الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه **قوله** او ان ان يرجع في الصحاح

الاوان الحين والجمع اونة كزمان وازمنة ورجوع يكون متديا من باب قطع
وصدوره بجي رجعا ولان ما وصدوره بجي رجوعا ورجوعا **قوله** في بيان تقية التقيم
ان يضم المفهوم كلي فبذلك تخصصه بخامسة اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل
بانضمام كل قيد اليه قسمين فلا بد ان يكون مشتركا بين اثنين بخلاف
الترديد فانه لا يستلزم اشتراكا كما في المتفلا و قد يكرى في الجزئيات
لحقيقة **كما في** الجلبا الشبهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او
قاعدا وهرنا فائدة وهي ان التردد لا انفصال لا يشبهه بالتقيد و
بين القضايا بحسب صدورها وتخفها في نفس الامر وكذا لا يشبهه به التردد على
اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي وبكلي متوهم اما ان تعلق بكلي غير سور فانه
يشبهه به الا يركى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقيم والحمل و
الفرق انه اذا قصد به حمل كالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما
صدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن
كونها محلبة شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقيم يراد بالعدد ومفهومه
ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك مفهوم يحصل به قسم منه فلا يكون
قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك
مفهوم وبانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقيم فصار قضية
طبيعية على قياس ما عرف في المصروف والتعريف الحقيقي الكاسب المنصور و
اما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم التردد لا يكون
الابن المعاني المختلفة فلا يقال مراد بالانسان اما كحيوان الناطق او
الجر وقد يقال قد يقع التردد بين معاني الغير محتملة لفائدة سد باب كلام
الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند

عند العقلي **قوله** ثم الفصل بكسر الفاء مح قال الشريف في حواشي شرح المقنع
الفصل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي بل حاصل
في معنى مصدرى وقال الشيخ في موطول ويستعمل فعل بكسر الفاء للفظ
حدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكه
الاسم كما صرح به الشيخ في غير هذا الكتاب وصرح به الواجبى بهركى ايضا
واجب بان هذا انما يرد لو كان مراد بالحدث هو مصدر الفعل
وانما المراد او الضرب مثلا فذكر فان قلت على اى شئ يعطف قوله ثم لفعل
قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير جائز سواء
كان قبله خبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة
لفظا لو قوعها موقع مفعول الى علم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على متوهم
اى الاسم اما ثلثى او امار باعى ثم الفصل وهذا سائغ شايخ **قوله** اما ثلثى
او امار باعى وبهما يفهم الثاء الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى
ثلاثه واربعه والقياس ان يقال ثلاثه واربعه بفتح الثاء الاولى وقيل
انها منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين لا تكرر فيهما على ما هو السبب
ولو بنى الامر على مذهب غير سبويه فربما يجازان من قبيل الاستعمال في جزء معنى
الا انه مكلف وهذا الخامس والسادس وغيرهما **قوله** حروفه الاصلية ثلثه
او اربعة فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائى ثنائى
ويؤى واثلاثى لان الحروف الاصلية فيهما ثلثه **قوله** اذ لم يبين منه الخامس
ولا اثنائى اما الثنائى فلان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثه ا حرف
يبتداء بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون وسطا بين المبتداء به والوقوف
عليه اذ يجب ان يكون المبتداء به متحركا والوقوف عليه ساكنا فلما تناهيا كما هو

اموار نشرها فقط بينهما فان قلت المتوسط لا يخ من ان يكون متحركا او
 ساكنا و ايا ما كان يلزم التناقض مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون
 على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التناقض لعدم وجوب شي من الحركة
 والسكون عليه واما الحاشي فلكثره نقره ولانه يتصل به الضمير فيرفع كنهها
 ويصير كالجزء منه بدليل ان ما قبله فالجاسي فيه كالسداسي في الاسم وهو
 مرفوض لما سيجي وكلمة اذ لجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انصاره
 تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة
 الكلام لا من اللفظ ولا من المظرفية ههنا واما كلمتا حيث وحيث فاستعملتا
 لجرد التعليل بواسطة وتوهمهما موقع اذ **قوله** بشهادة التبع والاستقراء
 نقول قروئت البلاد قروا وقريتها واستقرتها اذا تتبعتهما تخرج من ارض
 الارض كذا في الصحيح فالاستقراء عطف تفسير للتبع وان كان بالواو
 قليلا لان الواو يقتضيه المفارقة وهو عين المفسر واما بالفاء فقول يجوز وقيل
 يجوز ذكره في حواشي الكشف **قوله** ولم يمنع نحاسية في الاسم اي جوزوا
 في الاسم رباعيا ونحاسية للتوسيع ولم يجوزوا سداسية لخروج من الاعتدال
 ولئلا يتوهم انه كلمتان اذا الاصل كما ذكرنا ان تكون على ثلاثة احرف
قوله فاياما كان فايما نصب على انه خبر كان وما زائدة وفاعله مبتدأ راجع
 الى الفصل وقد يقال هو منصوب بمضمر بغيره الظاهر **قوله** لانا نقول الفصل
 الذي هو مورد القسم اهم فان قيل العام لا يتحقق اللفظ ضمن الخاص فيلزم
 الحذف قلنا ارادة فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققة ولا يلزم من
 عدم تحققة اللفظ ضمن الخاص عدم ارادته اللفظ ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم
 العام ويراد من حيث هو موقوف النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكمة بان العام

كلامه

حيث عين

العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان ^{ان} لا
 مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجزا
 عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام
 يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام
 في الخارج هو حصوله بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علم به وتحققه
 في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العالم المثلثي
 فان له تحققا فيه بنفسه وليس علم به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي لغيره
 الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علم به وهذا بالقياس اليه
 كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا
 تحققان تحقق هو حصول تنفسه لا يكون في ضمن فرد من افراده تحقق هو حصوله
 بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولي الد
 الذهني لما كان في الذهن اشتبه احدهما بالآخر **قوله** فان المراد به مطلق الفعل
 لا يقال ذكره في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والمطلق فرق واضح
 فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر الخالي عن القرينة
 وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول بهذا الفرق لا
 يطرده ذكره في شرح المغني لانه اما ان يكون باقيا الضمير لانه راجع
 الى كل واحد فصحته محل اما بتقدير مضاف في الثاني على ما سألنا الى كما
 هو صاحب المغني اذا اصلاح الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع
 اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني او الى اي اما ان يكون
 او في الاول اي حال كل واحد واما بتأويل ان مع الفعل بالمصدر
 المصدر بالوصف اي كائن كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن

ان يقتري وقوله تعا ثم يعودون لما قالوا حيث قالوا ان التقدير ما كان
 افتراضا بمعنى مفترا وان المعنى ثم يعودون للقول بمعنى القول فيمن لفظ
 الظاهر وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في الباب الثاني من
 معنى اللبيبة اشار البيضاوي في تفسير قوله ولا تنكحوا ما نكح حيث
 قال ما مصدرية على ارادته المفعول من المصدر وصاحب الكشاف في تفسير
 قوله تعا فافعلوا ما تؤسرون حيث قال اي امركم بمعنى ما تؤسرون على ان
 ما مصدرية ولكن قال التفتازاني جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول
 اي المأمور بمعنى المأمور به قليل جدا وانما كثر في صفة المصدر وكلام
 ابي البقاء حيث قال في قوله تعا حتى تنفقوا مما تجبول يجوز عند ابي علي كون
 ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم محفول يقضي عدم تجويز ذلك لغير
 ابي علي وكذا بعض شراح القاض ان الباب في اصله ليس بقياسي وانه في
 المصادر حقيقة لانه من باب الاختيار واما الفعل مصدر بما وان فتطول
 فلما عدل من صرح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوباً
 وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعا فاصدع بما تؤمر والصح
 ان ذلك لا يجوز ورد عليه في حواشي السعدية لتفسير القاض بان هذه
 دعوى خرج الشقاة بخلافها وقال بعض شراح الكشاف ذكر المحققون
 من النحاة انما هو في حكم شيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا
 قال صاحب الاقليد في بحث لام ك المتناع وقوع المصدر جزأ الجثة لعدم
 كونه والاعلى فاعل وزمان والفعل المصدريان يدل عليهما فيجوز الاخبار
 به وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدريان في حكم المصدر والصورة
 معتبة عندهم فان قيل قوله او لا تقديره او لا يكون ففيه حذف محذوف

قول

المطفوف عليه وإبقاء العاطف وهو باطل صرح به في منتهى السبب وتظهير
 قولهم انفعّل بهذا أم لا لأن أصله أم لا تفعل قلنا يحكمون عليه بالبطالة
 عند محقق النجاة حذف المطفوف وماله من متعلق أن كان لاجزؤه محذوف
 بهما جزؤه لا نفسه فلا يرد شي من مثل قوله تعالى الذين يتوّد الدار
 والإيمان وقول الثمر حننا حواجبه العيوننا وقول الآخر علفنا
 ثبنا وماءً بارداً وقولهم اشتريته بدرهم فصاعداً لأن محذوف في جميعه
 هو المطفوف بدون المتعلق وكل واحد منهما إما سالم أو غير
 قال البرهشقي في شرحه لقائل أن يقول لو قال كل واحد منهما إما
 سالم أو غير سالم وكل واحد منهما إما مجرد أو مزيد فيه كان أولى لأن
 تحقق المزيد فيه إما أو غير سالم متوقف على زيادة حرف من حروف
 اليوم تنسأه على أصله وزيادة الشيء على الأصل فرع وجود الأصل
 وفيه نظر تأمل قول والأشبهه نضرو عدا كرم أو عدا كح وهذا القول الكافي
 وهي المضمرات الأعلام المبرهنة لا يدين الواو الجامعة ولهذا
 إلى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والأعلام الأخرى
 وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال أفعال
 القلوب حيث وفلتت كح لأنهم صرحوا فيما كان المبتداء متقدداً
 حقيقة والخبر متقدداً القضا نحو يدك يد يرحي وأخرى لأعدائها
 عائضة بأن حكم هذا القسم أن لا يجوز ترك العطف فيه البيته
 لأن المبتداء في تقدير الفك والفصل أي إحدى يدك كذا وأخرى
 كذا وقال الرضوي ونحوهما عالم والأخر جاهل وقال الشريف في
 حاشية عليه مراده تصوير الفك لأنه من قبيل العطف فيما بين الجمل

وكذا قولهم عالم وجاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فنقول
لحق الشريف ترك العطف من الاخبار تنبيها على ان مجموع بحسب
حقيقة خبر واحد للاقام كانه قيل اقام المرفقات هذه الاشياء وقوله
اما ما يقال في ان الخبر اذا تعدد المبتداء حقيقة او حكما وجب
الواو من الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطفة
بستقلال كل خبر على حدة به اظهر الا يرى ان ترك الواو في خلوصها من اول
من ادحاله الذي جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه قد صرح في تعليقه
على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في خلوصها من ان ضمير
المبتداء ليس في شيء منها والالزام التناقض بين مجموع من حيث
هو مجموع وان اردت ان عبرت عن ذلك بمجموع بلفظ واحد قلت
متره فانهم اعتبروا التعدد صورة التحد حكما والفرق بالواو وعدمه
لا يجدي نقالا لدلالة الواو وعدمه تأكدا امر الاتحاد وهو جمعية وفي حاشيته
شرح الفصل حيث قال وفي محي الصفات هكذا ضرورة اشارة بالاستقلال
لان تقديم الخبر اعني قوله محي اع ظاهر في الحصر وما قاله محقق ابن
كمال يا شافعي انه لا اشارة في الواو بالاستقلال كل خبر على حدة وذلك
انرا كلمة او عليها عند القصد الى الاشارة المذكورة على ما اعترف بالشريف
حيث قال في بحث تنكية المسند اليه في شرح لمفتاح واختاروا على الواو
اشارة بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه
وقد صرحوا بان كلاً في العطف وتركه يحتمل كلاً في الاستقلال وعدمه وكيفان
لا القرائن ولهذا التكنة وبملاحظة ما صح القول تارة بان العطف
مشم بالاستقلال واخرى بان تركه مشم بعدم الاستقلال وما قيل من

من ان الوجه ان يجعل ما ذكر من قيل حذف واو العطف على
 نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه
 يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى
 دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو فقد رد بان حذف حرف
 العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والايات التي تدل
 ظاهرها على ذلك تحتل وجهها اخر كما فعله ابن هشام في
 معنى اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبز الحما ثم اوما
 حكى ابو الحسن في اعطه درهمادرهمين ثلثة وقد قيل على بدل الاخر
 ذكره في معنى ولك ان تقول الاستدلال بما ذكرتمسك بالظاهر
 المفيد للظن الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاصولات البعيدة
 على ما قال الشريف في موضع في شرح مفتاح وقال في موضع آخر منه
 والدليل الظاهر يكتفي به في مباحث الالفاظ وقال على الدين في
 حاشية والتمسك بالاول والارجح يكتفي في مباحث الالفاظ سيما في
 التنزيل وان حذف العاطف سائق شائع في مقام التذييل والشرح
 ايضا يجوز في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد يجوز بعض
 النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جامع الشروح للبيروني
 حذف العاطف طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول الدمامني ان حذف
 العاطف ليس بمقيس **قوله** في حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان
 جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلاقرينة وما دونه الى الثلاثة
 بقرينة وهي العدد والحروف في جمع كثرة اطلقت على ما دونه بلاقرينة قلنا جمع
 الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلاثة من غير قرينة لما قال صاحب التمرجيم من انه

جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلاقرينة وما دونه الى الثلاثة بقرينة وهي العدد والحروف في جمع كثرة اطلقت على ما دونه بلاقرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلاثة من غير قرينة لما قال صاحب التمرجيم من انه

لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الاطلاق على الثلاثة الى العشرة من غير
قرنية وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرنية حيث يصح اطلاق
جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمعي القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق
على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى
العشرة اذ هو مسكوت عنه شرعا كون اقل كل جمع للقلة كان او للكثرة
ثلاثة وقد اجهوا ان العشرة داخلية في القلة وقول ابن سمال بخلافه شرح التفتيح
جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق ثمة جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمعي القلة
وقول صاحب الترتيب وقولهم صح والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع صحيح مذكرا كان او مؤنثا وافعل
وافعل وافعله وافعله في المكسر وزاد الفاء فعلة وبعضهم افعلاء
والكوفيون ففعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداء وظاهر كلام اللب
مشربان جمع الصحيح للقلة مطلقا سواء كان مرفعا او منكرا او المذكور في كتب
القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا نكرة تاني واما المرفع فلما قال بعض
النحاة الجمان يشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض محققين من النحاة
ان الظاهر انهما مطلق الجمع في غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب
القوم انه قد يستعار احدهما للآخر من استعمال القليل والكثير وعكسها
فائدة نفية وهي انه اذا لم يأت للكم الابداء القلة كارجل في الرجل او
بناء الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة ولكانه تقول
الجمع كمضاف قد يكونه للجنس فشم القليل والكثير والعهد لانه الاضافة
كلام في كونها للجنس والعهد والاستقرض به الشريف في بحث تعريف
المستد في حواشي المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء علما قال الف
البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد

ان يريد فروعا على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة
 بان غلام زيد لا يستغرق **قوله** ونفى في صناعة القريفي قال زين القريب
 في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ يقال
 فلان غني بما تكلم بهذا المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان الالف في صناعة
 النحوم ليس في آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف في خور يد فانه سالم عند النحويين
 وغير سالم عند البصريين ثم اتى لم يخص من الصحيح مطلقا عند بعض البصريين
 وشهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله منهما وان وجد الهمزة والتضعيف
 في احدهما والالف ما سلمت اصوله منهما ايضا كما ذكر المصيرنا وعند بعض
 القريفيين لافرق بين منهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والالف
 عندهم ما ليس في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكر صاحب
 المراح قال صاحب القرية انما قال نفى ولم يقل اعني مع انه مفيد ^{للمقصود}
 لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك
 لو كان المفهوم مخالفا معتبرا وليس كذلك اقول نفى ابن كمال يثبت
 في غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات والقيود والخلاف انما هو
 في النصوص وقال صدر شريعة في بابهم بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر
 في الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه وقال في شرح الاحيكى نقل شيخنا
 عن شيخه ان التخصيص يدل على نفى ما عداه في العقليات وفي تفاهيم الناس
 في الروايات وقال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب
 نفى الحكم عما عداه ووجه في العناية البيان في فصل الجنائيات كتاب الحج ان التخصيص
 يدل على النقي بالاتفاق وهكذا مع صاحب مفتاح في حقه الاستبعاد فان قيل
 لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها فلنا لان التخصيص لو لم يكن للنقي لما

المفهوم مخالف

كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول عليه السلام فانه عليه الصلوة و
 السلام اوتي جوامع الحكم فلهذه قصدا فائدة لم نذكرها الا يرى ان الخلف
 قد استفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفائدة ما لم يبلغ اليه بالسلف
 بخلاف امر الرواية فانه فلما يقع التقات وفيه ثم القائلون بالمفهوم
 عرفوه بان يكون المكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا وتقييدا
 شروا له ان لا يظهر او لوية المكوت عنه من المنطوق في الحكم ولا مساواة
 المنطوق في الحكم حتى لو ظهر او لوية او مساواة يثبت الحكم في المكوت عنه
 بدلالة نص او قياس ولا يخرج المنطوق فخرج العادة ولا يكون للكشف
 او الملاح او الذم او تأكيد ولا يكون المنطوق لسؤال او حادثة ولا تقدير
 جرمية او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر
 لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى الحكم عن المكوت عنه وقسموه
 الى مفهوم القلب وهو نفى الحكم عما لم يتناول اسم الجنس والعلم منه
 الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى
 مفهوم المصفة ولا يراد به النعت بل كل قيد في الذات نحو شاة
 الفتم ونى الواحد وظرف الزمان والمكان وغيرها وقال الشافعي
 ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من
 مفهوم المصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم المصفة لانه صفة معنى وبعض
 من لا يقول به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار بن المعتزلة و
 ابن شرح الشافعية والى مفهوم القاية وهو اقوى من مفهوم الشرط
 وبعض من لم يقل به كالقاضي ابوبكر وعبد الجبار قال صاحب البديع هو عندنا
 ومن قبيل الاشارة للمفهوم ولعل هذا هو المحل لكلام التلويح في بحث

والحق والشرط قسم المفهوم
 الى القلب والعام والاشعري

٤٥ بحث المعارضة والتزجيج ان مفهوم الغاية متفق عليه والى
مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند
جمهور الشافعية واكثر متكلمي الفقه وموافقا لمذهب القاضى
ابوبكر والقرالى وجملة من الفقهاء الا انه ظاهر فى الحمى وان احتمل
التاكيد والى مفهوم العدد القول والمذهب بان القول بمفهوم العدد
والقول بنفسه مرويان عن شايخنا كما اشار اليه صاحب المهداية اليهما
في جنائيات الحج والى مفهوم الحمى ويراد به عرفا النقيض الفيد ويحصل
في التركيب بتقديم ماحقه التأخير من متعلقا الفعل والفاعل المعنوى والخبر
وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف بالمبتداء
بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اوضح
منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر
والكرم في العرب والصديق خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء
المعاشرة عسكاً بلسان الفصحى ولا في عسكاً بلسان زيد العالم حتى قال
صاحب المفتاح المنطق زيد وزيد المنطق كلاهما يفيد حملا لا انطلاقا وزيد
الا ان اعتبارا رتبة الاصول لما غاير اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال
التركيبين حيث افادتهما خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات
لم نجد روايا اختاروه وان اختاره بعض **قوله** والالف يعنى الحرف الهوائى
المتنع المابتداء لعدم قبول الحركة وابن جنى يرى ان اسم لا وان الحرف
الذى يذكر قبل الياء عند عدد الحروف وانه لما لم يكن ان يلفظ به في اول
اسمه كما فعل في اخواته اذا قبل صار جيم توصل اليه اللام كما توصل الى
اللفظ بلام التعريف بالالفحائى قيل في الابتداء الفلام ليتعارضا

وان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلا من اللام قد مضى ذكره
وليس الفرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف
السايطه ثم اعترض على نفسه بقول الالبتم اقبلت من عند زياره
كالخرفه تحت رجلي بخطه مختلفه تكتبان في الطريق لام الف
واجاب بان له تلقاه العامة لان الخط ليس له تعلق بفصاحة قوله
نحو قول ربيع وامثال ذلك لا يقال بذلك مثل ذلك للاشارة الى تكثير
الامثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح
المفتاح في قوله نحو الجمع بين اداتي التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة وفيه
هذا القيل قول صاحب التوضيح كالتامين مثلا فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال
باشا كانه غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظه مثلا في مثل
تأكيد اعادة التمثيل فان الكاف في مثله قد يكون مفعلا كما قيل في قولهم
الخفيف المطلق كالنار قوله وكذا ما ابدل احد حروفه الصيحه حرف علة
كضفادى وثغالى اصلها ضفادع وثغالب جمع ضفدع وثغلب
وسادى وثالى في ثلث وسادس قوله واثار بقوله تقابل للتمثيل
حروف الاصول ليس المراد من قوله الى تمثيل حروف الاصول ان معرفة الزائد
والاصلي توقيف على المقابلة بالفاء والعز واللام لان مقابلة الاصول
بها توقيف على معرفة الاصول لا محالة فلو توقيف معرفة الاصول لزم
الدور بل مراد منه انه اذا علم الاصول والذوات بطريق من الطرق
مثل ان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في سائر تصارييف الكلمة باسمها لفظا
كبقاء حروف الضرب في صرفاته او تقدير كعين قلت وبعث والرائد
للقط في بعضها ولم يعبه لالفاظ ولا تقدير كواو تعود فقد في قد ثم اريد

اريد تعليم المتعلمين واطلاعه على الاصل والزائد وجب ان يقال ان وزنا
 لفظا فما كان في مقابلة القاء والفي واللام فهو اصيل وما ليس كذلك
 فهو زائد **قوله** لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في محنة الحلاج قوله **ينبغي**
 لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بقائه ينبغي وفي شرح الكشاف
 للطبي روي عن صاحب الكشاف انه قال في كتاب سبويه كل فعل فيه علاج يأتي
 مطاوعة على الافعال كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا يأتي
 في مطاوعة الانفعال البتة وقال القاضى البيضاوى معنى وما ينبغي له وما يصح
 وما يتسرع له وقال ابن الحاجب ما ينبغي بمعنى لا يتقيم عقلا كقوله تعالى
 وما ينبغي للرجل ان يتخذ ولدا ذكره الطبي وفي غدة علم بما فيه علاج نظروا
 يراد من لفظ ينبغي بحسب ما يراد من لفظ لا ينبغي لا يبرأ يحل ذكره في فتح
 القدير وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثبت فلاننا عن الامر
 اذا مر منه عنه والمستثنى معروف عن المستثنى منه او مشتقا من ثبت الشئ
 اذا ضاعفته فسمى الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان
 كان مثبتا كان مضاعفا بالاثبات بالنفي وان كان منقيا كان مضاعفا
 بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج شئ من الشئ بالا او بما في معناها
 فعني قوله يستثنى الزائد يخرج الزائد المكرر للتضعيف كالراء في كرم و
 احمر او للحاق كالباء في تجلب من حروف الاصول لان المزيد لها
 حكمه الاصل في التفسير ليس باصلي اما في التضعيف فللتثنية على انهم اذا
 ادادوا تكرر ما قبلها وما قبلها اصل فقصدا والتثنية بوزنها ما قبلها على ان
 عنايتهم بالثاني كرى بالاول فوجب التفسير عن الثاني بما عبر به عن الاول
 واما في اللاحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب وزونها

معنا جعل

في ذلك الباب اصل كخرج في باب فعل مثلاً فاسد وانه الزنة ان
يشترطوا على ذلك الفرض وانما ترك الاستثناء للشبهة وقيدنا الزائد بالكثر
لان الزائد للمحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن تركه لظهوره
قوله والى ان المنية ان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليكن حمله
وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة في نحو ضرب وعلم وحسن **قوله** لانه اعم الا
يحمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كاعم الاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان
له مساو والثاني انه اعم من جميع وهو الظاهر فيقول الراغب جعل لفظاً عاماً
في الافعال كلها وهو اعم من ضربين في كلامه في الا ان يقال اراد تقي اعمته
فقد فيه بعد لا يخفى **قوله** لحقته اي لحقة فعل لان الفاء حرف زحوي بحرف في
النفس خال فوجه عن محربه بخلاف الجيم فانه حرف شديد بحرف في النفس عند
خروجه عن محربه **قوله** ولجي جعل لمعني آخر اعلم ان جعل بحرف في لفظ العرب
لما ان بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق وبمعنى البقية
كقوله جعلت ثوباً اسود اي صيرته وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن انا انا اي سموهم انا انا وبمعنى اخذ وشرع كقوله جعلت
الشيء اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقوله جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى
التي جعلت بعض متاعى على بعض وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون
وزيراً وبمعنى كقوله تعالى وجعلوا الله انداداً وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلنا
قراناً وبمعنى ايجاد شيء بشي وتكوينه منه كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجاً
وبمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقاً كقوله تعالى وجعلوا له من امر سليمان او باطلا
كقوله تعالى ويجعلون لله وبعضهم يدرج بعض المعاني في بعض **قوله** ولما فيه منه
حروف الشقة والوسط والحق وهي الخواص الكلية والافعال حرف فخرج

فخالف لمخرج آخر والا كان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياه لكن اذا طلب لهذا الوجه الآخر
فرجح على نحو جمل الوجه الآخر حتى كفه على نحو جمل واما اذا طلب المرجح على عمل
كثرة الاستعمال وفتح العين مرجح لان فعله باب فتح وعمل من باب علم **قوله** واما
الثلاثة فبحر دكلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فيلزم
لزوم الفاء بعدها لا يقال قد استغنى عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم
لانا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله تكريمها ولا يقال قد
حذفت في التنزيل في قوله فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول فتبعه
الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح مستقلا لا كالحاج عن غيره بصل
عنه ركعتا الطواف ولو صلا احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقار
بعضهم ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية
قد وثقوا العذاب والاصل لهم ذو قوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى القول
وما بينهما اعتراض واما التفصيل **بكلام** يذكر فقال بحالها وقد
تكرارها استغناء يذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع
ذلك القسم فالاول نحو قوله فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخل
هم في رحمة منه وفضل اى واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني
نحو قوله فاما الذين في قلوبهم زيوف فيقولون ما تشابهت ابتغاء تأويله اى
اما غيرهم فيؤمنون به فيكلمون عنه الى ربهم ويدل على ذلك والراخون في
العلم يقولون آتينا به كرم عند ربنا وكلمة قبل واما الراخون في العلم
فيقولون قبل والصحيح انه لا يلزم ذكر المستعد للافظا ولا التقدير الصريح ان

يقال اما انما فقد فعلت كذا فيسكت و لو ردتها في اوائل الكتب قد رتب
لتفصيل في ما تقرر الحكم في الجمل و اما ما في دوافع الاسئلة و التوهمات المقدرة
تفصيل الجمل السامع لا الحكم و الكلام ذكره علماء الدين البسط في شرح
اللبيا وقد تأتي لغير تفصيل اصلا كما زيد فمنطلق و اما التوكيد فقل
في ذكر و لم أر من احكم شرعه غيره الزحشرى فانه قال فائدة اما في الكلام
ان تقطيه فضل توكيد تقول زيدا ذهب فاذا قصدت توكيد ذلك
وانه لا محالة ذهب و انه يصدر الذاها بـ و انه منه غريمة قلت اما زيدا
فذا ذهب و لذلك قال بسبويه في تفسيرهما يكن بن شئ فزيد ذهب و هذا التفسير
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا و انه في معنى الشرط **قوله** و بنا فيه التشديد
اجيب عنه بان قيديات لم في بعض النسخ فكان من النسخ و بان مراد مجرد التشديد
بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته و عدمها فلا منافات فيه شئ
العدم انحصار حرف الحلق فيه **قوله** لرفضهم الابداء بال كـ لان
الحرف المنطوق به اما بعد على حركة كباء بكرا و على حركة جـ ورة كيم عمرو
او على اللين قبله و يجري مجرى الحركة كباء دابة و صار هو بيضة فمئة فقد هذا الالهام
الاعتماداً بقدر الكلام دليله و التجربة و منه انكر ذلك فقد انكر البيان و كما يحسوس
و بعضهم يجوز الابداء بال كـ على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة
انما يحصل بعد التلفظ بالحرف و توقيف الشئ على ما يحصل بعده محال و
جوابه مع انها بعده بل هي معه و الا لا يمكن الابداء بالحرف من غير الحركة و
انه محال و المراد بالابداء الاخذ في النطق بعد الصلة لا الاخذ في النطق بالحركة
بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما يخجله بعضهم حتى التزم وقوع الابداء بال كـ
لكن قال الشريف في حواشي الكشف و الحق جوازه و من قال باستناده لا يسمع

لا يسع منه الا حكاية عن لسانه واذا استقرت لغة العجم وجدت فيها الا ابتداء
 بالساكن المدغم لا سيما في لغة الحواريين لانه غير واقع في لغة العرب **قوله**
 لا يلزم التقاء الساكنين في هذا الارجح عن دور فالاولى ان يقال لا
 تنلزم سكونه اختلاط الابنية **قوله** وهذه جارية في كل اسم او فعل
 على فم مكسور العين وعينه حرف خلق شرط لبيان اللغات الاربع
 في كل ما كان على فم بكسر العين كون العين حرف خلق اذ عند انتفاء هذا
 الشرط يجزى الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم
 قوتها للعين لعدم كونها حرف خلق علم علم ولا يقال علم بكسر التين كذلك
 يقال كنف كنف كنف ولا يقال وكل اسم على فم لعينه حرف خلق يجوز
 سكن عينه وفتح كثير وشديد ونار ونار وشعر وشعر ونحو ونحو
 في مثل نحو فانه لا يجوز فتح عين لانه يؤدي الى الاعتلال لانه فيترك
 على سكونه **قوله** فان قيل قد صح الادباء ان ان لانه لتعلق امر
 بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملة الافعية استقبالية
 وهرنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة
 كما برز غير الحاصل في معرض حاصل لقوة الاسباب او كونه ما هو لوقوع
 كالواقع والتقال او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان طفت بحسن
 العافية على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظم رغبته في حصول
 امر يكثر تصويره اياه فرجا ينجي اليه حاصل لا يعبر عنه بلفظ الماضى
 وانما قلنا لفظا لان محليين ان جعلت كلتا هما واحدا فيهما استمية افعية
 ماضوية فالمراد على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد
 اكرمتك اس منناه ان يعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامى

العيون فمضاة فعل
 كفاء ما ضيه على فعل مفتوح
 بحث ان

اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسلك من قبلك
معناه فلا يحزن واصير فقد كذبت رسلك من قبلك وقوله تعالى ان
تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجهم الذين كفروا معناه ينصره من نصره
قبل ذلك وقس على هذا فقد ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشئ لفظا كان اذ قد نص المبرد
والزجاج على ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كيش في النسخ
انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشئ لفظا كان كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على الماضي لتحضه لان الحديث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد في الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
الماضي وكذا اذا ايجي بان في مقام التأكيد مع واو الحال مجرد كوصف
والترتيب ولا يذكر لرجاء جزاء نحو زيد وان كثيرا له بخيل وهو وان اطلق
جاءا لشم وفي غير ذلك قليل كقوله ابي العلاء فيا وطي ان فانت بك سابق
من الذي ينبغي لساكنك البالي لظهور ان المعنى على الماضي دون
الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب الجمهور وعليه الجمهور وقال
الجمهور انها للعطف على محذوف وهو ضد المذكور وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية وهي ما يتوصل اليها بين اجزاء الكلام **قوله** اي اعانة
اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان
يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصره الفيت
في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قوايتها الثابتة واحدا
نصاريتها ونصره الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظ
له قارادة المرسوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاربيد اللام

خبر المثل
٢٠٠٠

اللازم فيهما **لو** ونظر العيث الارض العيث المطر وعات العيث الارض
اضربها وربما يسمى النبات والتسمية **لو** وضرب مثلا كذا اي بيتن
قال البيضاوي وضرب المثل اعتماله من ضرب بالحاتم واصله وقع
شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقلع شئ على آخر **لو** وضرب
اختلاف الضرب خولف بين تفاليره كضرب الشئ باليد والفضا
والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبار الفرب بالمطرفة والضرب
في الارض الذاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة يضرب
او تادع بالمطرفة وتبشيرها يضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم
الذلة هي التحقيرهم الذلة التحاق الخيمة وقال المطر رسي في المغرب
قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي يأخذ منه شيئا يحكم ماله من
الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الدق والبيتين حقيقة وفي
السيرة مجازا وحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا والمثل في الاصل بمعنى النظر
يقال مثل ومثل ومثل كشيء ومثبه ومثبه وقال الراغب النظر اخص
من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما فيباريه وقال
الطبيعي المثل اعم الالفاظ الموضوعات المتشابهة لان النديقال
لما يشترك في الكمية فقط والكل فيما يشابه في العدد والمادة
فقط والمثل عامة في جميع ذلك ثم نقل في الحرف الى القول المثل
الممثل مضربه مجورده ولم يسمه او لم يجعلوا ذلك القول مثلا الا
اذا اخص بنوع من القرابة ولذا لم يسمه وعما ورد عليه وقال
الميداني يجتمع في المثل اربعة لا يجمع في غيره من الكلام ايجاز ال
اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجوده الكتابة فهو

الفق بين مثل ومثبه

البلاغة لم استعمل للصقة وحال اذا كانت عجبت التنا وفيها غرابة و
وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وابراره
في صورة المشاهد محسوس ليس عذفيه الوهم العقل ويصالحه عليه
لان المعنى الصرف انما يدركه الفهم مع منازعة من الوهم لان من طبعه
ميل المحس والامتناع عن اذكر المعاني الكلية فاذا تمثل المعنى العقلي
بصورة محسوسة اذ عن له وانقاد وقيل المراد ولهذا كثر التمثيل في كلام
البلغاء والحكماء والانبيااء وفسى في الكتب الالهية **قوله** اذا كان
عين فعله ولامه فان قلت لم لم يعتبر ووجود حرف الخوة في الفاء قلت
لان الفاء يكون ساكنا نحو امرىء فلا يلزم النقل ولان الساكن كانه
المبت فلم يعدل له عن الاصل قوله ونحو يجب بالفتح في الماضي واكثر
في الغابر والهاء المهملة اذا رفع صورته بالكاء ونحو البعير ايضا نخب نخابا
اذا اخذه السماء ويحتمل ان يكون تحبب التاء اذا ابراء وهو ايضا من
باب ضرب وقع ايضا على ما نقله الازهرى **قوله** وجاء يحيى ويجوز ايضا نجيا
وجيشه كصحة وجيشه كشيعة وهى اسم ايضا على ما في القاموس وغير ما في
المختصر وهى اسم لا غير وفي المصباح واستعمل جأ لازما ومتعدا نفسه
وبالياء تقول حيث شيا حنا اذا فعلته وحيث زيد اذا آتيت
اليه وحيث به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهب
اليه وجاء الغيث اذا انزل وجاء امة السلطان اذا بلغ وقد
يحيى جأ بمعنى تقرير الشئ على ضمة نحو قوله ما جاءت حاجك قبل هذه الكلمة
اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رضى الله عنه حين
اتاهم قبل على رضى الله عنه يستدعى منهم الرجوع الى الحق واجيز

استعمال كانه جأ

سبعون كلمة

وأجز نقدية هذا إلى غير هذا المثل فليس ومنه قولهم جأ البتة قفزة بن و
منع وجعل قفزة بن حالا ورد بان ليس المقصود الاخبار عن البتة بالحج
نقد حال كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة وال
ومتى انقضى الشرط كلة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجارية
للفعل وقد يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتداء على تنزيله منزلة
المصدر كقوله صاحب الهداية متى يصير مستعملا أي صيرورته مستعملا في
أي زمان وقد يحكي بمعنى من قولهم اخرجها متى كمة وبمعنى في قولهم
وضعت متى كمي أي في كمي وبمعنى وسط وال أي حروفها الحلق ستة وقيل
سبعة وهو مذهب كيبويه وأبي الحسن ستة منها ما ذكره الشيخ أبو علي ابن سينا
والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ أبو علي ابن سينا
في رسالته في مخارج الحروف وصلاتها وهو أن يخرج الأول هو الجوف
وهو أفضل من الحلق ويخرج منه ثلاثة أحرف الالف والواو الساكنة
المضمومة ما قبلها والياء الساكنة المكسورة ما قبلها ويسمى هذه حروف
حروف الكد واللين والهوائية والجوفية وقال كمي وذاد غير الخليل
الهمزة لأن يخرجها من الصدر وهو يتوصل بالجوف قلت الصواب
اختصاص هذه الحروف الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنها أصوات لا
لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة وال لأن يخرجها
أقصى الخلق وإنما سميت هذه الحروف حلقية لأن يخرجها الخلق ويخرج
الحرف هو الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع
محقق أو مقدر ويختص بالانان وضعا وعرفه ابن سينا بأنه هيئة عارضة
للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مماثلة في الحدة والثقل يتميز في السمع

قيل ولو كان مثل غنة الصوت مما سمع كما اشار اليه الشارح في شرح
 المقاصد انتقص به تعريف الحرف وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض
 بل مجموعهما وهذا النسب بمباحث العلوم العربية والصوت قبل ما بينته
 وانيته غنيان عن البيان وبعضهم عرفه منهم من قال انه جسم خاص
 في الاجسام ومنهم من قال انه اصطفاك اجسام صلبة ومنهم من
 قال الفرع او القلع ومنهم من قال تموج الهواء منظور فيه اذ لا شئ
 منها بمسوع وكل صوت مسوع وذكر الجبرس الصوت هو اتموج
 من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء وهو كيفية تحدث في الهواء
 بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم ويكون بعد كون
 بسبب الفرع الذي هو الاساك بعنف او القلع الذي هو الانفصال
 بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والقلوع للقالع وقول الف
 القطلا في لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل من دفع
 الرية الهواء تحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم الهواء التكن
 فيحدث الصوت من فرع الهواء المندفع عن الرية تعريف الصوت الخارج
 الخارج من الفم على راي الحكماء وقال رحمه الله تعالى والذي عليه اهل الحق
 ان الصنف كيفية تحدث بمخص خلق الله تعالى غير تاء ثمة لتموج الهواء
 والفرع والقلع كسائر الحوادث ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه
 بحركة الوصل وتنظر اين يتراى الصوت فيثبت انتهى الصوت فتم مخرجه الا ترى
 انك تقول اب وتكت فيجد الشقيين قد اطلقت احديهما على الاخرى
 قوله والبواقي على هذا الترتيب اما جماعية بناء على ما قيل في ان حروف الهجاء
 والحروف المعنوية مخوفى وعما واشباهها كلها مؤنسات يسماعية واما جماعية

معرفة المخرج

واما جمع باقي بناء على كون ثابت كحروف باعتبار التأويل وتحققون
 من الاو باء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوى القول يجمع على فوال
 قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل من المذكور يجرى مجرى المؤنث فبين
 يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية له وفواعل في فاعل صفة لذكر
 ما لا يعقل لجمع طالع وطواله وجبل شالح وشالح مطردة نص عليه سبويه
 وغلط كثير من المتأخرين حكمه على مثل هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح
 في التلويح من ان العواض جمع عارض على انه جعل السماء واما فوارس فلا تـ
 شئ لا يكون في المؤنث فلا يحذف فيه اللبس واما هوالك فانما جاء في مثل
 يقال هالك في الرهوالك فجرى على الاصل لانه قد يحذف في غيرها واما نواكس
 فقد جاء في ضرورة الشموس من هذا تبين فاد ما قيل وشذ فوارس وهوالك
 ونواكس في جمع فارس ونواكس وهالك على تأويل فرقه ذكره ابن كمال باش
 في شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف لشرح حيث قدم الحاء ماملة على العين
 ماملة ولكي حيث قدم الحاء المجمة على العين المجمة **قوله** ثم استثمر اعتراضا
 الى قوله فاجابوا بضم الاعراض واوما اليه بصرح الجوابين قولهم كشد
 فلان جوفه اى اضمه والجواب يستعمل في السؤال فاطلاق السؤال على
 الاعتراض صريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفسار **قوله** ابـ
 يا بي شاذ مخالف للقياس اى سواء كان وجوده قليلا او كثيرا لانهم
 قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى
 قله وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والتادر والضعيف ان
 الشاذ هو الذى يكون وتوقعه كثيرا لكن يخالف القياس والتادر
 هو الذى يكون وتوقعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذى

كـ
 بـ بياض الفرق بين الشاذ
 والتادر والضعيف

لم يتصل حكمه الى الثبوت فتأمل فان قيل كيف كان ابي ثابته اذا خالفنا
 للقياس وقد قال في المطول ان ابي ثابته وعور واستحوز وقطط شعره
 وآل وماء وما اشبه ذلك ليست من مخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت في
 الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة
 اجيب بان يكون هذه الامثلة في الشواذاد المخالفة للقياس بالنظر الى
 القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر
 قد برر واعلم كما ان الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء قياسا
 واستحسانا فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان هو **الاستحسان**
 واراد في افسح الكلام فان قيل قد مر في الباب الثامن في القاعدة الد
 الثامنة في معنى اليب ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا
 يضاف اليها كل واى لا يقال اللام للاستفراق فيفيد العموم لانا نقول
 لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف
 اليه فعل التفضيل يجب كون لاه للجنس فقط فنقول الشيخ فحقم الوقاية
 تصحى لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستفراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا
 اللام زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لا نقول فيه بعد لا يخفى **اجيب**
 بان المضاف محذوف والتقدير افسح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد
 احسنه اى احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واى يتقضى
 بقوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل ويقول عليه السلام كل ذلك
 لم يكن في حديث ذي الديدن ويقول الشعر قد اصبحت حيار تدعى
 على ذنبا كله اصنع وايضا يتقضى بتلك الامثلة قولهم لقطعة كل
 ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذى المراد في كل منها الافراد

مطلق
 في عدم جواب اضافة التفضيل
 وكل واى الى معرفة مفردة

الافراد وبحديث ابن موسى قالوا يا رسول الله اي الاسلام افضل
وحديث عبد الله بن عمرو ابن عاص اي الاسلام خير ويقولون اي بنزاد
اطيب وقد يجب عن الانتقاض الثاني بجنب كلية هذا القول واجب
تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي على الآية والحديث الاول
ان اللام فيها للجنس والمعرف بجنس في المعنى المنكرة وهذا جواب عن
اشكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن
حديث الثاني والشمر ان اسم الاشارة والفخائر عند ما في شرح الخواش
شرح العصدي حكمها حكم مشار اليها ومرجعها عموم وخصوص فالمشار اليه
ههنا متعدد وكذا المرجع اليه كون تنوين دنيا للكثرة او لعموم بقرينة
المقام اولا انه اسم جنس يقع على العقيل والكثير كذا اذا كره التيسير في وقال
في فصول البداية مراد هو ان الكل الداخلة على المعرفة توجب كعموم
الافراد في اجزائها بتقدير جزء منكرو والمعنى في قولهم كل الزمان
ما كون كل جزء من اجزاء الزمان ما كون والجواب عن اي هو الجواب
عن افعل اي اي ذوي الاسلام واي خصاله واي دورها وبقي ههنا
بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه على صنف التأليف وتنافس العلماء
والنقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التكثير و
التقلدات بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فذا يقو
فيه اقول التفضيل الزائد في الفصاحة مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه
بحمل الافصح على الابلع والاخفاء في تفاوت البلاغة بالزيادة و
النقصان ويحمل على التجريد على المعنى التفضيل وتأويله بالوصف كما يدل
عليه قوله في الجواب في كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا

ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلاثة الثلاثة
 والاضافة وفيه مع كونه سماعيا يجب التقل فيه عن ائمة اللغة عند
 غير المبرد على ما صرح به الرضوي فان قيل على تقدير البحر يد ما فائدة حقيقة
 التقييل قلنا فائدة ترها المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينبغي
 جدا **قوله** للقياس اي للقانون المستبطن في تتبع تراكيب اليلفاء **قوله**
 دون الاستعمال اي دون وضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل اي
 موضوع بازاء المعنى ويقال هذا من اهل اي غير موضوع بازاء المعنى فالمراد
 به الوضع في قيل اطلاق الملزوم واردة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون
 في الاصل ادنى مكان في الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان اخط منه
 قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادنا البعض من البعض ودونك هذا
 اي اخذه ادنى مكان منك ثم استعمل للتفاوت في الاحوال والرتب في قيل
 زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطى حكم
 الى حكم ولاخفاء في انه سقط بالاتباع المذكور قيد التفاوت والاختلاف
 عما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله
 تعا ادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء
 وبين يديه مستعار في معناه الحقيقي الذي يناسبه اعني ادنا مكان في الشيء
 يا بابه كلام صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام
 ولم يعهده في حجاز لانه دأبه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني حجازية عن حقيقة
 بتصويرها بقوله وفي حجازة ويحيى بمعنى بعد بمعنى عند وفي القاموس
 هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف وكحسب وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى
 القرب وبمعنى ايام ووراء وبمعنى غير **قوله** وقسم مخالف للاستعمال دون ا

في قوله دون
 في قوله دون

دون القياس لا يقال كيف يكون قسما في اثاره وهو عند علم ما يخالف
كما يشير اليه يفسره التابو حتى يصير ثلاثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ
يطلق كثير على النادر ايضا ثم منه في مخالفة الاستعمال قلته وذكر مخالفة
على سبيل امشاكلة وهي ذكر اشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحة او صحته
ضده وعلى ذكره الشرح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال
انك بسط الشهادة انما لم تجرد عنى وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا افتح شيئا نجد لك طينى قلت اطلبوا الحجة وقميصا والى
خوفه بقا صفة الله هو مصدر يؤكد لامنا بالله اى تطهير الله لان الاما
يظهر النفوس والاصغر في ذكر التطهير بلفظ الصفة ان النصارى كانوا
يفسئون اولادهم في ماء اصفر يسمى المعمودية ويقولون انه تطهير لهم
فغير عن الايمان بالله بصفة لله امشاكلة لوقوعه في صحة اصبغه النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول في غمس النصارى اولادهم
في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون امشاكلة بالنظر الى التابو فان الكافي
صح بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة
من قبيل مجاز والعلاقة فيها التقارن في الحينان كما حقه في فصول البداهة
لا الوقوع في صحة كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي
الوقوع في الصحة ومقدمة عليها فنقول الشرح في شرح الكشاف ان المشاكلة
ليست بحقيقة ووجه مجاز ليس بظاهر وكذا قال الزمخشري هو فن بدعي
في كلامهم وطرار عجب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان
انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعبرة بين الطبع والخيطة
وقوله ولول الذهاب القول بانها ليست في مجاز لم يمكن التفصي مما غيب

في المشاكلة ووجه انها
من قبيل مجاز

بيان انصارى

على ابي تمام في قوله لا تُقِنِي ماء الملام البيت وقوله وهذا لا ينال في
التقديم الخاص في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضحه وهو حقيقة او غيره
وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول لها مجزى لفظ
المصاحب ووافقة اياه في غير نظر الى المعنى فان افاده بالقصد الاول
ولو اتفق المعنى مجازي في بعض الصور كما في جزء السبئية لسبئية فان الثانية
الثانية وان كانت سبئية عن الاولى ولكن غير منظور الى كونها سبئية في
هذا الباب ولا يصح ان يكون سبئية الاولى علاقة مجازي لانها قرينة
في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح الترمذي في مشكلة
سبعة في كلامهم حتى حملهم الاصطحاب بها على اخراج الشيء عن اصله وقال
الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غير واكثر في كلامهم عن قوانيته لاجل
الافرد واج كقوله عليه السلام غير خزايا ولا ندق وحقه ولا ناد ماين لانه
جميع ناد م وقوله عليه السلام الا لا توطأ كجباري وكجباري وهما بالياء النحاة
المشناة جمع حابل اليه لا حملها على خلاف القياس والقياس الحوايل لانها
جميع حائل وقولهم لا يته الفدايا والعشايا ^{التي طيلة} والقياس الفدايات و
قولهم عندي ما ساءه وناؤه اراد وناؤه لانه لا يتعدى وقولهم هنيأ
في الطعام ومراني وانما هو امراني وقول الزمخشري في ديباجة الكشف
عامة وعباد والقياس عني وعمون وقوله عليه السلام التركوا الترك تركوكم
ودعوا الحية ما ودعوكم فانه السلام يستعمل باضمة يدع وقول صاحب المغرب
في قول الفقهاء بيئته اليار تترجج على بيئته العسا بان العسا رخطاء
محض ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة الاسماء مخالفة وضو الواضو بمعنى
انه خلاف ما ثبت من الواضو فلا مشاكلة حينئذ وله لا يقال ابي يابو

وقد يقال ان ابي بمعنى امتنع وهو فرع منه فلما كان في لامة اصلها كان
بمعناه حرف خلق ويقال ابي يابى مقلوب يابى يباى فكان عنه حرف خلق
في الما اصل المقلوب عنه وهو ليس بقوى **قوله** سلمنا انهما في حروف الخلق
ما ذهب اليه الشاطبي والسكاكي وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبي
جعل الالف بعد الهمزة والراء كما ذهب اليه سيبويه وجعلها السكاكي بينها
قيل ومعنى جعله اياها من فتح الهمزة ان مبداءها مبداء الهمزة الخلق ثم
تمدوا تم على الكل وبقي فيه ان تسليمه هذا ينافي جعله هذه الحروف ستة فيما
سبق الآن يقال انه اشار الى اللذين اودى به الى ما ذهب اليه محققون من
ان الالف والهمزة حرف واحد وعدا يفتح العين لاجله بذكره **قوله**
لا يجب في ان تكون الفتح لاجلها للزوم الدور والدور توقف الشيء على
ما يتوقف عليه من جبرته واحدة اما بمرتبة ويسمى دورا مقرجا او بمراتبتي
دورا مضرا وبجار بمرتبة اشار الى دفع الدور بان يقول كانهم لما
علموا ان الياء تقلب الفاعل تقدير فتح العين سوف نفهم اذ يكون فتحها
حرف الخلق **قوله** واما قل يلقى قلقة بنى عام والفصح الكسري كذا
من باب ضرب كذا صح بعض من تصدى لخشية هذا الكتاب وقد وقع
في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعده بعضهم من لغات طي وليس
بصح والصحيح انه عامرية كما ذهب ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف في
تفسير قوله تعالى ويرى ملك يفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابي يابى و
ذكر في آخرهم الاحقاف انه قراء فربل يراى الا القوم الفاسقون
يفتح الياء وكسر اللام وفتحها في هيك وهيك ثم في وصف الكسر بالفتحة
نظرا للفصاحة لا تطلق الاعلى معان مخصوصة لا توصف بتلك المعاني

الالفرد والكلام وسمكهم اللهم الا ان يحل على معنى الفوتى وهو
 الظهور او يقال موصوف هو مفرد او متكلم والاسناد الى الكسر اسناد
 الى السبب **قوله** واما ركن يركن وعنه صاحب الكشاف في الشواذ **قوله**
 وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين قال نحو رقى في شرح
 لمفصل هذه الابواب الثلاثة اى الاول والثاني والرابع دعائم
 الابواب لاسمها فعل يفعل بفتح العين في الاول والكسرة في الثاني وقال
 ثعلب اذا اكل عليك فعل تم تدر من اى باب فاجل على يفعل بالكسرة فانه
 اصل الابواب كلها وقا ابن جنى باب يستدى ان يحكى يفعل بكسر العين
 وباب اللازم ان يحكى يفعل بضم العين وقد يحكى هذا في هذا وهذا في هذا
قوله الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يحكى مضاعف
 فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا شذ وسمما
 النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير متفعل عنه
 المستثنى منه فعل في المستثنى ويكون الالفوا في اللفظ لانه المعنى وقيل المستثنى
 بحسب الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولا
 المستثنى مفرغ على ظاهره اذ الفراغ وصف له ويحكى الاستثناء المفرغ
 في جميع ممولات الفصل الا في المفعول به والاكثر ان يكون في الفضا
 وقد يقع في غير الفضلة نحو يترك الفك الاكفل في الاكل الا التماس
 قال الشارح في شرح المقتلح لاختلاف في جريان الاستثناء المفرغ
 في الصفة مثل جاء رجل الا كريم واعتدض عليه الداسنتى في شرح
 المعنى بان نفى الخلاف في هذه المسئلة سرهوا قول مراد الشارح نفى
 الخلاف المعتد به فالسر هو في مقاليه لابن اخن حالته واعلم انه بقى

شارة
 اى وجه تسمية الاستثناء
 المفرغ بالمفرغ

يقع بعد الالف الاستثناء المفعول بجملة وهي اما التسمية كقولك ما جاءني
 احد الازيد خير منك وهذا من قبيل التعريف باعتبار الصفة ولا فرق بين
 ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت
 حالا كقولك مررت بزيد الابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت
 بعد النكرة فهي صفة والاجوز ان يكون حالا عند مجوز الحال من النكرة
 ويجوز دخول الواو معها فتقول بامررت المرد كذا قيد وفيه نظرا لانه صرح
 علماء الدين البسيط في حواشي شرح المفتح في الشارح في لاجرم اثرا
 ان اثرا بدلا من غير لاجرم وقال ويجوز ابدال الجملة من مفرد ثم قال
 صرح العلامة ببديهة لا ينفصل من شعبة وجوز الرافضه وصاحب الكف
 الكشاف ومعنى كون جملة الاستفهامية بدلا من المفرد واما فعلية وهي
 اما خبر مبتداء نحو ما جاءني زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل
 الا يقوم يعقد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثير ما يقع الحال بعد
 الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما آتيت الا اتاني لانه قصد لزوم تعقيب
 مضمون ما بعد الا لما قبله هنا فاشبه الشرط والحزاء وهذا حال مما لا يقارن
 مضمونه بمضمون عامله الاعلى تاويل العزم والتقدير وجعل المفرد مفعول عليه
 بحزوم به كالواقع كاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا شرط مفعول
 عروا او ماض آخر سابق لمنفي نحو ما انعمت عليه الا شكرا ومضارع منفي
 كقوله تعالى وما ياتيه من رسول الا كاذبا او في منفي التثنية نحو انشك الله
 لو ان شديك الله الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه مؤوّل
 باسم ومعنى ما اطلب منك شيئا الا فعلك فكلما تشددت عي الطلب وجه
 التعدية الا اثنين انهم مضمونه معنى ذكرت اول لانه بمنزلة دعوت حيث

يا احد الا ازيد خبره ولا يجوز ان
 يكون بدلا من احد لانه الجملة لا تبدل من

بيان عدم جواز ابدال
 الجملة من مفرد

نحو ما الناس الا

قالوا انشرك بالله والله كما قالوا دعوتهم بزياد زيدا فان قيل المذكور
 مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو تضمن المثبت معنى النفي ذكر صاحب الكشاف
 في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون انه يجوز ان يفهم حافظون معنى
 النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشاف في مثل قوله لو لا على كمال
 عمرها لكان انه فمن كان معنى النفي كانه قيل لما كان عمرها لكان وقد
 يوجه بان الاقطن معنى النفي الذي تقمته القسم لانك اذا خلقت غيرك
 بالله فقد ضيقت الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فاعلم
 وبقي صهنا فائدة وهي ان لا قد يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة
 لا العاطفة في ان ما بعده مختلف لا قبلها لكن ذاك منفى بعد الجواب وهذا
 موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وتبا ليس بها جمع منكر او
 شبهه والمراد يشبهه بجمع المنكر بجمع الموصوف بلام الجنس ومفرد كغير
 المختص بواحد ومقتضى كلام سيويه انه لا يشترط كون الموصوف
 جمعا او شبهه بشرط ابن الحاجب في وقوع الاصفة تذكرا للاستثناء
 بان يكون تابعة لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد
 يكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ ومعنى ذكره
 الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد يكون زائدة قاله الاصمعي وابن
 جني وابن مالك **قوله** واما فضل يفضل اعلم ان معناه في الفضلة
 والزيادة لانه الفضلة والغلبة في الفضلة والثاني ليس فيه
 الا الفتح في الماضي والكف في المضارع وبعضهم جعله في الشواذ كصاحب
 المراح وكل عطية لا يلزم في يعطى يقال لها فضل **قوله** رعاية للتشابه
 بين الالفاظ ومعانيها لانه لما احتسب للماض والمضارع حركة لا يحسم

مجي كلمة الالفاظ
 غيرة الاستثناء

لا يحصل الا بدور من شقين للاخرى وانضمامها بها والضمه لهما مزيد
اختصاص باللزم بالنسبة اغبرها كالقفل اللازم بالنسبة الى فاعله
ومفعول الذي لم يسم فاعله نائب لما وضع هذا الباء له وهي الصفة
اللازمة للزوم وهو في حقيقة كضم كغيره مفارق فاحية في اللفظ ايضا
الضم ويكون لافعال الطبايع اى الصادرة عن الطبيعة وهي القوة
والوجود في الشئ التي لا تنفرد بها بما يصدر عنها ويكون صادر عنها انما
وامدا واقعا في فهم واحد قبل الطبع في اللفظة البحيثة اى الحقة التي جبل
عليها الانسان وهو في الاصل صدر والطبيعة والطبايع بالكر مثله
وقول بعض الافاضل ان الطبع فوق النفس يحكم بالامكان من غير شك
ونظر قريب منه فاكل وامد بحسب اللفظة واما بحسب الاصطلاح و
فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون مبداء
الحركة مطلقا سواء كان لها نفور كحركة الحيوان ولا كحركة الافلاك عند
جعلها غير شاعرة والاعجاز والراد بمبداء الحركة الصوت النوعية او
التفوق على ما مقول في الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء حركة من غير
نفور كصوت الحجة التي يكون مبداء للحركة الها بطة من غير نفور
كذا قال الامام في شرح الاشراق وقال شريف الجرجاني قد اطلقوا
في الاصطلاح الطبايع والطبيعة على الصوت النوعية وقالوا الطبايع
اعم فيها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شئ و
الطبيعة قد يختص بما يصدر عنه حركة والسكون فيما هو اولا وبالذات
من غير ارادة ثم ليس المراد بالحق ما يمكن اكتسابه بالنزينة من صفات
الدون وليس الدم ونحو ذلك بل المراد به كونه الاعضاء متاسبة

للتشابه
قوله

كالصوت بما

يعرف الكرم

على ما ينبغي ان يكون وبالفصح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف
ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية يقتضى اتصال النفع
الى الغير بالمال او الغير كالغفو وقال السيد عبد الله الكرم يقتضى التوهم وهو
جامع لخصال مرضية فانه ان كان يبدل النفس فهو شجاعة وان كان
بالمال فهو جور وان كان يكفر بزرع القدرة فهو عفو فقل الكرم
همته بجود والبر وهو ايثار كفير بالحجة بالبذل والعفو ويكون ذلك
ملكة للنفس من الزكية بملاحظة لفظ واصنه عقلا وشرعا وتعود بها
فيعد في الكيفية النفسانية الخلقية واداد بقوله وكونها الصف والكر
المراد بهما ليس عظيم الرسل وقصره اذا الصغير قد يكون اعظم سبلا
من الكبير بل المراد التغاير الظاهر في الذي يعرض للشيء صادر عن
الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلها في الافعال الطبيعة لاختلافها باختلاف
الاحوال والاقا^ف ولا يكون الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون
متعديا ولازما الا هذا البيا فانه لازم لا غير عليك التنية للاشلة في ولاد
الاستعمال^و وشذر حرك الدار والاصل رجت بك الدار فخذ فوالا الباء
اختصارا لكثرة استعماله فيكون غير متعدي حقيقة فانك لو قلت في شرفت
بكذا شرفت كذا لا يكون متعديا فتدوذه في حجة استعماله على صورة
المتعدي اذ هو سلبى وقد بقل يمكن ان يكون تعدية لتضمنه معنى
رسع قال الخليل قول نصر بن سباد رجبكم الدخول في طاعة الكرم
الكرمانى اى وسعكم شاذ ولم يحى في الصحيح فنل بضم العين متعديا غيره
واما المعتل فقد اخلوا فيه قال الكسائي في اصل قلته قولته وقال سيبويه
لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يمكن على الصحيح ولم يحى

قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها وانما ادرها في جميع صور فعل
دون الفعل لان لهدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا بوقا
وقططابا وعربا بغير قسمة وقحطبة وعربة يقال بغير قسمة الشيء
اذا انقسمت بالوان مختلفة وقحطبة اي صرعه ورجل يوبد يوذى يذبه
في سكره والعربة سؤ مخلوق ولان الشرط توفق المصاد راجع ولان حرف
اللاحق لا يزيد في الاقل ولان زيادة الهمزة لقصد من التهديد لا
لمساواة له في تصرفاته اللفظية واعلم ان اللاحق جعل مثال على مثال
اذ يدر منه زيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له في عدد حروفه في محركاته
وانتظمتا ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلان في غير الآخر
ويجعل ذلك الحرف الزائدة في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل
بالمالحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والكثرة وغيرهما فلا بد ان
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم اللاحق قد يكون في الفعل كما هو
المراد صهرنا ونذا قال ودليل اللاحق اتحاد المصدرين وقد يكون في
الاسم ومنه الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موافقا في
الاصل الملحق به وان كان في حرف زائد فلا بد من مماثلة في الملحق لا مجرد
التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكموا على انفسهم بانه ملحق بجرهم
ولم يحكموا على استخارج بانه ملحق باجرهم مع انه موافق له في الحركات
واسكنات لان استخارج بالنسبة الى اجرهم على خلاف ما ذكرنا
في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الفاء هو
فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان
النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين ليس في الفرع نون

بيان معنى اللاحق

إشارة إلى الفرق
بين الأصل والمحمق

٤٨

فون في موقعها والفرق بين الأصل والمحمق ان المحقق يجب ان يكون فيه
ما زيد للحاق دونه محقق به مثلاً يجب في باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دونه باب دحرج وفي باب قنسس وجلب تكرير اللام
دونه باب احر نجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس وبين المحقق والمنشعبة
ان زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى وفي المحقق لقصد موافقة
لفظ اللفظ آخر ليعامل معاملة لا لزيادة معنى **قوله** ودليل الحاق الاتحاد
بمصدرين اى الحاق الفعل على ان يكون اللام عوضاً عن مضاف
اليه كما قال ابو ثمانته في قوله **قوله** بدأت بسم الله في النظم ان الأصل
نظمي وقال صاحب الكشاف في وعلم ادم الاسماء ان الأصل اسم الميم
وجوز في قوله تعالى تجري في تحتها الانهار كون اللام بدلًا في الاضافة وقيل
في المعنى والمعروف في كلامهم انما هو التمثيل بفهم الغائب في كون اللام
بدلاً في الاضافة وهذا مذهب الكوفية على ما في شرح الكشاف والمفصل
للشريف وبعض البصريّة وكثير من المتأخرين ايضا على ما في المعنى وقيل
ابن مالك جواز هذا بغير القلة او مغيبا غناً للاضافة في الاشارة الى
المعروف على ما هو مذهب البصريّة وهو الصواب قال ابن كاجب في شرح
المفصل ان دليل الحاق وجه في الأول ان حرف الحاق هو الذي
ليس بمعنى وضعت الكلمة سبب ذلك حرف لذلك المعنى وكثاني هو افع
المصدر ثم قال واعتمد الزحشرى على الوجه الثاني لكن الوجه هو التحقيق لانه
جاء في الاسماء والافعال وفيه تفتحص بالافعال لان الاسماء ليس لها صيغة
قوله لتلا يلزم يرد عليه من الاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل **قوله**
قوله واعلم ان محروف التمرادح اعلم ان زيادة الحرف في كلام العرب قد يكون

مطلوب
انما زيادة الحرف في كلام العرب
قد يكون لافادة معنى

لا فادة معنى زائد كهمزة انصر والتعويض كساء زيادته ولتفهم
المعنى كيم زرقم والمد كالف حار ودا وعمود ويا قصب وللحق
كبا وجلب ولا مكان التلظظ كهمزة الوصل **قوله** حرفي ساء
سألتونيها اعلم ان الحروف الزوائد التي يشملها قول الشعر
يا اوس هل نمت لم يأتنا سره **قوله** فقالوا اليوم تنساه اوسا لتوها
اوتاه سليمان **قوله** اوتاه سليمان **قوله** اوتاه سليمان **قوله** اوتاه سليمان
او قوله هويت السمان فشيئتي وقد كنت قدما هويت السمان
حكى **قوله** اوتاه سليمان **قوله** اوتاه سليمان **قوله** اوتاه سليمان
مرة ثانية فقال سألتونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر
الخطبة **قوله** حكى ايضا ان الاخفش ما مضى هذا ان كان للجيب لمان
لهذا السؤال قال سألتونيها وقال نعم ولم يفهم قال هويت السمان
فقال لا اسئل عن السمان حتم اجبتني عن مجتلك السمان فلم يكن جوابا
جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه ففضب الاخفش وقال عا
اجبت فيست ولم يفهم عناهما ايضا ولهذا سمي اخفش وحكى ايضا
ان ابا عباس المبرد سئل ابا عثمان المازني عن الزوائد فاشبه
هويت السمان اليه فقال له الجواب حمك الله فقال اجبتك مرتين
يعني هويت السمان في المصارعين وليس المراد في كونها زوائد انما تكون
زائدة انما لانها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك ساءك
بل المراد انه اذا زيد حرفا لغير الحاق والتضعيف فلا يكون الا منها
قوله الا في الحاق يزيد الحاق الذي هو على وجه التكرير كحرفي كوقردي
واما زياده الحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا في حروف التثنية

لكنه

لكنه ترك القيد الظاهر **قوله** اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع
وثبت وحدث قال علماء الدين بسطاني في حاشية لمطول على وقف
ما في كشف الكشاف في قوله تعالى وان كان في عشرة الآيات قد تقرر
ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقال
حسن الفخاري والحق انه يدخل على الزوات اذا وجد فيه نكتة
ولذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في آية تامة **قوله** الاول
اصله او دل على وزن افضل على مذهب البصريين مأموز الا وسط قلبت
الهمزة واو اعلى غير القياس وادغت بدليل اول منك وجمعه على اوائل
اواء اول في اول قلبت همزة واو وادغت او وول على وزنه فوعلى
كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ويجمع على اوائل للاشتقاق
قالوا كما سبق معنى وتقريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان
الاولون للاوائل الاوليان الاوليا الاول وتقول في الاستعمال
زيد اول في غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من
شيء مستعمل على القبول الصحيح ولا تماستعمل منه فعل كحسن والتمام
استعمل منه اسم كجنتك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر عينا
المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي دو علم اكتب
من علم غيره واحنك اي دو حنك اشتد من حنك غيره وانما يظن
وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق وهو سبق فصار مثل رجل
اي جرتي فلا جرم لم يعن به وصفية الامع ذكر الموصوف قبله فظاهر
نحو يومنا اول اذكر في التقضيلية بعده فظاهر اذ هي دليل على انه
ليس بها كالفعل وابدع فان خلاهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة

اشارة الى بيان اصل كلمة اول

اشارة الى بيان اصل كلمة اول

لا تخطئ التعريف والابحار التعريف
ويعلم ان فان اذا استعملت في الجملة فغيرها
في التعريف ووجه التسمية

دخل فيه السوفين مع الجرحاء وصفته كما مر كقول علي رضي الله عنه اجمده اولاً
 بادياً ويقال ما ترك له اولاً ولا آخرأ ويجوز حذف المضاف اليه من اول و
 بناؤه على الفهم اذا كان مثلاً لا بظرف الزمان نحو قوله لعمر ك ما ادرى و
 انه لا وجل على ايننا تغدو المينة اول اى اول اوقات غدوها وبما ذكرنا
 تبين ما في درة الفواص حيث قال ويقولون ابدء به اولاً والصواب ان يقال
 ابدأ به اول بالفهم في قول الشاعر المذكور وانما بنى اول ههنا لان الاضافة
 مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدأ به اول الناس فلما اقتطع عن الاضافة بنى
 كاسماء الفايات التي هي قبل وبعد ونظما هما ومعنى تسميته بهذه الاسماء بالفا
 انها جعلت غاية للنطق بعدما كانت مضافة وللهذه العلة استوجب ان بنى
 لان آخرها حين قطع عن الاضافة كان كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون
 الا بنياً وانما بنيت عند الضم لانها في حالة الاضافة تقرب بالنصب وكبر
 فخصت عند البناء بالضم الذي خالف حركتي اعرابها ليعلم به انها مبنية لا
 معربة غير ان اول اذا عرب لا ينصرف لانه عذر في افضل فهو صفة ولهذا
 قالوا كان ذلك عاماً اول ما رأيت من اول في اسر ولم يسمع صرفه الا في قولهم
 ما تركت له اولاً ولا آخرأ فجعلوه في هذا الكلام ايم بنى واخرجه عن حكم
 الصفة واجرو هذا الكلام بمعنى ما تركت له قدما ولا حديثا انتهى وعلم
 ان المتعدي محظي **قوله** افعل ومصدره بجي افعالا الا في اذى فان مصدره
 اذنى واذاة واذية ولا تقل ابناء كذا في القاموس نعم قد جاء في مصنفات
 النحاة لفظ الايذاء والاعتذار بانه في قبيل اطلاق المصنفين و
 مساهلاتهم في استعمالهم كاستعمال قط في المضارع المنفي وام المتصلة
 مع هل واذا حال اللام على غير وجه مجمع بين النفي والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا

يعرف وجه من قبل
 وبعد بالفايات

بيان بناء وسط الكلمة

٤٩
 الاقائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا استعمال الثقات يجعل بمنزلة
 نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب الكشف حين انشئ هذا في كام في
 محي اظم متديا ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشف والمطلقا يتبين
 على وفق ما ذكره علا الدين البطاني في حاشية الفتح السعدى في ان الوكا
 دة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولان استعمال العرب ليست في لغة العرب
 الا ان المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علا الدين هذا في شرح للسيا
 الاعراب حيث قال قال الرضا ويقع كانه مضافة غير حال في كلام من لا يوثق
 تعبيرهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشف استعملها مضافة في المفصل
 حيث قال لانشاء كتاب في الاعراب محيط بكافة الاعراب واستعمالها
 مصدرا في الكشف حيث فسره قوله وما ارسلناك الا كافة للناس ثم نقل
 والقول بانه لا يوثق بعربية خطا في ان الوجه ان يجعل استعمال هو لاء الثقا
 بمنزلة روايتهم وما ذكره علا الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة
 واخضهم في اخليفة زيدا بمعنى جعلته زيدا خليفة له لم يوجد في كتب اللغة
 ولان استعمال العرب الا ان حسن الظن بالمصنف انه وجده ثم قال ونظيره ابيكم
 حيث استعمله صاحب الكشف متديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال عروفي
 ما قاله التفاز في ابيكم استعمال الثقات الالفاظ في المعاني يجعل بمنزلة نقلهم
 وروايتهم وما ذكره صاحب النونية واخر ادب القاض في شرح الهداية في
 ان الانابة بمعنى جعل الغير تابعا في نفسه لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي
 مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعنه هذا اخذ بعضهم في استعمالها في هذا المعنى ثم
 قال لكن هذا ليس موضع مواخذه لان صاحب الكشف استعملها في ذلك المعنى

في الكشف في سورة الروم وغيرها وكفي به حجة في اللفظة نعم ذكر في الصحيح
ومجمع البحرين للصفحة ومختصر اللفظة ان التوكيد بالواو اوضح وذكر في
الاساس ايضا انبته مناجاة واستنبه **قوله** بزيادة الهمزة قال الرضوي في شرح
الشافية اعلم ان مزيد فيه لغير اللاحق لا بد لزيادته في معنى لانها اذا لم يكن
لفرض لفظي كمن كانت في اللاحق ولا معنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا قال
بمعنى قال فذلك من سأل في العبارة وذلك نحو ما يقال ان كيا في كفي بالله
ومن في ما من اليه زائدتان لما لم يقيد في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى كمال
وتأكيده فكذا لا بد في الهمزة في اقال في المبالغة ثم قال والاغلب ان محي في
هذا الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد يحكي مما لم يأت منه ذلك نحو الهم و
اسم وجلد وفرق واسبح المكان واستنوق بجم ونحو ذلك **قوله** وهو للتعلية
غالبا وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فاعل في المعنى مفعولا للتصيير
فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيان انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعليا
ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا جئت بلم وصيرته فاعلا لهذا الفصل
المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفصل كقولك
خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وقيل معناه ان جعل
الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التقدير منسوبا الى الفصل ليتناول مثل
فسقة لان مناه نسبة الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل
الشيء ذا اصله لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو الخي اندره
اي جعلها ذات نخا وهو الابزار واجدى اي جعله ذا جدى واذ به اي جعله
ذا ذهب وقد يجعل افعلا لشيء اي جعلته هديته وهديا كذلك في شرح الرضوي
للشافية **قوله** اغذ البعير والغدر هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة البهي

52
البعض طاعون ومن افضل الذي للصيرورة احصد الزرع اى قارب
وقت حصوله والفق بينه وبين ما ذكره ان الشئ ليس كما حصل فيه
بعد بل قارب حصوله فتزلت مقاربتة منزلة حصوله الا ترى انك
تقول اهرم النخل واحصد الزرع وهو لم يُقَرَم ولم يحصد يُعَدُّ خلاف
الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افضل هذا للحيونة
وكذا اُحْرَبَ والخزوا حال والام واراب وجدوا بشر وافر كذا
في المفصل **قوله** ولوجود الشئ على صفة معناه ان الفعل وجد المنقول
موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفعل
ان كان اصل الفعل لازما نحو انجلته اى وجدته بخيلا ومعنى
ان كان متعديا نحو احمده اى وجدته محمودا او اما قولهم احممتك
اى وحدتك مفتحا فكان افضل فيه منقول لا في نفس افعولك في التعجب
ما اعطاك للدينار **قوله** وللسلب كونه همة افضل للسلب الانالة
سماعى **قوله** نحو عجت الكتاب اى ازلت عجمته اى ابراهمه بنط ينقط
واهمال ما يرمل قال الجوهرى العجم النقط بالسواد وغيره مثل الثاعلير
نقطتان لقول اعجت الحروف وعجمته شدة الالاقول عجمته مخففا
منه حروف العجم وهى حروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط في
بين حروف سائر الالام ومنه حروف الخط عجمته كى تقول مجد
وناس يجلونه عجم مصدر بمعنى الاعجام كالمدخل اى منه شان
هذه حروف ان يعجم ان ينقط ونقل الازهرى عن الليث ان حروف
المقطوعة سميت عجم لانها اعجمية اى لا بيان لها وان كانت اصلا

لكل كلمتها واما كتاب مجمع معنا منقط البيان عجمة فيكون المهمة
 للتسلب وقيل حقيقة اعجمت الحرف اذلت عجمة بنقط كما لمعني حرف
 الاعجام اي ازالته البعثة وقال الحسن الفخاري يجوز الشارح
 كون سني الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون
 الهمزة للتسلب مقبلاً او مسموعاً في هذا الكلمة **ول** نحو شغلته قال
 بعضهم شغل وشغل بمعنى واحد فلي هذا ينبغي ان يراد بالزيادة
 وعدم افادة المهمة معنى ذاتها على معنى الجرد ويكون النقل الى
 الافعال الجرد توسيع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة في
 يكون شغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على نقل اذ اللفظة لا تثبت
 بالقياس **ول** والتفريض وهو ان يجعل مفعول الثلاثة معرضاً لان يكون
 مفعولاً لاصل يحدث سواء صار مفعولاً له او لا نحو اقبلته اي عرضته
 لان يصير مقبولا قبل او لا واسقيته اي جعلته ماء وسقياً شرباً ثم
 واقبرته اي جعلته قبراً قبل او لا وابتعت الفرس اي عرضته للبيع
 وجعلته منسباً قال الشيخ المظهر في العرض التقديم والتفريض
 تقديم احد الامراى ادخاله وايقاعه فيه وفير ذلك احفرته وللممكن
 في الشيء نحو احفرته النهر اي مكنته من حفره ولا تبيان الفاعل في الجبهة
 الى مكان اصله كائناً واجبر اي الى اليمن والجبل وللتكنية كما
 كما بعد اي كثر البعد وكذلك البن الرجل والشحم والحم والخر والجر الى
 محل المفعول على اصله ككذبت اي حملته على الكذب وللدعاء اي
 الكلام بما يدل على الدعاء النافع كالشفقة اي دعوت له بالشفاء

ثبته كاذبه

وحصول السؤال كاستنجد في فاجدته بالدال المزملة أي سئاهني
 الاعانة فاعنته وللأعانة كاحلبت فلانا وأرعيتيه وأقربته وأفقيته
 وأطلبته وأحربته أي اعنته على الحلب على الرعي وعلى فري الأضياف
 وعيد تبغاه وعلى مطلوبه وعيد حرب عداه ولطاعه فقل كفطرته
 فافطر وبشرته فابشر وهو قيس ذكره الرضيه في شرح الشافية
 ولطاعه فقل كطارت الناقة على جوار غيرة فطارت ونسفت الريح
 السحابة فانسع وسفت البعير فاسبق إذا استوقفته بجذب زمامه فوقف
 وكبت الرجل فاكب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكر
 يظفر فيما سيجي في اكب من صاحب الكشاف ولايتان الفاعل
 بالموصوف بأصله نحو أكرم الرجل أي آله بالواو لا دكر لم والمعنى
 فضل بالتحقيق كأكبر وأقلت البيوع وقلته وخرته وأخرته و
 حب فلان فلاناً واحبة وشغله الأمر واشغله ذكره في شرح التسهيل
 وذكر الشارح التفتان في المثال الأخير فهاجى للزيادة في
 المعنى وقد ذكرنا في الراض أنه لا بد للزيادة من معنى وإن لم يكن إلا
 التأكيد وفرق الرضيه بين السبع وأبطى وثلاثين ما بان سبع وبطو
 أبلغ لأنها كانا عزيرين كصف وكبر وقال الجوهري السبع في الأصل
 سبعة ومعنى استفضل نحو أعظمته واستعظمته ومعنى الدخول في مكان
 نحو انجد وأغار وإي دخل في النجد والفور ومعنى وصول المحدث وهو
 أصله كاعشرت الدراهم وأثلثت وأربعت وأخمس وأسدست وأسبعت
 وأثمت والست وأثمت وأثمت وأثمت وأثمت وأثمت وأثمت وأثمت

تفسير كلمة قد

وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفا
ولاغنائته عن ثلاثي كارقل واعتق بمعنى سائر كسر يفا واسم معنى
حلف واقلسح بمعنى فاز **قوله** واعلم انه قد ينقل الح الى لفظ قد
الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب في محكمات
مقتضا على الامام حيث قال الامام احتز الشيخ بلفظه قد الدالة
على جزئية الحكم في قوله الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال والاتصال
من الافلاك من ان قد انما يدل على تبعض الاوقات لا على تبعض الاجسام
فليس بدول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات
لان الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه ومناف لما ذكره في
شرح المصالح حيث قال احتز بلفظه قد المفيدة لجزئية الحكم في
قوله لان تبعض الخاص قد يكون اعم من عيني العام من وجه
عنه الاسور الشاملة فان تبعض الخاص منها لا يكون اعم منها
نعم التحقيق ان لفظة قد لا تدل على تبعض الافراد لكنها ليست
مخصوصة بتبعض الاوقات بل قد يكون تبعض التقادير ايضا
وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انا
فتأمل **قوله** نحو اكتب واعرض قال صاحب الكشاف في تفسير قوله
افمن عشي مكبا الآية انه يجعل اكتب طالع كنه فاكب من القرائب
ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا شئ من بناء
افضل مطاوعا ولا تبين نحو هذا الاجملة كتاب بيويه وانما اكتب من
باب انقض الامم ومعناه دخل في الكتب وصار ذاك وكذلك اقشع

اكتب مطاوع كنه

٥٤

قشع السحاب اذا دخل في القبة ومطامير كبت وقشع اكتب
والقشع **هو** قال الروزني ولا تلتك لهما فيما سمعنا قال القزطبي
في شرح صحيح مسلم ما ملخصه لم يأت في لسان العرب فعل ثلثية
متعد ورباعية لازم الكمالا قليلة نحو كيبته واكتب وقشعت الريح **ال**
الغيم فاقشع ونسكت ريش الطائر فانس ونزفت البرق فانتزفت
وبرايت الناقة فابرأت وسبقت البعير فسبق وذكر بها الذين
صاحب الدر المنظوم في التقديرة والذروم قلعه الله قلع والكرمانى
في شرح صحيح البخارى صحيحه فاجهم وابن التيجاني في شرح انوار التنزيل
افيض والام من هذا القبيل ايضا الظاهر ان الطرف اعني لهما مطلق
بالمنفى وهو غير مستقيم والالتون كما في لاخيرا في زيد فالوجه
في مثل ما ذهب اليه البغداديون في انه لما شابه المضاف انتزع
عنه التنوين لاجل المشابهة **وتحاصل** من تذهيرهم ان ما جعله
القوم سببا لوجوب التنوين جعله هو لا سببا لا انتزاع التنوين
قبل وهذا القول اقرب الى الصواب في انه يقال هذا الطرف مستقر لا لغو
وبذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا دافع لعذابه ولا مقتضى للعدول
عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا اللفظ **هو** عند سبويه
هو لفظ فارسي اصله سيب وويه معناه بالمرئي رايحة التفاح لقب
بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتا نا
وقيل لانه كان في اعجيبا بعناد ثم التفاح وقيل للطافته لانه التفاح
من نظيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوهم مولد لبني الحارث

هذا هو
الوجه المقصود به

وقيل عمر بن عبد الرحمن بن قيس بن عمرو بن عثمان بن قنينة أبو بشر
 وكان أعلم الناس بالنحو ^{وقيل} ^{وقيل} علي بن شيخ الخليل بن أحمد وكان في اللندى يقول
 كان أوله إليه وقيل لم يبلغ مبلغه في قته من تقدمه ومن تأخره وهو ابن
 بعض وعشرين سنة توفي سنة ثمان مائة الشيخ الخليل بن أحمد البصري
 فقام مقامه في مسند درسه باتفاق اصحابه ^{دركه} لما دأوه افضلهم بعد تمام
 الامتحان وكتابه احسن كتاب في علم الاعراب قال السيرافي ما سبقه مثله
 من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب توفي
 سنة ثمان مائة بقرية يقال لها البضاعة من قرى شيراز وقيل
 بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة سارة سنة اربع
 وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلاثون سنة وبشيء ازود في بها
 داخل المدينة في محلة يعرف بحلة الباهليين قسرية من باب البدة وفي
 مثل سيويه وعمرويه ونفطويه وحالويه وجهان اكثرها البناء على
 الكسر والثاني ان يعرب اخوه اعراب بعلبك ذكر في ادوات المبداء
 والايضاع **قوله** او في الفعل نحو موت الابل قيل كثرة الفعل والمفعول
 يتلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا تتلزم كثرة المفعول
 قال الجاربردي موت الشاة لثا واحدة خطأ لان هذا الفعل
 لا يستقيم بكثرة بالنسبة للاثاة وهي واحدة وليس شيه مفعول لكونه
 لتكثره وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه
 جائز وان كان الفاعل واحدا كما ذكره ابني صاحب شرح المفضل
 ثم قال في ان قوله في المفضل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقيم فيه

شروع في بيان معاني الباب

٥٤
 تكثير الفعل وانما يكون التكرير في الفاعل وهو الصحيح وفيه مامر
 من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافعية
 للمصنف ان الفعل ان كان لازما فالتكرير في فاعله وهذا على إطلاقه
 ليس بصحيح لانه قد يكون التكرير في الفعل دون الفاعل نحو جئت وطوقت
 وقد يكون في الفاعل نحو موت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متديا
 فالتكرير متعلقه بعينه في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض
 الشارحين ان المراد بالتكرير في المفعول انه لا يستعمل غلقت با
 لتضعيف الا اذا كان المفعول جماعية لو كان واحدا وخلق مرات
 لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الاعلى كسبل مجاز وهذا يخالف ظاهر
 ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكرير يكون
 في المتدي نحو خرجت وقطعت ولا يكون في اللازم لان ذلك كومات
 المال وموت اذا كثرت ذك فيه وح لا جملة متديا كيدا يلزم الجمع
 بين معنى التضعيف وذلك غير جائز كما في الكشف وتفسير القاض
 من ان قوله تعالى نزلنا يدل القرآن مجازا في اوقات مختلفة ليس كذلك
 لان معناه على كونه للتكرير ولا مجال له هنا اذ لا معنى للتعدية فيه
 وانت الفعل لان الابل مؤنثة لان اسمها الجمع التي لا واحد لها
 في لفظها اذا كانت لغير الاديبيين فالتأنيث لها لازم كذا في صحيح
 ومراده لزوم عند السناد الى الضمير واما عند السناد الى الظاهر فلا
 لزوم كما تقر به في النحو والتعدية اعلم قد ينقل المفعول المقدي الى
 مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق
 يقال كذبتني الحديث وصدقني الخبر وهما من القرائب ذكره الكرماني

في شرح صحيح البخاري **قوله** ولغير ذلك ككونه صيرورة كغيرته اي صيرته
عاجزا وللدعاء له كبرية اي دعوت له بالبركة عليه كغيرته اي دعوت
عليه بالحق اي الهلاك **ولان** كفاعل الى مكان اصله كمن اي
الى الى اليمن **ولن** نسبة الشيء الى اصله نحو نعمة اي نسبة الى نعيم
ولصيرورة فاعله كاصل كفوتس اي صار كالقوس **ولصيرورة** فاعله
ذا اصل كوزن الشجر اي صار ذا ورق **وللجنونة** كظهر اي جان
وقت الظهر **للمحمل** كحفظ الكتاب اي محله على الحفظ **وللمحمل** ككبر
في ماملة اي لوجوده شيئا شيا كدرجة الى كذا **وبمعنى** فصل
نحو قلص وقلص وقصر وقصر وزال وزيل **وبمعنى** صيرورة فاعله اصله
نحو عجزت امرأة ثبتت اي صارت عجوزا **ولثبنا** **ولمعنى** تفعل نحو ولي عنه
وتولي اذا عرض عنه وبين الشيء بمعنى تبين وفكر في الامر وتفكر **وللافتا**
عن فعل كجرب وودع القتال اذا تركه وغيره بالشيء اذا عابه وعول
عليه اذا اعتمد عليه **وللتوجه** كشرق وغرب وكوف وكجعل الشيء
بمعنى ما صنع منه كعدله وامرته اذا جعلته عدلا واميرا واحصا
الحكاية كقولهم امن وايت وافق وسوف وسبح ومحمد وهتل اذا قال
امين وبابرها وافق وسوف سبحان الله ومحمد لله وللا اله الا الله
ذكر في شرح التفسير ثم ان مصدر فعل قد يحى على تفصيل وعلى فعال مثل
كذاب وعلى تفعله مثل توصية وهو قياس في الناقص وعلى فعل مثل ومزق
كل مزق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذا ن ووداع وصلوة **والضم**
التصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان **نحو** قاتل مقاتلة وقاتل لافال
سيوبه في قتال كانوا خدوا الباء التي جاء بها اهل اليمن في قتال

تدريج في بيان معاني فاعله

في قياس و لذلك قيل ان قياسا لافرع قياسا من حيث ان حروف الفعل
 ثابتة فيه الا ان الالف قبلت ياء اشباعا على كسرة الفاء قوله وهو
 سببه على ان يكون بين اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل نسبة مصدر
 فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره مريحا مع نسبة الى ذلك كغير
 متعلقا بالاول ضميا كما اذا قلت ضارب زيد عمر افانه يدل مريحا على
 نسبة الضرب الى زيد متعلقا بغيره وضمنا على نسبة الى عمر متعلقا بزيد ولا يل
 تعلقه بغيره جاذ غير مستدكي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كار منه فان اصله
 لازم وقد يستدكي والمستدكي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لانه يكون
 مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مفاعلا للفاعل وهو المشاركة
 يكون متعديا الى مفعولين نحو جاز بته النوب فانه مفعول جذب وهو النوب
 مثلا لما لم يصلح لانه يكون مشاركا للفاعل للجازية اُصبح الى مفعول آخر
 يكون مشاركا له فيها فتدكي الى اثنين واما ان يصلح مفعوله للمشاركة
 فلا يستدكي الى اثنين بل يكتفي الى بمفعوله كما في شامت زيدا وذكر
 في بعض شروع الكشف في باب المفاعلة من آخر كنية الاستعمال وهو ان يكون
 من احد الطرفين فضلا في الظرف الاخر ما يقابله بناء على جعل بايقا
 قائما مقامه كقولك باريع زيد عمر فانه الى حاصل من احدهما البيع والاخر
 الشري ومنه المضاربة والمضاربة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال
 بلغ ما بلغ حتى قيل لا يحسن دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك
 بين هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان على الفاء و
 الفاء في الحقيقة داخل في العامل كضمركا في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا
 اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير ههنا فيذهب اي فيزيد

قاعدة غيبه شهور

اعراب فصاعدا

المدد صاعدا فلا وجه كما في شرح الفرائض لابن كمال باشا في ان
 الفاء لا يتناسب المقام لانه المراد تشريك ما فوق اثنين للاثنين في
 الحكم المذكور وادارة الواو بهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حاله لا من يذكر
 او مؤنث ثم انه مثل هذه الحال كما يكون مصدره بالفاء كذلك يكون مصدره
 بتم كقولهم قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زائد اي ذهب
 القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدره نحو
 قم قائما اي قصد الثمن صاعدا اي صعودا **او** نحو ضارب زيد عمر اعلم
 انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالفتحة بين في عمرو وروى عمر
 لانه غير منفرد لا يدخله الف التثنية ولا في عمرو واحد عمرو الانسان وهو ما
 بين بهما من اللحم في العم الذي هو بمنزلة الف في قولك لعمر الله ولا في مثل قوله
 الشاعر **ب** بعد اتم العمر من ايسر **ب** حراس ابواب على قصور **ب** ولا في
 عمرو والعلم ايضا اذا كان قافية لانه الموضوع الذي يقو فيه عمرو في القافية
 لا يجوز ان يقع عمرو فلا يقصر الى اللبس ولا اذا كان مصفرا لانه لفظ صريح
 واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى ضمير لانه لفظ مجرور كما
 الجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو **وقوله** وبعينه فعل اي نسبة الفعل الى
 الفاعل لا غير كقولك سافرت بمناصفة السفر الى التافر وليس فعل ثلثي من
 لفظ سافرت بمعنى فيمثل به كما في ثقلته واغلتته كذا ذكره ابن الحاجب في
 الفصل لكن نقل الجوهرى سافرت سقورا اذا خرجت للسفر وانا
 و قوم سفر مثل صاحب وحب وقول الشارح سافر وسفر على نقله وانما يخرج
 على زنة فاعل لانه الزنة في اصلها للمقابلة والمباراة والفعل بتم غولب
 فيه فاعله جاء ابلغ واحكم منه اذا زاد له وحده من غير مقابل ولا مباراة

استقامة العلم كتاب
 الواو في عمرو في حالة النصب

لزيادة قوة الداعي اليه فلان يخاف الله اي يحشاه خشة عظيمة ولفيه
ذلك كونه لا يتاخر الفاعل الى مكانه اصله نحو يا من اتى الى اليمن وبمعي
تفاعل نحو تسارع وسارع ويحاور وزول لا غناء عن الفعل نحو رأيت الشيء
بمعنى احفيتها وعن فعل نحو بارك الله فيك **و** لكسلف معناه انه يتفان
ذلك الفعل يحصل له بمساناته كتحلم اذ معناه استعمل الحكيم وكلف
نفسه اياه ليحصل **قوله** ولما اتخذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل نحو تراجداى بجانب الوجود اى النوم بالليل وفي الصحاح اجد
وتراجداى نام بالليل وتراجداى سرور وهو في الاصداد ومنه قيل لصلوة
الليل التراجد **قوله** مرة بعد مرة قال علي الدين الشريفي والمشرهور
في السنة القوم انه مرة نصب على الظرف اى ساعة سقاة بهذا الاسم
ثم قال وكثيرا كان يخالج قلبي انه هذا عبد ملائم في جميع موارد هذه الكلمة
وقد ظفرت بنص في قبل الامام المزدوقى انه نصب على المصدر وهذا كونه
هو الملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد تكرر بلا فصل بشئ ويقال مرة
مرة قبل الثاني تاء كيد الاول وقيل المجموع نصب على محال اى مفصلا بهذا
التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له مخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف
او مصدر ولا ثالث يشهد لك كبرهم ومن هذا القليل قولهم يوبيت
بابا بابا وجا في رجلار جلا ورجلين رجلين ورجلا لا ورجلا لا فرقت الكفا
حرفا حرفا اى مفصلا بهذا التفصيل المعين وللتعجب انه يعلم انه هذا التكرير
قد يكون بطريق العطف بالفاء وشم كقولهم دخلوا رجلا رجلا وضو
كسبته اى مرتبين بهذا الترتيب المعين وقال الداميني في قولهم علمته النحو

يعرف به اعراب كبرية
مودة وما يتعلق به من النقص

باباً بالآلم نزل الطلبة يستشكلونه والمفتول عن ابن جني تحريكه على
ان الثاني منصوب على انه صفة للاول ثم قال زيد على حذف مضاف
فقدرة بعضهم يقبل اي بابا قبل بابا وقال لا يشمل الباب الاخر وقدرة
بعضهم يبعد اي بابا بعد بابا وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود
دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اي بابا بمفارق باب بمعنى انه
منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من
الابواب والنقول عن الزجاج انه انتصاب الثاني على انه تأكيد للاول بمعنى
مرتباً فانه قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه مؤكداً قلنا لانه ذكره اشارة
الى المعنى الذي يفهمه بالاول وربه شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض
قال الفاضل الشريف في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئاً
فشيئاً انه نصب على المصدرية اي اطلاقاً من درجاء والشيخ الفاضل جوزجاني
ايضاً بهرناك وقال عليه الدين البساطي في حواش المطول في قوله ثم ترايد
قليلاً قليلاً انه نصب على المصدرية اي ترايد من درجاء في القلة وفي كلام النحاة
ما شربا به محمول على حذف العاطف اي قليلاً ثم قليلاً وقد قالوا في قوله
دكت الارض دكا دكا وجأ ربك والملك صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف
صفي وفي الحواشي فهو اما حال او مصدر اي يتزايد حال كونه قليلاً ثم يتزايد
حال كونه قليل او يتزايد قليلاً ثم قليل ثم قال والاوجه عندي انه لاجابة
الى حذف العاطف وانه مصدر في جميع المواقع وانه بمعنى متكرر اي ترايد
متكرراً متعاقباً واحداً بعد واحد فالمتعاقب والبعديّة استفادة من معنى التكرار
لا من العاطف المحذوف فانه قيل فيجعل من باب كمر عاقل عاقل وجاهل

جاهل وفي الحديث كانت كاجر حجة وعمرة تامة حيث وضعوا الشيء بنفسه
 للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا ولا بأس لكن على تقدير انه يكون منصوب
 مصدرا لاحالا واما قولهم كل فرد فرد فبقل من التأكيذ اللفظي وقيل
 من وصف الشيء بنفسه قصد الى الكمال لانه قيل حذف العاطف ووزنه مع
 المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك لتحملهم
 قلت لا اجد الاية اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا اي ولبنا
 لعدم حسنه ههنا وقيل المراد وكل فرد منفرد في الآخر وقد ترك
 لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كانه يقال معرفة فرد فرد والظاهر
 ان العموم مستفاد من قرينة المقام فانه التكرار في لاثبات قد نعم و
 يحتمل انه يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة **والطلب**
 نحو تلبية اي طلبا يكون كبيرا ولا غير ذلك كالتسبة بالمهاجرين
 وفي الحديث مهاجروا ولا تهاجروا والدعاء كترجمه اي دعاه بالرحمة
 والانتقال الى اصله كبحر الطين اي صار الحجر اسوال اصله كسقطي
 اي سال العطاء والصيرة كتحول اي صار ذمال وسطا وعة افعل
 كاعقدته فقد وفل كصاده وتصد ويحيى بمعنى قطع والتلبس بتمى شق
 منه كتمصر وتأذرو تدرع وتحم اذا البس قميصا واذا راود دعا وعمامة
 وللعمل بالحق منه كتمضي وتسر وتغشي وللانعا وغمي مجرد ككلم وتصدك
 ثم مصدر تفعل قد يحيى على فعلة كطاسة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير
 لاثالث لهما ذكره في شرح المشرق وذكر في فصارى التصريف للسيد
 عبد الله عوف تفسير القاضيه انه متخير متفيعل لا تفعل والاكثانه متجوزا
 لانه من الجوز وذكر بعد التقان في شرح الكشاف في تفسير سورة

الانفال جعل في المفصل تدبر في باب الفعل فاعترض بان حقه تدور
 لانه واوى بل هو تفصيل فاذعنه له ثم قال وذكر الامام المرزوقي انه
 تدبر تفصل نظر الى شيوع ديار بالباء ثم قال وعلم هذا يجوز انه يكون
 بخير تفصل نظرا الى شيوع خبر بالباء ولهذا لم يجر تدور **قول**
 وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا فانه قيل صدور لفعل من كائنين
 لا يتحقق في بعض المواضع كالمتداخل لانه الاكثر غير داخل في الأقل
 قلنا انه في قول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا
 موسى وفي قوله هم عابى الطبيب المريض **قول** وان كان في فاعل من فاعل
 المتعدى عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدى باعتبار ثانيا وبله هذا
 اللفظ على ما هو رأي السيد افضل محققين في امثاله وقال الشارح
 كل لفظ وضع بمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار علما موضوعا
 لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعل ماض ومن
 الواقعة من الدار حرف جر وردة السيد افضل المحققين بانه باطل فظا
 قطعاً لانه الالفاظ المرهلة اذا اريدت نفعها كانت شاركة للالفاظ
 الموضوعية اذا اريدت نفعها في اجزاء حكم كمعرفة عليها بلا فرق
 ثم قال ودعوى وضع كمالها لا يلتفت اليه لكن قد التفت
 اليه واظن فيه علاء الدين الشرر وروى في حواشي مفتاح
 واما قول الشارح في التلويح قوله رضانه آخر ورضانه الثاني
 تشكيه الوصف تارة وتفريعه اخرى بنى على انه علم اذا قصد به متنى
 ومنكر اذا قصد به مبرم مثل هررت بزيد الفاصل ونديد آخر فتوجه
 آخر ربما يعبر في الموارد **قول** وعلم هذا اي وان كان من فاعل متعدى

اشارة الى قاعدة

الشرح مبني على كذا في اشتقاق

المتعدى الى مفعول واحد صار تفاعل لازما كونه تضار بنا وقال بعضهم
الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وانما تشركا في صدور الفعل عن
اثنين انما البادى بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل
غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا امرضارب عمرو زيدا ولا يقال
ذلك في تضارب **قوله** مع انهما الفير قال في درة الفواص في اوهاهم نحو
وفي اوهاهم اذ خال اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بالتعريف
كما لا يعرف بالاضافة فذا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب
النهادي لا يجوز ادخال اللام عليه لانه لا بد لها في الاضافة و
المضاف اليه اما مذكور او منوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنية وجمع
ايضا ثم قال نص عليه كيبويه وقال علماء الدين البسط في حواشي
المطول قد صرحوا بانه غير اذ ان لم يصرفه بالاضافة الى المعرفة
الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه **قوله** قال واستمر عادة
الشراح على ما اخذته وذكر في بعض الحواشي ان النخاة تنفوا تعريف
لفظا غير باللام مع كونه مضافا وان كانه نكرة رعاية لصورة الضافة
المعنوية ولم يوجد ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء
المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المفارقة **قوله** والتكليف كونهما هبل اي ظن
الجهل ونقد ذلك كونه مطوعة فعل كتف الدراهم فتافقت ونف
لكشف الشيء فكاشف وبمعنى تفعل كونه تهاهد وتهد وتزادبت الريح
وتزادبت وبمعنى افعل تخاطي واخطي وتقاطعوا وبمعنى
فعل كونه توانيت ودنيت وللأعناء عنهم كشتاب وتمازي **قوله**
كواضفت الباب ومنه افحمة فانفج وادكاته فانكاه واقرته

اشارة الى عدم جواز دخول
الالف واللام عليه وعدم التسمية
التعريف

فانفردوا غلفته فانطلق ويجوز ان يكونه انفسق وانفلق على لفظة
 قال سفت وغلفت فانهما مقولان ومنقولان فذكره في شرح التسهيل
 وقد شارك الفصل بحجركا نطفات النار وطفت وقد يعني منه
 كانطلق بمعنى ذهاب وقد يعني عن الفعل كانهجر اذا اتى الحجاز وقد يعني
 عنه انقل فيما فاؤه لام كلوت الشيء فالتوى او لاؤ كرمه فا
 قارتع او واو كوصلته فانصل او فون كقلته فانقل او هم كلاته
 فامتلاء وقد شاركه فيما ليس فاؤه شيئا منها كسويت اللحم فانشوى
 وكشوى وفصلته فانفصل وافتصل وقد يعني افتصل عن انفصل فيما فاؤه
 ليس شيئا منها كقدرته فاعتره وبللته فابتل وكفته فاكفى ولا يبنى
 الا مما فيه علاج وتأثير يعني لا يبنى الا في افعال الجوارح المملوكة الوافقة
 للحس البصرى ولهذا قال في المفصل قولهم انقدم خطاؤه في شرح
 التسهيل وكذا قول من قال شئ لا ينصرف وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
 انقدم ليس بجيد وفي شرح اليندوي والافدام وان كان في الالفاظ
 محدثة فانه اهل اللغة لم يجوزوا جعل منه معنى بها اجده وحققته تقود الى
 قولك فات وليس له مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعمالها
 اولى من غير لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل لخطاؤه كسعمل او من
 الصواب النادر وفي الشرح الاكلى للهداية في باب سجدة السلاوة خطأ
 المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء وفي مضمرة شرح الفدرى
 في كتاب الجنائيات اللفظ اذا انفرد في العامة صح للكلام ان يكلم به كذلك
 وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد
 فعل ذلك محمد في مواضع لا يظن به انه استنبه عليه واما قولهم قلته فانقال

بيان معاني الأفعال

وقد يقال في شد ثقل على النفي
 وان غلبت فيقول عند ذكركم

في الخطا المستعمل
 فيمن الصواب النادر

فانه قال فلكونه حركي اللسان اثر اظهري وانما جاز علمته فتعلم وان لم يكن
 علاجاً معوانه وضع لمطوعة فقل لانه تفعل بجي للعمل المكرر فتكرره جعله
 كالتجسس وانما جاز غمته فاعتم لانه باباً فتعلم لم يكن موضوعاً للمط
 فجاز ان يجي مطوعة في غير الفلاح وهو للمطوعة نحو جمعة فاعتم
 ونحوه ربطة فارتبط على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات
 يستعملون الارتياب بمعنى المطوعة وهو بمعنى المناسب الذي لا تكلف
 فيه في اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على استعمال الثقات
 بمنزلة تقديم وروايتهم ومن قال انه شهد بمعنى ربط على ما في الصحاح
 الصالح حيث قال ربطة وارتبطة بمعنى فيحتاج الى تكلف جعله
 مصدر كجور في تلك المواضع **ول** ولزيادة المبالغة في معنى
 كواكتسب بمعنى الكسب تحصيل الشيء على اى وجه كان وقيل فعل جري رفع
 او دفع فتر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والا
 فيه ومنه ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف
 الله تعالى خلقه فلا ثبت لهم ثواب كفعل على اى وجه كان ولم يثبت
 عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعمال فيه قال الزمخشري
 لما كان الشئ مما يشتهى النفس هي محبة اليه وامارة به كانت
 في تحصيله اعمل اجده فعملت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخيل
 كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتماد وقال
 صاحب الفرائد خص الكسب بالخيل والاكتساب بالشرب تبين باعماله
 الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الي غيره والاكتساب ما يفعله
 لنفسه كالاحتياز والاقتطاع فلا يتعدى الي غير اى خبر من جاز وعنه **شبر**

وعدة

ملاحظة
 يعرف الفرق بين اكتساب والاحتياز

مقصود عليه وقال يسويه وابن الحاجب كتبت مفناه اصبته اكتب
مفناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه وفيه ثم قال
الله تعالى لها ما كتبت وتبينها على ان الثواب بادنا ملائمة للمتاب عليه
والعقاب انما يكون بعد تبينهما قبال عليه وظهوره ذكره في شرح
النبأ **قوله** وبمعنى تفاعل نحو اختصموا اي تخاصموا ولغير ذلك يكون
لمطابقة الفعل كحفظه فاحفظوا لقبول فاعله اصله كانه يفتح اي قبل
الفضيحة وبمعنى تفاعل نحو تجع القوم واجتمعوا وبمعنى استعمل كارتاح
واستراح واقفهم واستقصم وبمعنى مجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب
وللاغتناء عنه كاستسلم بحجر والنجى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من
خجى وارفع واستاك وانتشط واكتحل وللتحر كالتح واصطفى والتقى
ذكره في شرح التبيين **قوله** اي صمته نظر لانه لا يستعمل مجردة وانما يعمل
مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق في الناس **قوله** واضطر
بالالوان والعيوب وقد يكون لونه ولا عيب كانه نقض كائنا وشط
ما يضلح منه انه لا يكون مضاعف العين ومقتل اللام وشذ قولهم
ادعوى مطاوع رعوته لمعنى كفضته في اوجه احدها انه مقتل اللام وكثاني
انه لغير لونه ولا عيب **الثالث** انه مطاوع ومطوعة في هذا
النوع نادرة **قوله** وحكم حكم احمر وقد يكون لغير لون ولا عيب
كانهار الليل اذا انتصف ومثل انهارا اشارت الراس ايترق شهره
والاكثر انه يقصد عروض معنى في احمر ولزومه في احمر وقد يكون الامر
بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى وصفه بكتين يدان
ومن قصد العروض في الثاني قوله اصف وجهه وجلادوا حمر حلا

بناء اعنصم

قوله الا ان المبالغة فيه نائلة قال جوهرى احرز و احرز عني
 وهو للمبالغة والتكثير وقد يحى للصدرة كاحلول الشئ اذا صار
 خلوا واصفون فبحسب اذا صار احف اي متنجسا ويحى بمعنى استغنى
 في الدلالة على لقاء شئ ما يصنع منه كقوله واحلوه دما اي وجدها
 حلوة فاستعمل احلوه استعمال استحل واسمائه بمعنى صار حلوا اشررت
 في خطاب الدنيا ولا تحلوه بهم فتغيرهم اي لا يصيبهم لهم حلوة
 ويحى المطابقة فعل كقولهم تثنية فائتونه ويحى بمعنى هجره كقولهم
 خلق ان يفعل كذا واخاء لق ان يفعل كذا اذا كان بذلك خليفاي
حقيقا وهو اي سين الاستفعال لانه همزة للوصل والتأشكة
 بينه وبين تفعّل وتفاعل وتفعّل **قوله** لطلب الفعل معناه نسبة الفعل الى
 فاعله لانه تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو
 استكبت اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديره ولا يكون ذلك الا في غير
 ذوى العقول سواء كان حيوانا او غيره كواستخرجت الوتر فليس هو طلب
 الا انه جعل التحيل لقصد افرجه نازلا مشتركة طلبه **قوله** ولا صابة الشئ
 على صفة وقد يكون لهذه على صفة وهو بخلاف ذلك كاصعبه واستغله
 واستغره واستكبه واستغله واحسنه واستغى وغير ذلك ومنه استغره
 اي عده مقصرا وقد يكون لجملة مفعولة متصفا باصله كاستغاهم اي جعله
 هائما **قوله** ويكون بمعنى فعل كقوله استقر قال ابو سعيد وشمل هذا يحفظ
 ولا يقاس عليه وقد قيل ان الاحكام الابواب كلها تكون الى السماع
 ولغير ذلك لكونه للحيثونة كاستغفر النهر اي حان له ان يحفر والسبب
 كاستغفته اي ازلت عتابه وللنسبة كاستغفر البغات اي ان السبب

شروع بيان مع
 استفعال

وقيل هذا من تحول الفاعل الى اصل الفعل اي تحول الى صفة النسب وللعمل
المكرر في سهرامة كاستدرجته وللوجود على حالة التيق كاستدرجته
اي وحدته سهرولا وللنقدية كاستذله وللطاعة فعل كوسعته فاعود
وافعل كاذرة واستفر واحكم فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن
وايقن واستجله واعجله واهل واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد
وتعود واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب واستربا
واستراح وللانغناء عن حجرة كاستحيا واستأثر واستبدل وعي فعل كاسترجع
اي قالوا انا لله وانا اليه راجعون فالاصل فيه رجوع كاستن اذا قال
آمين وسبح اذا قال سبحان الله وفي بجائي على استفعل وهو مفعن في فعل
قولهم استعان اذا خلق عانة فالاصل فيه عون ذكره في شرح التسهيل
والاستسلام كاستقل اي استسلم للقتل ذكره في الشارح في شرح الكشاف
وبقي ههنا فائدة وهو ما ذكره في بعض شروح الكشاف في ان فاعلة
التصريف ان تأخذ ابواب منزليته من الثلاث في جرد وقد يؤخذ
استفعل من افعل وهو اذا كان متديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين
يصبه متديا الى مفعولين كاسترضع واستنحج يقال اوضعت المرأة الطقم
واسترضعها اياه واستنحج الله حاجته واستنحجته اياها **قوله** اي كثر
عشبرها العشب والكلاء والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش
مختص بالناس والعشب والخلاء مختصان بالطب والكلاء بهامة
مقصورة وزنه كالجمل يقع على كليهما وقيل الكلاء مختص ايضا بالطب
الا انه ما يتأخر نباته ويعلى والعشب ما يتقدم نباته ويكثر **قوله** وهو
للمبالغة اي لمبالغة افعل كاعشوشب الارض كثر كلاءها وحشوش

واحشوشن الشئ اشتد حشونة قبل هذا الباب لازم ابداء وقد
جاء فيه لفظان نحو احولية اى كقطبته واعرورته اى ركبته **عربا**
وافعول نحو اجلوز يقال اجلوز بهم السيد اجلوزنا بالجمع والذال معجمة
اى دام مع السرعة وهو سير الابل وفي الحديث اجلوز المطر اى استدقت
تأخره **قول** اى خلق ورجع قصده من هذا القول اثبات الانفصال
بمعنى التأخر والرجوع بالظهور **قول** قال عمرو سالت الاصمعي عنه
قال اكمل الدين في التقدير السؤال اذا كان بمعنى التماس يتعدى
الى مفعولين بنفسه والى الثاني يعنى وقال شرف الدين الطيلى في شرح
المسكات في قوله عليه السلام ما المسؤول عنها باعلم من السائل كما يقل
سئلت عن زيد المسئلة يقال سئلت عن المسئلة وفيه ايضا في الداء
السؤال ضربان جدي وتعليمي وحق الاول مطابقة الجواب في غير زيادة
ونقصان وحق الثاني ان يتحرى الجيب الاصول كالطبيب الرفيق بتوضي
ما فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد زاد عليه السلام في جواب سؤال
عن ماء البحر حيث قال طهره وماه حل ميتة وفتح الباري البخاري وما
وقع في كلام كثر في الاصولين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا **للسؤال**
فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بالمراد ان الجواب يكون مفيدا
للكهم السؤال عنه كذا قال ابن دقيق وفي التلويح معنى المطابقة هو
الكشف عن السؤال وبيان حكمه وايجز مع الزيادة للمساوات
في العموم والخصوص ويحدث ما ذكره صاحب الكشاف في تغيير
ليس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الاغراض جعل
سياقه له وتوجهه اليه كان ما سواه مروض ومطروح وتظهير

وهو خروج الصدر ودخل الظهر **قول**

منه الى السؤال على ضربين

توكلهم حكم السلطان اليوم بالحق والفضل الموقوف اليه فوكل بالحق
 فلذا رخصت ذكره حكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم السجدة
 حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سبق له من الفرض ولا
 يوصل به ما يحيل غرضاً آخر الا تراك تقول وقد رأيت لباساً
 طويلاً على امرأة قصيرة اللباس طويل واللباس قصير ولو قلت
 واللباس قصير حيث بما هو كونه فضول قول لانه الكلام يقع
 في ذكورة واللباس وقال القاضى في تفسير سورة طه وقوله
 قد جئنا بآية من ربك وانما وحدا الآية ومعها ايتان لانه امراد اثبت
 الدعوى بالبينه لا بيان تعدد الحجج ووحدها كقوله قد جئناكم ببينة
 من ربكم وفي شروح تجباً منه المشكاة قال نجم الدين الكبير يجوز
 للرجل ان يبال عما هو عالم به تجباً منه وفي حالته تفسير القاضى ذكرنا
 عن شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاختيار والاستفهام و
 الاستعلام الفاظ متقاربة متبينة بعضها على بعض فالطلب اعم بالانه
 يقال فيما يتل في غيرك وفيما تطلبه في نفسك والسؤال لا يقال الا
 فيما تطلبه في غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعلام
 فيقال ثلثة كذا وفي الاختيار فيقال سألته عن كذا والاختيار استدعاء الخبز
 وهو اخص في السؤال فكل اختيار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب
 الالفهام وهو اخص في الاختيار فان قوله تعالى انت قلت للناس
 اختيار وليس يستفهام فكل استفهام اختيار ولا عكس والاستعلام
 طلب العلم وهو اخص في الاستفهام اذ ليس كلما يفهم يعلم بدق بظن
 ويخفى فكل استعلام استفهام ولا عكس وابوعمر ووهوزيان بن علاء الماز

طلب
 معرفة الحق بالطلب
 والاختيار والاستفهام والاستعلام

المازني أحد شيوخ الفراء والاصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن
 قريب الباهلي وكان في رواية العربية أحد الشعراء القريب معانيها
 تلميذ خلق الأحمر وابن عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه ببطانة الشعر
 وقال له بعض الأعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما أنت الخفظة تكسب لفظ
 اللفظة **قوله** فقال هكذا تصوير الأفعنساس وقوله فقدم بطنه وأخر
 ظهره تفصيل للتصوير **قوله** والالف قال ابن الحاجب في شرح لمفصل هذا
 يجوز لأنها عند محققين أما المحت ياء فقلت الفال تحركها وانفتاح
 ما قبلها ولا يبطل به اللاحاق لما سيجي **قوله** ولا وجه لنظري في سلكها
 تقدم النظم في اللفظة جمع التولؤ في السلك فذكر السلك بعده بل فيه
 البابين المشبهتين بالدرر أما بالحمل على التجرى في الأول اعني النظم
 أو النصير في الثاني اعني السلك والضمير فيه استعارة مكنية بانه شبه البابا
 في النفس بالدرر ويثبت النظم الموضوع للمثبه به على المثبه والسلك كخط
 شبه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية وإثبات السلك له استعارة كما
 تخيلية في الاصطلاح تأليف الكلمات والجملة مرتبة المعاني متسقة
 الدلالة على حسب تقضية العقل والأول النسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق
 على مطلق التركيب المفيد لاصل معنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل
 بمعنى اللفظ **قوله** وكذا تفعل وتفاعل وليست الالف في تفاعل لللاحاق
 لانه الالف لا يقع لللاحاق حشواً بل اصلاً على ما قبل لانه الاسم ولا في
 الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك أي عدم وقوعها لللاحاق حشواً
 بالاسم وكذا التاء لانه اللاحاق لا يكون في أول الكلمة وتضعيف العين
 لا يكون لللاحاق كذا ذكره في شرح الرهاوي ثم قيل فيه اطلاق لفظ اللاحاق

مدال
استعمال كلمة بين

ههنا سوء تأمل **اول** والمصنف لم يفرق بين ذلك وهذا في قبيل قوله تعالى
مذ بدين بين ذلك لا والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضيه
اشترائك فلا تدخل الا على مثني او مجموع لانه المراد بهما ما يعم المثني ومجموع
صيحاً ومعنى نظيره قوله تعالى لا تفرق بين احد في رسوله لانه احد يستعمل
بمعنى الجمع بدليل عورضة الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم في احد عنه حاجز بين
وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يات النبي لست كما حدث في النساء بمعنى جماعة
في جماعات النساء وعدم جريانها في كل نكرة متفيدة يدل ان هذا ليس
مبنياً على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض فظا هر كلامهم
الصحيح انه بحسب وضع اللفظة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل مبني على ان احداً اسم
في معنى الواحد لا يتفيد بتفدية الموصوف فيجوز ان يعبته موصوفة مفردة او مثني
ومجموعاً ومذكراً او مؤنثاً وبقي ههنا شيء وهو انه الشارح ذكره في بحث
او من التلويح انه احداً اذا كان بمنزلة اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلاً
وذكره في تقديم المستداليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف وفي
تفسير قوله تعالى لا تفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب الا مع
كل ومثله قوله تعالى يرحى سحاباً ثم يؤلف بينه وتذكيره ضمير السحاب
وهو جمع لانه الجمع الذي يفرق بين هما بينه وبين واحد بين النساء
كشجر وسبحات ونخل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ
القيس بين الدخول فحول فحول على انه الفاء بمعنى الواو وعلم انه التقدير بين
اجزاء الدخول على انه الاصح قال الصواب رواية بالواو وقول الآخر
بين الجحون الى الصفا فحول بين اجزاء الجحون مسترته الى الصفا وبمثل

ويمثل هذا يؤيد ما وقع في عبارات المصنفين في هذا القليل وقال
 في درة القوام في اوهام الخواص وفي اوهامهم قولهم المال بين
 زيد وبين عمرو والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى
 بين فرث ودم وقال شرف الدين الطبري في شرح الكشاف لا تفاو
 بينهما وانما ذكر بين مع كونه واجب مع الظاهر جائز **قوله** وطلوبه
 نحو جلب قد علمت معنى اللاحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم
 ان تحقق اللاحاق في ملحقات تدرج لغير التاء لانها للمطوعة كما كان
 كذلك في تدرج لانه اللاحاق لا يكون في اول الكلمة لكن في تحقق
 اللاحاق في تمكن اشكال ولذا قال في شرح الرهاوي انه شاذ من
 قيل غلط على قوله الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم
 اعني المسكين كما يشقون من يحمل نحو بسمل وحقول بسمل
 وحمل وحمل وحبل وسبل وجلف وطلب وديم فراك قال الله
 ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله ومحمد لله وحده صلى الله عليه
 وحسبنا الله وسبحانه الله وجعلت فداك واطال بقاءك وادام
 عزك وهذا الشبه بباب النحت في النسبة فانهم ياخذون اسميات فينحوون
 منها لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضري وعيقي وعيشي فينسبون
 حضروت وعبد القيس وعبد الشمس قال بعضهم اهل اللقمة في مشا
 انه لقمة مولدة واكثر اهل اللقمة نقلها ولم يقل انها مولدة **قوله**
 وتمسكان في زياد يميم لللاحاق في الاول لم يبرهن في كلامهم الا تمسكان
 وتمدرج وبنمذل وتمنطق اى ليس المدرعة وهو قميص صغير ضيق
 الكمين او ليس المدرع وسبع بيده لمندبل وليس تمنطق **قوله** اخرجت الابل

ويمكن

فاحرجت نية به على ان هذا الباب لطاوعة فعله عليه ان ينية على ان
 تفعل مطاوع فعله الا ان يقال ترك لظهوره اولانه قد يكون بناء
 مقتضياً نحو تسرهوك بمعنى هلك لا يقال تسرهوكته تسرهوك لعدم
 في كلامهم **قوله** ولا يجوز الادغام والاعلال في ملحق اي لا يجوز فيه الانفا
 مطلقاً ولا الاعلال في غير الآخر لانه في الآخر جائز ولا يبطل به اللاحاق
 لكونه في محل التفسير كذا قالوا **قوله** تنبيه وهو في اللغة مصدر من تنبه
 الشئ اذا اوقفته عليه ونبرته فلان في قوله اي ايقظته وفي الاصطلاح
 اشارة الى الشئ غفل عنه مخاطبة قيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق
 الاجمال وقيل بالوجرد النظر الى الابحاث التي بقية يعلم الابحاث
 الآتية واما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقاً او كان في
 حكمه كما في البديهيات واما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل
 كالبداهات وما تعلق به علم سابقاً في حكمه وهو خبر مبتدأ محذوف وقيل
 لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين قال صاحب
 القمريه لو قال المصنف فرع بدل تنبيه لكان اصوب واو لانه تجريد
 النظر الى الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي اليه
 وفيه نظر **قوله** الفصل اما تعد ولازم وكل منهما على قسمين متعدي بالوجه
 الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي من الله
 المتعدي واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعي منهما اذا
 يحتاجان الى الاسباب الوجودية او العدمية **قوله** وهو الفصل الذي
 يتعدي من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل
 على معنى يتجاوز ذهن عن التصور وعن تصور محذور ذلك المعنى اعني الفاعل

مطلب
 عدم اعلان ملحق الادغام

الفاعل الى المفعول به **وهذا** اسقط ما قيل ان المتبادر في ظاهر ذلك
التقدير التقييد ان المتعدي ما يدل على معنى يتقل من الفاعل الى شئ آخر
ويتفكر عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا عن معنى التعدي
والتيار في يعبرون عنه بالانفصال عن الشئ الى آخر كما هو مخرج في
بعض المواضع **ويدل** عليه قوله في صدر تفسير اللزوم وعدم التفكاك
عنه وهو ليس كذلك لانه الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمر والم يتقل
من زيد الى عمر والا كما في عمر وضارباً وزيد غير ضارب وكذا اسقط الاعمال
بجو ما ضربت زيدا فتأمل **والفالدور** الى معناه اللغوي وقد يقال ان
المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتقا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام و
وقع على هذا المزاج **وللان** المتعدي وغيره سنان تشبیه سبي وهو
كشل وزنا ومعنى عليته في الاصل واو ويستفني تشبیه في الاضافة كما في
عنهما مثل في قوله والشربا لشر عند الله مثلاً واستفنيوا بتشبیه في تشبیه
سواء فلم يقولوا سوا ان في السقة **والمحو** اجمع القوم والامير في السوق
اجتماعا لتأديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول كخ ذهب زيد باً
يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمر والان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم
المفعول مطلق ثم مفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم مفعول
ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم مفعول معه كذا قال الشارح في
المطول وقال القطب السائل تقوم مفعول به على مفعول مطلق اولى
واختار السكاكي تأخير مفعول مطلق عن مكان ثم مفاعيل في المشهور
هي هذه الخمسة وزاد السيد في مفعولاً سادساً سماه مفعولاً منه نحو قوله
لها واختار موسى قومه اي من قومه **ورد** عليه بانه لو صح ذلك لصح ان

ان يقال مفعول عليه واليه بل كانه المفاعيل سبعة عشر واقتطاع الزجاج
 المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدر او
 كل من المفعول به وفيه وله يكون مريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغيره
 مريحا اذا كان به ومفعول مطلق لا يكون الا مريحا ومفعول به
 لا يكون الا غير مريح قال الحارثي بابا يطلق المفعول به الغير المريح
 على كل مجرور بغيره واللام قال علي الدين البساطي والحق ان
 كل جار ومجرور هو ظرف ومفعول به غير مريح البته في الاصطلاح
 ثم الضمة به وفيه وسعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى ذلك
 فاذ لم يكن يعود الى الموصوف المذكور او مقدس **قول** ولا يقتض
 بنحو ما ضربت زيدا اي لا يقتض غير التعمير في بنحو ما ضربت زيدا
 فانه ضربت متعدي وليس محتجا وزا الى المفعول به لانه التجاوز منفي لا تا
 نقول كون ضرب محتجا وزا الى المفعول به في بعض المواضع كانه كونه
 متعديا وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم انه يكون الفعل في
 صورة النفي غير محتجا وزا فلذلك اعقبه الجواب ثان وهو **قوله** وانه
 لفظ المفاعل والمفعول اي انه اريد به نصب المفعول به كما قال في
 بعضهم المتفرد ما نصب المفعول في هذا من نوع بلا خفاء لانه لفظ
 زيد منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجردا **استطرد**
 اد لا دخل له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول سلمى
 والثاني منفي ولا يمكن ان يجاب بانه نفي الضرب قد تجاوز في المفاع
 الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به انه عدم الضرب
 مسند الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لانه تجاوز عدم

في بيان الاصل في ترتيب المفاعيل
 وفي بيان مرجع الضمة به وفيه وسعه

على
 وهذا غير مرضي لانه
 خلافا لظاهر التعرني
 ٢٢٢

٢٤
 عدم الضرب غيرة متصور بخلاف كساده وإيقاعه يلزمهم **قوله** و
 يسمى أيضا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بالهاء معنى
 بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلم الإطلاق الشيء على الشيء ومنه
 يقال زيد إن أي يطلق عليه لفظ الاناء وعلم ذكر شيء بشيء
 يقال سميت فلانا باسمه اذ كثرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم
 الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به
 ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى العلم يراد به الثاني والا
 بيان في الفرق بين المتعمل فيه والمطلق عليه ان المتعمل فيه
 هو ما يكون الفرض الاصيل طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد
 تفريجه بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه يجب
 قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار حكما متسا
 متعلقا به بحسب الواقع من غير اشتراط تفريجه للمخاطب وان صار مفهوما
 بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل **قوله** لوقوعه على مفعوله
 والمراد في الوقوع هو المتعلق الممتوى وهو تعلق فعل الفاعل شيء
 لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك عرفت الله لا يتصور الشيء لا اله
 الحسي فلا يراد ما قبله من ان كقولنا ذكرت الله وعرفت الله
 لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وقع محلا للوقوع وان
 لا يصدق على الافعال التولية بواقعة علم مفاعيلها حسا كوعلمت
 زيد واريدته وعلمت كضربت زيدا علما ان وجه التسمية والنكته و
 المتكسبة لا يستلزم الاطراد والانفكاك **قوله** واما غير متقد قال
 الزنجاني في شرحه اذا اردت ان يجعل متقدك لانها فا

فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول
 والاضافة بمعنى اللام مع

فالطريق فيه ان تردّه الى باب الفعل او افعل او افعل او تفعل
او تفعل او كان رباعيا وفيه نظر اما اقلا فلان افعل مشترك
بين اللزوم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المفعل
المتعدي المنقول الى افعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل
المنقول اليه فعل لازم بالانتقاء كـ الاحمر و عور الى اعور
فتأمل هو الحسن اى تناسب الاعضاء بحسب الخلقة بل ثبت
انه لم يرد به ان الحل لازم يثبت ويستمر في الفاعل ثبات
لحسن واستمراره في الفاعل لانه كثر في اللزوم متحد الوجود
بل اعادة ثبوت اللزوم بخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية
هذا القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول
سواء استمر او لم يستمر ول وعدم انفكاكه عطف على لزوم عدم وجه
التفسير لدفع ابراهيم ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر
في قول الآتي ول للزوم عدم الفاعل كلمة عدم تضمنه معنى القصر اعتراض
في بعض شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للحرفية والجريان الباء
ليست بل لازمة لهما بل ملزمة لهما لوجودهما بدونها و اجا الشرف
بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد
غيره ومنه قولهم ام لازمة لهما لزم الاستفهام فان دفع اعتراض
شرح الكافية عليه بان ام ليست بل لازمة لهما بل بالعكس وبعضهم
ان المراد باللزوم معناه اللفوي اعني الانفكاك من قولهم لزم الدين
المديون اذا لم يفارقه او معناه لاصطلاحي ان عرف باستماع الانفكاك
لاباقتضاء شئ آخر فقول الشرح وعدم انفكاك عنه اشارة الى ما ذكر

ذكر د فعلا ما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية المتأخر قبل اللزوم^{٦٥} لا يكون
اللاكلية وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول والادباء يطلقون
اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التخصيص التخصيص لازم للتقديم
غالباً يعني انه لازم لزوماً جزئياً اكثر ما ذكره شراة **قول** وفعل
واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً قال بنج الدين الرضائي اعلم انه
قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالباً نحو نصحتك و
نصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم يتعدى مثل
هذا الفعل مطلقاً ومعناه مع اللام سناه من دون اللام والتعدي
واللزوم بحسب معنى وهو بلا لام متعد اجمالاً فكذا مع اللام فراهي
اذن زائدة كما رددوكم فالجاء ان تعدية الفعل ان كانت تنفيها
قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المقاميل لا اختصاص دخلت
بالتعدي الى الامكنة واما الاغرية فبقى نحو دخلت في الامر فهو لازم
حذف منه حرف جر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة
كما تلفوا بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى بنفسه واخرى بحرف متعد
بالحرف وهو المتعدى بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف
كما وصل بحرجهج الى عراقبها يعني في قول الشاعر يخرج في عراقبها **و** وصل
الى هزبي الى كبرج بالباء في قوله تعالى وهزبي اليك كبرج التحلة **و** وصل
اصل الى ذرية يعني في قوله تعالى والصلح الى ذرية ذكره الطبري في شرح
الكشاف والتبيان ووصل حذو الى المفصول الاول في قول الكشاف
لحذي بها في قول المفتاح محذوا به بالباء ذكره الشرح وان لم يرتض
به الشريف وقال انه من باب التضييق **قول** وذلك عند تساوى الاستعمالين

اى عندت اوى استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وفي كون شكره
 وشكرت له ونصحة ونصحت له كذلك نظرا الى الجوهرى فان الصح
 في كل وهو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد
 عدا ما صح به الالمام المزوق وصاحب الاساس والصحح والقاصي
 والمجلى والديوان والاقناع والمرب فلا وجه لما جوزه الشارح
 والشريفة شرهما للمفتاح وقول الشارح شكر على ان تراحت
 منى اياي لم تمن وان هى جلت من كون ابادى مفعولا ثانيا
 لا شكر اللهم الا ان يقال يحل على المسامحة بان يعبى كحذف والايضا
 ويطلق المسامحة او يقبى التضييق **بالمطرودة** يجوز الرفع على منى
 مطرد زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا اى زيادة
 مطرد **قوله** والتعدي والالزام بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح
 الترسى ولا يميز المتعدى من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين
 قد يحدان معنى واحد هما استعداد والآخر لازم كصدفته واست به حقيقة
 واشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطعمت فيه وتجنبت
 واعرضت عنه وانما يميز بان يتصل به كاف الضمة او هاو او ياو
 باطراد بان يضاع منه اسم مفعول تام باطراد كخو صدفته وجبته
 وارده ورجوته فهو مصدوق ومحجوب وسراد ومرجوه وبهذا العلم
 ان قال متعد لا طراد نحو قلته فهو مفعول ولو قصد هذان الاسمان من
 وطعت ورغبت وطعمت واغرضت لم يستغن عن كرف كقولك ذهبت
 عنه ورغبت فيه واغرضت عنه فهو مفعول عنه ومرغوب فيه ويطوع فيه
 ومعرض عنه فلا يتأتى لك صوغ المفعول تاما بل بافضاء اى يقتصر الى
 حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضى اذا كان علم بمعنى عرف لا

هذا
 يعرف فيه تميز المتعدى من اللازم

وغيره من ذلك
كما قال بعضهم

لا يتوهم ان بين علمت ان زيدا قائم واحدا لان عرفت لا ينصب خبرني
الاسمية كما ينصبها علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو كون الـ اعتبارا للمرب
فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في الآات المتعدية
او في عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف معنى فالفعل الواحد يعود
تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف
متعلقاتها ويجعلون علم وان يتعدى الى مفعولين مراد فالعرب
المتعدى الى واحد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف
في ذابهم حمل النظر وحمل النقيض على النقيض كالا اعتماد كما يتعدى
بعل يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى
تضمن معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعتماد
بالقرائن وكالزيادة كما يتعدى بعل يتعدى بعض لان نقص
يتعدى به وهو ضده ذكره ابن كمال باشا في الصحيح ليس ملك
بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف
بحر فالتين فيهما مفتوحة والافى ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر
على الوجه الاول **وهو** وتعديه الى قوله وبالراضة اعلم انهم بلغوا اليها
التعدية الى احد عشر الثلاثة التي ذكرت وسين استعمل مع ما زيد عليه
من التاء والهمزة كخرج الشيء واستخرجه والفاعل كوجلس
زيد وجالس **والسادس** ان بعض الفعول معنى فعل آخر متعد كضميرهم
رجب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق معنى خاف وسعة معنى استمر او
اهلك حيث قالوا فرقت زيدا وسعة نفسه **والسابع** صوغه عما فعلت

ط
يعرف فيه باب التعدية

بالفتح اى غلبته في الكرم والثامن كسطا الرهضة كاكب الرجل و
 كبيتته انا وانزحت البه و نرحسها انا والتاسع البناء على افعو على
 مراد به المبالغة كجلا الشئ واجلو لينة والفاشر نكسر اللام كما قيل هو حده
 وصفته والحادى عشر لقاط بجار توتسفا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوا
 هن ستر اى على ستر اى الخراج واعجلتم امر ربكم اى عجز امر ربك واقيد
 والهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه يخص
 بالمكان الذى يرصد فيه فليس بينهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اى في الطريق
 وقال ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غيرهم وقوله انه اسم
 لكل ما يقبل الانتطراق فهو سبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه
 بل هو اسم لما هو مستغرق وكراهة في معنى وليس لمراد ان هذه باعتبارها
 توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التفسيرها
 لانها تكون للتصير وغيره والى للتصير اى التى تكون للتعدية فقط
 ما قيل انه بتضعيف العين وبالهزة يصير الفعل متعديا اذ لم يكن
 بمعنى صار فالتعديد لازم قال ابن هشام في معنى النقل بالتضعيف
 وانتقل بالرهضة قيل كل سماعي وقيد سماعي في القصر في المتعدى الى واحد نحو علمته حساب فمئة كمسئلة
 وقيد في القاصر والمتعدى الى واحد ولم يسمع في المتعدى الى اثنين وزعم الحريري انه كوز في المتعدى الى
 اثنين انه ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس
 وظاهره وقول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيد سماعي في القاصر والمتعدى
 الى واحد والحق انه قياس في القاصر سماعي في غير وهو ظاهر من ذهب
قول بتضعيف العين فترتضعيف العين بالنقل الى باب الثقيل لان
 التضعيف في نقل ليس من اسباب التعدية **وله** بنقله الى باب الافعال

بيانه عجمه

وانتقل بالرهضة قيل كل سماعي وقيد سماعي في القصر في المتعدى الى واحد ولم يسمع في المتعدى الى اثنين وزعم الحريري انه كوز في المتعدى الى اثنين انه ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهره وقول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيد سماعي في القاصر والمتعدى الى واحد والحق انه قياس في القاصر سماعي في غير وهو ظاهر من ذهب

س

الافعال في المرتبة لانه في غير هذا الباب ليست من اسباب التقديرة
 وتعدية بحرف الجر والحروف التي يعدى بها الفعل سبعة وهي اصل
 فتعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى وعلى وبه
 السبعة تسع ولا يقاس عليها كذا في ذبذة التصريف **ولا** لا يغير
 شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا
 قصد بها التقديرة التي عند الصفيين وهي تقييد الفعل واحداث معنى
 الجمل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معنى معناه جعلته ذاهبا وصيرته
 ذاهبا لا التقديرة التي عند النحاة وهي ايصال معنى الافعال
 الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تقييد نحو مررت به فان معناه مع
 الباء كمنته لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان فمررت
 منه زيد على صوابه ومررت لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز
 الذهاب في ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو في
 المبة **ولا** بمعنى الهمزة كما هو في كسويه فلا تكون للتعدية لان
 التي تعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين
 نعم يقال كمثل هذا انه متعد بالحرف الثلاثة لكن لا يقع عليه اسم
 المتعدى اذا اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف عندهم ان **باء** الفعل
 كانه لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف فاقبل
 اذا اختص الباء بالتصيير قصد التقديرة العرفية لا يصح هذه الـ
 التقديرة بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قيل هذا في زبدة التصريف
 قلنا يمكن ان تكون المراد في التقديرة هناك التقديرة النحوية لكن
 جميع حروف الجر مشتركة في هذاية كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللب

= قول

يعود عدد حروف التقديرة

قوله نحو ذهب بزيد اور د مثالين لان الاول في الثلاثة وفي الثاني
 في المريد فيه **قوله** لصاحبه الفاعل اي في الاتصاف بالحديث يعني
 ان معنى ذهب بزيد اذ بهته وذهب معه اختلف عليه بقوله تعاديه الله
 بسمهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجبت بان له ان يقول المصاحبة
 محولة على الامكان **قوله** قال سيبويه الباء في مثله كالمهجرة فرق صاحب
 الكشف بين ذهب به واذ بهت بان الباء فيه معنى الاستنصاف والتمسك
وقال الطيبي ذهب اليه هذا الفرق المبدوء وذكره الجريدي في درة القوس
وقال صاحب المثلثات ترك كل من ذهب بشئ فقد اذ بهته وليس كل من
 اذ بهت بشئ ذهب به لان ذهب به يفهم منه انه استنصاف واستكره عن الجمع
 الى الحالة الاولى وليس كذلك اذ بهته **وقال** صاحب الفوائد الدائر
 وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية
 فالمعنى عند التعدية بالمعنى بالباء كالمعنى عند التعدية بالمهجرة
والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية لكنهما غير متشابهين
 في تبادلية معنى واحد والنزاع ليس بالافيه لان المهجرة هنا للتأني
 والباء للمصاحبة وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما او افعال
 كل في مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وطيفة **النحو**
 ولا حصر لتعدية حرف الجر اي لا حصر لحرف الجر عند تعدية فعل واحد
 على واحد بخلاف المحصور عليه ولا حصر لحرف الجر عند تعدية فعل
 على واحد بخلاف محصور عليه ولا يظهر ان يقول ولا حصر لحرف الجر
 عند التعدية على واحد تأمل **قوله** حروف كثيرة وصف الجمع بالكثرة للتأكيد
 لنفي مجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعاديه الله

عليه

ياء بها الرسول كلوا من الطيبات انما خاطبه النبي عليه السلام صاحب
 الهداية في الديباجة رسلا من انباء حيث اراد محمد عليه السلام لكن
 جمعه تفضيلا واجلالا لقدره صح به اكل الدين وهذا اي تاء كيد الكلام
 بما يقطع احتمال مجاز يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره
 صاحب الفناية في اول البع من ان المحتاج الى القرينة مجاز لا دفع
 مجاز ولم يقل بالتأني ان الفيل ومفعول يتوى فيها مذكور ومكوث
 الواحد ويجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهروا وقال الله تعالى
 رسول العالمين وقال الشاعر ان العوازل لسن في يا ميريريد الامر
 اذكره الطيبي وجمهوري اولانه على صيغة المصدر كما الصريح النريق
 والصليل والزبيد ذكر الزحشري في الكشف والشراف في شرح
 الهداية اولانه صفة لقدر لفظه مفرد مذكور ومعنا جمع بجمع وخراب
 او لصيرورته في عداد الاسماء ذكره السعد والشراف في شرح الكشف
 اولتاويل الموصوف بالما ذكر كما قال صاحب الكشف في قوله تعاوت
 منها رجلا كثيرا او ذكر كثيرا وتاويل مجاز لا بالجمع اي جمعا كثيرا اولانه
 الصفة انما تتبع موصوفها للتأنيث اذا كان فعلا له اما اذا كانت سببه
 فلما ذكره في شرح المنظومة لكن يحسن التزامهم المشاكلة اللفظية
 بين الصفة والموصوف فتأمل **قول** اذا كان بمعنى واحد قالوا لا يكون
 تعلق حرفي جر بمعنى واحد لفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا
 اتباع اي من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشف في قوله تعا كما رز
 منها من ثمة رزقا ان الطرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول
 بالمطلق والثاني بالمقيد كما كما قالوا في اكلت من بستانك في العنب

مضاف فيه احوال الفصيل
 والمنفصل

قوا عدم جواز تعلق حرفي جر
 واحد لفعل واحد

اي الاكل المبتدأ منه يستأنه ابتداء في العنب **فهم** ينبغي ان يكثر منها
امكن عن شاعة التكرار الظاهرى وللهذا قال في حواشى التلويح
الفرع شاع في عرف المشرعة بالاحكام الفقرية بدل في الاحكام
وان كان معناه وفي المفتاح في غير اداة التريض بالفظى المثل واليه
على اثنين بدل بانسانين وان كانت الباء الاولى للاستعانة و
الثانية صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا **ولا** لا يتعدى كل فعل
بالهزة ولهذا رد على الاخفش في قياس اظن واحس واخال واغم
على اعلم وارى ذكره الرضى في شرح الشافية **ولا** فانه النقل فيجوز
الى بعض ابواب من شعبة موكول الى التمعن بشير الى ان التقا
الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند
بناء المفاعلة وما هو من الالوان والهيوب بقوله الى افعل الى
افعال قياسى او يريد بالبعض الجمع والكل اما بحسب معنى
الجميع على ما صرح به في النجم الوصفى وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح
اللباب حيث قال وبعض قد يحى بمعنى كل واليه ذهب جماعة في ثقة
في قوله لك وان يك صادقا يصيبكم بعض الذى بعدكم واما لكونه اللفظة
للاستفراق او لفظ البعض صلة اى زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التقير
في هذه الآية ذكره في شرح اللباب قال الرضى في شرح الشافية وليست
هذه الزيادة قياسا مطرودا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال
اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى **ولا** لا ذهب خالد ابكر في
القياس الاقتصار على خالد على ما هو في بعض النسخ **ولا** كذا قال بعض
الحققين وهو نجم الدين الرضى في شرح الكافية **ولا** الحق انه لا بد

لا بدح في حروف الجر ^{٨٩} وكان الشارح فرهم في قوله في بعض المواضع
 ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغير
 فاعتراض عليه بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون في
 تغير معناه ح واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شي في حروف
 الجر معنى الفصل الا الباء في بعض المواضع اى اذا كانت للتعدية بخلاف
 ما اذا لم يكن للتعدية نحو مرت بزيد فلا يغير كما قررنا في قبل لا ان
 تغيرها عند كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق
 يكون مصدرا واسم فاعل وصفة شبرته فعل الاول يطلق على الوجود
 في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم ويشتمل على
 الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على
 الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق
 للواقع وعلى الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها
 على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل على الوجه
 الاول البطلان وقال القاضى الحق الثابت الذى لا يسوغ النكاح
 يعم الاعيان الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الصادقة
 وقال الطيبي ويستعمل معنى الواجب واللازم والجدير والطيب
 الملك قوله لما صر يقال مر عليه وبه مر اى اجتاز كذا قال الجوهري
 ثم قال ومر بمرقرا ومرورا ذهب الله عليه انه فرق بين المرور
 والذهاب فانه الثاني لا ينتظم بحجى بخلاف الاول الا انه يقال
 كتب اللغة مشخوذة بتفصيل اللفاظ بالاختصاص والاعم قوله بخلاف
 صررت به وقدم وجه خلافة الفاضل قوله لنفيم يصح انه يقال

بعضه في استعمال اللفظ الحق في
 معناه مختلفة

في كل جار ومجرور وح وح يصح ان يقل في صررت بزيد ان صررت متد
الى المفعول لكن لا باعتبار هذا المتد الذي نحن فيه لانه المتد الذي
نحن فيه ينبغي ان يتعدى الفعل في الفاعل الى المفعول اي يصدر في الفاعل
ويجاوز الى المفعول به وهذا منتف في صررت بزيد بل المتد الذي وجد
فيه كون علة متديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مجو
عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف غير قدر للمعنى المراد منه
قال بعضهم كان المعاني مكتبة فيه وحروف الجواهر فاذا اردت
ان تبين ابتداء الفاية قلت خرجت من الدار وان اردت
تبين حاله قلت خرجت عي الدابة وان اردت مجاوزة قلت خرجت
عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت بكذا **قوله** علم انه
في قوله ولا يفيد شئ من حروف الجواهر نظر لان المتد الذي يبحث عنه
لا بد فيه من تغير لحر فمعناه اي كان لان التدية بحسب معنى **قوله**
فصل ذكر الاندلسي في محصل ان الفصل هو البحر بين الشينين **قوله**
فصل التبيع لانه يجر بين الشتاء والصيف فكان ينبغي ان يوصل
يبين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجر دنة مجرى
البا فيصلونه في فيقولون فصل في كذا كما يقولون في باب في كذا وهو خبر
مبتداء محذوف وفي امثلة يدل في فصل او مبتداء لما خص بالتسوين لكونه
وحدة نص عليه الشارح في المطول حيث قال ادخال لتوين في الاثبات
سور الجزئية او بالصفة المقدرة الى فصل عظيم ايجاته على ما قيل ولما
جوزه المتقومون في تنكير المبتداء على حصول الفائدة كما صرح الشارح
في المطول حيث قال ونحن ما ذكره ابن دهمان في جواز المبتداء اذا حصلت
الفائدة فاجز عن اي نكرة شئت نحو رجل علم الباب و غلام على السطح

السطح وكوكب انقض الساعة خبره في امثلة و لو لم يوصل بفي جاز
 ان يضاف اما بعده واما خبر مبتداء محذوف وابتداء خبره محذوف وافتقار
 على الوقف **وله** لانه الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال قد
 يفترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه
 او يكون للزمان زمان آخر وهو ظرف له وبهذا يدفوق في امثاله قوله هم يقدم
 الزمان الماضي وسبب ان الزمان المستقبل والجواب انهما مناقشات واهية
 لانه اهل اللغة يفهم في تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء
 مما ذكره واما التدقيق فسرنا فيستفاد من علومهم الاخر يلاحظ فيراجل
 المعنى وفي العواعد اللفظية البنية على اللطو اير كذا في حاشية المطول وقد
 قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يروا انه ظرف زمان فيلزم اما كون
 الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم
 لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه انه
 قبل و بعد في الظروف الغير المنصرفه وهي الظروف اللازمة الظرفية بمعنى
 واحد وهو ما لم يستعمل الانصوب بالتقدير في او مجرد ابغى وقال الرضي
 وفي الداخلة على الظروف الغير المنصرفه اكنه بمعنى في تجوئت في قبلك
 وفي بعدك في بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الشارح في شرح مفتاح
 وهذا تدقيق فليست في لا ينظر اليه العرف واللفظ عدا انه يجوز ان يكون هذه
 الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزر بمعنى ان كل زمان في اجزاء الزمان
 الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف في شرح المفتاح هذه تعريفات
 تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعبارتها فلا يتجه شيء مما ذكرتم
 قال عدا انه قد يقال التفاهير الاعتباري يصح الظرفية في الجملة ثم قال

اثبات الزمان للزمان

وقديين في علوم آخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقله ^ط انه تقدم اجزاء الزمان
 بعضها على بعض بذواتها لا بازمته أخرى بخلاف الزمانيات **قوله** اشتق منه
 معطوف على حصوله في قوله ما حصل هو والضمير منه يعود الى ما في قوله
 ما حصل هو وهو عبارة عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل
 بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل قبل في قوله واشتق نظرا لانه المضارع
 لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على كونه مما دل عليه الماضي كونه ليس كذلك
 والجواب انه المراد في الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي والاشتراط في
 الاصطلاح **قوله** اما الماضي ويسمى غابرا ايضا لانه في الغيور وهو في جهة
 الاضداد يطلق على الماضي ومضارع **قوله** فانه قبل هذا الحد في مانع اي غير مطلق
 والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق احد صدق محدود وغيره
 اي غير منفكس والانكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى
 محدود وقد يقترض عليه بنحو خلق الله الزمان لانه خلق ههنا لا يد على الزمان
 والا لاحتاج الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بانه قالوا اننا لا نفعل
 فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فمتى لناه متصلة ما هو في الزمان
 واجريناه مجرى ما نفعل وانه كان في الحقيقة في غير زمان **قوله** وان اردنا مطلق
 اي الماضي مطلقا اعم في انه يكون جامدا وغيره **قوله** وكذا الحال ام في صيغة العقود
 يعني ان صيغة العقود في الاصل اخبارات عن الماضي نقلها وضمها الى الشارع
 للانشاء الحال ولكن لو حفظ فيها جهرية الاخبارية اللغوية كالقاب هي
 اعلام حقيقة لكن ربما يقيد فيها معنى كوضعي بالنظر الى الاصل وكما هذا الضم
 بها الالفاظ التي هي اخبارات عن الماضي تستدعي سبق تحريره ليكون الكلام
 صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها بمقتضى الحكمة وبما قررنا ان دفع

في بيان الاطراد والانتكاس

في ان صيغة العقود في الاصل
 اخبارات عن الماضي

ان دفع ما اورده الشارح على التوضيح في الانظار الاربعة **قوله** ولو قال اي
لواقصر على قوله ما كان اول متحرك منه **قوله** لان مراد بها التقييم على
ما ذهب ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبيرى ثم عد عن ذلك في
التسهيل وشرحه فقال او ثانيا للتفريق بجر في الشك والابهام والتخية
ثم قال وهذا اولى في التقييم لان استعمال الواو في التقييم
اجود وليس محي الواو في التقييم اجود يقتضيه اول ثانيا له وفيه قول
عن العباد قان فعبّر بالتفصيل **قوله** لم يفرضم الا ابتداء باتساكن علة
لنحرك اول المتحرك في مثل نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين
لنحرك اول متحرك في مثل اقبل وقوله وكون الفتح اخف علة
لنحرك اول متحرك فيها بالفتح **قوله** سواء كان مبنيا سواء اتم بمعنى
استواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله نعم الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعد اعني كان في تاويل مصدر
مبتداء كما صرح بمثله الزحشرى في قوله سواء عليهم اذ نذرتهم ام
لم تنذرهم لا يؤمنون **قوله** والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا
للمفعول وسواء لا يشي ولا يجمع على الصحيح ذكره حسن القنارى
وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت سواءا وهم سواء
لجمع واسواء وسووية مثل ثمانية على غير قياس وذكره بعض شيوخ
الهداية انه سووية لا تستعمل الا في الشر والجملة اما المتنافية او حال
بلاوا او اعتراض وبقي هنا شئ وهو انه او لاحد المتعدد والتوبة
انما يكون في بيان المتعدد لا بين احده وصاحب المعنى خطأ الفقهاء في قوله
سواء كان كذا او كذا ويجوز في قوله سواء على تحت او قطعت ثم قال

قوله بمبنى اعلم
بمعنى مبنيا

والصواب العطف بام ولم يدرك ان ام كا ولا احد المتقدرفالصق
الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو وغيرهم هو
وقد اشار الرضخ الى الصحيح التركيب وابقاء او ام عليهما
حاصله ان سواء في مثله خبر مبتداء محذوف اي الامر ان سواء ثم جملة
الاسمية دالة على جواب الشرط المقدران لم يذكر الهمزة بعد سواء
مريحا كما في المثالنا والهمزة وام مجردة فان عن الاستفهام عملتان
للشرط بعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند
المتكلم واو وام لاحد المتقدرف والتقدير مثلا ان كان مبنيا للفاعل او
مفعول فالامر ان سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما
وما بعده مبتداء **ولو** الكل قد يراد ايضا **اعلم** ان التمثيل انما يصح
البدل في الحجاب عن المعنى المثل له وابراره في صورة المشاهدة ليساعد
فيه الوهم العقل ويصلح عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع
سازعة في الوهم لان من طبع الوهم الميل الى مساوات وجعلها
ولذلك شاعت الامثال **ولو** كما تقدم اي في اول الكتاب في
شرح قوله ثم الفصل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه اقل
من الاسم لدلالة على الحدث والزمان على كفاعل **ولو** قد يكون
الواو في الندرة كقوله فلوان الاطباء ارح وتمامه وكان مع الا
الاطباء الشفاء المعنى ظاهر والاستشهاد انه حذف ضمير جمع في كان
الاولى وبقى النون مضموما اجزاء بالضمه دليل على الواو والاصل
فلوان الاطباء كانوا احولى ويروى وكان مع الاطباء اللهاة و
اللساة جمع آيس مثل رام ورماة وهو الطبيب **اعلم** انه يجوز في الشعر

في الشبه وما اشبه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام الفذ المسجوع
 من رده في الاصل او تشبيهه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك لانه
 يضطر لانه موضع قد افته الضرائر وانواعها منحصر في الزيادة
 والقصا في التقديم والتأخير والبدل والحذف على غير القياس
 في احد وعشرة حرفا الهزلة والالف والواو والياء والنون وكها وسها
 والفاء والطاء ذكره ابن عصفور في المقرب **قوله** انهم شفوية قال
 يشار بردي في قال لام شفة هاء وهو المختار لقولهم شفوية وشفاه
 ورجل شفاهي بالضم اي عظيم الشفة فل شفوية ومن قال لا سراو
 واول قولهم في جمع شفوات ورجل شفي اذا كالا لتنظيم شفاه قال شفوية
قوله وهذا مناسيب قالوا ما ذكره الصرفيون من التعليلا بيان مناسيب
 ومن قبيل الحمد على النظر لا قياس فقهي والافاضل الدليل هو
 الاستعمال مرجح به في ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس
 في اللفظة **قوله** لا غير حكمي صاحب القاموس في السير في ان الحذف يستعمل
 اذا كان لا غير بديس ولو كان كانها غير هاء في الفاظ الجود لم يجز
 حذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام في
 مغني اللبيب وحكم بانه قولهم لا غير حسن ومختار لانه يجوز فقد حكمي ابن
 الحاجب لا غير وتبعه في ذلك شارح كلامه في المفصل حكاه لا غير
 وليس غير ويشهد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جواز
 يشبه وهو ثقة لا يشهد الا بشاعره **قوله** انما الفهم الذكي قال الجوهري
 الدكاء بالمدحلة القلب وقال ابن كمان ياشا في شرح لمفتاح
 الدكاء في الاصل التوقد وسناه اللفوي مجازي سرعة الانتقال

يعرف في استعمال لا غير

من المتبادر الى المطالب وقال الشارح في المطول الذكاء شدة
قوة النفس معده لاكتساب الآراء وهذا بحسب اللفظة وفي الاصطلاح قد يسمى
في الفطانة يقال رجل زكي وفلان من الأذكيا يريدون به المبالغة
في فطانتهم فاندفع ما قاله من ان الانسب ان يذكر مع القبي الفطن لانه
مقابله ويسمى تلك القوة الذهن وجوده تربيوها لتصور ما يريد عليها
من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطنة التنبيه لشيء قصد تعريفه وقد يعمل
كثيرا في الرموز والاشارات وفي الاساس ومن يجاز هو من اهل الذهن
وهو القوة في العقل والمكة وقد ذهن ذهنا فطن وهذا التنصيص على
ان الفطنة ليست معنوية لغويا للذهن كما قال الشارح في شرح المفتاح حيث
قال ومعناه في اللفظة الفطنة اي الفهم وحفظ شيء انه لم يصب في زيادة
قوله وحفظ لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي حاشية شرح المطالع لعل
الذين الفريجة على القوة المدركة فلاشباه وهذه القوة تسمى ذهنا وجودا
اضنى تربيتها لتصور ما يريد عليها فطنة وذكر في شرح المفتاح الذهن
قوة للنفس على اكتساب العلوم ويطلق على النفس كاصلة في تلك القوة
وذكر الامام في شرح الاشارات ان استعداد النفس لاكتساب العلوم
يسمى ذهنا وجودا ذلك الاستعداد ويسمى فهمها فقوله فالفهم الذكي اما
على رادت الفاهم في الفهم او على مجاز العقلي **قوله** المهمزات علم
ان المهمزات التي في اول الكلمة نوعان مهمزات قطع ومهمزات وصل
والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صولها
في بعض المواضع او لكونها متحد من ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض
ولذلك شبهوا بها بالهوى والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا

بيان ان المهمزات نوعان

ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت
 همزة والهمزة اذا اُكسنت ومدت صارت الفا **قوله** قال في الصحاح الالف
 على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة وبهذا المعنى
 حكى الفقهاء اذ الله تعالى لهم رفعة بان الحروف ثمانية وعشرون ولا يظن
 بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليه خفايا في ظنك بالجلايا **قوله** لا تراها
 لا تسقط في الدرج فينطفئ بالتلفظ بها ما قبلها مما بعدها لتقل نصر
 احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء وكاء فقطعت احديهما
 عن الاخرى وبهذا سميت همزة قطع او لقطعة عن السقوط **قوله** يعني في
 اشارة الى ان قول المصنف لا يعقب حركات الالفات جواب سؤال
 مقدور وتقديره انتم قلتم ان المبني للفاعل ما كان اول المتحركة مفتوحا
 وبهذا لا يصح في مثل افعل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجابه
 لا يعقب حركات الالفات في الاوائل **قوله** وتسقط في الدرج فاثباتها في
 الوصل لمن الالف الضرورة كفوا لهم كل ستر جاوز الاثنين شاع كل علم
 ليس في القسط س ضاع ذهب ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عبارة
 عما لا مندوحة للشاعرة وهو نذهب الكوفيين انشا اليه السيد عبد الله في بحث
 المنادى ورد الدما سني في شرح المعنى اللبيب بان هذا يقتضيه عدم تحقق
 الضرورة دائما او غائبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والالفاظ
 بالالفاظ المختلفة فلا يتحقق تركيب يفيد لامندوحة لهم عنه ثم قال واختار
 في تفسير الضرورة عندهم انه يقال هي الم يرد الالف في الشعر سؤال كانه للشعر عنه
 مندوحة ام لا **قوله** على سبيل الانتطار وهو ان يكون الكلام في صدر فن من
 الكلام فسح له من آخر يناسبه خارج عما هو بصدده كما اذا كنت في وصف زيد

تفسير الضرورة الشعرية

في تفسير الانتطار

بيان الجوارح

اللفظ وترك احالة على شهادة العقل لان شهادة راجعة على شهادة

بانه رجل شانه كذا وكذا ثم نسخ لك حديث في شانه عمر و فقول و على ذكر
عمر و فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم يرجع الى كلامك الاول **والقول**
مخارجي وهو منسوب الى فئة خارجة على رضى الله عنه قريب من اثني
عشر الف رجل من عكمه زعمين ان عليا رضى الله عنه كفر حين ترك
حكم الله واخذ بحكم حكيمين ابي موسى الاشعري من جانب علي رضى الله
عنه وعمر بن العاص من جانب معاوية فهو لاء هم بجوارح الذين تفرقوا
في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمسة عشر فرقة ويقال لهم
ايضا تحكيمية لانكارهم حكيمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله
حكم حكمان وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع وشارة لقولهم شريفا
انقنا في بعنا بقول الله ومارقة لموقهم من الدين واكثر ما يكون الخا
بالجزيرة وعمان والموصل وحضرموت ونواح المغرب والذين صنف لهم
الكتب عبد الله بن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كاسل ولعبد بن طهارون
ويجوز ان يكونه الياء للبالغة كالديارتي والاحمرتي **والا** وحديثي **والا**
اولفية ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقام بمفعول
مقامه وعلم مخاطب بالفاعل فيكونه تركه تعويل على شهادة اللفظ واشارة
الفاعل لفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على
حكم العقل وابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل وخوفا منه بلسان اليه و
ضيق المقام عن الحالة الكلام بضمرة وسائنة او فوت فرضته او محافظة
عدم وزن او سجع او قافية او ما شبه ذلك واختيار مخاطب وتيسر الانكار
لدى الحاجة ووفق النظم كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بدوي
ان ترد الوداييع فانه اقام بمفعول وهو الوداييع مقام كفاعل ليكون موافقا

موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول كقولهم من طابت سريرته
 حدثت سريرته **قوله** ويتنقض بالبنى للفاعل عند من يجوز حذف
 الفاعل وهو الكسبة فيما اذا تنازع الفاعل واقتضى الاول الفاعل
 والثاني المفعول واعملت الاول والاختار في غيره وقد يقال سني
 قولهم لم يستم فاعله بعد بناء المفعول فلا يتنقض نحو ضربني وضربت
 زيدا عدي قول الكسبة ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل نجر ورفاعلا
 وحذفه في ابصر لانه لا يتفق صيغته ولا يكون بنيته للمفعول **قوله**
 وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة
 ابن وابنم وابنة وامراء وامراة واثنين واثنين واسم واست
 ايم وايم الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للخاسي والسادسي
 وهمزة امر الحاضر من الثلاثي مجرد والهمزة المتصلة بلام النعريف
 وما عدا ذلك همزة قطع فقول النحوي في الكشف الاسماء العشرة
 وفي فصل احد عشر لعدم اعتداده بانهم لا تنفقه من ايم او بابنم
 لانه فريد ابن والا قول او2 لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله
 فيقال ايم افضل كايمن فانه هو الخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن
 ابن اصلا قال ابوطاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين
 اوليين او كيتين وهو غير شتي ولا مؤنث ولا صفر فان تنوين الموصوف
 يحذف منه نخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن الى لقب قد غلب
 علم اسم ابية وصناعة شهرة قد عرف بها كقولك جاءني زيد بن القاضية ومحم
 بن الامير خذفت الالف لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه
 هذه بنية فلان بالالف والهاء واذا سقطت الالف كتب هذه بنية

بيان همزة الوصل

فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب بالالف
 لانه حل محل ما يبداء به غالباً لان الفارسي ينهي الى آخره السطر ثم يتبع
 باول سطر بعده فكن هو ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالباً كذا في
 كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل بثبوت تنوين ما قبله الاين في اللفظ
 والفاين في الخط مثلاً زمان وكذا حذفهما وعند سبويه حذف تنوين
 بوصوف ابن وابنة بحصول اربعة اشياء كثر الاستعمال والتقاء الساكنين
 وكونه صفة ووقوعه بين علمين فانه اختل واحد من هذه يثبت التنوين لفظاً
 والالف خطاً وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث لانه قوله لانها
 من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير
 الشرح انه المبني للمفعول ما حذف فاعله واستند الى المفعول به وهذه الافعال
 لازمة لا يوجد لها مفاعيل بها ولا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث
 انه المبني للمفعول ما حذف فاعله واستند الى المفعول سواء كان به او فيه كانا
 اوزمانا او مطلقاً فكيف يتصور انه يقال انه اللازم لا يوجد منه بناء للمفعول
 كما قال الشرح وغيره ولم لا يجوز انه يستند الى غير مفعول به كما ذكرنا ^{قوله}
 ابد في المختصر الابد الدهر ونحوه اباد كما بالواو كقولهم ابادوا فلان
 وفي لباب التفسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه ما ذكرنا وابد
 منه قولهم لا افعل ابداً لا يبداء وفي حاشية تفسير القاضى لابن عجيبي
 الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال
 كونه الابد موضوعاً لدوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في استعمال الدنيا
 المستقبل وبقي ههنا فائدة سرمد وهي ما قال ابن مالك في الترميز من
 ان الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام كما اذا اتصل

في لفظ الابد

بغير تقييد

سرمد

اذا اتصل كان ذلك الابداء والذهر لا يصلح ان يراد به غير التميم اللقي
 قصد المبالغة فجانا كما نقول آتانا اهل الدنيا وانما آتاه ناس منهم
 وانما اسماء الشهور يلزم التميم وانما اضيف احتمال التميم والتبويض
 كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان
 الذي انزل فيه القرآن الآية وقال الامام ابن خروف اسماء الايام
 بحجة وسنة كاسماء الشهور انما اضيف اليها اليوم احتمال التميم والتبويض
قوله فليس شيء يصح يعني ليس شيء يصلح ويعتديه وهذا مبني على عظمة لانه
 محال والمعدوم يقع عليها اسم الشيء فاذا نفى اطلاق الشيء عليه
 يولي في ترك الاعداد به الى حد ليس بعده حذو وهو كقولهم اقل من شيء
 قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جمل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف
 الجر عليه وليس للمعنى غير وقال في موضع آخر لا هذه بمعنى غير حرف او سم ظر اعرابه
 فيما بعده وعن الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بين والمنع فلان في حساب
الاشياء كاقول شيء او غير زائدة اي اقل في النفي بمعنى انه لا يلتفت اليه
 وقال بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنع بعد التقدير
 تقدير من بعدها اذ لا يجوز بل في شيء ويجوز الفتح نظر الى لا ولا ذكر له
 في الكتب المشهورة وقال في معنى الكيب عن الكوفيين انها اسم وما بعدها
 خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا وسميها زائدة لفظا للمعنى وقال
 ابو علي قد بني الاسم بلا والاصل قصد سكن الصاد وابدال اي الصاء
 بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان تسمى رايحة الزاء اذا تحركت
 وانما تقلبها زاء محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له بالقاف اي
 من اعطى قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفاء بنقطة قوله حتى قطر القطر

بيان تريب محلي شيء

بيان اسم

بياً وصل

طاهر ولقب محمد بن مستنير النحوي **قوله** وجاء نحو جئت وشئت يقال شئت يده اذا
صارت ذاهلة قال سيويه اذا اردت تسترهما اليه تعالى لكانا افضل خواصة
الله وشئته قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل بنياً للفاعل ايضا يقال شئت
يده شئت بالكسرة في الماضي والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل شئت بالتين
المراحملة وقد عده لما بنى المفعول ابداء مخالف لافعال صاحب الكشاف حيث
قال فاد يفيد فيداً ويفود فوداً وكذا عدا وعك منه مخالف للصحيح حيث
قال وعك كحي في باب وعد فهو موعوك والوعك نقت كحي **قوله** مبنية للمفعول
ابداء وكذا للمرباع لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به وان كانت
بمعنى الفاعل مثل ذى الرجل وغنى بالامر ونجى الناقمة والشاء
واشباهاها حكى ابن دريد زهايزه هو الى تكبر غير مجهول ذكره في الصحيح
قوله للعلم بفاعليها في غالب العادة كـ هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال
للمفعول غالباً لا ابداءً والاولى ان يقال اشياء بعدم الاختيار لا ان يقال
ما ذكره حكمة لاعلة **قوله** في اوله احدى الزوائد الاربعة اعترض عليه
بنصر فانه صدق عليه بهذا التعريف ليس بمضارع واجيب عنه بانه المراد
بما فعل مضارع بمعنى التعريف فعل مضارع زيد في اوله احدى الزوائد **قوله**
عليه ايضا بنحو نريد ويشكر اسما واجيب بانه كلاهما فعل مضارع في اصل
الوضع ثم نقل الى الاسمية وبانه المراد ما يكون احدى الزوائد بقصد المضارع
قوله والنون التي يكون له مع غيره صوت تعظيماً كقوله تعالى وينزidan تحن او
مشاركة نحو انا وزيد تفعل او اما حقيقة كالمثال الثاني او اعتباراً لانه
الصيغة انما يستعملها المتكلم نفسه لانه انما يذهب الى مذهب وقد يستعملها
وحده تنزيلاً لنفسه منزلة الجملة مجازاً **قوله** اذا كان مع غيره وقع قبله بسط

بسط وبعده بصحفة مع غيره فانه كان تابعا فالاول يوافق ما قالوا من
ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامر مع الوزير يقال
جاء في الوزير معه والثاني في هذا لفظة قوله تعالى ان الله معنا
وان كان متبوعا انكس الامر لان ان يوزع بالاعتبار او
يقال قد يقصد بها حجر المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح
المفتاح اعلم ان مع اسم يدلل التوئين في قولك معاد دخول الجار في
حكاية سيوية ذهبت من مع وقراءة بعضهم هذا ذكر من مع وتكسر عينه
لفظة تميم وربيعه لا ضرورة خلافا لسيوية وكسيتها حاج باقية وقول الحال
ح مع حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها مع معان
ثلاثة احدها موضوع الاجتماع ولذا يجزئها عن الذات نحو الله معكم و
الثاني زمانه نحو حيثك مع العمر والثالث مرادفة عند وعنده القراءة
وحكاية سيوية السابقتان ومفردة فتون وتكون حالا وقد جاءت
ظرفا مخبرا به وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب
اذا قلت جاء جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او وقتين فاذا قلت جاء
معاً فالوقت واحد وقال الراغب مع يقتضيه الاجتماع اما في المكان نحوهما
في الدار معاً وفي الزمان نحو ولدا معاً وفي المعنى كالمضايقين نحو الاخ
والاب معاً وفي الشرف والرتبة نحوهما في العلو وتقتضيه معنى النصرة وان
المضاف اليه للفظ مع هو المتصور نحو قوله تعالى لا تخزن ان الله معنا اي ثلثنا
الله **قوله** يستعمل في المتكلم وحده في موضع التخييم لعدوه المعظم كالجماعة
قال في المطول ولم يحى ذلك للفائب وكما طبع الكلام التقديم وانما هو
استعمال المولد بن قبل اي في الضمير والافالجموع في الاسم الظاهر قد جاء

بيان لفظة مع

استعمال الجماعة في موضع الواو

في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تفادته الملائكة ان المنادي كان
 جبرائيل عليه السلام وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسخ عنه في مثل
 هذا الموضوع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد بالكلام
 القديم كلام القدماء من البلاء البدويين لا القرآن العظيم بدليل
 ما بعده وانما هو استعمال المولدين فانه قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن مجيد
 حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا
 المحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على أسلوب المولدين
 ولو في بعض المواضع قلت من باب تغليب مخاطب على الغائب اي اذا طلق
 انت وانتك وانما خص النداء وعم محله الخطاب بالحكم لانه امام
 امته فتدأوه كنداءهم اولان الكلام معه والحكم يعمرهم في ههنا بحث
 وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جواز في قوله تفادته لم يستجيبوا لكم
 فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام وتشريده الزحشري
 يقول الشاعر فانه شئت حريت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى
 ن والقلم وما يسطرون ان ضمة يسطرون راجع الى القلم والجمع لتعظيم ان اريد
 بالقلم القلم الذي خط الوحي وفي قوله عليه خوف من فرعون وملائمهم ان
 الضمة لفرعون وجمعه عليه هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في
 القرآن المجيد وحمله على أسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل عاقل ان الظاهر ان
 البيت الذي ذكره الزحشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف
 يصح قول الشارح ولم يحيى وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية
 انه اراد بقوله رسلا وانبيا محمدا عليه السلام جمعة تعظيما له واجلالا لقدره
 وذكر الدماميني في شرح المعنى وربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب

بيان كونه جميعا للتعظيم

بكتاب جماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة
 في سترها فيعدل عن الافراد والتأنيث الى الجمع والتأنيث ليس بعد عن
 الضمة لهما بمرتبين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال
 لاهله امكثوا اما ذكره القاضية في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله
 ولولا فضل الله عليكم والرحمة لكان لطمتم للاغنياء يومئذ على اعقابهم
 به ههنا في شيء من القرآن **ول** واعتراض بانه يستعمل في الله تعالى وليس
 بقائب قيل فيه نظر لان الياء لغة موضوع لا يطلق عليه اسم القائب ومنع
 التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على
 انه المتكلم يقول على الشاهد فقد اطلقوا ولا بد فيه اذ يراد القائب عن
 حكاية ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر **ول** واجب بان المراد
 اللفظ لا اما اذ لم يرد اللفظ فلا يجوز كما لا يطلق عليه تكلم ولا خا طب
 لا يطلق عليه غائب وتكون الله تعالى غير هالين بحال لانه المتكلم ومخاطب
 والقيية بالنسبة علينا وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي في شرح
 اسماء الله تعالى ان مذهب الصاحبنا انها توقيفية وقالت المقزلة والكرامية
 انه اذا دل العقل على معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى اطلاق ذلك اللفظ
 عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابن بكير في الصاحبنا واختيار القرطبي
 انه الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفا فغير موقوفة فعلى مذهب
 الصاحبنا لا يطلق القائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل ههنا
 فائدة مهمة قال في شرح العقايد واذا ورد الشرح باطلاق ما يراد به
 من تلك اللغة او في لغة اخرى وما لا يلزم سناه ثم قال وفيه نظرا في
 الاخير لان كل اسم ورد به الشرح له لوازم كثيرة كالخالف مثلا ومن

يعرف فيه اختلاف كون اسما او

لوزم معناه مفهوماً خالقاً خائزاً و الشياطين و الشرور و نحو ذلك
فما يوصف شيئاً و لو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه و كذلك انما
المذكور قد يكون في المراد في ايضاً فقيمة النظر اولى كما عجم بعضهم فلا
يطلق السخى و لا الطيبة و لا العارفة و لا الفقيه و لا العاقل و لا
الفطن الى غير ذلك في الاسماء التي فيها نوع ايرهاهم بما لا يصح في حق
تعالى على ما ذهب اليه القاضى ابو بكر بن اصحابنا و قد يقال لا يلزم
نفي الايرهاهم من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف في
شرح المقاصد اطلاق اهل كل لغة اسماً مختصاً بلقرهم على الله تعالى
كقولهم خدائى و تكبرى سائغ و ذابح من غير نكبة و كان اجماعاً و كبراً
بود و شرح و رد و كتاب اوسنة متواترة و اجماع و اختلفوا فيما ورد به
خبر واحد فاجازه طائفة لانه من باب الهمل و افعال اللسان و ذلك جائز
بخبر واحد و منه آخرون لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز و يستحيل على الله تعالى
و طريق هذا القطع قال القاضى عياض و الصواب جوازه كما سألنا على العمل
في شرح مسلم و قد يقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة لله تعالى
لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى و ان الاطلاقاً الضمنية غير مستبقة
و لا ممنوعة منزعاً و قد جاء تبارك الله و لا يقال الله متبارك و الله يدعوا
الى السلام و لا يقال الله داع قتاب عليه و لا يقال نائبه مثل في الكتابي السند
كثير و ان هذا لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم الصلوة
و السلام ايضاً كذا ذكره في شرح اليزدوى لعلاء الدين و قال بعض
شرح المشارق في حديث ان الله و فيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق
الرفيق عليه تعالى اسماً و لا يقال في الدعاء عليه وجه الاختصاص لا أهمية

٧٨ الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حان في مدح النبي عليه السلام
 بعينين دعجا ومن تحت حاجب انج كمشق النون من خط كاتب يجوز
 ان يرا د كاتب الازل على سوال نقاش الازل لانه ليس بطريق
 الصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمحدود
 ويشهد بذلك الايات والاحاديث وقال الميرازي في التفسير الكبير
 وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلمه وورد كبرهم ولا يجوز
 عندي باحث وقال الطي في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن
 النبي عليه السلام في جواب من قال فاني طيب انت رفيق والله الطيب
 ليس باذن منه عليه السلام في تشبيه الله تعالى بالطيب لوقوعه
 مقابلا لقوله طيبا كذا وطابقا للحوصل على التمثال لقوله تعالى
 تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف ذلك
 بالكلام طريق الماشاكلة وبينه فحين في نفسك بقوله في نفسي وقال
 في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يستع اطلاقها مع
 ورود الشرح بها كالمكر والمستزني والمنسي والحارث والزراع
 والراعي لانه في صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في
 الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا
 يخلو عن نوع تقظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج في اطلاق اسم
 الصانع على الله تعالى نظرا له لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة
 واجاب بانه البيرهي رواه المركب الميرهي قال الله تعالى صنع الله الذي
 اتقن كل شيء وقال عليه السلام ان الله صنع كل صانع وصنعه
 وفيه نظر قوله لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما بايعاضها

فتكون باعتبار جريانها مجرى النفس التي فوج واستناسر الماسع بها
 مستلزمة للحقة لجارية للثقل التي شي عن الزيادة ومعنى كون الحركات
 ابعاضها في الواو ضمة ومدة ومدة الضمة فالواو اذ في حاصلته في
 ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتح فتحة فتكون الالف
 حاصلته في فتحتين وكذلك الباء كسرة ومدة الكسرة كسرة فتكون الالف
 في كسرتين **ولا** لا سيما لا نفى الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى ستمها عند
 مجرور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور
 على انه مضاف اليه ومانا لثة او بدل في ما هي نكرة غير موصوفة او
 مرفوع على انه مبتدأ محذوف والجملة صلة انه جعلت موصولة وصفة
 انه جعلت موصوفة والمجرور الى لفظة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او
 صفة صرح به الراضع او منصوب على تقدير اعني او على انه محمى انه كان
 نكرة لانه بتقدير التووين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب
 على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب الفرة لا اعرف للنصب جرها وانما
 قال سوه على قوله ولا سيما بما بدارة جليل ويوم ههنا منصوب على الظرف
 وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول لعدم تجويز النصب اذ كان
 مرفقة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير التحقش
 وعنده ما خبر لا ويلزم قطع سى عن الاضافة من غير عوض قبل كون خبر لا
 مرفقة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
 مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الباء مع وجود لا وحذف
 حذفها وقد يقال لا يسواء لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع
 اعتراضية ذكره الراضع وقال حاله وقيل عاطفة وفي معنى اليبس شديد بانه

بيان اعراب لا سيما

ففتح جاء في القوم ولا سيما في اي ولا
 شذوذ بوجود بين القوم الذين جانه
 اي هو كان اخص به واشد اخلاصا في
 الجبي وخبر لا محذوف اخي طيبي

بأنه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعماله على خلاف
 ما جاء في البيت فهو مخطئ وقال الألباني في شرح تلخيص الجامع
 ومولانا حرد في حاشية القاضى وابن الهمام وقوام الدين الا تقاني
 في فتح القدير وغاية البيان واستعماله بلا لا لا نظيره في كلام العرب
 المراء ثم عدّها من كلمات الاستثنا لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من
 حيث اولوية بالحكم المتقدم ولا فليس منها حقيقة صرح به الراضى
 فاندفع اعتراض صاحب المتوسط في الشرح الكبير على من عدّه من
 كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما ركبا فهو بمعنى مخصوصا ركبا
 وكذا في زيد شلع لا سيما وهو ركب والواو التي يعود لكال قيل
 ما حقة مقدركا قيل لا سيما هو لا پاس السماع وهو ركب وعدم مجي
 الواو قبله كغيره والمجي اكثر **قوله** لمسا بها حرف اللين في جملة الخفاء
 والغنة الاولى ذكرها المدة ايضا او المدة اذ يلزم وجود اللين في غير
 وسكت حرف اللين لانها تخرج بلين موانع كلفة وخشونة على اللسان
 لا تسمع فخرصها فان تخرج اذا اتسع انتشار الصوت ولان اذا ضا
 انضط فيه الصوت وصلب الخفاء الراس وهو ضد لجره قال سكي
 في الرعاية الفت نون ساكنة خفيفة تخرج في الخشوم تابعة للنون
 الساكنة ولو تنوينا ولليم الساكنة وانها حرف مجرور شديد لا عمل
 للسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت الفزالة
 اذا ضاع ولدها محملها النون ولو تنوينا ويحم اذا سكنتا ولم تظهر
 او الخشوم تخرج محملها نقول الجزري في مقدمة وغنة مخرجا محملها
 اراد به محل غنة مخرجه او وغنة تخرج محملها بتقدير المضاف لانها

صفة والاذا ذكرها في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضا عن
 الخفاء فان خرجها من الخشوم وهي حرف بخلاف الفنة مع ان سماع
 من يسمى النون الساكنة الخفاء قبل حروف الاختفاء غنة مع القول
 بغيرها كما الى ريردي فانه عدتها من الحروف المتفرعة فيمكن جعل الفنة
 في المقدمة على النون الخفاء انفسها بلا تحلف والخشوم حرف الالف
 المنحذب الى داخل الفم ذكره التمهيد وقيل اقصاها الالف والاجل هذه
 المشابهة حذفوا النون من لم يك وقيل لما يشابهها اياها في اتداد
 الصوت وقيل حذف تخفيف لكثرة الاستعمال ذكره في بعض حواشي القاموس
 فان وصلت ساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا
 يجزيهم يسوية سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجازة يونس
 وهو قليل ذكره في شرح الالفية **قوله** لان المضارعة في اللفظ المشابهة
 واصل المضارعة تقابل التختين على ضرع الشاة عند الرضاع
 يقال ضارع التختين اذا اخذ كل واحد بحلمة من الرع ثم اشع
 فقبل كل شيس من مضارعان كذا في شرح المفصل لابن يعيش **قوله**
 في الحركات والتسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجوبها في
 كل منهما قال والسكنات للتساكن او باعتبار الافراد والالف
 واللام يخرجها عن معنى الحقيقة **قوله** والمطلق الاسم في وقوعه شديدا
 اي بين الحال والاستقبال كاشتراك العيش او المراد به الاشتراك
 اللغوي وهو الابرهام فيكون المعنى في كونه سبهما لاحتمال الحال و
 الاستقبال كما برهما المنكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله
 كما ان رجلا **قوله** وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلا

حذف نونين

بيان سائر التبعات وسوف

بلام العهد اشارة الى سبب الاستقبال لانه يحكى لمعان آخر كالطلب
والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقوف
بعد كاف المؤنث نحو اكرتلك وبني سبب الكسبة ولم يعرف سوف
لانه لا يحكى الا الاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف وتوهم
فلان يقتات السوف اى يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس يعلم
سوف الدال على الاستقبال ويقدر سوف عن التبع بدخول اللام نحو
ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملقى كقوله وما ادرىك ولسوف
اخال ادرى اقوم ال حصن انباء وقول صاحب المختصر ولا يفصل
بينها وبين الفصل ليس بذاك **قوله** لهذا المشابهة التامة اعرب
ولا يلزم تسمية الماض مضارعا بوجود المشابهة التامة فيكما
بين في شرح الزينية لان اعتبار التناسب التسمية لترجيح الكلام
على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه لوجوده في غيره المستعمل بلزم
اعرابه على ما لا يخفى فالاول في غيرها اتيان ما ليس في الماض وهو
ان المضارع معان متعاقبة على صفة بتعاقب العوازل وهي
كونه مأثورا به وعلية ومعطوف ومستأنفا كما ان للاسم معان متعاقبة
على صفة بتعاقب العوازل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
كما ذكره ابن مالك في شرح الترسيل **قوله** من سائر الافعال قبل
ان الترسيل بمعنى جمع واستعماله بمعنى الباقى غلط في لغة العرب
وفي الكشف على وفق التاميم انه بمعنى الباقى واستعماله بمعنى جمع من
غلط خاصة وقال ابن الصلاح في شكل الوسيط لا يقبل ما تقدم
بجوهرى وانكر عليه قوله سائر الناس جيمهم وقال انه مما تقدم به

في كلمة سائر

ورد بانه لم يتقدم به بل التبريزي وبجو الحق وغيرهما نقلوا ذلك قال
كثيري في دهره الفواصر في اوها م خواص ومن اوها م الفاضحة
واعلا طهم الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى جمع وهو في كلام العرب
بمعنى الباقى وقال النووي سائر بمعنى جميع لفة صحيحة وقد استعمله القزالي
في مواضع كثيرة ذكره في ميزان الحفا عن الفاظ الشفاء وقال ابن
الحاجب في شرح مفصل انه بمعنى جميع وبمعنى الباقى وقال صاحب
الكشاف في الفائق انه بمعنى الباقى واستعمله بمعنى جميع من غلط
العامه وكحق ان كلام من معينين نالقة ذكره في حواشي التلويح
قال ابن دريد سائر الشيء مفعلة وجله ولا يستفرقه كقولهم جاء سائر
بنى فلان اى جلهم ولك سائر مال اى مفعلة وقال ابو علي وابن
ولاد الت سائر لما كثرة البقية لما قيل ولما يقول ل اخذت في الكتاب
ورقة وتركت سائره ولا تقول بقية وقال ابن بري من جعل سائرا
فمنه سائر يجوز ان يقول لفت سائر القوم اى جماعة التي سائر
هذا الاسم كذا في تهذيب اللغة **قول** وحاكم في ذلك مح ابريدان
تعيين مقدار الحال مفوض الى العرب بحسب الافعال فليعين له مقدار
مخصوص فانه يقال ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويكاتبها
ويعدل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمتهما وهذا على
مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من
انات موهومة لاف اجزاء موجودة فالان عندهم جزء موهوم
لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان
موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان

فلا

في الزمان لاجزائه فالآن بحسب ظاهره يقال لا تهم عرض بوجود حال
 في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح في تقدير الحال لا يستقيم في ابتداء
 الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال ان وقوع
 في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وقد يقال انه
 الحاكم في ان الحال هي ما قاله هو الفرف والافلا وجود لها في حقيقة
 كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا سئل عن آخر جزء من الماضي لحقه
 اول جزء من المستقبل في غير انه يعقبه من الماضي يسمى حال **الاول**
 والمراد به ما يتربى وجوده لمح ربما يعرض فيقال انه كلمة تترتب
 دال على زمان مستقبل فيلزم انه يتربى وجود المستقبل في
 المستقبل فيلزم انه يكون في الشيء ظرفا لنفسه او يكون في الزمان
 زمان آخر هو ظرف له فانه جعل يتربى معنى الحال كانه كل في حال
 والاستقبال مأخوذ في تعريف الآخر وهكذا يدقق في امثال قوله هم يتربى
 الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء
 هل يتربى على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حمل يتربى
 على الاستقبال يلزم محذور اخر لان كون الترتيب في الاستقبال يقتضيه
 عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد
 زمانك يقتضيه حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع النقيضين على
 تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقبه كحال على
 تقدير تفاييرهما ولك ان تقول في الشق الاول في الاعتراض الاول
 انه كون الترتيب في المستقبل لا يستلزم كون المتربى فيه حتى يلزم
 احد المحذورين او يجوز ان يتربى في الزمان المستقبل نفس وجود

الزمان في لانه زمانه وجوابه متى في اول الفصل **فصل** يفعل الآتي وهو
 مبني على الفتح دائما وفي الاصل ان على وزنه قال سناه حانه ثم جملوه **بما**
 لزمانه التكلم وعرف بالالف واللام تبينها على تعينه وتعيده بزمانه
 التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتح وقد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس
 وهو قليل وعليه قوله عليه السلام انه الله نهاكم عن قيل وقال ومن هذا
 القيل قوله عليه السلام وهو الزمان الذي ذكره الله في قوله كلابر
 فاندفع ما قيل انه اراد به المصدر فالمرن وان اراد به حكاية الفعل
 فالفعل لا يحكي بالالف واللام **قوله** لانه اى لان الفعل يستقبل الوقوع
 في الزمان الآتي انه الزمان يستقبل اى الفعل وقيل كان الفاعل تقبل
 على ايقاع الفعل والفعل يستقبل **قوله** توجيه الاول لا يخلو عن ضرورة
 بفتح كاء كراهة والزائين بمحتمل في الخبر وهو القطع اى الوجه الاول
 لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا غيرة محتاج اليه **قوله** الصحيح انه مشكك
 بينهما لم يح اعتدض به انه الفعل في عرفهم ما دل على معنى يقتضيه بعد
 اذ منتهى الثلاثة فيلزم من هذا انه لا يكون مشتركا بين الحال والاعتقاد
 ثم قال رحم الله لمن كشف مقال ويجوز ان يقال انه المضارع يصدق
 عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد بين الاثنين
 والمراد الاقتران لا يفيد فقط ولانه يقتضيه كسب كل وضع لواحد
 تأمل **قوله** هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال كى اى ضمة واخذ هذا او
 الامر هذا وهذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي يفرب في التخصيص
 لانه يدل على الخروج من كلام الى كلام مع نفع ارتباطه بالزمان الواحد
 بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة غيرا كما ذهب اليه

الآن

فعل مستقبل

في لفظه

اليه ابن جنى وكثير من محققين لان من الاقوى امارات الحقيقة على
انه اللفظ اذا دار بين الاشتراك وبجاز فاجاز راجح كي قرر في اصول
الفقه **قوله** وايضا من مناسب ان يكون له بها صفة خاصة قد يقال انهم خصصوا
الماضي بفعل مستقبل بالفعل فتبين انه يكون المضارع للحال **قوله**
اختص به فان الاستقبال ويخلص للاستقبال ايضا بنوني التاكيد ولا
لكن لانها للطلب والطلب في الاستقبال ولا لئلا فانها للاستقبال
ايضا عند بعضهم وعندنا لا خفى ان صلاحية الحال باقية وانما دخل
لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنوا بالله وما لي لا ارى المهذا وما لي لا
اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال
لان الدعاء في الاستقبال ولا ملام لانها للطلب ايضا وحروف
النواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف
المستقبل فانها اذا عمل فيها مستقبل تكون معمولة الواقع هو فيها
مستقبلا وما عدا اذا اى اعمالها في ما عدا الزمادات الشرط
اسناده الى متوقع وانصا بطلبها وعدا ومصاحبة اداة ترج
او اشتقاق او لو المصددين والاشته في شرح التسهيل ويصرف
الى المعنى بلم ولما الجازمة ولوشن طير غايبا و باز و ديمان قد في مواضع
قوله وسيتماخر في التفتيس قال في المعنى قولهم في التين وسوف
في تفتيس لا حسن فيجوز في استقبال لانها اوضح ثم قال ان محشرى
في قوله تعالى اولئك سيرهم الله انما مفيد وجود الرحمة لا محالة فمن
مؤكدة للوعد واعتصر على بعض الفضل و بان وجود الرحمة مستفاد
من الفعل لان التين و بان الوجوب كشا اليه بعقله لا محالة لا اشكال

منه

قوله بيان كونه حروف النواصب
للمضارع للاستقبال

قوله يعرف فيه احوال التين
الداخلية على الفعل

السين به واجب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر
فاذا كان المقام ليقام التأخر لكونه بشارة تحضت لفائدة الوقوع
وتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب وقال في موضع آخر من عم
الرحشري انما اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادة انه وان
لا محالة ثم قال ولم ارفع فيهم وجه ذلك ووجهه انه قد علم باعيا
بعد الوعيد او الوعد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوفى الى ذلك
في قوله تعالى فسيقفكم الله فقال معنى السين ان ذلك كائين لا محالة
وانه تأخر الى حين وصرح في قوله تعالى او تلك سيرهم الله بان
السين مفيدة وجود الرتبة لا محالة فهي تأكيد الوعد كما يؤكد
الوعيد اذا قلت سافقمك وقال الشارح الكشاف ان
السين في الاثبات مقابلة لن في النفي ولذا قد تحض للتأكيد
من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن تيمية انما هو موضوع للاستقبال
مع الدلالة على تحقيق ما دخلت هي عليه لخليل ان يستفصل جواب لي
يفعل كما ان ليفعل جواب لا يفصل وقال صاحب المعنى قال بعضهم
في قوله تعالى سجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستفصال مثل سجدوا
السفراء وانما ننزلت بعد قولهم ولا هم عن قبلتهم ولكن دخلت
السين اشعارا بالاستمرار لا للاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يوفى
النخاة وما كند اليه من انما ننزلت بعد قولهم خلافا لما صح به الرحشري
حيث قال فائدة الاخبار بقولهم قيل وقوعه انه المفاجاة للمكروه
اشد والعلم به قيل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضح
قال فائدة تقديم الاخبارية بوطيئ النفس اعداد الجواب ولو سلم

تأمل

ل

ولو سلمنا الاستمرار انما استفيد في المضارع كما تقول فلان يقرى
 الضيف ويضع الجميع يريد ان ذلك دائبه والسين مفيدة للاستقبال
 اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان
 للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا
 فيعطن بعض اعدائه فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فستذكرو
 مرة اخرى فصحة هذا التأويل انه يقول يقولون السفر يا من الناس
 في ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا اذ لك نزلت الآية
قوله يقال ثقته اذا وسعته هذا غير مستقيم لان يقال غائب فلا يلائم
 مخاطب فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض يتعلق
 بهذا **قوله** سوف اكثرت تنفيا عما قاله البصريون قيل هذا دعوى
 مجرد عن دليل ومردود ايضا لان الرب عجزت سيفعل وسوف
 يفعل عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين
 اجرا عظيما وقوله سيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب بعض الافضل
 بانه يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجرد وما اوردته في التمسك
 لا يدل على انها بمعنى واحد فتدبر ثقلا **قوله** وقد يخفف جذا الفاء
 على الكسائي عن بعض الحجازيين سؤو وكل صاحب الحكم سئى وكل
 الكوفيون سفف يكون الفاء وفتحها وكلمة سئى غير برهنة وهذه الاء
 الثلاثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا
 ولم يذ اسنى سين سوف **قوله** اذا دخله لام الابتداء اختص بزمان حال
 هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها ليست بمخلصة
 للحال بحجتها في الاستقبال ونقل بعضهم عن سيويه انها توجد مع المستقبل

قليلًا ويخلص الحال ايضا بالان والتاعة على الكثرة وجوزة بعضهم
بقاء المقرون بالان وما في معناه كالتاعة مستقبلا لمصاحبة للامر
الدال على الاستقبال كقوله تعالى فان كان يا شرهين ويخلص ايضا
بنفيه بليس وما وان عند الاكثرة وهذه اللام تدخل على ما في
بحال نص عليه الاخفش وجمهور على خلافه وعلى ما في مقروءه
بقدر جوزه بجمهور وانكره جماعة وعلى ما في تصرف الجوز من
قد منه بجمهور وجوزه جماعة وعلى ما في مبتدأ مقدم وعلى خبره
هو خبر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشير كقوله
عن ما بعد ما فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمسلون و
مثله كثير والمذكور في تفسير القاضى استناع العمل صرح به في قوله
تعالى اذا ماتت لسوف اخرج حيا وعند صرح ابن مالك
وبنه مطلقا وبنه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اصطلاح
حيث سلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد كرف الذي له الصدر فيما
قبله وان كان طرفا وح اجاز مثله في مواضع وكذا في كلام مفتي
الليب حيث جزم في هذه الآية في موضع بانه اذا ظرف للاخرج
وانه ذلك من توهمهم في الظروف وفي موضع بانه التوسع
في النظر بالتقديم في مثله قوله وحسن عن فضلك بالتفتينا
خاص بالشعر ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكواشي في قوله تعالى ان
ربهم بهم يومئذ خبير ونص عليه جمهورهم تأخرين وهو محتمل عند شيخ
اللباب **قوله** في التثنية الى ليخرني قبل اللام في الآية ليست للحال
لانه الذهاب ليس بوجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبانه اللام يجوز

يجوز ان يكون للتأكيد وبيان مضاف محذوف والتقدير قصد ان تذهبوا
به وقال ابن هشام وتقدير الجحيان قصدكم ان تذهبوا مردودا
يقتضيه حذف الفاعل لانه ان تذهبوا على تقدير منصوب فاندفع ما او
اورد بالآية على قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا
هم يخذلون الخوف على المتوقع وكثرن على الواقع واما في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك الآية قبل لام الابتداء لا تدخل الاعلى بحالة
الاسمية فمالوجه في دخولها على الفعل اجيب بانه صدر بحالة محذوف
فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد تنقص
بان اللام للتأكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه حذف قال ابن
الخباز في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على بحالة الكفلية
الاف في بابانه وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير هذه الآية
ان لام الابتداء لا تدخل الاعلى المبتداء والخبر وقال ان المبتداء
مقدراى ولانت سوف يعطيك وقال ابن حاجب اللام في ذلك
لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء
وانه لا ابتداء مقدر بعد فاسد من جهة احديهما ان اللام مع الالف
كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان
بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا
قدر المبتداء في نحو سوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف
يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم ان
لا يحتلج اليه الكلام وقد قال صاحب المغني وفي الوجهين الا
الاخيرين نظر لانه تكرار الظاهر انما يقع اذا صرح بهما و

يعرف فيه احوال لام
الا مبتدأ

ولأنه الخويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قمت واصلت
وجهره وبعد الفاء في نحو ومن عاد فستقيم الله بنه وبعد اللام في
نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لأجل الصنعة دونه
معنى فكذلك ههنا وأما الأول فقد قال جماعة في أنه ههنا لسهولة
لأنه التقدير له ما سحره فحذف مبتدأ فبقيت اللام ولأنه يجوز
على الصحيح نحو لقائهم زيد ثم قال ويضعف قول الزحشري أن
فيه تكلفين لفرض ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى
حال لتلاي جمع دليلا حال والاستقبال قد صرح بذلك في تقدير
لسوف اخرج حيا ويجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسرة لأنها
لا تدخل على مضارع الماسوك كذا قال صاحب الكشاف وهذا قسم بل
نارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التقس كآية ومع تقديم
المعول بين اللام والفعل نحو ولئن ستم أو قلتم لآلى الله تحشرون
ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وأما قدرا بصريون فهم مبتدأ
لأنهم لا يجيرون لمن قصد الحال أن يقسم لأجل جملة الآية
وتارة تمنعان وذلك مع الفعل منفى نحو تالله تفتقروا
تحيان وذلك فيما بقي نحو تالله لا يكذبنا صنماكم كذا في هجر
قوله وكسر غير التاء الخ اعلم أنه تكسر حرف المضارعة كلها في بعض
اللفظة إذا كان ما ضمه مكسورا العين كما في بعض الثلاثي كجرد
أو مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخامس وبعض تبدل
كسرها على كسرة عينها ضمة وهمزة وفي بعضها وهى لفة بني
غامر لا تكسر الياء فيها إلا إذا كان بعدها ياء أخرى **قوله** لا ينطبق

ولا ينطبق التعريف على ذلك أي على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن
أن يحاب عنه بأنه في الشواذ ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ بل إنما
يحد نظرا إلى اللغة الفصيحة لا إلى غيرها **و** يمكن بحواب بأن الراء
والسين ذان لأن قال المبرد الراء ليست في حروف الزيادة فإ
قادر عليه هراق وذكر ابن كحاجب في بعض كتبه أنه لا جواب عنه
الادعوى الفلطي فمن قاله لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توتهم أنها
فاء فأدخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح أنه يقال هرق
الماء يهرق بفتح الراء هراقة أي صبه وأصله اطلاق يريق أراقة و
فيه لغة أخرى وهي اهراق الماء يهرق اهراقة فعل يفعل قال
سيبويه قد أبدلوا في الهمزة الراء ثم ألزمت فصار كانهما في
نفس الكلمة ثم أدخلت الألف على الراء وترك الراء عوضا في حذف
العين لأنه أصل هراق أريق وفيه لغة تالفة وهي اهراق يهرق
أهريقا فهو يهرق والشئ هراق أيضا بالتحريك هذا والمذكور
في الشرح هو هذا وذكر أبو البقاء أنهم إنما نادوا السين في
استطاع بسطع ليكون جبلا ما دخل الكلمة في التقييد لأنه أصلها من
اطوع يطوع وقال الفراء أصله استطاع حذفت التاء فليست
زيادة السين شاذة بل الشاذة فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
وحذفت التاء فمضارعة بسطع بالفتح **و** لا يجب أن يدخل في الحد
الشواذ كما لا يجب أن يدخل في صدور الفقهاء الاستحسانيات
والمخضمة وقيل الجواب دخل مقدر توجيها ظاهر ويجوز في الخاء والقاف
الفتح ينقل حركة الصاد والتاء الأولى إلى الخاء والقاف ولكن يحذف

حركتهما وحريريتهما بالكسر لان التمكن اذا حرك حرك
 بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباس
 بماضي التفصيل **قوله** وهو هنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنها
 بانها على اربعة احرف تقدير او عنهما بانها على خمسة احرف
 تقدير في كلام مصنف بحث لان قوله الا لما كان ماضيا على اربعة
 احرف لا يدل على انه على اربعة افعال او تقدير **قوله** وقيل يستعمل لفظ
 الاثنتين لفرض مبالغة والتوكيد وقال الشاعر فانه تد
 ترجرا لا يا ابن عفان انزجروا في تدعائي **قوله** احم عرضا فمتمنا
 احماني غمعي وتنهي يا ابن عفان استمع وانتركتني احفظ
 عرضا مستدا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبانا نزع
 اصوله واحترشيح وبيروى واجذر يعني قلت لصاحبي لا يمكن
 ينزع اصول الكلام فحسب في اصوله والاشهاد انه خاطبوا
 بلفظ الاثنتين في قوله ترجرا في تدعائي وتحبانا والهاء فيه على
 ما في حواشي المطول ان اقل اقتران الرجل في ماله واهله **اثنان**
 واقل الرفقة ثلثة فحسب كلام الرجل على حد ما الف في خطابه وقيل
 صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب كثر ما يرافق الرجل **لام**
اثنان على سنهم ان يقولوا خيلي وصاحبي قفا واسفلا حتى
 خاطبوا الواحد خطبا **بالاثنين** والبصريون ينكرون هذا لزوم **الاشنان**
 وذهب المبرد في شرح قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى اله ان تشبه
 الفعل اعني قف ونظائره للتأكيد والمعنى شلاق وقد وجده الجاربردي
 في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اني بفاعله وفاعل الفعل

لحي قال الجوهري انه العرب
 ربما خاطبت الواحد بلفظ
 الاثنتين

اعرف فيه بطلاق الاثنتين
 عند الواحد ولا ما فوق الاثنتين

الفصل على صورة صير الاثنين متصلا بالفصل الاول وانكره الزجاج وقال
 بل خطاب لصاحبيه الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف
 من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل
 قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا
 مجازا قلنا مع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن بدفع عاقلين اسما و
 جعلن اميرتين شمالنا حيث اطلق عاقلين ورأيتي على جبل عاقل
 ورأيتي وجعل الفراء قوله تعالى ومن خاف مقام ربه جنتان في هذا الفصل
 بقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبرهما فان يؤمكما
 للواحد لان احد الشخصين اذا كان اما قاتما وم واحد وقيل
 بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا في البحر المالح
 وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيدا وليس الخطاب للاثنين كما
 ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسا حوتريما اذ الناسى صاحب
 عليه السلام ذكره في شرح الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا في البحر المالح
 لا يخرج منه قوله تعالى ومن كل ثمر كلون لحاطر تاوتستخرون حلية
 تلبسونها وقد يراد في التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين
 كما صرح به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين **قوله** فلما يوجد كلمة ما في فلما
 وكذا في ط لما واما كافة للفعل عن صلب الفاعل في التركيب وان فهم
 منه ما هو القليل وغيره وكذلك كتب مقصوده وقال الشريف في
 حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها تسمى تكفي
 انما عن العمل تكفي الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت
 بحسب الظاهر لانه المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لاستناع صدور الفعل

بمفظة احوال كلمة
 ط لما واما

لا عن فاعل و الفاعل هو ما يتعلق بحسب المعنى الى المصدر حال و دار
 اى طال يجوز لان الدوران ويجوز ان يكون مصدرية و مصدر فاعل
 طال و على التقدير و المصدر فاعل طال و على التقدير الاول يكتب
 موصولة لانها منتهى الفاعل و على الثاني يكتب موصوفة و قال ابو الهيثم
 في شرح مختصر الوقاية و استمرار كتبها متصلة بالفاعل برده احتمال
 المصدرية و قال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح اى تكفه
 عن طلب الفاعل النحوى على ما افصح عنه صاحب المكشاف حيث قال
 تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال و هذا مع ظهوره قد خفي على كثير
 حيث قال تكفب الفاعل عن الفاعل بحسب الظاهر و كانه فاعل عن
 اطلاق الفاعل على الفاعل النحوى ايضا على وجه الحقيقة لا
 على وجه المجاز و يجوز الفعل بينهما و بيان الفعل قال الكمي قد
 ط لما بالمر و ان التيم و يعبر بقولهما عن التقي كما يعبر بالاكثرة على الكل
 و هى طريقة مسبوكة **والضمير** للشان اعلم انه يقع قبل جملة ضمائر
 يفسر بها و سمي ضمير الشان اذا كان مذكرا و القصه اذا كان
 مؤنثا و يعود الى ما فى الذهن من شان و قصه و يختار تانيته
 اذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحوهاى هند يلحى و فانه بالانحى
 الابصار لقصد مطابقة لالرجوعه اليه و لم يسمع كونه
 الا بربنى غرفة و هى زيد عالم و انه كان القياس يقتضيه حواره
 فقول صاحب الكشاف انه الضمير المقدر في قوله تعالى ان تلك الجنة منه
 الشان و التقدير انه تلك الجنة و كذا قول صاحب التلخيص و هى
 زيد عالم ليس كما ينبغي و له خواص هى لا يكون غائبا ولا يفسد الا

يدف فيه بيان ضمير الشان

الابلجلة ولا يكون في جملة التي تقع خبراً عنه ضمير يعود اليه ولا يحذف عليه
 ولا يؤكّد ولا يبدّل منه ويقع مبتدأ وما اصلة المبتدأ ولا يحذف الا
 قليلاً ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه باللك
 ويستمر حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تشبّه وجمعه ويكون مفسر
 محل في الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد
 به منه التظيم والتفصيل ولا يجوز اظهرها راء والقصة بلا النافية
قوله ما ولا النافية في ثناء والفرق بين هما انهما اذا دخلا الاسماء
 فما لنفي المعارف كثيراً والتكررات قليلاً تشبهاً لها بلا ولا النفي
 التكررات كثيراً والمعارف قليلاً مع تكرير لا واذا دخلا الافعال
 فما لنفي الحال عند مجرور واعتراض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى
 ما يكون في ان ابدله في تلقاء نفسه واجيب بأنه شرطاً كونه للحال انتفاً
 قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك
 لصحة قوله جاء في زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق علان
 بجملة كالأية لا يصدر بدليل الاستقبال **قوله** سمع في العرب بحزم
 مجاز في ذكر كمال واراد محل والسمع في اصطلاح اهل الحديث
 اذا عدى يعني يكون قارى الحديث الشيخ وبه على اذا قرأ احد على
 الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح لمبيان
 واختلف في تعدى سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد
 ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت
 زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعدية الواحد ذكره في التفتيح شرح البخاري
 واصل سمعت زيدا يقول سمعت في زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع

يعرف فيه الفرق بين ما ولا النافيتين

يعرف فيه استعمال لفظ السمع

القول بمن سمع منه فادفع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف كلمة
 الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالاً منه فد الوصف او محال سده
 فاستغنى عن ذكر حقيقة وحكمي فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره
 اثار في شرحه الكشاف حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل
 التمعن على الرجل الا باضمار او مجاز والا لما ذكره فيه حيث قال
 وان الاو فوق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالاً فيجعل بدلاً من الاول
 الفعل بالمصدر بطريق التجرىد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل
 في الاستعمال ولذا اشر الوصفية والمحال لانه في بفت المعنى اعنى
 تخصيص سماع القول بمن سمع منه وهو ثمثه مجاز الذى ذكر المسموع
 منه مقام المسموع ونكتة لا ما ذكره البيضاوى في انها المبالغة لانها
 لا يناسب اكثر المواضع وهذا يجوز شايع لا بدله في وجه تنظيم الكلام
 كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سبق الكلام سابقه
 ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريفة في شرح
 المفتاح بالتأويل المذكور ولا ما ذكره البيضاوى في تفسير قوله تعالى
 قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكر ثلثه مفعول سمع وانما صح
 ان يقال سمعت زيداً قوله يتقدر سمعت منه ذكره الشريف وابن
 كمال يابشاً ولك ان تصح البدلية **ولا** كخربت لا يكن له على حجة قال
 الراضى ولا منع في ان يجعل لا في مثله للنهى **ولا** يدخل على الفعل المضارع
 مجازم هو لم ولما الى اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف
 جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلا
 اختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل بالزمن

في وجه تسمية حروف الجازمة
 بالجوازم

لزم شيئا وهو خارج عن حقيقة الشرفية وغيره غالباً بشهادة الاستقراء
 وتعين الجزم ليكون الاشترا على وفق المؤثر في الاختصاص وإنما
 لم يعمل حرف التصريف وحرف الاستقبال لجريانها مجرى بعض
 الأجزاء لثلاثة الاشتراحي فكانت لهما غير خارجة عن حقيقة
 وقال بعضهم لم ولما يدخلان الماضي فتقلبان اللفظ المضارع
 ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لما في الأصل لم ثم زيدت عليها
 ماء النافية للتأكيد ففارقت بذلك لم في وجه أحدهما
 لاقتصر في باداة الشرط فلا تقول إن لما ضرب ومن لما يضرب
 والثاني أنه منفي مستمر النفي إلى الحال ومنع الاندس في معنى الاستمرار
 فيها وقال هو مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضى الاستمرار
 ولا امتداد النفي بعدما ولم يجز اقترانها بحرف النفي فلا تقول
 قت فلما تقيم لا في معناه وما تمت إلى الآن والثالث أن منفي
 لما لا يكون الأقرب في الحال ومنعه ابن مالك وقال هو غا لب
 لا لازم والرابع أن منفي لما متوقع بثبوت إطلاقه ابن هشام
 وقيد الرضى بالأغلب كقدي الإيجاب قال صاحب الكشاف
 ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ما في لما في معنى التوقع والعلامة
 هو لا قد أنوا فيما بعد والخامس أن منفي لما جائز محذوف في الاختصاص
 لدليل وإذا دخلت بهمة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل
 التقرير ومعنى التقرير ليجاء المخاطب إلى الإقرار بما يعرفه وأما
 لا في النهي واللام في الأمر فلا بينهما شبيهان لأن الشرطية
 في النقل وأما أن الشرطية فلا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا

في لم وما و الاسماء التي تضمنت معناها وهي غير ظروف مكن
 وما وسرها و اي وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدسها كما ين في المكان ونية
 للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو اذ و حيث وبعضها لا تستعمل
 مع ما نحو اني و الجزم بكيفما قول بعض النحاة و باذا و ايان لغة
 ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية و الحق انه لا يجب مجازاة باذا مع
 ما وعدسها وانما تضمنت هذه الاسماء معنى ان للابحاز والاختصار
 لانهم احتاجوا الى ان يقولوا ان يضرب زيد اطبره وان تضرب عمر
 اضربه الى ان يطول الكلام فان تو باسم شامل للجميع والمراد بالبيته
 في الشرط اعم منه ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية
 عرفية ولو بوجه من الوجوه وان يكون لنفس الجزاء وللأخبار والاعلام
 به وما كان منها ظروف فحملها النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظروف
 فقد يكون محلا للنصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء ونحو
 فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول ذكره في المتن
 والاكتفاء بالضمية في الشرط مثل يات فاتي اتيك ربما ينح
 الثالث على الثاني وقد يكون المحرر بمن ثم را مرر واما اني فمحرر
 يقع مبتداء مثل ايتهم ياتني اكرمه ومفعول لا مثل ايتهم تضرب اضرب
 ومصدر را مثل ايتهم تضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج
 ومحرور را مثل ايتهم ثم را مرر ومحل التي نصب على الحال او الظرف
 يحذف حركة الواحد على عن ابن السراج انه شبه بجوازم بالدواء وحركة
 بالفضلة التي يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم
 والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا ادخلت على الفعل فاذ وجدت

في الاسماء التي تضمنت معناها
 وبعضها ظروف وبعضها غير

يعرف فيه شبه بجوازم
 بالدواء والحركة بالفضلة

وجدت حركة حذفها ولا فمن نفس الفعل كما في النقص ^{لأن}
 النون في هذه الاشلة علامة الرفع فانه قيل الضمة اسم على حدة فكيف
 يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية حكمية كما
 اشار بقوله وكان او آخر هذه الح اذا الفاعل كالجاء فاذا كان ضما
 متصلا كان كما في الاستزاج فتعتبر جزئية فانه قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يكون
 محلا للتقدير لا اعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ووجهين كما
 فاعتبر في استماع محليته لا اعراب كونه اسما على حدة وجو از الفعل
 به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد
 التخفيف ثابت في الكلام الفصيح شبيه في نظمه كالواو في جمع المذكر
 قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف في نحو اعزني واربن فلا يثبت
 على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولك
 ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها
 توجيه روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه قال اقول ايمانني كايما
 جبرائيل عليه السلام ولا اقول مثل ايمانني لاقتضائه العموم ذكره
 في المائنة وهو من علم الكلام لابن همام وقال القشيري في قوله
 عليه السلام من توفاء نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف
 لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذ سمعتم المؤذن يقولوا ما يقول
 اه ان لفظة مثل لا تقتضي الماواة في كل وجه وفي شرح المتاريا بن
 الملك لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت تجد الامر
 لانه كاف التشبيه لوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رضي في حق
 اهل الذمة وما نكحكم كما نكحنا في شرح البداع للاصفهاني في الحديث

بيان في ان كاف التشبيه
 لا عموم لها بخلاف مثل

بعبيل

العبارة لم يصلح كما بعليك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج
 ثم جعل علما للضم الذي يعبد اهل هذه البلدة وهو مصنوع من فون
 حمراء وبيان يديه اصنام صفراء وقيل هو اسم صنم قوم الياس بنى
 عليه السلام وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه
 وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دونه الله تعالى والبك كسر الفوق
 ومنه سمي الكعبة بيكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق
 ايضا ومنه البلة لانها شقت في الفردوس وجاء في الضرور
 غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهبو ولم تدعو
 وقوله الم ياتيك وقوله كان لم تربي وسبحي ومعنى الابيات بتمازها
 وجاء ايضا مفعولا بينهما وبيان الجزوم كقول الشاعر فاصبحت
 مغائرها قفارا رسوما كان لم سوى اهل من الوحش توهم المغانة
 جمع معنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات بها
 ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس
 والمعنى صارت منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم توهم ولم توس
 سوى اهل من الوحش مغائرها اسم اصحت وقفار خبرها ورسوما
 فاعل قفارا لان قفارا ما اول بمشتق وكذا اهل جامد بعل اذا اول
 بمشتق كقولهم زيدا اسدا بوه اى محبتي ابوه كذا ذكره ابن مالك
 في التفسير ويجوز ان يكون بدل الشمال من مغائرها وكان لم
 اه خبر بعد خبر لا اصحت والاشهر اذ انه فصل بين وجزومها
 وهو توهم وجاء حذف جزوم بعدها كقول الشاعر واحفظ
 وديعتك التي كنتودعتها يوم الاعاذيب انه وصلت واهلم اى وان

في ان الجامد يعمل اذا
 اول بمشتق

وان لم تصل اى احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك يوم التبعث
وصلت اولم والاعازب بالعين المهملة والزاء المعجمة والمهين المعجمة
والراء المهملة بمعنى وهو التباعده وهو ان ولن وكه واذن قال
الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فقص كايش
في اى شئ وقال سيبويه انه حرف براء لا اصل له اذ لا معنى لمصدر
ما بعده ولا ينفع عن تقدم معموله عليه بخلاف ما في خيران والليل
يقول لا يبعد ان يفهم الكلمة بالته كيب عن مقتضاه معنى وهما اذ
هو وضع ستانف ويكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال
الى افادة النفي المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار
وليس بجيد وفي كى اختلاف وقال الكوفيون انه ناصب لنفسه وقال
الاحفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان وليس بجيد
وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى فهو
اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذ ان فحقف
وقيل اذا الظرفية والنون عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه
ناصب باضمار ان وليس بجيد لكونه شامرا لان اى في المصدرية
والمصدرية فيبد في الضمة الى الفتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة
بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف مجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين والما كوفيون
فيطلقون القاب البناء على الاعراب والعكس والمراد ان الحركات
لا يفتبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة لا اعرابية
ايضا فلا يخفى ما في قوله فانه قيل في قوله والضم والفتح من

يعرف بيان حروف النواصب

من عدم الوجود وعدم استقامة كصرم ثم اعلم ان الابدال و
التبديل اذا استعمالا بالياء لا تدخل الباء الاعلى المتروكة فاذا
قيل ابدل او تبديل الجيت باليطيب يكون المعنى اخذ الجيت واعطى
الطيب ذكر الاول في السراج الوهاج وشرع الوجية للحلي ولما
في حاشية فقير القاضى لابن التيجيد والتبديل شرها على ما ذكره في
الينابيع وشرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابي
المكارم وعلم ما ذكره ابن التيجيد لا تدخل الباء فيها الاعلى مما يؤخذ
وفي استبدال الخلفاء على العكس وقال الحلي في قول الوجية ابدال
ما كان غريبا باوضح ادخل الباء على ما يؤخذ موافقة للاستعمال المرفى
وان كان خلاف معروف لفة وقال الدميمى في قول المنهاج ولو تبدل
ضاد ايتاء لصح صوابه بالعكس لانه الباء تدخل على متروكة
قال واحد عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى بدلناهم جلودا
غيرها ما يدل على صحة عبارة المص ويشهد لذلك قول الطفيل
بن عمرو في وصف ابنه عليه السلام ويدل طالع نحس سدى
والشارح في شرح الكشاف والتبديل استعمال آخر يعدى الى
المقولات بنفقه كذا اولئك يدل الله تعالى ثم حنت فاردنا
ان يبدل لهما ربرما خيرا المعنى يجعل الحنت بدل السيئ ويطهرها
بدل ما كان لهما خيرا منه وآخر يعدى الى مقولات بنفقه الى
المذهب به المبدل منه بالياء ومنه قوله تعالى وابدلناهم جثهم
جثين وآخر يعدى الى مقول واحد مثل بدلنا الشئ غيرته ومنه
فمن بدل بعدها سمع فانما اثمة الآية ويناسبه ما ذكره الدميمى

يؤخذ استعمال الابدال
والتبديل والتبديل

يتعدى

التمييز في الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة
 عن تفر الشيء مع بقا عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره
 مكانه ويستقط النونات لانها علامة الرفع هذا ما ذهب اليه
 الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذا النونات دليل الاعراب للمقدر
 قيل هذه كحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة والكون
 المقدرين وقال الفارسي هذه الافعال مهربة ولا حروف اعراب
 اما النون فليست قوطها للعامل واما كحروف فان كلاهما فاعل واما
 اللام فلنقلها بحركة ما بعدء وليست فيها عند شيء مقدر وهو
 مما يجب التسامح واثبات النون مع الفاعل لقليلة جاءت
 في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارقة لان بحزم في الافعال
 بمنزلة كثر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع
 والنصب ونقدر بحركة فجعل بحزم عوضا عنه فصار بحزم في الافعال
 بمنزلة كثر في الاسماء ومعنى لن نفى الفاعل مع التأكيد قال ابن
 مالك قول الزمخشري في المودج له لن تأكيد النفي ضعيف
 وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله لها جعلنا
 الله من اهل الرؤية وقال الامام الحديثي الزمخشري في العدول
 وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده ان
 لا يرى الله لها بثبوت ان ولن لتأكيد النفي لانه الاصل
 في البناء اي السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب
 الحركة فضده يكون للسكون ولان الحركة زبدت في محراب الحاجة
 اليها ولا حاجة الى الحركة في مبني اذا لا بدل على معنى وفتحها لفة

وهي لغة سليم بالتصنيف فيله من العرب وبهذا الفتح لام بحرف في
بعض اللغات وقال ابن مالك ان عكساً تفتحونها لكن بشرط ان
تكون داخلية على الفعل نحو احسنت التي لا كافيك جاء بسكونها
وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعد
هما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما
وحرف المضارع كلمة على وزن فحذو وكثف فتخفف بحذف الكسر
واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلها **وما** وقراء فلتفروا
بالتاء خطا باو في بعض الكتب حصص النبي عليه السلام هذه القراءة
مع ان جميع القراءات كذلك لانه يراى قراءة يعقوب واسند روايته
الى النبي عليه السلام ولم يقرأ في اختيار نفسه لانه على خلاف
قياس شهور في العربية وباقي القراء يقرؤن في اختيار انفسهم
بالياء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام يبعثنا
الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتا للحاضر فل
يقال مني هذه قراء رسول الله عليه السلام انما عادته قيل الفرقة
اللاخيرة والافضل القراءات قراءته وفي كل واحد من السبع
المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاستمراره بها وتفرده فيها
باحكامه خاصة في الماداء واما غير ما فاذا ظهر فيه امر الروية ولم
يشتر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يلزم من ذلك اعتباره
وبهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف وفي الحديث فووا
فلأصل لكم في التنزيل ولتجد خلاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة
بخلاف هذا حيث قال من تصرفه غير انه لا ياتي الوجوه ان المتكلم

2 معني كونه قلت جوبا بالياء
خطا بقراءة النبي عليه السلام مع
ان القراءات كلها قراءته

في تأويل صنعة المتكلمين
في الامر والنهي

للمكلم في الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يحى من غير
تأويل لتلا يلزم اتحاد الامر ومأمور والتأني وممنه في التأني
فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح اخباره مثل قولهم فلنشع
وفلنجب وفلنخرج وغير ذلك فلهذا فسر الشريفي قول السكاكي
فلتقتنرهما بقوله اي اذا كان التابق في الاعتبار بخبر والطلب
وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على
حقيقة ما يدل مراد بها الاخبار في وجوب التبيين على من هو يصدد
المذكور وقال ابن مالك في الشواهد اروي فلا أصل بحذف الياء
وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجوه ان اللام عند ثبوت
الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وأن
والفعل في تأويل مصدر مجرور واللام ومحوها خبر مبتداء محذوف
والنقدية فتووا فقبائلكم لا أصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش
كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام
امر وامر المكلم نفسه بفعل مقرون باللام فيصح قليل في الاستعمال
ورواية من اثبت التأني ساكنة تحتمل كون اللام لام كي
وسكنة الياء تخفيف وهو لغة مشهورة ولام امر وثبت الياء
في الجزم اجراء للمقتل مجرى الصحيح مع التنصيص قال صاحب
الكشف في شرح الكشف يقال نص به ونص عليه واصليه ان يتفدى
بنفسه ومعناه الرفع بالرفع ومنه منقضة الموضع ثم نقل في الاصطلاح
الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل الى معنى امر ومعنى الرفع في الاول
ظاهري في الثاني احد لازم النص هو الظهور ثم عدى بالياء

في معنى النص

وبعلى وقابينه وبين المنقول عنه وجازان يكون تعدية بالالتصنية
معنى الاعلام وبعلى التصنية معنى الاطلاع ونحوه والتخصيص بالقية فيه
كقوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم المصاف بفتح
الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو الموقف في الحرف قال الشيخ
ابو حيان في شرح التسهيل معتزضا على ابن مالك في تفضيه
قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها ثم يعهد لاحد من ائمة
المرتبة لانه البصريين ولا في الكوفيين الا شهاده بما ورد في
كتب الاحاديث على المسائل المرتبة ونسبة ذلك ان الحديث
غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه السلام فانه يدون الالف القرن
الثاني وكانت الرواية يروى كحديث بالمعنى وفيهم الابع والمولد
ومن يكن المرتبة قد دخل في الحديث لمن كثير ثم دون على حسب ما
في الرواية وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلاف لان الأئمة
نالوا بعض الاحكام الفقهاء بلفظ الحديث لا يرى انهم قالوا
لو قال في جواب اختاري اختيار نفسي فراهي طلق خلاف القياس
بحديث عائشة رضي الله عنها لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير
وقد استدلل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم بن الكريم بن الكريم
كقوله محمد فقد نفك اه المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء
وحقيقته ثم قيل للروح لانه نفس الحي والقلب لانه محل الروح او متعلقة
واللدم لان قواها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللرأي في قولهم فلان
يؤمر نفسه لانه ينبعث عنها او شبه ذاتا تأمر به وشبه عليه و

وللجذس في قولهم ثلثة النفس في ذكر ونبه لانهم يريدون به
 الانسان والتبالي بفتح التاء الساد يقال تبلى كبت بالكر
 اي استعمله وافسده والتهلاك يقال تبلىهم الدهر اي اهلكهم
 وفي معنى اللب التباس الويال ابدلت الواو تاء ومنع مبرد
 حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف
 فائله مع احتمال ان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يقفر الله لك لكنه
 حذف الياء اكتفاء بالكسر يعني يا محمد كل النفوس فداء لنفك
 حين خوفك عني فساد في شئ الاعراب محمد منادى مفهوم حذف
 حرف نداء اي يا محمد وقد فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك واذا
 ظرف ومازائدة ومن متعلقه بحفت نبالا لمفعول حفت وقام
 التاء واجاز الفراء وفي معنى اللب وهذا الذي منه المبرد
 في الشعر اجازة الكسائي في الكلام ككن بشرط تقدم قل وجل
 منه قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلوة اي ليقموا وواقف ابن
 مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النشر قليلا بعد
 القول بخبرتي كقول قل لبوابلديه وادها تيدن فانه هو
 وجارء اي لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس
 بحذف ضرورة لتكنه في ان يقول ايذن انتهى قيل وهذا يخص
 في ضرورة بضرورة وهي اثبات ضرورة الوصل في الوصل وليس كذلك
 لانها بيتان لا بيت مصرع فالهزة في اول البيت لا في حشوة كلا
 في نحو قوله لا نسب اليوم ولا حلة السبع كرف عبد الراقي وبحرور على
 ان الجزم في الآية مثله في قوله آتيني اكرمك وقد اختلف في ذلك

على ثلاثة اقوال احدها للحامل وسيبويه انه بنفس الطلب لما
تضمنه من معنى ان الشرطية مكان اسماء الشرط انما جازمت لذلك
والثاني ليس في والفارسي ان بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي
هو الشرط المقدر كما ان النصب يضرب في قولك ضربا زيد النيابته
اضرب لا تضمنه معناه والثالث للجمهور ان بشرط مقدر بهذا الطلب
وهذا ارجح في الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انه مفعلا
الاصل لكن في التضمن تفسير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا
فان تضمن الفعل معنى كرفا ما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان
نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل
ابن مالك بالآية انه يكون مجرم في جواب شرط مقدر لان تقديره
يستلزم ان لا يتخلف احد من مفعول له عن الاستئصال ولكن يتخلف
واقع واجاب ابنه بانه حكم مستند اليهم على سبيل الاجمال لا الى
كل فرد فيحمل ان الاصل يعلم اكثرهم ثم حذف مضاف وانيب عنه بمضاف
اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس مراد بالعناد فهو صواب
بالايمان مطلقا بل يحصل بينهم وكل مؤمن محاص قاله الرسول عليه
السلام اقم الصلوة اقامها قال حميد التقدير قل لهم اقيموا اقيموا
والجزم في جواب اقيموا المقدر لانه جواب قل ويرد انه الجواب لا بد
ان يتخلف مخاطب اما في الفعل والفاعل نحو انتني اكرمك او في كفضل
نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيها
وايضا فانه الامر للمواجهة وقيموا اللقيت وقيل يقيموا مني لمولاه
اقيموا وهو مني وليس شيء والشرط لا يلزم انه يكون علة تامة

تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر
فيلو في مجزوءا بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادى فانك
ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا اجزاء الشرط وهو
غير جائز لانه الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة
للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة الصلوة بل واز توقفه على
شيء آخر كالوقوف وتوجه القبلة وسنة العورة وغيره فاجاب بقوله
والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزء بل يكفي في ذلك توقف
الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر والمذكور في الاصول ان كلمة
ان قد غلبت سببية فدللت على ترتيب الثاني على الاول وانما تستعمل
في الشرط الذي هو جزء اخير في العلة التامة فتعقبه بجزاء قطعا
ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني
مترتب على الضرب الاول يحصل جزء ما بعد حصوله لانه يتوقف عليه
وينعدم بانعدامه بدون ان يعقب حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى
الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادى الآية ففيه اشارة
الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايان ان يكون
بحيث يترتب امتثالهم عليه بمجرد امره عليه السلام ومن يدرك
بهذه النكتة اختار اضمار مجازم واحتاج ايضا الى تقديره قول
اي قل لهم قولك ليعموا ولزمه ان اضمار مجازم نظير اضمار مجاز
في مثل قول روبة خير بالجر في جواب من قال كيف اصبحت فان الجزم
في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار مجاز ضعيف
لا يحتمل عليه نظم القرآن وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواز

كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب **لأنه** امر مخاطب أكثر
استعمالا لأن الغائب لبعده عنك إذا أردت أن تأمر امرئ أي يؤمر
إليه أنك تأمره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا يحسن أن يحضر إلى
مثل ذلك فكان أكثر استعمالا لأنك تحتاج في أمر الغائب إليه ولا يلزم
في أمر حاضر الغائب كذا في شرح المفصل **وهي** التي يطلب
بها ترك الفعل اعلم أن العلماء اختلفوا في النهي فذهب جماعة من
المتكلمين إلى أن المقصود بالنهي ليس هو عموم الفعل كما هو متبادر
ولا حاصلا بتحصيده فيكون عبثا بل المطلوب به كنف النفس عن الفعل
وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل
هو مقدور للعبد باعتبار استمراره إذ لا أن يفعل الفعل فيزول استمرار
عدمه **وله** أن لا يفعل فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم
والكراهية والتنزيه والتحقيق وبيان العاقبة والبأس والشفقة
هذه الامثلة المذكورة في الأصول **وكذا** النهي إليها مجاز يعني
في زاعقها لتجاوزها عما كان الأصل يحكم الفعل ويسما مجازا حكما
أيضا وأن كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم المأطاهر
مقدرا أو لأن الحكم اشرف ومجازا في الاثبات وإن يقع في النفي لأن المجاز
في النفي فرع مجاز في الاثبات على ما ذكره في الشرح أو لأن النفي مالم
يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه **وكذا** المجازيا
باعتبار الاشرف او باعتبار أن الاسناد بمعنى مطلق النسبة
ويقال به مجازا القوي لمسي بالجاز في مقدر بمعنى ينسب إلى الوضع
مطلقا فيعم المرفى والشرعى والاصطلاحى بمعنى ينسب إلى الوضع

توقيف النهي ومعانيه

الوضع الفدر الشرعي فيعلم العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع
 ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللفظة اصل لا يتصور النقل اليه
 فلا يقال منقول لقوى على انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب
 في اللفظة المكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة كما صرح
 صاحب فصول البدايع حيث قال الكتاب لفظ الكتابة ثم جعل
 اسم المكتوب ثم غلب في عرف الشرع على لقران ثم لجار العقلي
 على تعريف السكاكي هو الكلام المقاربة خلاف ما عند الحكماء
 الحكم فيه يفي بين التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلم
 تعريف صاحب التلخيص هو كسنا والفعل او مناه كما مصدر والفعل
 واسم مفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف الى ملابس
 غير ما هو له بتأول كقولهم عيشة راضية وسيل مقوم وجد جده
 ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة وضربة التاء ويب نحو
 رجل عدل وقولها فانما هي اقبال واد بارما وصف بالمصدر مجاز
 عقلي وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو
 الكتاب الحكيم والاسلوب الاليم مما اكسنا الى المصدر الذي يلابس
 فعل اخر في افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكة الليل النهار
 وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الديار وقولنا اعجبني انبت
 الربيع جبالا نهارا وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المرءية وقولنا
 نومت ليلة واجويت النهر وما شبه ذلك في النسب الاضافية
 والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا
 جعل المجازي ممتيزا او المجاز العقلي فديدل عليه صريحا وقد يكون

بعض جدا

كناية كما ذكرناه في قولهم سئل الرهوم انه من عجز العقلي حيث
 جعل الرهوم حزنه بقرينة اضافة التولية اليه فافهم
 وقس ولا تقصر عجز العقلي على ما يفهم في ظاهر كلام السكاكي
 وصاحب التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فانها فوايد
 نفية وقد جاء في المسكلم قليلا وذلك كقولهم لا ريتك
 بهرنا والنهي هو المخاطبة لا تكن بهرنا حتى لا اراك كقولها
 ولا يصدك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضية في تفسير قوله تعالى
 فلا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع
 ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا ينزحرون بهذا النهي
 والمراد خطاب المؤمنين اي لا يمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا
 المسجد الحرام لان صدر الآية وختمها خطابهم وهو قوله تعالى
 ويلها الذين اسنوا قوتها وان حقت عليه الآية **واما الامر اعلم**
 ان العلماء اختلفوا في ان صفة الامر لما ذاء وصفت فقبل للوجوب
 فقط وقيل للندب فقط فقبل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
 على جبرته الاستعلاء وقيل هي شتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف
 بين كونها للقدر شتركة بين هما وهو الطلب وبين الاشتراك
 اللفظي وقيل هي شتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعه
 لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثه على
 كونها حقيقة في الوجوب ثم الاسريته لمعان مختلفة في الايجاب
 والندب والتأديب والارث والاباحة والتهديد والامتنان و
 الاكرام والتعجيب والاهانة والتسوية والدعاء والتمني والافتقار

يعرف فيه ان صيغة الامر
 لما ذاء وصفت

والاحتقار والتكوين والامثلة في الاصول فهو جازع لفظا مضافا
 لجريان في الاصطلاح يستعمل لما زجر بان الشيء على ما يقوم به وبه
 بتداه او موصوفا او ذاحال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل
 على الفعل اي موازنة اياه في الحركات والسكانات وجريان المصدر على
 الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان الاسر على مضارع مجزوم في الحركات
 والسكانات وكل في هذه المعاني اصطلاح شهور فلا يلزم الا بهام
 في الحد كما قال الرازي في شرح الكافية لان المذكور هو معنى الاخير
 لا مطلق الجريان واصل الفعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال
 قبل عليه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف قبل اشتغال
 نحو اغلوط واعلم في تقويط اي تلزم وتفلنك اي تجتمع
 قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم
 ابال دون لم اعمال وحذف الالف والنون في انهم صباحا دون
 انهم بالاضر وحذف الهاء في ويل الله دون ويل اخيه لكثرة
 الاستعمال في السوابج وقلة في الواحق وايضا لو كان الامر
 كما ذكره النحويين الامر لانه فيلونه مبنيا كالاسم وليس لهم ان
 يقولوا بتقدير حرف مضارعة لانه في جملة الصفات وليس مراد بكثرة
 الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على
 الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوذة في كلامهم كذلك
 كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكسر استعماله ففعلوا ذلك به في اول
 الامر ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك
 فادفع وليس بالوجه وصاحب فني اللبيب رآه وجها وقال و

معرف فني ان لفظ
 جريان يستعمل

يعرف فني ان اصل فعل
 لتفعل

يقولون ان المراد من فحقه ان يؤدي بالحرف ولانه اخو النهر
ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد حدث الزمان
محصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولا نهم قد تطلقوا بذلك
الاصل كقوله لتقيم انت يا ابن خيرة فربش فلتقضي حوائج المسلمين
وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك
تقول اغزو احش وارم واضربوا واضربوا كما تقول في الجرم
ولان البناء لم يهره كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء
بجردة عن الزمان كعبت واقسم وقيلت واحابوع كونها مع ذلك
افعالا بان تجرد ما عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك
في نحو قيم لا تدليس ل حاله غير هذه وح فيشكل فعليه واذا ادعى ان اصله
لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل لان اضممار الجازم ضعيف
كأضممار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قيل عليه ان الجازم يعمل مضمرا
كما بعد الامر والنهي وغيره فلم لا يجوز ان يعمل مضمرا مضمرا فتأمل
وتأني بصورة الاتيان متعدد واحد نقول آتيت ذبابا واتي
ايضا واتوته اتوة لفة فيه وقوله نعم انه كان وعده تأتيا اي اتيانا
كما قال حجاب استورا اي سائرأ وقد يكون مفعولا لا ان ما اتاك في امر الله
فقد آتيت وتقول اتاه اتيانا اعطاه ايضا آت ومنه قوله نعم اتنا
غدا نا اي اتنا به ذكره في الصحاح نقول القاض في تفسير قوله نعم
فاجاءها الخاضع في هو في الاصل نقول في جاء لكنه خص بالاجاء في
الاستعمال كانه في اعطى ليس على ما ينبغي على ان ابا حيان ذكر ان ال
بمنه اعطى مما ينبغي على افعول ليس نقول في اتا بمعنى جاء وذكر في الصحاح

في الصحيح ايضا وتاج المصلد روديان الادب اجاء ته اي جئت به
 واجائتته الكذا بمعنى الجائية اليه وقد يعدي الثاني بالباء مثلاً آتيت
 بالبلية نقوله لهما الا ان يأتهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا
 مراد من قال ان الاتيان بحى لازماً ومتعدياً والآية يحتملها نقول الصحيح
 والاتيان بحى مع ان القوم صرحوا ان الحى يصير لازماً ومتعدياً ليس عليه شئ
 قال الراغب الحى اعم لان الاتيان بحى سرهوله ويقال جأ في الاعيان و
 المعاني وما يكونه جسيمة بذاته وبامره ومن قصد مكاناً او عملاً او زماناً
 ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل عند الاتيان قد يقال
 للحى بالذات وبالامر والتدبير وفي ظهير الشرح في الاعيان والا عراض
 وذكر الزحشري ان اتي بحى بمعنى صار كما جأ في قولك جأ ابننا محكماً
 بمعنى صار ويستعمل لفظ الجمع للواحد الى آخره قال الراغب في شرح الكافية
 والشرح في مطول ولم يحى ذلك الى جمع للواحد تعظيماً للغايه ومحاطب
 في الكلام القديم وانما استعمال المؤندين وقد سبق في اوائل بحث لمضاه
 ما يتعلق بهذا ثم الاول ان يجعل ارجوز في قبيل قوله تعالى راجعون اعني
 اقامه تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة بينهما على معنى ارجعني
 ارجعني ارجعني وارحمني وارحمني قال علا الدين البطاني في
 شرح اللباب وفيه بهذا القبيل عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فاندفع
 ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء واسماهم
 ثم اختلفوا ان ابنته جمع هل يصح اطلاقها لاثنتين فيه مذاهب احدى الاصح
 ثانیها يصح حقيقة ثالثها مجازاً رابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضاً
 والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا وضربوا لا في لفظ جمع مع دلالة نحو

بوجه استعمال الجمع للواحد

ولا في نحن فعلنا ولا في نحن فقد صفت قلوبكم فانه وفان كذا في مستر ذكره
 في شرح العصد فما ذكر الزحشري في تفسير قوله تعالى اشهر معلولين ان
 اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد صفت قلوبكم ليس بجمع فان
 قيل قوله في هذه الآية موافق لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف على خلاف
 قول التقنازي في شرح تفسير هذه الآية في تعريف المسند في شرح لمصباح موافقا
 لما في مفصله يدل على ان مختاره المذهب الثاني قلنا اجاعنه صاحب الكشاف
 حيث قال بهذا على ظاهره خلاف مذهب المذكور في مفصله ومذهب الجبرور والآلة
 قد يذكر الوجه المرجوع في معرض جوابه هو جائز في دأب المناظرة ذكره التقنازي
 ومن هنا تبين ان ما ذكره الراضية في اول تفسير الفاتحة في انه جرت عادت
 المصر على انه اذا كان له في سئله رأى اطلق القول به وقيد غير رأيه بالنقل ليس
 بمقول عليه وبقي بهرنا فائدة ذكرها في الفتوحات المكيّة في ابواب الاحاد
 الثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا المقام
 نمت فראيت رسول الله عليه السلام في المنام فقد سألني سائل ما اقل
 الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النجاة ثلثة فقال
 عليه السلام اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول بينا العدد ثم
 اخرج تحت دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى ثلثة على حدة
 وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسائل عن اى عدد سأل
 عن العدد المسمى شفعاً او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة على الثلثة
 وقال بهذا اقل الجمع في العدد الوتر كقوله الافارهموني يا اله محمد اى فارهموني
 تمامه فانه لم يكن اهلا فانت له بها اهل وقد زيادتها ساكنة ليست بوجه
 لما يلزم في الوقوع فيما قرنته والو سميت بهترة وصل لانها للتوصل بها الى النطق

فائدة مهمه فيما يتعلق
 باقل الجمع

الى النطق بالسكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها
 بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فالتصل التاء
 بالسين **قوله** فذهب البصريون الى انه هو الثانية لانه الاول
 حرف المضارعة وقول ابي البقاء في قوله تعالى فانه تووفاه الله
 عليهم بالمفسدين يصفكونه تولوا فعلا مضارعاً لانه حرف المضارعة
 لا تحذف فاسد لانه محذوف الثانية قول جمهور ونحو الف في ذلك
 شام الكوفي كذا في المعنى لانه حروف الصغير وانما سمي حروف الصغير
 لانك اذا وقفت على الزاء والسين والضاد باقية همزة
 في وايلها وقلت اذا ساس سمعت صوتاً يشبه الصغير لانها تخرج
 من بين الشايات طرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصغير
 وانما لم يدغم حروف الصغير في غيرها في فظة على الصغير **قوله**
 وحروف ضوي مشفاه يقال ضوي الرجل اذا خفت بدنه
 والمشف من البغير بمنزلة الشفة من الانثى وانما لم يدغم فيها
 بظايرها لزيادة صفتها غيرها اما الضاد فليس استطالة وفي الواو
 والياء لين وفي الميم غننة وفي الشين والفاء تعش اي انتشار
 لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلما دغمت في مقاربتها لزلت
 صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربتها وانما قال فيما يقاربها
 لانها تدغم في مثلها **قوله** وهذا عكس قياس الادغام اي اذا قصد
 ادغام احداً المقاربان في الآخر فلا بد من قلب احدهما ليصير
 جنس واحد ليحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن
 بالتفصيل في الالعارض كما في اذبح عوداً فانه اذا اريد ادغام

الحاء في العين تقلب العين حاء لانه العين ادخل في خلق من
 حاء في الادخل فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستقبال
 والمنود في اولاد المعز ما رعى وقوى واتي عليه حول وجمع
 اعتده ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحروف الذي فيها
 ولا ينفكس لعين هذا الدليل **قوله** رعاية لصفر الصاد
 واستطالت الفناد اي انما اذ تكب عكس قياس الادغام
 ولم يقل اطلع واظرب لرعاية صفر الصاد وعدم ادغام
 حروف الصفر وغيرها في اصطلاح ورعاية استطالة الصاد وعدم
 ادغام حروف ضوى مشفرة فيما يقاربها في اضطراب وضعف
 اظفر لزوال استطالة الصاد قال في شرح الهادي يقال
 للصاد استطيل وطويل لانه طال فادر كـ **قوله** مخرج اللام
 وقراء في البعض شانهم ونحو بهم ليعلم ان الصاد لا تدغم
 الا في مثلها وقرئ البعض شانهم بادغاسها في الشين وهو رواية
 ابو شبيب السوسي عن يزيد بن ابي عمير وكان يدغمها في الشين
 وعابه على هذه الرواية الرخشي والفاء ايضا لا تدغم الا
 في مثلها وقرئ تخسف بهم بادغاسها في الباء وقال الرخشي
 بهذا ضعيف تفرد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في مثلها و
 قرئ تغفر لكم بادغاسها في اللام قال الرخشي وادغام
 الراء الحن في اللام وقال سيويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء
 وان كان متقاربين وقال ابن الجاهلي لم يدغم احد الراء في اللام
 في نحو تغفر لكم غير ابي عمرو والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها

معلوم في احوال بعض كوفته في الاء

الا في مثلها وقد روي عن ابي عمر وادغاسها في التين في قوله
 تعالى الذي المرش سبيلا كما روي عنه عكسه في قوله تعالى
 واشتغل الراس شيئا وقد يقال **قوله** كذلك على الاخفاء لا على
 الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لا لتقاسا كانت
 لا على حدة لبعض شانه **قوله** ورويت الوجوه الثلاثة في قول
 زهير وهي ترك الادغام والادغام على وجهين اى بالقاء
 المهملة والظاء المحجمة ومعناه انه يعطى باله عفو اى بسهولة
 من غير تن ولا حطل ويظلم احيا ناعدا ببناء بجمهول يعني ربما
 يؤذيه السائلين بكسرة سوالهم ويطلبون منهم في غير موضع
 الطلب فيظلم اى يعطيه ما طلبوا منه ويحتمل ذلك وينقاد
 لمن سئله ولا يرد من استجده في الاوقات التي مثله يطلب فيها
 وفي الاوقات التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسأل منه فوق
 طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاشهر اذ انه روي يظلم
 بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم بقاء محجمة
 مشددة ويظلم بقاء مهملة مشددة **قوله** وكذلك تنصرفاته اى
 كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الرجوع الى الكلمات وقد توجه
 في مثل بانه قد يكتفى بالضمير الموضوع للواحد المذكور في شيئا كثيرة
 باعتبار كونها في تاء ويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى باسم الإشارة
 الموضوع للواحد المذكور عنها بذلك التأويل الا انه في اسم أكثر
 وشرحتي قال علماء الدين في حكمة المطول قد شبه الضمير باسم
 الإشارة في التورية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشف

مع ويد كلمة ذلك ان الشير
 بها الى شبهة

في قوله تعالى فان طبنلكم منه شيئا وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله
 تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم الآية وقد الضمير في به اجزاء
 للضمير مجرى اسم الاشارة كما في قوله كانه في الجلد توليع اليها
 اراد ذلك وقال القطب الرازي ان كانه اسم الاشارة اشارة
 الى السمع والابصار والمقلوب كانت الاشارة الى الجملة بلفظ
 مفرد مذكور وهو خارج عن قانون وضع اسما الاشارة لانهما
 وضعت صيغاً مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان
 اشارة الى المذكور وما تقدم والضمير يحتمل ان يعود اليه من غير
 تاء ويل باسم الاشارة وقال الكاظمي في قوله فيل ما وجه اعتبار
 اسم الاشارة واقامة الضمير مقامه قلت الاشارة بان الامور المذكورة
 امور ظاهرة فيكون الاحتياج بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف
 وقال صاحب الكشاف جاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى
 على تاء ويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا فعل
 نايبا عن افعال جمية ذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكرت لك
 افلا كثيرة ثم قال والسر في هذا ان اسما الاشارة تثنيها
 وجمعها على الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التقطازي في
 تثنية اسما الاشارة والموصولات وجمعها ليس على قانون
 اسما الاجناس بان يلحق باضرها الفونون او واوونون بل
 بوضع صيغ مخصوصة وكذا تثنيها ليس بالحق التاء فجوز فيها
 ما لم يجوز في اسما الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية
 والجمع بالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التثنية بلفظ الذي

مظهر
 يعرف به كونه اسما
 الاشارة وحقها ليس

كونه التوكيد افع

عنه الجمع وان كان بالتأويل **قوله** باسرها اي بجيهرها الاسترا
 وعد الذي تشد به الكسبر واذا ذهب الكسبر يلبس فقد ذهب
 بجيهره ويقرب منه قولهم هذا الشيء برقته وهي قطعه جعل
 البالية **قوله** تنحى على الشوك قاله الاصمعي نحو غصون
 الشجرة اي قطعها وتقول انحيت على حلقه السكين عرض الجراز
 بالجيم المضمومة والراء المراهلة والراء المعجمة بعد الالف الفاطح
 والمقضب بفتح وصاد معجمة آله القطع والهرم بتسكين الراء
 المراهلة نبت وازرك البراي اعطاه الريح يصف الشاعرقة
 تقول ان هذه الناقة فعل اثنان في الشوك فتقطعه وتسقط هذا
 البنات وقيل الضمير في تنحى يرجع الى الجارية ترض تلك الجارية
 السكين على الشوك وتلقيه القاء عجبا وقيل الى وحشية اي ترض
 اثنانها المستهبة بالسيف الفاطح على الشوك وتقطعه وتدرى
 ذلك البنت وجراز مفعول تنحى ومقتضا صفة المفعول والهرم
 منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره تزر الهرم تدرية
 والنصيب هو الخمار بالمطف على جملة فعليه للتناسب اذا دراؤ نصيب
 بالمصدر واصله اذا تراؤ من زري غير كاهوز لان الجوهرى ذكره
 في باب الالف المقلوبة غير المتحركة فليست تاؤه دالا ولا استهادا
 فاذا فعل ذال معجم ولم يدغم في الدال **قوله** ويلحق الفصل غير الماضي
 والحال نونان للتوكيد وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر
 الشاعر داسي سعدك ان رحمت ينماي دام سعدك فالحق
 بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقدير الحكم مع رفع

قوله تعريف التوكيد

الشك بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيويه اذا قلت اضرب فكانك
 قلت اضرب اضرب واذا قلت اضرب فكانك قلت اضرب اضرب اضرب
 وقال الشارح في شرح المفتاح المؤكد القصد وليس بلفظة عربية
 وقال في شرح الكشف الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب
 اللغة ولا في استعمال العرب الا ان المصنف في اللغة فكفي استعماله
 او مصدر في كذ وكده اي قصد قصده استعماله في التاكيد لما فيه
 التلبس وقال علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان
 في الصحة وكده اي قصد قصده من غير تضرع لكونه مؤكدا
 وكذا في مجمع البحرين للصفاء في الحمل والفرسين والتاج وفي الصحة
 ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح **قوله** ولا يلحق الاستقبال فيه
 معنى الطلب كالاسر الى مثال الاسر اضرب والنهي لا تضرين و
 الاستفهام هل تضرين والتمني ليتك تضرين والمرض لا تضرين و
 القسم والله لا تضرين وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال
 والطلب ما في الاسر والنهي قطاير واما في الاستفهام والتمني والمرض
 فلا نراها بمنزلة الامر فمعنى هل تضرين اضرب هل تضرين ومعنى لا تضرين
 اضرب ومعنى ليتك تضرين اضرب واما في القسم فلا تضرين اذا قلت
 بالله لا فعل فكانك قلت اسئال الله ان افعل والمراد من القسم
 جواب القسم لان نفسه لا نفس القسم لا يؤكد بالنون واما قال
 غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم مما هو ليس في مطلوبه ولا
 من غرضه كقول من اتي بكيرة والله لا عاقبت وامثال ذلك كثيرة
قوله وشبهه بالقسم نحو اما تفعلين اي شبهه بالقسم الشرط المؤكد بما
 شبه

حط
 سون التوكيد افصح

حط
 انما الشرط المؤكد بما
 شبهه بلام القسم

108
شبه ما يلام القم في كونها مؤكداً يعني كما ان اللام تأكيد
القم كذلك ما لتأكيد الشرط شبه ما يؤكدها ما يؤكدها
للأم وهو القم وقد اختلف فيه قذهب الرجاح وجماعة الى انه
حكم في لزوم النون حكم القم وذهب ابو علي انه لا يلزم
بل يجوز وفي تحقيق معنى الطلبة في الشرط رقة وحاصلها انه شك
وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك ولا على كفة
للعلم بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر
في دلائل الاعجاز وبالجملة فالشرط في حيث انه ترد يد لعل الطلبة
تخلصا من المرض اللغوي **قوله** ولانه لما اكدر حرف الشرب كما تأكيد
الشرط اولى لئلا يخط المقصود بالذات وهو الفعل في غير مقصود
بالذات وهو ان **قوله** وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو ربما
وقلما وجوزا كثيرا ما تقوم من زيد حمل الكثرة على القلة حملا للنقيض
على النقيض **قوله** قلبت النون الفاء للوقوف لانه النون حقيقة
تبدل الفاء في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبهها لها بالتسوية لانها
لانها مثله في كونها نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة فقالوا في
آخرين في الوقف اضربا كي قالوا في رايت زيدا وان لم يكن قبلها
فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التسوين بل حذفها اجد لانها
ليست لازمة في الوصل بخلاف التسوين **قوله** ربما اوفيت
في علم اه يقال وفي واو في الشيء اي شرف ونزل والعلم الجبل
وشمالان على جبل ونزلت وحططت رحلي في جبل ترفع ثوبه ربح
الشمال اعرابه ما في ربما كافة اوقيت جملة فعلية ترفع من فعل

ثوبه مفعول شئها لا فاعله وبجملته صفة علم ولا تشترط كحق النون
 خفيفة في ترفعن وليس معنى الطلب **قوله** والقلة تناسب النفي
 القلة تستعمل بمعنى النفي نحو قل رجل يقول اي ما رجل يقول وكذلك
 لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على ما، النافية ومن ذلك
 الحديث الذي ذكره النسائي عن عبد الله بن اوفى قال كان رسول
 الله عليه السلام يكسر الذكرو يقدر للفوق قال ابن الاثير في النهاية
 اي لا ينفو شيئا وقوله تعالى فقل لا يوفى نون غير ذلك **قوله**
 يبين انه في بين النونين تختص الثقيلة اي تنفرد الى آخره و
 توضيحه انه الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضيه كسب
 الاصل انه يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص بكود بزيد
 اي صار مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا كثير الا انه
 الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على مقصور وذلك الاختصاص شئ
 بآخر في قوة تميز الاخرية فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي الشك في
 في الرجحانه والذي عندنا شارح انه الاول عبارة عرفية والعربية هو
 انه تدخل الباء على مقصور ومختار الشرف انه دخولها على مقصور
 هو الاستعمال الاصل **قوله** واتاما اجازته يونس قال ابن الانباري
 هو يونس بن جيب البصري اخذ عمر بن العلاء سمع من العرب كما سمع من
 كان قبله اخذ عنه يسوبه والكسائي والفراء وله مناهب وافية تفرد
 بها ذكره الطبري وذكر في كشف الوافية انه اول من وضع علم النحو
 امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه و قيل ابو الكود الدؤري استاد
 الحسن والحسين رحمهما فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق
 الحفصي

قوله
 استعمال لفظ القلة
 بمعنى النفي

قوله
 ان الباء الذي يستعمل لفظ
 الاختصاص والابتداء
 هل تدخل على مقصور

قوله
 بيان اول من وضع علم النحو فيه
 ايضا اسماء كتادة بهذا العلم
 وتلا مذهبهم على التشبيب

كحضرته وعسى الشقي وأبو عمرو بن العلاء وأخذ في عسى الشقي خليل بن
 أحمد وأخذ منه سيويه وأخذ في أبو عمرو بن العلاء علي بن حمزة الكسائي
 ثم صار أهل الأدب كوفياً وبصرياً فالكسائي وأخذ منه القراء ومنه
 أبو العباس ومنه محمد الأنباري كلهم كوفي وسيويه وأخذ منه الحسن
 أبو الحسن سعيد بن سعد وقطرب ومنه صالح الجعفي وبكر المازني ومنهما
 محمد الملقب بالمليد ومنه أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر السراج ومحمد
 بن كيسان ومنهم أبو علي القنوي وأبو سعيد بن السيرافي وعلي الرياني
 ومنهما أبو علي فارسي ويقال له القنوي أيضاً لأنه نشأ بشيراز في قرية
 يقال لها فوس ومنه أبو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم مصر
 قيل لم يأت بعده من يعاين **ولو** قد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعنا بأ
 لتخفيف قال أبو البقاء وفي القراءة بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان
 وجهان أحدهما أنه نهي كما في قراءة العامة بالتشديد وهذا النوع
 الأول من الثقلية تخفيفاً ولم يحذف الثانية لأنها لو حذفت لحذف
 متحركة فحاج إلى تحريك التكنة وخذات تكنة أقل تقييداً والتل
 أنه الفعل مرفوع فوقع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في المعنى النهي
 كما في قوله تعالى لا يعبدون إلا الله والثاني هو في موضع الحال وكثير
 فاستقيم في شقين ويجوز أن يكون لا تتبعنا نهيها لحقه نون التأكيد
 على مذهب يونس فكسرت لا لتقاء التكنين بشيرها بنون التنبيه
 ذكره في الكشاف فاطلاق قوله ليس للتأكيد غير موقو وكذا إيراده
 حسب التخصيص في بحث الحال لا يصح للشهاد بدل للتمثيل إلا أن
 يقال التمسك بالأول والأرجح يكفي في مباحث الألفاظ سيما في التبريل

بيان لفظ الفقير في التنقاة

ذكره في شرح الباب والمفتاح **قوله** لا تترين الفقيه عليكس الحق
ايانه استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذلك
وضف واستهان به وسها ونه به استخفه قال الراغب المشهور ان الفقير
هو الحاجة واصله كسر الفقار في قولهم فقرته نحو كبدته وبهذا النظر
سميت الحاجة والذهبية فاقرة وقوله تعالى الشيطان يهديكم الفقر دليل
على ان الفقر مذموم ومنع النحرى انه يبدل قوله تعالى للفقراء
المهاجرين من قوله وللرسول رفعا بمنزلة من انه يسمى بالفقيه
وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخرى فليس ينبت اذ لم يعلم صحة
كيف قد استعاذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح التبيان
وعلى بلام شدة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند
ابن عباس زيدت على بلام الابتداء وكذا عن وان ولان ولن
ولفن لغات فيها ولها معاني احدها التوقيع وهو ترك المحبوب
والثاني في المكروه ويختص بالكل وقوله فرعون لعل بلغ الأسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا وانك والثاني التعليل اثبت جماعة
منهم الا خفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبت الكوفيين
ويقرن خبرها بانه كثير جملا على عسى بحرف التنفيس قليلا وها
كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحري رتي وينصب الاسم ويرفع الخبر
وقال بعض اصحاب الفراء وقد ينصبها وزعم يونس انه ذلك لغة لبعض
العرب وحكي لعل اياك منطلقا تاويله عندنا على اخمار يوجد ويكون
وعق حفظها بالمبتداء وذكر ابن مالك في شرح الهدية ان
الفعل قد يحزم بعد ال عند قوطا الفاء وهو غريب والركوع الاكفاء

عدم ثبوت الفقر فخرى في قوله
عليك السلام
هذا بين الناس
وهو ليس بثبات

بيان فيه ان لعل لغة
في لعل والاسم

معنى الدهر

الحناء ومنه ركوع الصلوة وركع الشح الخ من الكثرة الدهر الزمان
وجمع دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فهو الله لا شيء كانوا
يضيقون النوازل اليه فغلب لهم لا تسبوا فاعل ذلك يكف فان ذكر
هو الله والدهر بالضم المستثنى وبالفتح المجدد قال ثعلب كلاهما منسوب

الى الدهر وهم رجماء عبر واح النوب كما قالوا اسهلي للنسب الى الارض
التسهيل ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس الدهر دولة والله يد اول الايام
بين مرة لهم ومرة عليهم وفي المغايق قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر
هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب
للحوادث لا غير كما لب وهذا خلاف ما ذكره السكاكي من انه منطلق زيد
وزيد منطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح عمدة
الشعدي وقيل الدهر الذي في الخبر مصدر بمعنى الدهر اي المتصرف
المدير المفيض لما يحدث وقال الراغب والظاهر انه معناه انه الله فاعل
ما يضاف الى الدهر في الخبر والسر والمساء فاذا ابيتم الذي تعتقده
انه فاعل فقد سبتموه نعم قال الدهر في التسم لمدة العالم وعليه
قوله نعم هل اتى على الان عاين من الدهر ثم يعتبر به في كل مدة كثيرة
وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة والجسرة
الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب
في اماليه الدهر الزمان وقال بعض الصحابة الدهر هو الابد بل خفف
وشكر اقال ابو حنيفة لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف
ومحمد هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والمحل وتقرىبك
الشيء وفي ذلك رفعت الى السلطنة معنى البيت لا ترمين الفقير لعلك

الاصل

الفقير بين المدة والزمان

تختل يوماد سقطا عن المنصب وتزل والدهر يرفعه ويقتره فسفني هو
وتفتقر انت لانه احوال الزمان لا تدوم اعرابه لاناهية وترهين مفتوح
على ارادة النوة الخفيفة وفاعله انت والفقر مفعوله والكاف اسم لفلان انكره ترك
خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالته في فاعله كمنشها د على ان النوة
الخفيفة تحذف للتقاء الساكنين **وهو** والالوجب قال الدمايني
في شرح كمنني ادخال اللام في جواب ان الشرطية فمتنع مع ان كمنني
يقولون ثم قال ولا اعرف احدا صح بحوانه ولا وقفت له على شئ
يحجج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبها لها بلو كما في الاحتمال وعدم
الجزم **وهو** ولم يتحرك فانه قلت ما الفرق بين هذه النوة وكسوين
حيث يحرك التسوين اذا القيها ساكن وتحذف النوة قلت الفرق
ان للتوين قوة ليست للنوة لانه التسوين لا يفارق الاسم عند
عدم المانع بخلاف النوة ولانه التسوين يختص بالاسم وهو قوي و
النوة مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي حكمه
قبول الضعيف اياها **وهو** وفيه نظر لانه اصالة الثقيلة انما هي الكوفيين
على ما نقل فيه بحث لانه اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاء كيد
وهي كذلك اذا الثقيلة افادة اكثر مما افادة الخفيفة وكذلك انما يفيد
اصل في افادة ذلك كمنني بالنسبة الى ما يفيد دونه ذلك واصالتها بهذا المعنى
متفق عليها وما نقل في الكوفيين فانما هي هو بمعنى ان الخفيفة خفيف من
الثقل لا كلمة برأسها كما هو عند كسبويه **ولمع** ان الفرع لا يجب ان يركب
على الاصل في جميع الاحكام وهذا صحيح اذا لم يلزم من عدم كبرايه
عليه فساد وهو ما يلزم لما عرفت في لزوم تربية الفرع على الاصل

محل
تكون فيه ادخال اللام على جواب
ان الشرطية وعدم ادخاله

محل
اصالة النوة الثقيلة من الخفيفة

قوله فالمناسبة انه تعدى في تحققة اليها هذا مرفوع بما ذكر في معنى
قوله حرف مد هو الالف والواو والياء السواكن ولم يقيد بحسنة
حركة ما قبلها اشارة الى انه المصه اراد بحرف المد اللين بطريق
ذكر الخاص وادارة العام او الى انه حرف اللين متداما وهو المد
الطبيعي كما ذكر المجعبي ونفي المد عن حرف اللين في غير الالف لا ينافي
لان المنفي هو المد الاصلي الخاص والى ان المصه لم يفرق بينهما كما قال الشارح
بعيد **قوله** والثاني مد عموما في بعض النسخ والثاني مد تخافيه بزيادة لفظة
فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين **قوله** حوصة
تصغير حاصية وباء التصغير والصاد الاولى ساكتان **قوله** لان انما يفيد
الحصر لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميثة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميثة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النخاعة
انما لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه وصحة انفصال المضمير معه وصحة
اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النخاعة واستدل بعضهم
على افادة الحصر بان ان يكون للثبات وما للنفى ولا يجوز ان يكون لا ثبات
ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لا ثبات ما بعده سواء او على العكس
والثاني بطلان اجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد لانه
انه لا تدخل الاعلى الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه بالاجماع
النخاعة فتأمل فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء
كان احدهما حرف مد ولين او لا فكذلك زيد وعمر وبكر واعلم انه يجوز التقاء
ثلاث سواكن اذا اجتمع هذان الامران اعني الوقف على ما الساكن
الاول منه حرف لين والثاني مدغم كدواب واصبم تصغير صم ومثله

ح في هذا القول افادة انما حصر

ح يعرف فيه جواز اجتماع ثلاث سواكن

يقع في كلام العجم كثيرا نحو كُشِّتَ ونُسِّتَ والجمع بين اربع ساكن ممتنع في كل
 لغة وعلى كل حال والوقف لغة مصدر ووقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا
 المعنى متعدي واما الذي هو لازم فمصدره وقوف وقيل للموقوف وقف
 تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة روية
 وهذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة المكف عن الفصل والقول
 واصطلاحاً قطع الصوت اخر الكلمة الوضعية ربما نأف قطع الصوت
 حبس وخر الكلمة فصل اخرج قطعاً عن بعضها فهو لغوي لا صناعي
 والوضعية ليندرج فيه نحو كلمة الموصولة فان اخرها وضعاً لا موزناً
 وهو ما يزيد على الآن اخرج به السكت وهذا اجود من قولهم قطع الكلمة
 عما بعدها و قطع الحرف عن الحركة لعموم ذكره في كثر المعاني وقوله لعمومه
 اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول
 الوقف على الكلمة التي ليس بعد شيء وظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعاً
 وليس من الوقف في شيء فعلى قوله لا يفرح روجه عن هذا التعريف ولا عن
 قولهم قطع الكلمة عما بعدها بكنية طويلة واما قطع الحرف عن الحركة
 فلعدم شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع
 الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على
 تقدير ان يكون الحرف متحركاً ولا يخلو ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك
 بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع
 فلا نه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يستحق وقفاً ولهذا يقال
 وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بما نفع فلا نه لو اسكن
 اخر الكلمة ووصل ما بعدها من غير سكتية توذن بوقفة فانه لا يستحق

يعرف فيه معنى الوقف سابقاً

~~على~~
الوقف

وقفاً وهو داخل ولا يخرج من مثل ذلك وأرد أيضاً على قولهم قطع الحرف
عن الحركة ثم الوقف اختياري بالياء الموحدة ومتعلقه الرسم ببيان
المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط
واصطراطي وهو الوقف عند ضبط النفس والحق واختياري بالمشقة
من تحت وهو المنقسم إلى التام والكاف والحسن والاصطراطي لا ينقسم
إليه بل إليها وإلى البقيح ذكره في شرح الأزهرة قال القسطلاني لأن الوقف
كامل وتام وحسن وناقص والذي يستعمل فيجاء لانه إما أن يتم أو لا
الثاني الناقص والاول إما أن يستغنى عنه نالیه ولا الثاني إما أن يتعلق
بمجهلة المعنى فالكاف أو بمجهلة اللفظ فالحسن والاول إما أن يكون
استغناءً وهو كلياً أو لافاً لاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف
للشريف لو وقف على ما لا يفيد معنى مستقلاً بقيح وعلى ما يفيد حسن
فان استقل ما بعده أيضاً يستعمل تاماً ولا يستعمل كافياً وحسنًا غير
تام والوقف على بسم الله البسمة بقيح وعلى الله والرحمن كافٍ وعلى
الرحيم تام وقال صاحب مكتفي وحكم ان لا يفعل الا الضرورة
النفس ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة يمكن
يعاد وحكم الكاف ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم الاعادة
واجب او لا وقال السجواني الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير
المرام ومطابق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده وجائز وهو يجوز الوصول
فيه والفصل لهما وزا موجبين في الطرفين وقال الجزري وليس في القرآن
وقف واجب اذا تركه القاري انتم ولا حرام اذا فعله انتم الا ان يكون
له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كانه يقصد الوقف على ما في آله والى
كفرته في غير ضرورة قال القسطلاني والذي قرره انه لا يوفق دون الموصوف

والخبر والمضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا
كثرت المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة ودون صلة وبدلي
يخبر ورو مجزوم والتمية والتقية والحال ومكشاة والمشار اليه عليه
وسبب ولا على الفاعل دون مفعول ولا على الطرف دون ما عمل فيه ولا على
مفعول ظنت ولا على اسم ان واخوانها دون خبرها وعلى خيرة واخوانها
دون اسمائها ولا على التمني والشرط والاستفهام والاسم والنهي دون
اجوبتها ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرفع
اللفظي دون المرفوع ولا على التائب دون المنصوب ولا على النجاء دون جاور
خوشتهم حتى يقول وصور عين في قراء البحر واجاز الاخفش دون الفتحة
المنوب وابو علي دون الآتي موصفين احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى لا
ما اضطررتم وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى لا آمن ظلم وقال ابو عبيدة
دون الاخطاء والاسلام والالهم وقال ابن مقبل على راس الآية
كقوله تعالى لا آل لوط والاعجوز والاعبادك ذكره في عين المعاني
قوله سلمنا ان ارد غير الوقف اعلم ان تسليم هذه الارادة من لانه
المفهوم من حصر الحكم في شيء هو ان لا يجري في غيره والتقاء الساكنين
جاز فيما ذكره المصنف وفي الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عدت تعديدا
وكان قبل آخرها لين وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات في حروف الهجاء نحو
قاف وميم وعين او لا نحو زيد وانسان وغيرها فمما ينادى له عدم التركيب انما
وقف فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بنى لعدم المقصود للاعراب وهو
التركيب وبين ما بنى لوجود المانع وهو مشابهة بنى الاصل ولم يفعل
بالعكس لقلة ما بنى لعدم المقصود وكثرة ما بنى لوجود المانع ومنهم من

من دعم انه السكون فيها في حال الوصل ايضا على نية الوقف و
 في كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام
 لتلا يلبس الاختيار بالخبر نحو كمن عندك وآمين وآيم الله يملك
 كما ذكره النحويرو اما خلقنا البطان بالمد فتشاذ فعلم بما ذكرنا
 انه الاعتراض بعدم استقامة كسر وادوا انه الجواب بالآخر الذي
 ذكره النحويرو ايضا غير مستقيم لانه الحكم يكونها في الشواذ لا يستقيم
 في الامثلة التي اوردنا لانها مطردة غير شاذة فتأمل فيه **قوله**
 في الاسم المعروف باللام اعلم انه حرف التثنية عند ليبيويه اللام وحده
 والهمزة للوصل وعند الخليل ال كرهل الة للتثنية وعند المبرد
 حرف التثنية هي الهمزة وحده وانما زيدت اللام للفرق بين الهمزة
 التثنية والهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذايب الثلاثة المذكورة
 في شرح الرضوي ادلتها **قوله** نحو ذلك انما اخية ذلك لانه ادخل
 في الاستعمال والاولى كلفظة الفعل بيانه انه الرجل اذا قال اكرمت
 زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم
 فعلت فصاد كانك اعددت جميع ما ذكره الا انك اعترضت وكذلك
 ههنا وتقول تلك وانه اشادة الى جميع المذكورات كما انه يصح
 كناية عنها كذا في شرح الكشاف للشراح وقال صاحب الكشاف في تفسير
 قوله تعالى لم تقولوا عبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل في الافعال الفاعلة
 فيه انه جار مجرى الكناية التي تقطع باختصارا ووجازة تفنيك
 عن طول المكنى عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشئ
 كسمية الضمائر بالكناية وقيل يمكن محل وعلى الاصطلاحية وهي

بغير فنية احوال حرف التثنية

بغير فنية اولوية لفظ
 ذلك في الاستعمال

انه ينفي العام ينفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعد
 فقول ابن كمال في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر العام
 في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فجاز مرسل
 والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي **قوله** قلت جوازه
 مشروط بذلك ولا يلزم في وجود الشرط وجود المشروط
 يفهم من هذا الجواب ان التاثر قد اصاب في سؤاله وشرط
 التقاء التاكين على حدة عند المصحة وجود في المثالين المذكورين
 وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الالف كلمة واحدة وفراد
 المصحة هو هذا الا انه لم يصرح اكفاء بالتمثيل والعلامة مقربة
 كسبحي والسرفية انه اذا كان في اخر الكلمة كان محل التفتيح فانقص
 حذفه كذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الالف من **قوله**
 في اضرين واضربين مع انه الاول حرف مد والثاني مدغم لكونها في
 كلمتين لان نونه التأكيد بمنزلة كلمة منفصلة فانه قلت لم يحذف
 في نحو اضرين واضربين مع انها كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان
 لا يفرق بين الواو والياء والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف
 لعارض وهو ان الالف لو حذفت في المثني لا لبس بالمفرد وعند الوقف
 ولو حذفت في جمع الموءنت لزم الوقوع فيما تسمى به وهو اجتماع النونات
 مع خفت الالف واستثقالهما **قوله** ويحذف في الفعل ممرهما اي مع
 كل واحد منهما فلا يرد ما قبل ان الحقيقة والثقيلة لا يدخلان معا دفعة
 واحدة في الامثلة الخمسة حتى يحذف ممرهما النونة في الامثلة الخمسة
قوله ولم يحذف الالف في يفعلا في يفعلا في لئلا يلبس بالواحدة قال

جمل
 يعرف فيه التقاء الساكنين في أي
 موضع جاز وفي موضع لا يجوز كلمة

جمل
 عدم حذف الالف في
 يفعلا في يفعلا في

قال جما الدين الفخر وانه و طال يحتاج في صدرى انه بجمع بين رفع
 اللتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر
 نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق
 بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصل
 تعليلا آخر كذلك مع ما يقوى به اختلافي فقيل ولا يحذف الالف
 انما حقيقة خفية وجودها كعدمها فلو كانت المؤكد بعدها مفتوحة
 كان لزوم اللتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجها لمنع حذفها
 ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم اللتباس وفيه نظر يظهر
 بالتدبر فيما اسلفناه قيل هذا مني قولنا قلت مقتضى الاطوار **قوله**
 وقيل حذو التقاء الساكنين انه يكون الاول كمشعر بانه المذهب
 ما ذكر آتفا وليس كذلك اذ خلاف بين علما بهذا الفن في انه التقاء
 الساكنين انما يفتر اذا كان في كلمة ومراد بالمصطلح ان لم
 يذكر هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكره عدم حذف
 الواو والياء عند البعض ليس لانه لا التقاء الساكنين على حده
 بل انهما ضمير فاعل او فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على
 حده للضرورة وان لم يلتبس **قوله** جار الله العلامة يستعمل جار الله لانه
 جاورد بيت الله خمس سنين وتا علامته للمبالغة ووجهها ما اشار
 اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامته اقتضى ان يقدر موصوفه
 جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبنى على عدم هذا
 الواحد جماعة لكنه علومه والتا في التحقيق لتأنيث الموصوف
 ونظيره استعمال بجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى

وانما قال الاول حرف لانه دخل
 فيه خواصه كما ذكره اول

علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احتراز من علامة التأنيث
 ذكره في الكشف وهو ابو القاسم محمود بن عمرو بن محمد بن عمر الخوار
 خوارزم في المقتزى وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشف
 انه قد تاب في مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احادي
 رحليه في تلح اصابه في بعض الافكار فكان يمشي بها في حشب
 وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشدة رجله جلافا تقلت
 في يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارج فجرة به فانكسر رجله
 فقالت له امه لا هناك قطعت رجلك فوقع كذلك ولد بن حشر
 سنة سبع وستين واربع مائة وتوفي بجرع حانية خوارزم سنة
 ثمان وثلاثين وخمسمائة وزحشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة
 في قري خوارزم وجرع حانية قضية خوارزم ومصنفاته الكشف وربع
 الا برار في الوعظ والمستقصى في جمع الامثال والقناع والاسماء و
 الافعال والفايق في اللفظ والمفصل وخواشيته والامورج في النحو
 والتصرفات في الترفيع والايضاح في المعاني والبيان والاساس
 البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم المربية وديوان الشعر و
 قطاس المروض وتوابع الكلمة والديوان المنشور وقواعد القلايد
 ووطء العقد وحلاصة الجواهر الخفية ومكارم الاخلاق ونصول
 الاخبار واحاديث المسند وشافي الفهم في مذهب الشافعي والتصديق
 والصفار والتصايح الكبار في الوعظ صنفها بعد توبته في الاعتزال
 وهرنا قوله آخر موضع تأمل اذ لم يلزم من تشبيهه في كلمة واحدة انه
 لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالفنانية ففي جملة اعلم انه في جملة

ط يعرفه وجه شمية صاحب الكشف
 بجاء الله وجهه يكون انشأ الواقعة
 في العلامة للمباعدة ورجوع ذلك
 الفاصل عن مذهب الاعتزال و
 السامى مؤلفاته

في الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة **قوله** فادخل ما وهي
 حرف شرط اذ ليس ما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان
 وما زائدة ولعل مراد التحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة **قوله**
 فالكثر ان يحكى اسم ان اسم الفاعل من الثلاثة على فاعل يسمى بلفظ
 جميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة الثلاثة ولم يقولوا اسم
 المفعل ولا اسم المستفعل **ورد** بانه ليس المقصد يقولون اسم الفاعل اسم
 الصفة التي يحكى على اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت
 المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل
 والمستفعل **واعلم** انهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كما
 ملك والمقاييم والقاعد والمخجج ومستخرج وغير ذلك كذا في جناح
 الفلاح **واعلم** ايضا قد يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيو مع عاصف
 اي يقصف فيه الريح ولبس نايم واهتم ناصب بمعنى مفعول كفا مرصد
 وسركايم وعيشية راضية وماء وافق ذكره الجوهرى وكأيس بمعنى مكس
 ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال الراضية عيشية راضية وماء
 وافق الاول ان يكون على النسب كقابل وما شئ اذ لا يلزم ان يكون
 فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل بل يجوز ايضا كونه فيما منه
 الفعل فيشترك النسب ونسب الفاعل في اللفظ **قوله** والكثر ان يحكى المفعول
 على مفعول ولما سمي به بكثرة الثلاثة فانه قيل لم يسمى اسم المفعول ان
 اسم المفعول حقيقة هو المصدا اجيب بان مراد مفعول به يقال فعلت
 الضرب اي اوقعت عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير نوعا فانه
 لان الجار وحجور كما مفعول ما لم يسمى قاعده **قوله** وانما قال والكثر لانها

في الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة
 فادخل ما وهي حرف شرط اذ ليس ما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان

وزن

عام

قد يكونان على غير فاعل فعيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
على فعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن الصفة المشبهة
وفيه نظرا لا يخفى على من له ادنى عيسريان اصطلاحات الاكباد **قوله**
ضارب يح بقى ههنا صيغة المبالغة في الفعل من الفاعل كفتيق وكبار
بضم الفاء وتخفيف العين وكيف مجزم بكسرهم وفتح العين مشترك بين الالف
والمبالغة وطلوآل بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلآ
بالتشديد ورواية بكسرة الراء وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكور والمؤنث
في التثنية الأخيرة وقا لو اسكنته حملا على فقره قبل ويكون اسم الفاعل بوزن
المفعول كقوله تعالى كان وعده ما نبأ اى آتيا قال الرازي والاولى انه من
الاستراى فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما استغنى عن فعل بمفعول كجبه
فرومجت ولم يقولوا احوال وععم الرجل بمروم فمروم بمفعول نحو لم
متاع القوم فمروم لم ذكر ابن مالك في التسهيل **قوله** وحلوه في اسم المفعول
فيستوي فيه المذكور والمؤنث وقد يلحقه التثنية للنقل الى التثنية وللجولة
فيكون بعد لحاق التثنية ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفصول بمعنى فاعل
يستوي فيه المذكور والمؤنث وقد قالوا عذوة الله حملا على صديقه ذكره
في المراح وشرحه وبكى ففول للمبالغة ويستوي فيه المذكور والمؤنث اذا كان
بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان واذا كان بمعنى مفعول
فلا يستويان ذكر الموصوف او لا **قوله** وكذا الصفة المشبهة اسم الفاعل هذا الا
عندهم ليس على الاطلاق لانهم يميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة في كثير
واعبروا الحديث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحديث والاعتراف

والاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد
 ودائم وثابت وستمروا بقاء ولا يخفى ومؤمن وواجب وكافر وضامير
 وفرس ضامير مما يدل على دوام الفعل والثبوت لا يرد نقضا وانما
 نحو حايض وطئت من الصفة الثابتة بمعنى ذات حايض وطئت فليس
 اذ معنى الثبوت عارض وكذا صفات الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة
 المشبهة الحدوث ردت الى صفة اسم الفاعل فنقول في حاشي الآن او غدا
 قال الله تعالى في حق ما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مظهر في كل
 صفة مشبهة **قوله** ان القائم مقام الفاعل لفظا انما قال لفظا لانه في معنى
 هو مجرور ونقط على ما ذهب اليه صاحب التبيين وهو التحقيق وانه كان الاكثر
 خلافه قال شريف الدين بحرف في حرف جراحة توصل معنى الفعل الى مجرور
 ونصب محل ومرفوع محل هو مجرور وحده لا مجموع بحار ومجرور ليرد
 الكمال بان مجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه وكقول بان حجة
 ومجرور في محل نصب والرفع من هبة في كسابة الكمال على ما تقر
 في القواعد **قوله** وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل على
 يجوز ان يقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا لان
 عنه فاعل مسئولا قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطأ
 لان الفاعل وما يقوم وما يقوم لا يتقدم وقال صاحب التفسير عن
 الزمخشري وانما جاز تقدمه مع انه فاعل لما لا صلة طرفية لا
 الفروض فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لا لتبانه بالمبتداء ولا التباين
 بينهما ولانه ليس بفاعل حقيقة **قوله** وروايته نصف سأل ابن جني ابا عن
 عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده فاي في مرفوع فقال

مطلوب في ان بعض الفاعل يتقدم
 لما لا صلة طرفية

المصدر اي فيك يرغب المرغب وفيك ظرف و هكذا يصح مسئلة الكتاب
 يحمل الفيد في مسئلة لا المصدر يحمل عنه في موضع نصب في شرح الالفية لابن
 المقطبي ان كان مفعول مجهول جار او مجرور فلا يتقدم على الفعل لانه لو
 قدم لتقل الفصل بضميره ولا يمكن جعله مبتدا لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز
 فتحى بهذه الآية لان مفعول ما لم يسمى فاعله مفعول في معنى ومفعول
 ما ينز التقديم على عامله فانه قبل كلام اللسان في جواز التقديم
 فمما رجع قول الشارح فظه كلام اللسان فلما رجع احتمال كلامه
 الشاويل يجعله في قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله
 كما مضوب في غير مضوب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه
 مبني على الظاهر **قوله** ونفيل قد كفى بمعنى الفاعل كالرحيم قد كفى
 بمعنى مفعل قليل لا كما ذكر حكيم اتي حكيم على شاويل ذكره الرضوي
 ووجع بمعنى وجع واليمعني مؤلم وسمع بمعنى سمع ذكره الجوهري و
 قال صاحب الكشاف مع في تفسير قوله فما بديع السموات قيل بدع
 بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو اسن ربحا نة الداعي السميع بمعنى
 السمع وفيه نظربا نة لا يثبت لذلك ولا يثبتها في البيت لان داي
 الشوق لما دعا الفائل صار هو سميعا لدعوته فتسبب كونه سميعا فا
 فاقوع على الداعي اسم السميع لكونه سببا في ان الشاذ لا يقاس عليه
 ثبت ذكره الشارح في شرحه وفيه تكلف لا ينبغي وبكى بمعنى مفاعل كثيرا
 مجلس وحليف وعشير وكايم وانيس ونديم ذكره الرضوي في شرح
 الكافية والشارح في شرح الكشاف وغدير بمعنى مقدار من غادر
 او مفعل في اغدره ذكره الجوهري **قوله** كالرحيم بمعنى الرحيم

هذا قول الجوهري
 عن اصله في الكافية

الراحم مع كماله واهى ليست بلازمة لصيغة فعل مطلقا بل اذا ما
في باب فعل بضم العين و قيل اى لازمة لها مطلقا ونقل عن الرحشى
انه كل ما هو معدول عن اصله هو المبالغة اذ الكل معدول عن راحته
في حاشية تفسير القاضى **قوله** و بمعنى مفعول قال الراضى وبناء فاعل
بمعنى مفعول مع كثرته غير مقبوس **قوله** الا انه يسوى الى قوله في
الذى بمعنى المفعول والكفيل الذى بمعنى كفاعل لا يستوى فيه مذكر
و مؤنث سواء اجرى على موصوف او لا تقول رجل نصير وامر
نصيرة و مررت بنصير زيد و نصيرة هذا هو الاكثر والقليل هو انه
لا يلزم التذكير في شرح اللب فلا حاجة هذا الى تاء ويل في قوله
فان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى مطراد الفقران او الالة
او بان القريب بمعنى مسافة يذكر ويؤنث و بمعنى النسب يؤنث
فقط او بان مراد به النسب اى ذات قريب او بان المصدر يؤنث
بحوز تذكيره محلا على لفظ آخر في معناه او تاء و بلا بان مع كفلا او
بان في الكلام حذف اى شئ قريب او اثر رحمة الله قريب او بانه
بمعنى مقروا او بان رحمة اكتسبت التذكير من مضاف اليه كما ذكره
صاحب الكشف في قوله كما ان فاحه لينوء بالياء التثنية او
بان تاء نيث الرحمة غير حقيقى مع ان الشرح قال في شرح الكشف هذا
خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمة ياء حقيقى
و غيره ولا يبين كون مسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في معنى مؤنث
بحازى بحوز مع التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في
محاوراتهم والاصواب تقييده بالمسند الى مؤنث بحازى ويكون

كسند فعلا او شبهه ويكون مؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس
ولا هو الشمس ولا الشمس بهذا هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس
وطالع خلافا لابن كيسان واعتراض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه
مذكورة في التأويل ليست بمطرديس بقارج واساتذ كبير بغية قوله
لما كانت امك بغيراً على تقدير كونه فعلا تاما لانه مصدر كما
قالوا في قوله تعالى في العظام وهي رميم لم يقل رمية لانه اراد
المصدر او في الفواصل ذكره الطيبي او تشبيهه بمفعول كما ملحة
جديد في حد جند كبرية لا الكوفية لانه عندهم بمعنى مجدود في حد
بمعنى قطعه ذكره الرضوي او لانه للنسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره
القاضي في رد القطب كونه للمبالغة بان في الابلغ لا يستلزم التثنية مطلقا
جوابه انه في باب في المقيد وقيد وللشبر اللفظي قد يجد فعل بمعنى مفعول
على فعل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امره قتل كما يجد
فعل بمعنى فاعل عليه فيذكر مما استوى فيه المذكور ومؤنث مع كونه صفة
مفعول ومفعول ومفعول بكسروهم فيها وفعال بفتح الفاء وبكسر تخفيف
العين فيها **قوله** والمراد بالاضابط امر كل تنطبق على الجزئيات
اعلم ان امر الكل قد يراد به مفهوم الكل وقد يراد به القضية الكلية و
المعنى الثاني مراد به هنا وكذا الانطباق وقد يراد به الاشتمال فمعناه
امر كل شئ على احكام جزئيات موضوعه اشتمالا لا يتعرف احكامها
منه وقد يراد به كل فمعناه امر كل شئ محمول موضوعه على جزئيات يتعرف
احكام جزئياته منه فلو قال القضية كلية لكان اولى لانه يؤهم ارادة ال
المفهوم الكل وهو لا يمنع نظيره الشريعة بل قد تؤهم بعضهم **قوله**

قوله الاما شد ومنه عقوق في الاعقاق والقياس في الانتاج
 والقياس منتهج وباق في الابقاق والقياس بقل وما حل في الاحمال و
 القياس محل ولا فحة في الالقاح والقياس ملقحة وثني في الاثناء و
 القياس مني وحق في الاحقاق **قوله** فهو كسب قبل هو وكذا محسن و
 ملقح مستعار في اسم المفعول كسبيل مفعلي لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة
 الاستعمال حتى **قوله** الاصل وربما استغنى عن مفعول بمعنى مفعول كاجته الله
 فهو مجنون واخرته محزون واجبه محبوب فقد جاء محب على الاصل
 في الشعر واصفقت النبتى فهو مصنفوف واحم الله فهو مخوم وازكم
 الله فهو مذكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه **قوله** فاقال ابن
 صلاح قول الحداثين والفقهاء معلول مزنون عند اهل العربية واللفظ
 وكذا قول النوري انه حق وقول صاحب الحكم ومكلمين يستعملون لفظه
 المعلوم كثيرا وليست نراهم على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في
 اللفظ على فهو معلول اي ذوعلة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد
 جاء اسم الفاعل من افعلا وفعال كاستار فهو سثار والقياس **قوله** وجبره
 فهو جبراذ كره في الصحاح وفي تفسير القاضى الجبار من جبره على الامر
 بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس دارك نفعه واذا
 اذد واج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس ونقل ملبس **قوله** واذا
 قد فرغنا في السالم فقد حان آه قال حسن الفناري قد يقال يجوز ان
 يكون الفاء جوابا لا اذ تشيها له بانه في الحركة والسكون وعدد الحروف
 على ما صح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المفنى كانه ادخل
 الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصدق ذلك وجود قد

في انه مستعار
 ويصح مستعار في المفعول

يعني فيه دخول الفاء في جوابا
 تشيها بانه الشرطية

في عدم جواز عطف
المضارع على الماضي

لاستماع دخولها في الشرط وقال علا الدين البساطاني في شرح اللباب قد
يجري الظرف بجري الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيويه في نحو
زبد حين لقيه فاننا اكرمته فالفاء في فتقول اما المعطوفه على حال قبله
عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح كنار
او ممتنع على ما صرح به في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح
المفصل واعمال المستقبل في الماضي للشرط صحة لقائه المعطوف
مقام المعطوف عليه وقد يحكى عن هذا بانه لا يفتقر في الاوائل يفتقر
في التواني قوله تعالى وان نشاء ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه
لا يكون في النشر فعل الشرط مضارع والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن
انت وروحك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت ببرجل قام
ابواه لا قاعدتين ورب شاة وسخيلتها ويا زيد وكارت وبانه لا
يشترط في عطف جملة على الجملة صحة لقائه المعطوف مقام المعطوف عليه
على ما صرح به بعض شارح مفتاح في اوائل الفن الاول و اشار اليه صاحب
الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكون من الضالين
والشارح في باب الفصل والوصل من مطول ولا في عطف مفرد على مفرد
كلياً كما صرح به علاء الدين البساطاني في قوله كلثية اطول في قوله
قد ينزل العالم بهما منزلة كما هل حيث قال في لا يجوز على مقتضى
العلم هو و كما هل سواء على انه يجوز اعمال لفعل المستقبل في ظرف
الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذا اغرقتهم الى فادوا
الى الكهف وقوله واذا لم تفعلوا الى فاقبضوا وقوله واذا لم يهتدوا
فسيقولوا وجبروه بانه في باب المبالة حتى كان هذا فعال المستقبل

المستقبله واقعه في الازمنة الماضية لازمة لها لزوم لظروفها
لظروفها او فاء فصحة وهي التي تدل على شرط الحذف وقيل على
السيئة وقيل عليها وسميت فصحة اما لانها صالحة على الشرط او السبب
او غيرها او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور معنى بسبب
دخولها او وصف لها بوصف صاحبها او لكونها مقيدة معنى بديها او
موقفا حسنا وتنوع الفاء الفصحية بتنوع ما دل عليه في الحذف فانه
يكون محذوف امر او نهيا كما في قوله تعالى فانه يوم البعث اي انه كنتم
منكرين للبعث فانه يوم البعث وتارة مطلق كما في قوله فانجرت
وقد يصاد الى تقدير القول كما ذكر صاحب الشفا في قوله تعالى في سورة
الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان هذه المفاجاة حسنة رابطة و
خاصة اذا انضم اليها حذف القول فجعل هذه الآية من ذلك القبيل كذا
ذكره الشارح في شرح الكشاف المضاعف وانما سمي مضاعفا
لانه صوغ الحرف الواحد بمقابلة العين واللام قال الخليل
وهو في الخلة والخلة من الخلال فانه قد تجللت النفس ونجا لظها وقيل
في الخلل فانه كل واحد من الخليلين يستدخل الآخر في الخلل وهو
الطريق في الرمل فانها يتراقضان في الطريق او في الخلة بمعنى خلة
فانها يتوافقان في الخصال والخليل وهو كقبر في خلة ومقصود المحقق
الذي ادخله في خلال الامور واسرار العلوم **ف** التضييف انه يزا
على شئ القائم مقام فاعل يزا دجار ويجروراد ضمير مبرر على
انه يكون لازما فلم يلزم تفسيره بقدرى باللازم الا انه يقال ليتفسير
لغة بد طريق شعور الذهن والكناية لانه زيادة الشئ على الشئ

بيان اشتقاق
لفظ الخليل

في سناد الفعل
الى ضمير مصدره

يستلزم كونه من ريد اعليه كما قالوا في قول صاحب الرسايت فتح بلدة عنوة
 اي قهرها هذا اليتي رلفة لانه عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقهر مستعدي بل
 هو تقدير في طريق شعور الذهن والكناية لانه في الذلة يلزم القهر وانه القهر
 يستلزم الذل ثم التأويل المذكور معروف في كقولهم يهولون وفي كقولهم
 جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اي وقع التقطع
 قبل بينه لم يعرف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشاف جعله في الاسناد الى خبر
 الامر لتقرره في القوس اي تقطع الامر بينكم اولى اذا لا يعرف له شاهد
 الاصل من مدوم بانه الاسناد الى المصدر المفوظ جافي الفرج دونه **قوله**
 فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبى الصواب انه يهول الشيء الشيء مثلاه و
 ضغيفه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى فزده عندا بضعفان في النار واذا
 زاد على عذابهم ضعف فقد اناهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في موضع آخر ربنا
 انهم ضعفين في العذاب روى ابو عمرو عن ابي عبيدة في قوله تعالى يضاعف
 لها العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة اي يبدى ثلثة اعذبة
 وانكره الازهرى وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم وبتقار قهرهم و
 انما الذي قال الخذاق انها يعذب مثل عذاب غيرها لان الضعف في كلام
 العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون
 ما قاله ابو عبيدة وابا وقال الراجب الضعف في الالفاظ المتضايفة كما
 لتصف الزوج وهو ترك الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا قيل
 اضعفت الشيء وضغفة وضاعفة ضمت اليه مثله فضا عدا اضعفت الشيء
 هو الذي شينه وانه اضعف الى عدد اقصر ذلك العدد ومثله نحو انه يقال
 ضعف الشجرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل احطيه ضعف واحد فانه ذلك

في معنى الضعف
 والتضعيف

ذلك يقتضي الواحد ومثليه لانه معناه الواحد واللاذني يزاوجانه هذا اذا اضيف
 فان لم يضاف نقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما
 يزاوج الآخر فنقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الآخر فلا يخرجان عن
 الاثنين بخلاف ما اضيف الضعفا الى واحد فيثقلهما نحو ضعف الواحد
 ويقال الا صم وهو في له وقرك في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج
 الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم كفاية
 النطق به عند الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه كثر فيه حرف واحد فثابه
 الا صم لانه بكر حرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة المذغم **وله** وكان اهل
 جاهلية اي عمدة او الابلام التي كثر فيها جهل او خصلة المنوبة الى
 جاهل وتلك سمي فترة لفتور الذواعي في العمل بالشرائع التي فيها
 وهي ما بين الرسل في رسل الله عز وجل **وله** سيمون رجب شهر الله نون رجا
 لانه المراد غير معين وفي التلويح وقوع في عبارة في الاسلام غير منون للعلمية
 والعدل في الرجب لانه المراد رجب بعينه وهذا التقليل يكون رجب الغير
 المنصرف معد ولا في الرجب المهر فباللام الصمدية ولو لم يعين العدل
 كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ج وهذا التقليل ذكره صاحب الكشف
 وتبعه الشراح وفيه بحث وهو ان رجا علم لان جميع اسماء الشهور
 في باب الاعلام بجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان و
 رمضان في الصرف فان الالف والنون لا يريدان لايون ثرا في الاسم
 يمنع الصرف الامع العلمية وتعرف العلم بمنع ان يكون بالاداء فلا يكون
 اسما للرجب على ان العدول في علم الى علم باطل غير وارد كذا ذكره الاصفهاني
 في شرح البديع ومالي الى ان منع الصرف سهو في النسخ ويمكن ان يجاب

سيمون رجب شهر الله نون رجا

عنه بانه بعض الاعلام قد يدخل حرف التبريد للمح الوصفية كالحي
 قلعل الرجب منه وفيه انه ادخال اللام للمح الوصفية ليس مقبلاً في
 شئ من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الما بيني في شرح مكفي والفرق
 في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول
 عن علم الجنس الى علم شخص ليس بمعيد علم انه اللام التي تدخل على العلم
 للمح الوصفية انما يدخلها بدخاها في العلية واطلاقها على مسمي
 بها او صافا لقصد مدح او الذم كما صرح به في شرح اللب للسيد فليس
 فيهما ذكر عدول من علم الى علم كما ظن وادخالة الشر الذي للتشريف والتعظيم
 ولذا سمي رجب لانه الرجب العظيم ولا نهم كانوا يعظمونه في جاهلية
 ولا يستحلونه فيه القتال وانما قالوا رجب فخر لا نهم كانوا انشد
 تعظيما له واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجباً وسمي الشريف لتعظيم
 اياته حين رآه والرهلان كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع وهو الا صوب
 والكاف للتشبه وكلمة ما قيل كافة لراعي الدخول في مفرد وقيل مصدرية
 عند اكنة النجاة وكلمة ايضا تاكيد لما استفاد من الكاف وفي هذا القيل
 قولهم كما انه ريد في فاضل الناس كذلك عمرو واما قولهم كما انه زيدا
 قائم عمر وقاعد فالظاهر انه الكاف صرنا لتحقيق معنى الوجود على ما ذكره
 علماء الدين البسطاني كما في قوله تعالى رجا رحما كما ربياني صغيرا
 علامنا نقله صاحب اللباب وجهه شراحه بانه ليس الكاف فيه للقران في
 الوقوع كما في قولك كما حصر زيد قام عمرو لانه التوبيت من الوالدين
 واقفة والرحمة لهما مطلوب الوقوع والمعنى او جدر حتمهما ايجادا حقيقا
 كما اوجدوا لادان التربية ايجادا حقيقا في الزمان الماضي وقال الراغب

في ان الكاف للتشبه
 والقراءة والتحقيق والتخدير

الراغب الكاف في قوله ها او كما الذي مر على قرية ليس للتشبيه بجر دبل
للتخديد والتحقيق كما في قولك الاسم كزيد **قوله** مُسْتَفِيْثٌ من استغاثه
واغاثه والاسم الغياث بالكسر وهو اي المستغيث المسلوب لقدرة واستغاث
الضعيف لقدرة والمستجيب طالب الخلاص والمستنصر طالب النظر
قوله من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم
ورجب ومعنى تردد متواليات ورددت لحدث اذا اتيت به على الله
والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت اللام والالف عليه دون غيره من
الشهور كما نهم قالوا هذا الذي يكون ابداً اول السنة ذكره في النجم الواقع
وذكر في طلاق الواقعات الحسامية ابتداء السنة عادة عن المحرم ولما
اول ايام الاسبوع فالصوب انه يوم السبت لما روى عن ابي هريرة
رضي الله عنه عنهما انه عليه السلام قال خلق الله التربة يوم السبت
والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلاثاء
والنور يوم الاربعاء وبيت قبرها الدواب يوم الخميس وخلق الله
آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة منه وقول الشاعر المخر
ان الله هر يوم وليلة يكثر ان من سبت وقال ابن السكيت اولها
الاحد وقال النووي في شرح المذهب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الا
الاسبوع والخميس به لانه خامس وقد كان لشهور اهلته وايام الاسبوع
في صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء وكان محرم سمي المؤتمراً لانهم
كانوا يأتون فيه الفاتحة فسمي محرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة
فيه على ابيليس وسمي صفرناجداً لانه يتخذ الابل اي يهزله فسمي صفر
لاصفراد الاشجار فيه او لاصفر ادمكة في اهلها اذا سافر وابقال داء

في معنى المستغني والمستجيب
والمستنصر

في بيان اسماء الشهور ووجه
تسمية كل واحد منها بالاسم

صفراً اي حال او لاصفار وجوههم حين وقوع في الناس فيه وباء و
 سمي ربيع الاول خوان و ربيع الآخر ويصان فسميا ربيعين لا ربيع
 الناس فيهما اي اقامتهم في الحصب وجمادان حفيان ووزنة فسميا
 جمادين لجود الماء فيهما يوم سمي وجميع الشهور مذكورة الا جمادين
 ورجب الا سمى لما لم يسمع فيه صوت السيلاح فسمي رجب لتظيمه وتظيمهم
 فيه الكرامتهم وفي المروضة لم يعذب الله تعالى في شهر رجب وفيه نظر
 لان قوم نوح عليه السلام اعرفهم الله تعالى فيه كما قال النبي وسمي
 عجلان فسمي لشبانه لا تشاب القبايل فيه وتفرقها في الفارة او تشاب
 الحيد فيه لرمضانه ورمضانه نائق فسمي رمضانه لان يومض فيه الذنوب
 اي يحرق او لرمض الفصل وشمس اعدال بالذال المعجمة فسمي شوالا
 لشول النافيه فيه بذنوبها يوم التسمية ليعلم الذكر انما حامل اولان العز
 كانت تسول فيه اي تشرح عن امكنتها ووذو القعدة هو اعظم في القعدة
 لقعودهم في حالهم عن العدو وكرب وذو الحجة برك لبروك اهلها
 فسمي ذال الحجة لاداء الحج وكانوا يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين
 ايهون وللتلثاء جبار وللاربعاء ذبار وللخميس ولسبحة
 المروية وللبت شبار ذكره في غرر تفاسير وقال بعض اكابر المتأخرين
 ايام الاسبوع في الاعلام الفوالب فيلزمها اللام وقد يجر لفظ الاثنين
 في اللام والسر في جعل هولاء في الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسيتها
 محافضة على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لاؤها لازمة في اصل
 اجناس صارت بالقلية اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل
 جنسيتها مقدرة والتلثاء والاربعة لما جعل اسمين جعلت الهاء التي

يعرف فيه احوال
 اسماء اشهر

التي في المدد مدة فرقاً بين كمالين ذكره في جمع المضاف
وفي بعض شرح الكشاف قد اُطلقوا على ان العلم في ثلاثة اثار
مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول
وشهر ربيع الآخر في البوابة لا يضاف الشهر ثم في الاضافة
يقترب حال المضاف اليه في اسباب منع التصرف ووجوب اللام وتنوعه
وفيه انه الامام ذكر في تفسيره ان رمضان يختلف فيه اختيار محايها
اسم الله ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر رمضان
واختيار محاي السنة وهو الصحيح ان رمضان ليس شهره واختيار صاحب
التيسير ان شهر رمضان في قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة
والاسم رمضان واليه مال الراي بقول من قال ان العلم لو لم يكن
شهر رمضان لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز انشاء زيد
بصحيح **قوله** حركة نهال في مختصر الصحاح حركة قتال حركة ضد السكون
والقتال المقاتلة فلا يتعلق به السماع بل خبره وصوته والفعال
جمع نقل وهي الحذاء مؤنثة تصغير فعلة تقول نفل وانتقل اي جتدي
وانفل حقه وراثة ولا يقال نفل ف المضاف محذوف على الوجهين
قوله ولا تفقه السلام القفقه حكاية صوت السلاح ونحوه ففي
قفقه السلاح تجريد في الاول او تنصيص في الثاني كما في قولهم
العلم صفة قائمة بغيره او تنصيص به والواو في ولا تفقه هي المفعلة
بلاو المزمرة للنفي المؤكدة له بشرط ان سبقها بنفي وعدم فصلية
نحو قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجماع
والافتراق والعطف في عطف جملة عند بعضهم على الضامير العامل

بعضه رتبة بلاء النافية
احوال الواو العطف

والمشهور انه في عطف المفردان واذا فقد احد الشرطين امتنع
دخولها فلا يجوز نحو قاص زيد ولا عمرو وجاز ولا الضالين لانه
في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير
جاء قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه في خيفة ظلم
وحجة ولا جيل لانه المعنى لا فتى احرزه مثل فرهل بهلك الا القوم
الفاسقين ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية لا غير
واما ما يتوكل الاعى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا
كرور وما يستوى الاعى حياء ولا الاسوات فلا الثانية والبرق
والخامسة زوايد وقد يقال قصدت في الاستواء في كل واحد منهما مقصدا
الى الآخر كانه قبل ولا يستوى الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات
فانه قلت كلمة لا في نحو ما جاء في زيد ولا عمرو تفيد التصريح بمجموع
النفي اذ بدو نهارها بما يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون زائدة بل مفيدة
معنى مقصودا قلت افادتها المعنى لا تنافي سميتها بالزيادة فانها
يسمونها كانه في كان زيد فاضلا زائدة وانه كانت مفيدة بمعنى
وهو لمضى والانتقطع ولما كان المضاعف في الثلاثي غير في
الرباعي لم يجعلها في تعريف واحد لتعذر جمع محققا بخلافه في
تعريف واحد اذ لم يوجد قد تشترك بين الاثنان والفرس
وغيرهما واطلاق المضاف على تسمية من قبل اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة ولا يخفى تندر تعريف العيني الثابت للشمس والذهب
وغيره ولم يتمرض للزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لانه حكم حكم
لا مخالفة بينهما ما كان عينا ولا له في جنس واحد فانه قيل هذا

هذا متقوص بنحو فرح فانه ليس عينه ولا له في جنس بل العينا كذلك
قلنا المراد ببيان المضاف الذي يكونه التضعيف فيه اصليا ولم يكن
بسبب زيادة حرف كما ترى الكاف بمعنى هه على كما في انت
وقول بعضهم كبر حاني قبل له كيف اصبحت اى على ما انت وعلى خير
وقيل المعنى بخير ورد بان لم يثبت بحى الكاف بمعنى الباء وقد
يكونه للتقليل اثبت ذلك قوم وتفاء الاكثر و قد بعضهم
جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما وحق جوازه في بحر و كباد
وتسمى كاف المفاجاة والقران والتقييد على ما ذكره على الدين
البسط في خواش المطول في قوله الفرية كما يفهم في كبرهم
كونه الكلمة حيث قال وما في كبرهم كافة والكاف للتقييد والتقدير
الفرية كذا على الوجه الذي فهم ثم قال وباجملة فليست للتشبيه
قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا حول
لها لانها لم يبق حرف جر في قوله المضاف ابتداء فانه قبل قد صرح في
كشف الوافية انه مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردا
الا اذا كانه قول مصدر كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف المصدر
ويترك صفة منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع في مقول كقول
مفرد فهو مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف قلنا هذا على
ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة
على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضا
ونقلناه في او ابل هذه الرسالة في انه الكلام واللفظ والقول
في حيث اللفظة بمعنى يطلق على كل حرف في حرف المعجم او المعاني وعلا كنه

كاف بمعنى على
القران وقد يكون للتقليل

يعرف فيه وجود قول
القول مفرد

منه مفيداً كان أو لا فلا كلام في كونه مقول القول مفرداً قال ابن
 التيمي في حكمة انوار التنزيل بعدما قال وحقيقة القول كلفظ
 بما يفيد فائدة تامة فالمركبات والكلمات المفردة والمركبات
 الناقصة ليست باقوال والاولة انما يقع ما لا يفيد لصحة قولهم
 في قيود التعريفات قوله بهذا لخراج الشيء الفلاني مشيراً
 الى كلمة واحدة في كلمات التعريف او الى مركب ناقص في
 الفاظه الا ان يصار في امثال هذا الى الجواز واختم ان للصرب
 في القول ثلاثة مذاهب اكنهها حكاية ما بعده فحمل النصيب كان
 جملة لو قوعها موقع المصدر كانه قال قولاً ثم عدل الى الجملة لا
 لارادة مخصوص لانها بمنزلة النوع في القول ولذا ينصب المعطوف
 عليها كقال زيد عمر منطلق او مثله بالنصب لا غير حق المحكي أي يؤيد
 على هيئة فلا يقال قال زيد عمرو والظرف او تفه منطلق ولا عمرو
 وبكره منطلقاً اذ لم يقله المحكي عنه لانه يلبس ان الفتحة والثنية
 التأكيد والمعطوف داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيها
 حكى الله تعالى قيل في المحكي في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا
 سلاماً اجمع القراء على نصبه لانه المراد التبري لا التحية اي تبرؤنا
 منكم تبرأوا وسلمنا منكم سلاماً ولذا انصب وفي قوله تعالى قالوا
 سلاماً قال سلام في النصيب جهاً على المصدرية اي سلموا سلاماً
 وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كي تقول حقاً لمن قال لا اله
 الا الله ورفع الثاني على انه خير مبتداء اي امرى سلاماً او مبتداء مخبر
 مخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني لبني سليم اجزاء القول مخبر

دي

في غيبه شرط والمذهب
الثالث احداهما نجي

مجرى الظن بأربعة شروط الاستفهام ونحوه والاستقبال وان
لا يفصل بين حرفي الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في
بعض شروح الكافية وهو الظاهر ان هذه الواو في الحكاية
لا في المحكي والواو التي في نسخ المتن ليست في خبرها فانه قيل
خبر قد يكون مع الواو وان كان حرفه ان لا يكون بها خبر المبتداء
عليها حكم الرضى وان كان قليلا وذكره الدمايني في بحث
لجمل من شرح المعنى وخبر باب كان كقول الخاسي فلا صرح التفسير
وهو عربيان وخبر ما الواقعة بعد الا كقولهم ما احدا لا اوله
امارة وخبر لا الواقعة بعد يد كقولهم لا بد وان يكون قالوا
هذه الواو لتأكيد لصوق خبر باسم كالواو التي لتأكيد لصوق
الصفة بالموقف في قوله تعالى سبعة وثمانتهم كلهم وقوله تعالى
وما اهلكنا في قرية الا اوليها كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا انما
ذلك مما روي على خلاف الاصل تشبيها بحال في كونه كل منهما حكما
لصاحبه على انه صاحب المقتلح قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال
من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعذر ذلك حال كما يكون
معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف يجعل الواو لتأكيد
للصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سرهونم اعترض
لصاحب الكشاف بانه لا عيب في السرهون لان قال لانه ذهول
يزول باده في تنبيه والبشر لا يخلوا عنه وانما العيب في الخطاء وهو
انه يستقر الصورة للنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلا
او يزول بعد انقاب ورد بانه قد تكرر في الكشاف محل على الوصف

مس
يعرف فيه الواو الواقعة بعد
نبت

في الفرق بين السرهون وخطاء

مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهواً سهواً ولا شك انه معنى الجمع يناسب
 اللصوق وباب مجاز مفتوح نقول صاحب الفرائد دخول الواو بين الصفة
 والموصوف غير متقيم للاتحاد بماذا وحكما وتأكيده اللصوق يقتضي **وله**
 الاثنيتين مع انا لانه الواو تفيد التأكيده وشدّة اللصوق ليس لك
 من الثلاث حال يعني اما من ضمير عينه ولامه وقد جاوز بعض النخاة انه
 انتصاب محال عن المضاف اليه من غير تأويل واعتبار شط على ما ذكره
 في شرح المفتح السعدي ومنه بعضهم نقلوا بانه محال جزء من مخبر عنه
 والمضاف اليه لاحظ له في الاخبار عنه وذكر الاله لست انه الصحيح انه اليه
 انه كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والافلا الاله قد جاء كقول بقا بل
 ملكة ابراهيم حنيفاً واجاب عنه بعضهم نقلوا عن صاحب الكشاف بانه المضاف
 اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان في حكم كانه قوله تعالى **حجب**
 احدكم انه يأكل لحم اخيه ميتا فانه لحم الاخ هو الاخ وبالعكس ذكره في
 كشف الوافية وقال الدمايني قالوا لا يقع محال في المضاف اليه الا بانه يكون
 المضاف جائز كعمل في محال وبانه يكون جزءاً منه وجزء منه في صحة التقاطع
 والاستثناء به **وله** في صحة حال الفاعل كذا ذكره ابن كمال باشا في
 المفتح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه محال فيقول معنى الاضافة لما فيها في
 معنى الفعل المستمر به حرف بحر كانه قيل لمة لا بابراهيم حنيفاً والصحيح انه
 عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما في معنى الاتحاد بالوجه المذكور وانما محال
 في مبتداء وقد جاوز جماعة في النخاة المحال في المبتداء وجعلوا العامل انتساباً
 مخبر الى المبتداء فانه معنى فعلى قابل للتقييد انه قصد هناك تقييد
 كذا ذكره سيد محققين في حواشي شرح المفتح واعترض عليه بانه

حواشي

بوقوفه وقوع المحال في
 المضاف اليه والمبتداء

نلك

١٢٥
بانه قد صرح بعض النحاة بانه تأخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان
مثل هذه العامل ضيف لا ينفقد الا بعد انفقاد الكلام فقبل ذلك ليس
له قوة العمل في الحال واجيب بانه هذه الهمزة وان كانت مقبولة الا
انه المناسبات النحوية تابعة للاستعمال والاستعمال ليس على السيد الحق
لقوله فله جزاء كني فقد مر جوابا بانه جزاء في قراءة النص حال في
المبتداء وهو كني وقوله فله والارض جميعا قبضه يوم القيامة فنق
فيما ذكرنا بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل ان يكون حاله في ضمير خبر
وهو الظرف المتقدم ولك ان يجعل عامل الحال لفظه كانه في خبر وتختلف
عامل حال وذيرها وجائزة عند مجوز الحال في المبتداء وهو سبويه
واتباعه وقد قال السيد محقق في قول التخصيص فالفصاحة في المفرد
خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حاله في المبتداء بناء على جواز نهائه
على تاء ويل لانه المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها
في المفرد وان كان المال واحدا ثم قال لهذا امثاله في التراكيب ولما
فيها جزالة المعنى وان اخرجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز
انه يكون قوله في التلا في صفة المبتداء بانه يقدر متعلقة بمعرفة اي
المضارع الكائن في التلا في على القول بجواز حذف المول مع بعض صلته
وقد اعتمد على هذه الطريقة كثيرا في الاعاجم المتأخرين ذكره الديلمي
وفيه بحث لانه الكائن المقدر في مثله الثبوت كالمؤمن والكافر في التلا
فيه حرف تعريف لا ضموصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته
وذكر بعضهم انه تقدير المتعلق في مثله معرفة بني على اعتبار التدرج في
انه يقدر او لا منكرا اذ لا دلالة للظرف على ان يدمنه ثم يهتبه تقدير اللام

ثانيا وفيه ان قد بر المرفة نكش في المقام كما اشار اليه الشريف المحقق
 لا في دلالة الظف نم قال ذلك البعض ويجوز جعل النكرة
 صفة للمرفة بيته حذف اللام والمضاف بناء وبل فك الاضافة على
 مانص عليه بو علي في الشيرازي وبنى عليه قوله كانت مزاجها عسيل
 وماذا اي كان مزاجها ناضج وقوعه خبرا مع نكارة عسيل وماذا كمال
 به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل المرفق حالا بيته
 حذف اللام في مثل قولهم ما نحن بالرجل مثلك مع وجود المانع
 في اظهاره على ما صرحوا به جاز ما نحن فيه بل جوازه ولا مانع اولى
 فان قيل ان الشارح قد مر في شرح المفتاح بان المرف بلام الحقيقة
 كالمعهود الزهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريفه المتعلق اجيب
 بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد بخلاف
 المعهود الزهني ويقال له الاصم جملة متعينة ضمة وهي التي تفرض
 بين الشين لا فادة التقوية او التشديد او التحسين او التنبيه
 او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الانعطاف او
 بيان السبب لا سرفيه غرابية والواو الداخلة عليها سهي واو اعترافية
 ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة
 بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتداء والخبر
 بين ما اصلها المبتداء والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم
 وجوابه وبين الموق وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء
 الصلة وبين المتضايقين وبين الجار والمجرور وبين حرف النداء
 وما دخله عليه وبين الحرف وتوكيده وبين التنفيس والفعل

مطلوب
 في جواز جعل النكرة صفة
 بالصفة ونحو الحاق

مطلوب
 في احوال الجملة النقصية
 وفائدتها وحل وقوعها

والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفية وبين جملتين
متقلبتين وقد يفترض بأكثر من جملة ومن جملتين وصرح به صاحب
الكشاف وجوازه سبع على ما ذكره ابن مالك وقال أبو علي لا يفترض
بأكثر من جملة والمعرفة كثيرا ما يلتبس بالحالية ويميزها منها
على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مفتي
اللبيب ابتداء قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبالواو
مع تصويرها بالمضارع المثبت وإن الشرطية ولن والسين
وسوف وكونها طلبية نقول الحوفي في قوله لعل أنه داهي الخ لعل
سهردين أن الجملة حالية مردود هذه هي الفرق اللفظية
وأما الفرق المعنوي فما أشار إليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
التحذير ثم المجل في بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض
وانتم قوم عاد تكلم الظلم في معنى كحاق وانتم تضمنون العبادة
في غير موضوعها وبينت بعضهم بأنه الحالية قيد لعامل كحال ووصف
له في المعنى بخلاف الاعتراضية فإن لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه
المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ في الحال لأن فيه عموم الأحوال
بخلاف الحال وهي قيد للفعل بقي سهرنا فائدة وهي أن ابن هشام
قال في المعنى للبيان في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
النحاة والنحاشري يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك في لا يعرف
هذا العلم كإيهان توهماته أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحاة وهو
الاعتراض بين شيئين متطابقين وبين الدائم بين تلك الاصطلاحات
على وفق المطول حيث قال في أهل البيان في يقول الاعتراض أن يؤلف

في اثناء كلام او كلامين متصلين بمعنى بجملة او اكثر لا محل لها في الاعراب
 لنكتة يؤول في الابهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط
 بل مع جميع ما يتعلق بهما في الفضلات والتوابع والمراد بانصال الكلامين
 ان يكون في الثانية بيانا للاول او توكيدا او بدلا منه وسنهم في يقول
 هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى
 او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها في الاعراب لنكتة سواء كانت في
 الابهام او غيره وسنهم في يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين
 متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ويجوز ان يكون فصل المضعف
 على الاضافة في المحذوف هو المبتداء على ما قاله الواسطي في الاول في كونه
 المحذوف المبتداء اذا دار الاسر بين كون المحذوف مبتداء وكونه خبرا لان
 الخبر محط الفائدة والخبر على ما قاله العبدى في ان الاول كونه هو الخبر
 واذا دار الاسر بين كونه المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتداء والباقي
 خبرا فالثاني في لان المبتداء على الخبر فالمحذوف على ان الثابت فيكون
 حذف كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان بعض الاول برواية اخرى في ذلك
 الموضوع او بموضوع آخر شبهة او بموضوع آخر على طريقة واذا دار الاسر
 بين كون المحذوف اولاً وثانياً فكونه ثانياً اولي واذا احتاج الكلام الى
 حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانياً ما فقد بره مع الثاني
 اولي نحو الجحيم ~~شديد~~ يقال له المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابق
 موجود في الثلاث بين عينيه لانه لكثرة المطابقة في الرباعي ~~قوله~~ زلزل
 فان فاؤه ولامه الاولى كليهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على مذهب
 البصريين فوزنه فعلا واما الكوفيون فيجوزون في تصغير الفاء وحدها

في كون المحذوف مبتداء او خبر
 فيما دار الاسر بين كون المحذوف
 مبتداء وكونه خبرا

في ان كل مبتداء عقب بان الوصلية
تدري في خبر بالاولى لكن يؤتى في خبر بالفاء

ويقولون ان زلزل مشتق في زل لمواقفة اياه في المعنى فالزراء الثانية
عندهم زائدة فعفل قول وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح
الكشاف كل مبتداء عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية او لكن
مثل هذا الكتاب وان صرح به لكن كثر علمه وذلك لما في المبتداء باعتبار
تقييده بان الوصلية في المعنى الذي لا يصلح الخبر استدراكا له وشماعا لا على مقتضى
خلافه وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتداء المقرون بان الوصلية شابه
في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل
الشرط عطف على محذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتداء وان جعل
الواو للحال على ما يرى الزحشرى والشرط محتاج الى الجزاء فاشبه
الخبر بالجزا حيث قرن بالمبتداء الشرط وقال علاء الدين البطائي في
حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام خبر ولي خبر
والتقدير بهذا الكتاب وان صرح به لا يقل علمه وانما يقل علمه لو لم يكن علم
لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه
طى المقدمة الواقعة في معرض خبره ساقط ما غي تختص بما ذكر بل هو جار
في باب الشرط يعتبرون طى خبرا مع يتبعه ويقمون المقدمة المحوية على
الثناء والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان
زيد فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان زيدا فقيرا فلا عيب له وانما يكون
عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل فما ذكره مولانا حارون في حاشيته تفسير
القاضي في ان غاية ما يقال في تبيين امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كي في
كنت وما ينشأ مني الوعيد وان كان في الحروف والزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال
في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية

في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما يلزم بان المضاعف في الرباعي لا يسمى
 اصم كما ان المضاعف في الثلاثي لا يسمى مطابقا بل حقه الابدال اعلم ان
 الابدال اما التحفيف او المشاكدة لحروف وتعاريفها في تخرج او في الصفات
 كالجهر والهمس وغير ذلك ان يجعل حرف موضع حرف آخر قال موضع حرف
 ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احتراز اعني جعل حرف عوضا عن حرف
 في غير موضعه كراهة ابن واسم وتا وعدة وزنة لا يسمى ذلك بدلا لا يجوزنا
 وقوله آخر احتراز عن رد المحذوف في مثايب واخ وسميت فانك اذا نسبت
 اليها تقول ابوتني واخوتي ولست يرد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق
 ح انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالاً لانه حرف مكان هو نفسه وبهذا القيد
 خرج نحو اخت وبنيت عن التمرير فاننا وان قلنا التاء فيهما عوض عن محذوف
 لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون عوضا فاء
 ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولا ما
 ان كان الاصل لا ما في ماء وزائد اذ لا على المعنى المقصود انه كان الاصل
 كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف معلوم ان تاء اخت وبنيت ليست
 كذلك فان قيل هذا التمرير غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظلم جعل
 الظاء مكان تاء اقل لا رادة الادغام ولا يسمى ابدالاً لان الظاء ليس بحرف
 الابدال فوجب عليه ان يزيد قيد الادغام والجواب انه لما بين عقيدة
 الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف
 ولك ان تقول تنوين حرف للمهد كما قيل في تنوين في قولهم موانع الحرف
 في تنوين ضحى في قوله بها موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس
 ضحى وفي تنوين دمعاً في قول البردة وفي تنوين قوماً في قوله عسى الايام

يعرف في تنوين الحرف

الايام ان يرجع في قولنا في تنوين الاسير في قول المفتاح ولا سيما تجد
 القرآن وفي تنوين حاجب في قول كمال يا شاد تفاع شأن حاجب
 الاول **قوله** والحروف التي تجعل موضع حرف آخر آه وقال بعضهم حرف الابدال
 ثلثة عشر جمعا قولك استجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا ال
 الصاد والذال وبهما حروف الابدال لقولهم صراط وزمتر في سراط
 وسقر وذاد والسين وهو ليس في حروف الابدال ولو اوردوا اتسع
 اصله سمع ابدل السين في التاء اجيب بان المراد ما لا يكون في اللادغام
 والالورد اذ كروا ظلم اصلهما اذ تكروا فظلم يعني يلزم انه يكون
 جميع الحروف التي تبدل لادغام في حروف الابدال ويلزم منه
 انه يكون جميع الحروف غير الصاد والسين والقاء والراء في حروف الابدال
 لان جميع الحروف غير ضوى شفر تبدل في اللادغام والياء والواو والميم والهمزة
 في حروف ضوى شفر في حروف الابدال **قوله** حروف انصت يوم جد طه
 ذل انصت امر في الانصات ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو
 علم لشخص وذلك في الدل وهو خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة الى انصت
 في هذا اليوم **قوله** وكل منها تبدل في عدة حروف فالهمزة تبدل في حروف
 الفة وفي العين وفي الهاء والنون تبدل في الواو واللام والصاد تبدل
 في السين التي بعدها عين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل في الواو
 وفي الياء وفي السين وفي الباء وفي الصاد والياء تبدل في الالف وفي الواو
 وفي الهمزة وفي احدى حروف الضميمة كما ذكره وفي النون وفي العين وفي
 الياء وفي السين وفي التاء والواو تبدل في الالف وفي الياء وفي الهمزة
 والميم تبدل في الواو وفي اللام وفي النون وفي الياء والهمزة تبدل في الياء

ينفذ في حروف ذوات حروف تبدل

المشدة وغير المشدة والدال تبدل في الماء والطاء تبدل في الماء والالف
تبدل في الواو وفي الياء وفي الهمزة والهاء تبدل في الهمزة وفي الالف في الماء
وفي الياء والراء تبدل في السين وفي الصاد الواو قعتين قبل الدال ساكنتين
واللام تبدل في التو في الصاد والاشدة في المطولات فلفظ الكل للتكثير
دونه الاحاطة وكما في التميمي صرح به العرف بالبرهان في شرح المفاتيح والتشريف
فيه في اول القصص اشار اليه فيه ايضا في قول السكاكي والغلب يجري في كل فن
وصح ابن كمال باشا في تفصيل قوله تعالى وجاءهم الموج في كل مكان ان لفظ كل
قد يكون للتكثير والمبالغة لا الاستفراق كما في هذه الآية في حاشية لشرح كفتح
في اول فن الثاني ان لفظ كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتوبيخ لان
في شجر العناب وصح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران ان
لفظة الكل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم كل
شيء وصح في شرح المشارق في صحيح حديث في سجدة الله في دبر كل صلوة ان
لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الا فرادى ولا مجموعي **قوله** يعني ان اصله
املت في املت الكتاب واملته لفتان جيتان جاء بها القران واستعملته
الكتاب سئل ان يمليه على **قوله** قلبت اللام الاخرة يا ذفا قبل لم خص اللام الثانية
ولم خص بالياء قلنا لانه الثقل نشاء منها ولا لانه لام الفصل هو محل للتغيرات
والابdal نوع في التغير وان الياء اقرب الحروف الى اللام فيخرج **قوله** نحو تقضه
البازي التقض النزل قال الجوهري لم يستعملوا في التقض تقض الا ببدل
قالوا تقضه فاستقلوا ثلث ضادات فابدلوا في احد من ياء كما قالوا انظني
في الظن وحيت بالخبر وحيت به اي ايقنت واللفاع نيت ناعم في اولها
يبدل يقال القيت الارض تلع لفاعا اذا انتهرها فاذا اردت انك تناولتها

في ان لفظ كل يجري
وتنبيه التكثير في الاحاطة

سألها قلت تلحقها واصلها تلمعها فكرهوا ثلث عينات فابعدوا الأخيرة
 ياء وقال ابو عمرو اللعانة الكلام الخفيف رعى او لم يرفع وهدوت بحس قد هدته
 درجته قد خرج صرصرته الى قلته صدى ككت **قوله** منا السماء وخرج قال
 القاضي في قوله تعالى لننسا النار المترايض الشئ بالبشرة بحيث يشار
 محاشيه وقال الزحشر في قوله تعالى يسرهم العذاب جعل العذاب ماسا
 كأنه حتى يفعل بهم ما يريد في الآلام وناقش الشارح فيه بان المترليس
 في خواص الاحياء وانما هو تلافى لجبين في غير واحدة في امانة يقدر الارادة
 او يعاد علة بالفعل عن ارادة كما يعبر به عن مشارقة وعن القدرة عليه
 وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامته السبب مقامه وبالعكس ليصح
 قوله فقلنا في نال نيل اصاب في باب فهم يفهم والسماء على ما ذكره القاضي
 اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وفي جمع سماوة وقال
 صاحب غرر النفايس السماء جمع سموات وهي جمع سماوة كجرادة وجرادة وقال
 الحسن النفاري محققون على ان السماء المظلمة للارض مؤنثة لا غير وهذا وجها
 منقط في قوله السماء منقط به بوجوه منها انه بمعنى ذات انقطاع وليس بمعنى اسم الفاعل
 وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث والاغلب التأنيث وجميع
 في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ
 هذا ولا يلتفت الى ما ذكره الجوهرى من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث
 ويجمع على اسمية وسموات وفي محقق السماء كل ما علك فاظلك ومنه قيل سقفا البيت
 سماوة وسميت سماء لانها سميت وعلت واخذ بصفتين وشرط لا يفتح السماء مثلثة
 اسماء جبل وسموى في هوى يرمى يرمى هو تيا بفتح الهاء وكسر الواو
 وتشديد الهمزة سقط وبضم الهاء القصد الى الاعلى **قوله** خلا ان الفتاق من

السماء

في المطايا آه و قبله فبا تو ايد لجون و يات يرى بهير بالدجي هادي غوسي
 خلا ان العناق في المطايا قائله ابو زيد الطائي يصف اسدا يقصد
 صيدا بلهم و بات يكون بمعنى صار و لا اقترا ان مخون الجملة بالليل و بمعنى
 عرس قال الخليل البسيوتى دخولك في و كونك فيه بنوم و غيره لا ترى
 انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها و من قال بت بمعنى عشت
 فقد اخطأ حتى ان رجلا سقيم اعتقاد سمع قوله عليه السلام لا يدري
 ابن بانت يده فقال انا ادري ابن ببيت يدي فلما نام في الليلة الثانية
 و استيقظ كان يده في دبره الى الكوع و اذ لم يج سار في اول الليل و الاسم
 الدجي بفتح الجيم و الدجبة و الدجبة كالجربة و القرية و اذ لم تشديد الدال
 سار في آخره و الاسم ايضا الدجبة و الدجبة و سري سري بالكسرة و سري
 بالضم و سري بالفتح و اخرى ايضا اى سار ليل كان في كلة او في بعضه و بالالف
 لغة للجاز و الدجج على ما نص عليه في محمل و الاساس سري الليل كلة فانه شرح
 المفتاح الشريف في ان الدجج هو السري في بعض الليل و السري هو السري
 في كلة ليس بذلك و البصير ضد الضرب الذي هو ذاهب البصر و فصل في بصر بهارة
 و بصر بمعنى علم و الدجج جمع دجبة و هي الظلمة و الهادي في الهداية بمعنى
 الرشاد ضد الفى بمعنى الضلال و الحنية ايضا و عرف الهداية الزحشرى
 بالدلالة الموصلة الى المطلوب و عرفها الامام الرازى بالدلالة على ما
 يوصل الى المطلوب و اصل اليه بالفصل و لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة
 اكثر و لذا عرفها المتقدمون في شراح اهل السنة بخلق ابتداء و استعمال
 الزحشرى في الكشف على ما قاله بوجه ثلثة و اعترض عليه الرازى
 و دفع اعتراضاته بعض الفضلاء و بعضهم دفع دفعها لم اره ابرارنا

في الضارب

في ايرادها جدوى لكونها مدافعة ودعوى وغوس بالبيان بجملة والبيان كماله
 بمنزلة الشد بد الفوى وخلا يكون حرفا جارا المستثنى فقبل موضعه نصب
 على تمام الكلام وقد يتعلق بما قبله في فعل او شبهه على قياس
 حرف الجر وقبلهما في موضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا
 وصورة الاول صاحب المنع لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل
 يريد معناها عنها فاشبه في عدم التقديس حرف الزايد ولانه بمنزلة
 الاوهى غير متعلقة وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف اذا جريا بعده
 ويكون فعلا مستدينا صبا له وان كان لازما في الاصل في خلا المكان
 لتقيد معنى تجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن نفيا ولا استثنى به الا
 اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه
 واسم فاعله البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستأنفة او حالية
 وقد يكون تحذوفا على خلاف في ذلك وما خلع لا يكون بعد الا النسب
 لانما المصدرية يمين الفعلية وموضعه نصب على الحال عند
 التبرافى كالمصدر الصريح في ارسله الاراء وقيل على الظرف لنيانها
 عن الوقت وقال ابن حروف على الاستثناء كاستصحاب غير قاموا
 غير نيد واجاز الجوبه الاخفش والكسائي والفارسي وابن جنى
 والجرمي والربيعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزداد اوله جاء
 بانه من تنحة الاول وبان لا يزداد اوله في قوله تعالى لا اقسيم ورد عليهم ايضا
 بانهم ان قالوا بقياس ففسد لان ما يزداد قبل الجار والجرم وبل بعد
 نحو عما قليل وفي مارجحة وان قالوا بسماع ففسد لا يقاس عليه والعنف
 بكسر العين جمع عتق وهو الكريم والخيار من كل شئ والمطاي جمع مطيعة

فيكون كلمة خلا جارا او مابيا

~~في الفرق بين هين وهين~~

~~بقرينة توجية تركيب اشبه في كنهه~~

وهي الابل سميت بها لانها يركب مطاها اي ظرها وقيل لانها تمط
في السير اي تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو و
الياء سقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت قاله في اليا
التفاسير ههنا في جمع القليل وهي ضميمة جمع الكثرة قال الكواشي
وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء تقول العرب
فيما بين الثلاثة الى العشرة فيهن وفيما جا وزها فيها يكنى عن جماعة
الاناث وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وتكون نحو شوكس
بالسين الموحدة المقعدة والسين المائلة المتأخرة وهو المتكبر الذي
ينظر نحو خرينه فما كثر في ان يحصى قبل عليه ان ما بعده لا يصلح
ان يكون مفضلا عليه اذ ليس شاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة ووجب
ان كلمة في متعلقة لما يتفرد اسم التفضيل الى تباعدة في الاختصاص
ورد بان كلمة في اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل فعل التفضيل مرادفا
فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور
المراد اذ ظهر بهذا اللام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدير في كثر
في سباق الاختصاص ورد الرد بان الحج ان يقول اسم التفضيل في
معنى فعل يفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى او يترقى وكونها على
سبيل مجاز فلا يلزم ما ذكره وبانه ضميمة يحصى عائد الى الابدال فقول
قال القول بانه هذا الضميمة عائد الى ما ليس بذكر مع القول بحذف الموصولة
مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا اعلم حال ما يقال في جوابه انه محمول
على حذف المضاف اي ذي وان فيه بعد وبانه في التفضيلية بحتم ان يكون
محذوفا كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن سعود في كتابه البدع ان

بهما ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت الكنية
ذات مسافة قريبة مع نوع في الحفاء كان اطلاق الاسم الالمام والاشارة
عليها مناسبا بنا في ما في حواشي المطول الحسن الفنا رى حيث قال
الالمام الالشارة الحفية وقد استعار للاشارة الحفية مطلقا و
يستعمل فيما يلو الجنس الكلام وبما ذكره اعتبار الحفاء في الرتبة عرفت
ان قول الشايع ومنه في اما على التجرية في الاول والتفصيل في الثاني
و كان الاول ان يقال اه فان قيل قد يصير حرف الضيف حرف علة كما
في صفادى و تعالى و سادى والاصل صفادى و نقالب و سادس
قلنا كلامنا في الافعال لكن كلامه في تقديرات السالم حيث قال قيد
الحروف بالاصولية ليدخل ما ابدل احد حروفه بحرف علة ان
يقيد العموم يقال ادغمت اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس ينزع
الحافظ يدل عليه قوله ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله و
لنا قاعدتان الاولى ان يحذف حرف الجر وينص لقائه النص بمقام
الجر كما في الله لا فعلن و الثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف ينزع الحرف
ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن نجيم في شرح انوار التنزيل
ان النصيب يحذف كحذف علامة المفعول به لان حرف الجر انما تدخل الاسماء
لا فضاء معاني الافعال اليها فتلوه تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال
منصوبة محل لعدم ظهور النصيب فيها لفظا ضرورة وجود آثار تلك الحروف
ولما حذف ما في ظهور نصيبها محلي عادت منصوبات على المفعولية وقال
بولانا حسن الفنا رى في حواشي التلويح الناصبة صورة نزع الحافظ
هو الفعل المذكور فانه حسن جملة الامور التي يتعدى بها الفعل القام

في بيان نزع الحافظ

الفعل القاصر صرح به في اللب فكلما نه يتعدى بعد الحاق الجار لتضمن معناه
انتهى فامناد النصب الى نزع الحافظ اسناده الى الشرط بعينه بشرط
وجوده لوجوده محلي ونزعه لظهوره **قوله** في عبارات الكوفيين الى
المسويين الى الكوفة وهي الاصل الرملة كراء وبها سميت الكوفة
قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار
الفضل واهله مرقوم بن خطاب وتسمى كوفة لانه جند كسرى
كان فيها **قوله** في عبارات البصريين اي المنسويين الى البصرة وهي
في الاصل حجارة رخوة الى البياض ما هي وبها سميت البصرة وهي
مثلثة الباء حكاها الازهرى وغيره افصح الفصح والبصرة الى
البصرة والكوفة بناها عتبة بن عذران في خلافة عمر سنة سبع عشرة وبقا
لها قبلة الاسلام وخرانه العرب لم يقبلت قط بارضها وهي اقدم اقوم
البلاد قبله ذكره في النجم الوهاب **قوله** الفرض في الادغام الى قوله
في غابة الثقل حسنا لما فيه في العود الى حرف بعد النطق به قال بعض
الفصلاء المتباعد مفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة
فلذلك اجبر الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة
حلمان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ودفعها في موضع ونما
بعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام
واحد التذت النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل
اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة الخارج احسن
في التأليف واسهل مما قربت في رجة **قوله** لا يقال ان قوله ان سكن
ولو جعل سكن ثلاثيا سلوما ويدرج رباعيا نجهولا لا يرد شيء لانه

في لفظ الكوفة والبصرة
وفي بيان من بناها
نسخ

لان معنى في الادغام يكون للرف الاول اعم منه انه يكون ساكنا بالساكن او
 ساكنا في نقه وادغامه في الثاني **قوله** بالطريق الاول قال علا الدين
 البساطي في طائفة المطول والاعتزاز بالاولية غير معتبرة في التعريفات
 قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتزاز بان ترك التقييد بقوله
 في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم عما
 ذكره في تعريف مجاز او لا لما لا يلتفت اليه في التعريفات **قوله** اعني
 مصدا اشارته الى ان نصب مصدا بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية
 على قوله في اجاز وتوقع حال في مضاف اليه مطلقا **قوله** والظابط
 انه يجب في كل فعل اه فانه قيل ينتقض هذا الظابط بخو قول ونحي
 واقتل وتنزل وتتباع فان كلامها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان
 لم يقع بينهما فاصل والثاني **قوله** في الحركة واجيب عن الاول بانه لو ادغم
 التيسير قول ودع الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الياء في مضارعه
 وهو مفروض وغيره بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء
 في التاء سقط همزة الوصل ويقال قتل فيلبس بالماض في التفتيل و
 سكن التاء الاولى في تنزل وادغم في الثانية احيى الى همزة الوصل
 ويقال استنزل فيلبس بمضارع تنزل لاحتمال انه يكون الهمزة لل
 الاستفهام وكذا لو ادغم في تتباع فقبل تتباع التاء المضارع بالمضارع
 لاحتمال الهمزة للاستفهام فانه قيل جواز الادغام فيها يستلزم جواز
 الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جواز الاستلزام الاجواز
 الالتباس وجوبه يستلزم وجوبه وهو اقيح وفيه لاشبههم صرحوا بانه
 اللبس في الفعل لا يمنع في الادغام لانه يرتفع في بعض الصور بالتصالح

قوله في الاعتزاز بالاولية
 في التعريفات غير معتبرة

باتصال الضمير المرفوع وفي البعض المضارع وفي البعض بصيغة الاسم مع انه
 لم يتحقق البس في تنزل وتباعد لفظه والآدي ان يقال عا وفق المفضل
 المفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام في اقتتل لانه التاء الاولى
 في الثانية في حكم الانفصال لان تاء الافعال لا يلزمها وقوع تاء بعد
 نحو احترم فهي شبيهة بقوله بيت تلك ولم يجب في تنزل وتباعد لانه
 لو ادغم اجتمع الى سائمة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نفي عليه
 في شرح الشافية **قوله** اذا كثرت ضبا بها الضباب جمع صباية وهي سحابة تغطي
 الارض كالدرخان **قوله** اجود لا قوام وانه صنوا واوله من بلا اعازل
 قد جربت في خلق في كنه المرامل بفتحين التورية وفي المقرب بالسكون
 التورية ولرفق وبالحريك التقدم وقولهم من لا يارجل وكذا اللاتين
 وجمع والمؤنث بمعنى اسهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف
 نداء وعازل اسم امرأة اصلها عاذلت رحمة والتمهيدا لاختيار في
 المحرر المجرب بفتح الراء الذي قد جرت به الامور واحكامه فانه كسرت الراء
 جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السكيت المجرب الذي
 اختبر ما عنده والخلق بضم الحاء وسكون اللام وضمها استيحة الطبيعة
 واختلف في تفسير الخلق قال بعضهم لا يمكن تقييده طاردي انه عليه السلام
 قال حسنا اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به وحقق انه اصل الخلق لا
 يستطيع احد تقييده واما قوله شح وانه لا يمكن ذكره في شرح البردة
 وجود السخاوة والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقوام والقوم اسم
 جماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوجد الظهير
 اليه ذكره في التلويح ولا يرد الصلوحيات لانه الدليل مجمع كونه مثنى و

في لفظ القوم

ويجمعان ولا يجمعان ما حارجات لانه شاذ والليل جمع الامور الثلاثة
 ويذكر ويؤتى لان اسم الجمع التي لا واحد لهما من لفظها اذا كانت
 لا مبيد تذكر ويؤتى وربهما يدخل فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر
 في المحل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم امرؤ وذكره صاحب الكشاف
 في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء وهو في
 الاصل جمع قائم كصوم وزوم في جمع صائم وزائم او تسمية بالمصدر والشارح
 لغوي هو عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر
 قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقبامهم بامور النساء ذكره في القابق
 وينبغي ان يكون هذا تأويل ما يقال ان في ما جمع قائم كصوم جمع صائم
 والا ففعل ليس من ابنة الجمع تقول ضئ بالشئ فيضض ضئنا بالكسر
 وضئانه بالفتح اذا جمل به من باب علم وقال الفراهولي في باب ما يحسب قوله
 او متعافد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في الاستحالات
 الادب ما هو في مقابلة التحقيق بل وجود قوله والادغام جائز فانه قيل
 ان حرك الثامه وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور جواز قلنا التحريك
 جائز فكذا الادغام المتفرع عليه قوله لفة الحجازيين الى المنويين الى
 الحجاز وهو مكنة والمدينة واليمامة وقراها ولطائف مع واديرها وهو
 وجة في قري مكنة وخبره قري المدينة وفي الوسيط والنهاية للشافعية
 في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالنهاية قال ابن صلاح وهو غلط لانه سمي
 لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمي الحجاز
 حجازا لانه مجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخس وهي حره
 واقم وصره راجل وجره ليلي وجره بني سلم وصره النار وصره وجره

في لفظ الحجاز وفي وجه تسميته

وبرة والحرة ارض دان حجازة سود نخرة كانها احترقت بالنار وجمعها
 جرار بالكسر وحران وحرّون جمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة
 بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قبل سميت
 باسم جارية رزقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلاثة ايام وكانت تسكها
 ذكره في النجم الوهاج قوله ومن يك حذف نون يك تشبها بحروف لعلته
 قال بعضهم شبهها في امتداد الصوت وقال الرضى النون شابه بالواو
 وفي الغنة وقبل تشبها بالتونين وقال اخرون حذف تحقيفا لكثرة الاستعمال
 كما ذكره الشارح في بحث اللفيف لمقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره
 مثل لم يبين ولم يخن ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعتبرون
 بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس
 ذكره في شرح المنظومة فان وصلت بساكن ردت النون ولا يجوز سبق
 سقط النون عند ملاقات ساكن واجازة يونس وهو قليل ذكره في شرح
 الالفية وقدم في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم
 من يعطى يقال له فضل والنجل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود ونجل
 بكذا من باب فهم وطرب ونجل ايضا بالضم فهو باخل ونجيل والمعنى
 من يك صاحب فضل وينجل بفضل على قومه ينبغي ان يستغنى عنه
 وينبغي ان يزعم بقى ههنا فائدة وهى ان جماعة منهم المبرد وابو على
 الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبيني ذهبوا
 الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذا سمى
 ناقضا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف
 والحار والحرور ولا يصلح صلة لل حرف المصدر ولا يحى منه الحال ولا يدخل

في بيان معنى يك

في انه افضل الناقص لانك
على الحديث ولا يكون له مصدر
فاحفظ

عديده لام كي لد لالة على المقبول له خلافا للكو قياي وفي قوله تعالى
وما كان الله ليذرا المؤمنين الخبز محذوف وقال ابن عساشام في معنى الصحيح
ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث فيثبت الاحكام المذكورة
فسمتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نض الشارح و اشار صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكفرون حيث او وبال كوكم
كانز ين الى ان كان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح
مصدرها لا كما وقع في بعض كتب النحوانه لا مصدر الالتهامة فلا وجه لما
قال ابن الجيّد في تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الآية في ان الافعال
الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار وما قال الالتقاء في قوله تعالى بما كنا
يكفون ان ما مصدرية وصلها يكفون وقد استدل لمبني التعلق بقوله
اكان للناس عجا اذ حينا لان اللام لا يتعلق بعيا لانه مصدر مؤخر
ولا بابا وحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان واعتبر ضم عليه بان المصدر
الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه وبانه
يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال
في عجا واحدة قوله لميته موحشا **م** ظل **م** بني بميم الابن في البناء ولانه
منق ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر
م وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان في ذكر الكل و
ارادة الجزاء وذلك شائع في المعنى لان الادغام اي السكان الاول
موقوف على تحرك الثاني لا لتقاء الساكنين وهذا مطلق وهو اي
تحرك الثاني موقوف على الادغام اي على السكان الاول لئلا يتوالى
الحركات فيلزم الدور وحاصله نفى المزوم وهو الادغام بنفى

بنفي اللازم وهو الاكان **قوله** لا يندرج في الواحد الواحدة فيه
 انه يندرج فيه الواحدة بطريق التغليب و بطريق الدلالة لانه
 جواز الادغام في الواحد عند دخول الجازم سكون آخره
 فالواحدة الفائية كذلك و لكن ان تقول المراد من فعل الواحد
 لفظه فيكون علما و العلم يصح تأويله بالصفة المشهورة مسماة
 بها كما عرف في ربخاتم و كل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد و
 لكل جبار عادل قاهر فيكون المعنى و الادغام جائز فيما بين آخره
 اذا دخل الجازم **قوله** لانه يندرج فيه من فعل الواحدة المخطئة
 فيه ان الاضافة للمعهد و المعهود المفردات **قوله** اللهم الا
 ان يقال اصله عند البصريين يا الله حذف الاء لنكتين احدهما
 ان النداء اغا يكون في محل الفعلة و الله تعالى مع ذلك و الثانية
 ان حقيقة النداء طلب الاقبال و هو في حقيقة تعالى محال و السرف لتزيد
 الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعرية للحذف بالكلية اذا الاول في
 حروف المعاني و الثاني من المباني و **قوله** احرث الميم بتركها بالابتداء باسم
 الله تعالى و عند الكوفيين اصله يا الله امنا بالجزاى قصدنا حذف الهجزة
 بعد الضمير و حرف النداء فاقصبت الميم المشددة باسم الله فامتزجا
 و صار اكلة واحدة و لا يجوز الجمع بينهما الا لفزورة الشعر
قوله غفرت و عذبت يا اللهم و ربما يجوز ان يوصل به ما كقول
 الاعشى و ما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم
 و يجوز ان يكون الالف فيه للاطلاق و زاد حرفا في جنس ما في
 اخر الكلمة و هي الميم لفزورة الشعر و اختلف في جواز وصفه

في اصل كلمة اللهم
 وفي اي موضع

فقد سبويه لا يجوز لانه الميم كلمة براسها فلو وصف يكون
الميم فاصلة اللهم مالك الملك تقديره عنده بامالك الملك
قال المطرزي تستعمل في الدعاء وقد يحى في جواب الاستغفار
قبل لا ونعم كثيرا في ذلك ما قرأت في حديث عمر بن سعد وقد
اتاه رسول عمر وقال له كيف تركت امير المؤمنين فقال صالحا
وهو يقرأك السلام فقال ويحك لعله استأثر نفسه قال الله
لا فقال لله فلماذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصدا
اثبات الجواب مشغولا بذكر الله تعالى ليكون ابلغ واوقع وفي
نفس السامع ان يحى ويعلم انه على يقين في ايراده وبصيرة في اياته
قد جعل نفسه في موضع في اقبل على الله تعالى ليجيب فيما سأل مثلاً
لا شك انه في كان طاله هذه لا يكلم الا بما هو صدق ويقين و
حق مبين وقد يؤخر بها قبل الا اذا كان المستغفر عزيراً نادراً
وكان قصده بذلك الاستظهار بعيشة الله تعالى اثبات كونه
وجوده ايداناً بانه بلغ في النيرة حد الشذوذ وهذا كثير في كلام
الفصحاء اولئك الا نغم والخطا الحاصل بنفي الكل او اثباته والاول
خلافه نحو ما جاء في اوجاه في القوم اللهم لا زيدا فعناه لا تؤخذ في
يارب فانه كلام الاول غير تام بل يحتاج الى المستغفر اولئك كيد كلام
عند المستغفر فكانه قال ايها المستغفر اعلم انه ادعوا الله ليشره على
كلاني انه حق واستثناؤه صدق **هو** لا يحى عن تعسف الصنف والتعسف
والاعتساف الاخذ على غير الطريق **هو** كيعض البشئ وعليه المختص
عصه وبه وعليه فقصره فيما ليس على ما ينبغي وقول المقلح ولا

ولا يعنى فيه بفرس فاطم في قبيل يخرج في عراقها نصلي يعنى
 نزل المتعدى منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم
 عدى كما يعدى اللازم والفعل كما يتنزل منزلة بقطع الـ
 النظر عن المفعول بلا واسطة ذكره في شرح مفتاح الشريفي
 قوله الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون
 بالمعنى المشهور مختصان باجسام وانه المراد بحركة حرف
 كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المرات الثلاث ويكون
 كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف في شرح الكشف
 قولا لما بين الكسر والسكون في التائي يقال تائي زيد وعمر
 اذا اتخذ كل واحد منهما صاحبه احاله وفي باب التفاسير و
 الاخوة تستعمل النسب في المشاركة في الشيء ووجه التائي انه
 الكسر لقلته يناسب القدم وهو السكون وقال الشريف في شرح
 الكشف والكسرة اخت السكون في مخرج بمعنى انه الحرف الساكن
 والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء اللسان بهما ~~فلا~~ ولك انه تقوله
 الكسرة لم يقر المتابعة الغير قال صاحب القواعد والفوايد العرب
 يتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله ما بعده واما ما بعده
 لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثالث بكسر الهمزة اتباعا للـ
 المكسورة قبلها والهم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله
 شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتبا
 لفظة الدالة في حمد وفي قبيل الاتباع جرح على الجوار كقول الشاعر
 جرح ضب خرب حفص خرب اتباعا لضب وهو صفة لجرح وللخفة

انواع العرب بحرف
 يوصف بالكلمة
 الحرف والكلمة

ع

وقال القاضى في نوار التنزيل وهو كثيرة في القرآن والشرح

يعرف فيه احوال الجبال

باب ذلك وقال ابن هشام في معنى اليب القاعة الثانية
ان الشئ يعطى حكم الشئ اذا جاوزه ثم قال والذي عليه
المحققون انه خفض الجواز يكون في التفت قليلا وفي التوكيد
نادرا ولا يكون في لسن لان العاطف يمنع في التجاوز ثم قال
انكر السيرا في وابن جني خفض على الجوار وتأول البيت
المذكورة ذكر ابن مالك في شرح عمدة انه الواو تنفرد بجواز
العطف على الجوار في الخبر خاصة وجوزه صاحب الكشاف
وصاحب الفرائب والقاضي بيضاوي ثم قال صاحب القواعد
الفوائد وشرط خفض على الجوار انه لا يقع في محل الاشتباه
كما يقال جاء غلام امرأه عاقل بالجر على جوار امرأه وجارية
رجل عاقل على جوار رجل لانه اثبات التاء وحذفها ينفي
الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر ليدل على عاقل
بالجر صفة للغلام لم يجوز وقوعه في محل الاشتباه وما قيل ارجلكم
بالجر انه عطف على ايديكم حفظ كحاوره رؤسكم رده ابو عبيد
لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة
وقرئ ورسول بالجر لوقوعه في جواز مجرور وهو من المشرقين
ورد عليه بانه قد علم في قوله في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم و
ارجلكم في مواضع في كتابه ان قائدة العطف على الجوار اكتسبت
المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو عبيد
المسح هو المسح والفسل جميعا فالنسبة الى راس من وإلى الرجل
غسل كفوله تعالى انه الله وملائكته يصلون على النبي الآية فالصلوة

وانه ان فعل الواحد كالصلوة
مثلا يختلف بالنسبة وفيما يتعلق
من القيل والقال

فالصلوة في الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل تبيان
 المسيح بمعنى المسح في الرأس وبمعنى الفس في الرجل فعل النبي عليه
 السلام والصحابه والتابعين وقال صاحب المغني للبيب الصواب
 عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذات النسبة الى الله
 لها الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الاديئين دعاء بعضهم
 بعض وامامنا قبله ان قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة
 من رفع محمول عند البصريين على المحذوف في الاول لدلالة الثاني
 عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة
 فيعيد في جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك والوصل عدمه حتى
 ان قوما ونفوه ثم المشتون له يقولون متى عارضة غيره مما يخالف
 الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية ان لا تعرف في العربية فعلا واحدا
 يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة
 ان الرحمة فعلها متعدي والصلوة فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللام
 بالمتعدي والرابعة انه لو قيل كان صلى الله عليه وسلم دعاء عليه
 انعكس المعنى وحق المترادفين صحة صلوات كل منهما محل الآخر واعتبر في
 عليه التاميني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الخبز
 قال الاسناد حقيق في الموضوعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف
 المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل ارضه اؤركم
 وعند اسناده الى الخبز اكلت الارضه وهي ذوبته تاكل
 الخشب في شدة كشاء وبمثلة وان اسندته الى اللبن كان معناه
 ارتفع فوق الماء وصفا للماء في تحته وان اسندته الى النبت كان معناه

طلع او غلط و طال و التف و ان السند الى شي في الماشية كان معناه
 سمين و مثله كنية ثم قال هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين كان
 الاخر فيه ثلثة مذاهب غير واجب قال الامام و واجب بمعنى انه يصح
 مطلقا و هو اختيار ابن الحاجب و الثالث في التفصيل و هو اختيار
 البيضاوي و الهندسي فان كانا في لغة واحدة صح و الا فلا و قولهم
 ارعوى يرعوى و احواوى يحواوى يدل عليه ارعوى في القبيح لذا
 كف عنه و تقديره افعول و وزنه افعول و انما لم يدغم لسكون الياء و لئلا
 يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام
 فانقلبت لانه ياء لوقوعها خامسة في الماضي و سار ما قبلها في
 المضارع فزال مقتضى الادغام و كذا في احواوى و هو في الحوة و هي حمرة
 تقرب الى السواد و اصل احواوى احواد و كما ان اصل ارعوى ارعوو
 و تطفرت الواو و ما قبلها غير مخوفا فقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا
 لغير كسرها و انفتح ما قبلها و جاز الادغام و الاظهر في مصدر احواوى
 فمن قال احويوا و ادغم فلانه اجتمعت الياء و الواو و سبق
 احديهما بالسكون فقياسه الادغام لانه الاصل في حركة الياء
 وذلك لانه اذا حلت نفسك و طبيعتها وجدت منها انما لا تتوصل
 الى التلفظ بالسكن الثاني في الساكنين الا بكسرة خفية على حرف
 الاول يحسن بها عند الامتحان و التفطن كما بكر و بشر في الوقف
 و اكان الكسر في سجعها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع
 فانه حرك بغير الكسر فذلك لها رضى اقتضى وجوب غير الكسر و اختيار
 او جواز كوجوب الضم في ضم الجمع اذ لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد

و لم يدغم فلما سب فعل و من قال احوياء

في بيان جواز الكسر في شئ

بدياء او بديكسرة مثل لهم المنصورن وان كان بيد الرها التي يكونه بعد
 ياو عليهم اليوم او بديكسرة نحوهم اليوم فمنهم من يقسم ومن يكسرو في
 مذلان اصله منذ فخر عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح
 نحو الم الله وهو مذسب كيبويه والمسموع في كلامهم واجاز الاقش
 الكسوفيا ساو قرا به عمرو بن عبد الله لكن القراء لم يقبله ونحو ان الفتح
 اذا كان بعد الثاني في الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثالث
 نحو قالت اخرج قالت اخرى فانه بعد الساكن الثاني وهو الخاء و
 الفين ضمة اصلية لانه اصل اخرى اخرى بخلاف ان مروان ضمة
 الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموالة
 ضمة الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية
 لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الفتح
 في نحو اخشوا اليوم ومصطفوا الله لما كان الساكن الاول وواو
 الجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا لما لم يكن
 الواو واول جمع فانه المختار فيه الكسرة وجوب الفتح في نون من مع اللام
 نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك فانه الاشر فيه الكسرة
 وكذا في الرجل ويضم فيه على ضعف وقد حكاها الاخفش وجاء في التقاء الساكنين
 الجائز النقرة في النقرة بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني
 الذي سكن للوقوف في غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم يحذف في
 النصب الا على شذوذ للهرب في التقاء الساكنين وانه كان مفتقرا
 وجاء اضربه بتحريك الباء بضمه وجاء دابة وشابة بقلب الالف همزة
 مفتوحة هربا منه وانه كان على حلة بخلاف تاء مروان فانه لا تقلب الواو

في بيان يفتح وكسرها
 في من الرجل وفي ابنك

نظم المنازل غنة منزلة اللوك

في معنى المنزل والدار وفي الغنى بينهما

وطبج سكنة الرجل بعباله والدار اسم لما يشتمل على بيت ومنزله وصحن غير سقف

في معنى اليوم نفقة وشرعا وفيما يعبر به عن الشدة وجازا

في معنى الفضل والنعمة والخير

الواو همزة لبعد الهزعة عنها ونقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها **قوله**
يعني امر الخاطب لانه لفظ الامر عند الاطلاق ينصرف عندهم الى المظهر
قوله ذم المنازل لمح ذم امر في الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل
وهو المظهر بمعنى الموضع الذي في المفاور على طريق السفر لانه فيه
ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما
يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير سقف واللوى اسم موضع والعيش
بفتح العين حياة واولئك يشار به الى العقلاء كما اشار
اليه القاضية في تفسير قوله تعالى ان السميع والبصير القواد كل
اولئك حيث قال فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن
احوالها شاهدة على صاحبها وان اولاد ان غلب في العقلاء لكنه
في حيث انه اسم جمع لذا وهو يقع القيلين جاء لغيرهم واستشهد بها
البيت وقال الكواشي اولئك غالفين يعقل والايام جمع يوم
وهو المدة في طلوع الشمس الى غروبها عرفا وفي طلوع الفجر الثاني
الى غروبها شرعا والوقف لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان
او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في
الاساس وفي محاز ذكر في ايام الرب كذا اي في وقايمها و
في الحديث لا يحضر منهاه الا في حضر نوبنا بالاسراراد وقفة احد
معن الليالي المنزلة اطيب من منزلة اللوك ولا عيش بعد عشنا
في تلك الايام التي مضين فيها **قوله** اعد في الرحمن اه الفصل الزيادة
وكل عطية لا تلزم في يعطى يقال له فضل والنعمة اليد والصيغة كمنة
وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنماء بالفتح والمد والنعيم

والنعم يقال فلان وللع النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح
 المشكلات النعمة الحالة بحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي تكون
 عليها الاناء كالجلسة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن
 المنفعة المقبولة على جهة الاحسان الى الفية وفي حواشي شرح جمع
 الجوامع النعمة تطلق على الشئ المنهوب وعلى الانعام الذي هو
 ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ايصال
 الاحسان الى سواك بشرط انه يكون ناطقا فلا يقال انعم
 فلان على فرسه والقياس الى ما جاءك لكنه التفت في خطابه
 الى القية والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل
 كالقفل مثلا والمعدل والفضل والشئ النافع والشر ضدّه و
 قيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة
 ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا لآخر كالمال وقال بعض
 العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال تعالى وانه حب الخير
 لشديد كذا في شرح التبيين وذكر في شرح المنار الخير حصول
 الشئ لما فيه شانه ان يكون حاصله اي يناسبه ويليق به و
 الفرق بينه وبين الكمال اعتبار في فائه الحاصل المناسب في حيث
 انه خارج في القوة الى الفعل كمال وفي حيث انه مؤخر وفي شرح
 المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وفضل واقفه الا انه لا يستعمل
 على وزن افضل وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منكم الى
 بصيغة افضل شتقا من خير مبالغة لانه خير اكانه مصدر مفيد التفضيل و
 البيت في الطويل وصدر المطمع الثاني خارج عن الوزن **والله**

الفضل بين الخب والكمال

هاء الضمير لزم وجه واحد يعني اذا اتصل بالجزم وحال الادغام
 ضمير الفاعلية كخوردتها وجب الفتح لان الهاء خفية فكان الالف
 وليست المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا او ضمير الغائب
 كخوردته وجب ضم لان الهاء خفية **و** على الالف انما قال على الالف
 لانه ما قبل الواو لا يجب ان يكون مفتوحا **و** وروى رده بالكسر مع الالف
 الاخفش ناشافه بنى عقيل يقول رده بالكسر فتح قلب الواو يا
 فلا يبقى الاستكراه لاحكم الهاء ان تكسر قلب الواو يا واذا كان ما قبل
 الهاء مكسورا نحو به وغلالة وغلط قلبه في جواز الفتح في خورده
 لكونه ضعيفا لاسماع به واذا اتصل بالجزم وحال الادغام كان
 غير ضمير كخورد الصوم يختار الكسر على الاكثر قياسا على اردد القوم
 واضرب القوم وانما قلنا على الاكثر لا بنى اسد جوز والفتح كما روي
 يونس قوله ففض الطرف انك من غير فلا كعبا بلفت ولا كلابا
 بفتح الضاد كما نه حركت بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به نزل
 على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الالف ضميرا فوجب
 الفتح ومع الواو والضم ومع الياء والكسر كخورد دارد ذي النجابة
قوله ان شمر الذيل لتحقيق التبنون العظيمة لافها رملزوم الذي
 هو نعمة في تعظيم الله تعالى به ثابته للعلم امتثال لقوله تعالى واما
 بنعمة ربك فحدث او بنون المسكهم مع غيره تواضعا لا فيما ينبت عنه
 النون في اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه عن
 الاستقلال بالقيام بحق شمر الذيل لتحقيق شمر الذيل رفته
 وهو كناية عن التبرؤ وهي ذكر اللازم واردة الملزوم مع جواز

خبيرة
قوله ان شمر الذيل لتحقيق التبنون العظيمة لافها رملزوم الذي
 هو نعمة في تعظيم الله تعالى به ثابته للعلم امتثال لقوله تعالى واما
 بنعمة ربك فحدث او بنون المسكهم مع غيره تواضعا لا فيما ينبت عنه
 النون في اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه عن
 الاستقلال بالقيام بحق شمر الذيل لتحقيق شمر الذيل رفته
 وهو كناية عن التبرؤ وهي ذكر اللازم واردة الملزوم مع جواز

جواز ارادة اللازم او لفظا اريد به لازم مفاه مع جواز ارادته
 مع او شبه التحقيق بالطريق الذي يسلك فيه استعارة مكنية واثبت
 التسمية المناسبة للطريق كشبه به استعارة تخيلية سميت بذلك
 لانه في شأنها وقيل لانه القليل لا يتلفظ الا بها الا بها عند اللبس
 فاضا فوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ القليل بها لان في عاداتهم اضافة
 الشيء الى ابشي باد في ملابسة وقيل لانه هذه الحروف تدخل في جميع انواع
 الكلام كالقلة تدخل في جميع الحيوان **قوله** لا يجري فيها ما يجري
 فيها في التغييرات المطردة اللازمة كالخذف والقلب والكان وعدم
 بقاء على حال عند مجاورتها لما تضادها في الحركة وقوله في كثير يتعلق
 بجري الثاني **قوله** حرف مد ابدأ اكتب به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
قوله يطلقون على هذه الحروف المد واللين مطلقا قال الجاربردي
 فهو اياها محمول على هذه التفضيل او تسمية البشي بما يؤول اليه
 انضبط في ضبطه رحمه الى حائط وكوه وفي ضبطه بغير النسخ
 وهي بالضم الشدة والمشقة **قوله** لانه استنع الى المحمل قال الشريف الجرجاني
 في بحث التفات في شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل
 الماضي لفظا او معنى بدو في الفاء قال في الحاشية وقد وجدنا في الحديث
 وفول الفاء في جواب لما هو كونه ماضيا لكونه قليل وفي الفصل الذي
 عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاصد في شرحه للموافق انه جواب لما
 بالفاء قليل وهو شمر بالجواز وقال ابو المكارم محرام اسانه في شرح
 ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا
 او معنى بدو في الفاء وقد يدخل الفاء على قلة لما في معنى الشرط

قوله في كونه المتعارف في جواب الفعل
 الماضي لفظا او معنى بدو

صرح به الراضى وعليه ورد به لبعض الاحاديث وذهب بعض الى ان جواب
 لما في قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عندنا فهو قوله تعالى فلما جاءهم ما
 عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يحى في فصيح الكلام
 الا فعلا ما ضياء بدون الفاء حسن المقارن لا يجوز دخول الفاء في جواب
 لما الا ان عندى ما لك اذا كان جملة اسمية والجمهورية ممنوعا وقوعها
 جواب لما وفي شرح الباب للشهدى جواب لما فعل ماض وجملة اسمية
 مع اذا المفاجلة او مع الفاء وربما كان ما ضياء مقرونا بالفاء ويكون
 مضارعا **قوله** وفي الاسماء المتكلمة المتكلم هو الاسم المعربة لتمكنه في
 الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتكلم الامكن لان معنى الاسمية
 كونه الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف والمبنى يسمى غير
 متمكن وقولهم في الظرف انه متمكن يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير
 متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا
 وموعده صباحا بالنصب فهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه
 ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك **قوله** والاسماء الغير المتكلمة
 الى اصلية اما الاسماء المبنية كمنى ومهما وكذا الاسماء الاعجمية
 كجالوت وداود فلهذا عدم اشتقاقها واما الحروف كبلاء وعلى فلا تنها
 غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظرف فلا يعدل
 عنه من غير دليل **قوله** لكسرة الجاش واستعماله ولا الواحد
 قبل المتعدد لما ثلثة المصحيح وقيل المثال في اللغة المشابهة فسمية
 لانا امره مثل امره لا جوف في الوزنة نحو عذرة وقيل المثال من المشو
 وهو الانتصاب ومنه سعى علم الامير مثالا للانتصاب امامه فسمي

في تقدير المتمكن وفي بعض قولهم
 في الظرف انه متمكن

فستنبه به الانتصاب حرف العلة في الاول **قوله** في احتمال الحركات من
 الفتحة والضم والكسرة كوعد بفتح الواو وعد بضمها ووجهه بكسرها و
 ما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة و
 عدم الاللال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف **قوله** لما وقع بين الياء
 والكسرة فانه قيل لم يحذف في يوعد مضارع او عد مع وجود العلة قلنا لا لم
 وجودها لان اصله ياء وعد فالواو بين همزة وكسرة ولان الهمزة قبل الواو
 اخف من الفتحة قبلها لانها باعها **قوله** ثم حملت عليها اخواته والم يوجد
 علة كحذف لثلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصرفه على طريقة واحدة
 مع ما في الحذف في التخفيف **قوله** اعني التاء والنون والهمزة والماء الى ان يقول
 اعني التاء والهمزة والنون او الهمزة والنون والتاء **قوله** اي باقي تصانيف
 اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي وبكفي بمعنى الجميع ايضا عدا ما في الصحيح و
 شرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب الفايق استعماله بمعنى الجميع في غلط
 العامة وقيل في قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي غلط ووقع في لغة العرب
 فقد غلط في كل في مقامه كلامه وقيل سائر يوافق بقية في اخذت
 في المال بعضه وترك سائر لانه المتروك بمنزلة البقية ويفارق
 في حيث انه سائر لما اكثر وابقية لما قل ولذا تقول اخذت في الكتاب
 ورقته وترك سائر وقول في قال الصحيح انه السائر للمعنى الباق
 قل او كنه لا شاهد له لانه استعمل للاكثر والبقية للاقل كما قال ابوا
 علي وقدمت زيادة وتفصيل فيه **قوله** لما مرة اشارة الى قوله لانه لما
قوله الاصل وعدة فالتاء هي للوحدة لا يلزم الجميع بين العوض
 والمعووض عنه **قوله** وقيل الاصل وعد فيرد على قول المصروف في مصدره الذي

بيان عدم حذف الواو
 في يوعد مع وجود العلة

على فعله حذف الواو في وعدم مع انه ليس على فعله و لو قال وفي مصدره
المكسور الفاء لا يرد شيء **قوله** كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف
وعدة او للتقليل اي لما مر في قوله لتقلها عليها مع اعتلال فعلها
قال في المفتي اثبت كون الكاف للتقليل قوم ونفاه الاكثر ون وقد
بضمهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في مجردة من
ما وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية **قوله** الا فيما المضارع منه على
يفعل يرد عليه وجهه على قوله في يقول انها مصدر **قوله** والوجهية
اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف في المصدر
المقتل الفاء الذي على فعله ولم تحذف في الوجهية فاجاب بقوله
والوجهية اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والجهة والهاء ايضا
عوض عن الواو والاسم الوجهية بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة
المتوجه اليها والواو لا تحذف في فعله اذا كانت اسما نحو ولدة
جمع ولد وهو الصبي والعبد قد يجاب بانها وان كانت مصدر لكن
ما حذفت الواو تنبها على الاصل كالقود واستخوذ على ما قاله المازني
وحكا في الشافية وبعض حواشي تفسير القاضية التلقي بالقبول
فتاؤها للوحدة ولئلا يجمع عوض والمفوض عنه **قوله**
ويجوز ان يكون في الخبر جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهية لانه
مضارع ليس على يفعل بالكسر **قوله** والاصل وثقة حذفت الواو كما في
وعدة وقيل كسر العين في المصدر وجوباً لانه لم يفتح العين في المضارع
لاجل حرف الخلق لانه الساكن اذا حرك حرك به وليكون عين المصدر
يكفي الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتحت العين

ولدة جمع ولد

العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا على
 الفعل نحو يسكتة وان تبقى على الكسر نحو يسبحة **ولو** ففتحوا الدال
 اتباعا لمركبة اقرب المتحرركات اليها وهي فتحة الباء ولا تنام
 لو كسر والزم ما فروا منه في الساكن الاول وهو الكسر **قوله**
 قال عجبت لمولود وليس له اسم في المختصر عجب منه في باب طريق ونجب
 واستغنى بمعنى فلام المولود بمنزلة كما في سمعت له حرفا او بمناء قد
 استعمل برهما لكونه ابتداء الشيء علته له كما يقال دعاه واليه ونذبه
 له واليه وناواه له واليه وهداه للطريق واليه لانه منتهى انتهاء القاية
 والاختصاص حاصلان جميعا لانه انتهى الى الشيء اختص به في شرح الحكمة
 الاستعمال شدة التعجب وقال الراغب التعجب خيرة تفرض الان في بحر الهم سب
 المتعجب منه وحقيقة اعجبي كذا ظهر في ظهور الماعرف به ويقال لما لم يفهم
 مثله عجب والشيء الذي يتعجب منه عجب وعجيب عجاب بالفتح وعجابه وبالتشديد
 والاعجوبة بالضم مع كثرة فيهما ولا يجمع عجب وقيل جمع عجائب واعجوبة اعجاب
 والولد يكون واحدا جمعا كولد بالضم والكسر عجبت فاعل مولود متعلق
 به ليس حال عن مولود لانه اراد به عيسى عليه السلام له خير ليس اسم
 ذي ولد عطف على مولود اراد به ادم عليه السلام ضمير يله راجع الى
 ذي ولد ابوان فاعل يله وبحالة حال في ذي ولد وفي هذه القصيدة تفر
 كثيرة منها وذي شامة سورا في حروجه مجلحة لا تنجلي بزمان ويكمل
 في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مضاف ثمانية الشامة هي كمال جمعها
 شام اراد بذي الشامة الى الآخر القمر سوداء ثابث اسود حروجه
 ما بدا في الرخبة مجلحة بتقديم كيم على كاه كماله بمعنى منكشفة ويروى

يعرفه ما وقع في قول الشاعر
 عجبت لمولود ليس له اسم
 نذبه لادم فانتدب له اي دعاه له فاجاب
 اي عاداه مختار

بيان الفرق بين الوقت
والمدة والزمان

مجلة بمعنى ذات عز وجلال والابجلاء الانكشاف والذباب
والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره والياء في زمان بمعنى في كما في
قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة
والزمان بانه المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من بدوها الى
شهرها والزمان مدة موكومة والوقت الزمان المفروض لامر ذكره
وانوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر يستعمل في الماضي ذكره في
النجم الوضاح والكمال التام وقد يفرق بين هما بان التمام يقابل
نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشبها
والشبهة خلاف الشبهة يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير ناقصا وذى
شامة عطف على ذى ولد وسودا وصفة شامة وفيه وجهه حاله في شامة
على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها وتجلية حاله او بدله
او فاعل ظرف لا تنجلي صفة مجللة او شامة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل
مع فاعله وهو شيا به حال من ذى شامة بتقدير مبتدأ فدخل الواو
ح جائز وسموع كثيرا كقوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون انه رسول
الله وقولهم محنت واصلك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم بالكا
وفي نفس ظرف يكمل وتسع عطف عليه وبارم عطف على يكمل وفي سبع ظرفه
وثمان عطف عليه ومضت صفتها وسط بينهما للنظم ولو يمكن ان
يدفع بالناية اى بارادة ان الفتحة في نحو يطار والسكون في نحو
لم يلبه عارضا والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة او سكون
اصليين والقوم يتساحون في اطلاقاتهم يستعمل الدفع في مقام
الرفع اذا اتفق به نكتته هي المبالغة في ضعف الاشكال كانه لم يثبت

بدل كلام والهم كبر

يدفع في استعمال الدفع في مقام
الدفع وتفسير العناية

لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول والعناية تخلص
 الشخص عن محنة توجرت اليه ذكره في المرأة شرح المرقاة **قوله**
 اي خاف الخوف توقع مكروهه عن اماره مظنونة او معلومة ضد الأمن
 يستعمل في الامور الدينية ذكره في تفسير الكواشي **قوله** وهو الاصل
 والفصح **قوله** لانها اخف في الواو والياء وظاهر كلام السيد في يدل
 على ان قلب واو نحو يوجل الفاقيا سا واو قل ذكره في شرح الشافية
قوله وليس هذه في لفة بني اسد اي ليست اللفة الرابعة في لفة بني
 اسد لانهم واو كانوا يكسرون حرف المضارعة فيما كان ماضية مكسور
 العين ليدل على كسرة لماضه الا انه يخص بغير الياء لتقل الكسرة
 على الياء فانه بنوا اسد يكسرون الياء في نحو يئس كما قال في شرح
 المراح وفي نحو يجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنوا اسد يقولون
 انا يجل ونحن يجل وانت يجل وهو يجل كلهم يجلون فقلتنا كسرهم
 الياء فيما ذكر ليس لانه كسر الياء مطلقا لفتحهم بل لتقوى
 احدى اليائين بالاضمة وقلب الواو ياء **قوله** واهل هذه اللفة
 وهم قوم في بني كلب **قوله** قال الشاعر تعيدك الله لا تيك وقعدك
 الله لا تيك يمين لله رب في المصاير التي استعملت منهوبة بفعل مفر
 والمعنى يصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والا
 اصله ان لا ادغم النون في اللام واو زائدة يدل عليها قولهم المذكور
 علم انه قد اختلف في لزوم كون صلة الموصولي كسر في جملة خبرية و
 الاكثرون وان كانوا على جواز كونها امرا ونهيا لكن الفاضل الر
 الراضية قال والاصح عدم جواز ذلك قيل وجهه كون انه المصدر

في بيان كون صلة الموصولة
 كسرية في جملة خبرية

مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا يطلب فيه واعتراض عليه بأن
 الاسر والبنى الموصولين بانه المصدرية انما يؤلان بمصدر مؤخوذ من
 المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بأن قم او بان لا تقم
 كان معناه كتبت اليه بالاسر بالقيام وبالنهي عنه وانما قات الدلائل
 بالصفة فقط على ان فوات المعنى المفكوك كفوات معنى المظني والاعتقاد
 في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور وان مصدرية بانه
 مخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو الخاتمة
 ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا
 مطلقا نحو لقياً ورعيماً والاسماع من التمع يطلق على القوة السامعة وعلى
 تحلها وعلى الادراك كما لبصر قال في المختصر ويكون واحداً وجمعاً كقوله
 تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمع
 الشئ بالكسر سمعاً وسماعاً وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسماع قال
 صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية واما ما قيل في ان مدركان السمع
 واحدة وهو الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب
 ففيه ان دلالة واحدة على حدة متعلقة لا تعلم من اى الدلالات هي و
 ورده الشريف بانها في الدلالة الاتزامية التي يكتفي فيها بابي لزوم
 كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلفاء والشارح باعتبارات
 البلفاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال فيها
 وعند البلفاء دلالة رابعة يبنى عليها كثير في اعتباراتهم بنى تلك الدلالة
 عرفهم والمنسوب الى ذلك المرفوع في الاعتبار على نوعين احدهما
 يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكار والثاني

قاعدة فاحفظ

في اطلاق السمع على القوة
 السامعة وعلى تحلها وعلى
 الادراك وما يتعلق
 به من رعاها

والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض مجازات المرسلات
ادعاء واعتباراً لتضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة
التي عليها مدار اعتبارات البلفاء اوسع دائرة الدلالات الثلاث
المعتبرة في سائر معلوم لانها لفظية لا تحقق الا بين اللفظ والمعنى
وهذه الدلالة قد تكون معنوية يكون الدال والمدلول كليهما من قبيل كفا
والملازمة واللوم واللامعة العذل والفتاب يقال لكاءت القرحة
انكوتها لكاء اذا قشرتها والفرج بالفم والفتح الجراح وقيل بالفتح مجر
وبالفهم المجراح والفواد بضم الفاء وفتح الرهنة وقرئ بفتح الفاء و
الواو القلب على ما في مختصر وباطن القلب على ما في شرح المشارق والظلال
منه نص الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه بحسنة
وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في
التلويح لو يقيم عليه شبهة فظلا عن الحق ذكره في التوضيح المصحح وقد بطلوا القلب
على المصنفة التي في الجانب اليسير والوجه الالهي والمرضى قال الجوهري وبنو
اسد يقولون يبيح بكسر الباء ولا يقولون يعلم انتقالا لكسرة على الباء فلما
اجتمعت الباءان قويتا واحتملت ما لم تحتمل المفردة فمأني بعض
شروح المراح في ان بني لا تكائي شراى معطوف على لا سمعني وهو جواب
البيان وقوله فيجبها جواب الشراى اعني لا تكائي والالف للاطلاق
قياس بتلبي اسم فاعل في اتلاءب الام اتليبا مستقام واتلأبت الطرق
امتدواستوى لانه الاصل في كل كلمة انه يكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتداء بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل القالب
والراجح والذليل ولاجل هذا الاصل كتب نخورة زيدا وقرية زيدا امرين من

الفتح الجراح

في اطلاق الفواد على القلب
وعلى محل الادراك وعلى
القوة العاقلة

تتري وتقي بالهاء في حالة الهمزة لانه اذا وقف عليها وقف بالهاء وكتب
مثلثة انت ونجى مه جيت بالها ايضا لما اتصل بالاستفهامية باسم جار
لانه اذا وقف عليه فيها وقف بالها بخلاف ما اذا اتصل بالاستفهامية بحرف
بجر حنانم والام وعلام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها
ج بالها شدة الاتصال بينهما فصار تاكثي واحد كتبت هذه بحروف
معها بالغات مع كثرتها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة
وكتبت هم تهم في من مه وعنه بغير نون وكتب في مال وعنه مال بالنون فان
قصدت في الاستفهامية عند اتصالها بحرف جرح الى الهاء كتبت الهاء ورجعت
الياء في حتى مه والى مه وعلى مه والنون في من مه وعنه مه ولاجل الاصل
المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك
ومنه لكتاب هو الله لان اصله لكن انا وكتب التاء نداء في نحو
وقحة بالهاء وفي وقف بالهاء كتب تاء بخلاف التاء في اخت و بنت و
باب قائما وباب قامت هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذا الوقف عليها بابا
التاء وكتب المنون المنصوب بالالف نحو رأيت زيدا لان الوقف عليه بالالف
مبدلة في التنوين والمنون المغير المنصوب بحذف التنوين نحو جاء زيد
مررت بزيد وكتب ابا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على
الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توقفا بانها نون في الوقف وفي شئ
الهادي لا يبدل في نون اذن الف لانها في نفس الكلمة فراهي كنون
في وعنه و لدن وقد يوقف عليها بالالف شيها بالنون تحقيقة في لا يبدل
ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب اضر بالالف عوضا عن النون تحقيقة
الملحقة بالامر للواحد المذكور على الاكثر ومنهم من يكتب بالنون حملا على

على اضرين في امر الجمع المذكور وكان قياس اضرين للجمع المذكور اضر بواو او
 والاولا انه وقف عليه لمقط نون التأكيد وعاد محذوف وقياس اضرين
 للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه لمقط نون التأكيد
 وترد الياء وقياس هل تضرين ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه
 لمقط نون التأكيد ورجعت الواو والنون محذوفات وقياس هل
 تضرين للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه اذا وقف عليه لمقط
 نون التأكيد وعاد محذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على لفظها
 لتبين هذا الاصل وهذا ان عند الوقف يحذف نون التأكيد ويرد ما
 حذف لاجلها او لعدم تبين قصد نون التأكيد لان هذه الالفاظ
 بغير نون التأكيد ايضا كذلك وقد يجري اضرين للامر للواحدة المخاطبة
 يجري هل تضرين لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثة على كسبة بالالف
 لنوات الامر المذكورين وكتب باب قاض بغير ياء وباب القاض بياء
 لان الالف الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاض بياء وكتب حرف
 في نحو يزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد
 وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يتداوى به وبقي من حيث
 وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف جر على ما انتفهاية
 يلزم اللفظ بحذف عند الوصل نحو عم وحم وقيم وتقلب ياء عند الو
 كقول ابي ذؤيب قدمت الى المدينة ولا هلهما ضجيج بالبكاء كضجيج
 الحبيج اهلوا بالاحرام فقلت له فقلت هلك رسول الله عليه السلام
 وجوز صاحب الكشف في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى عافوني
 ان يكون ما انتفهاية وقال الا ان تولك بم عافوني بطرح الالف اجود

قاعدة لطيفة فاحفظ

وان كان اثباتها جائزا مع تفريجه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله
لما فيما اغويتني بان اثبات الف ما انتهى اليه اذا دخل عليها حرف الجر قبل
شاذ **قوله** في الكتب التعليقية التعليمية هي صفة كاشفة للعليقة **قوله**
فلا بأس به بهذه العبارة أكثر استعمالها في المباح وتركه أولى وقد نزل
في موضع كان الاتيان به مستحبا **قوله** كوجه اي صار شريف يقال وجه الزهر
اي صار وجهها اي ذاهبا وقدير ووجه البلد اشرفه قال الامام
الرازي معنى الوجه ذوالجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهته
وهو وجهه اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال
بعض اهل اللغة الوجه الكرم لانه اشرف اعضاء الانسان وجهه
فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال **قوله** يمكن يرد على المص جوابا ان
المراد بازالة الكسرة اذا التزها بحركة او سكونه اصليين للعارضين
يدل عليه صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد بالشدو قلة
الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم في شرح الكشاف منع اقتضاء القلة
للشدو **قوله** واما توفا في يدع قال علاء الدين البطامي وما زعمت
النخوية في ان العرب اما توفا ماضية ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا
فالنبي عليه السلام اوضح العرب وقدرى عنه عليه السلام ابن عباس رضي الله
عنه انه عليه السلام لينتريتن اقوام عن ودعهم بحمان وعن عروة و
هدانها قراء ما ودعك بالتحفيف ولكن ان تقول المراد بالامانة قلة
الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد استعمالا فانه قيل قراءة ما ودعك
بالتشديد على ان مجردة مستعمل فلنا استعمال المزيد لا يستلزم مجردا
كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا حمر **قوله** ولا وادع وكذا الاستعمال التبان

الزمان والمكان والالة والمصدر **قوله** ليت شمرى عن خليلي
 اه ليت للتمنى وهو طلب حصول شئ على ميل المحبة مجردة وقيل
 ميل نفسي الى حصول التمنى فلا يكون طلبا ولا استلزاما له لانه العقل
 لا يطلب ما يعلم استحالة وقيل الانشاء كثيرا ما يجب له الحال ويطلبه
 ويستعمل في حال العقل وحال العاردي ويمكن مستبعد بحيث لا يتوقع
 ولا يطع فيه فانه المتوقع يستعمل فيه لهل ومطوع فيه يستعمل فيه عسى
 في الصراح شمر بالشئ بالفتح شمر شمر اياكسر فطن له ومنه ليت
 شمرى وقول من قال في شرح قول المفتاح فما فطن لمقتضى الحال
 ان فطن متدفع فترل منزله اللام ثم عدى باللام ليس ما ينبغي
 لانه اللام صلة فطن والخليل الصديق والانشى خلية غالة الشئ
 واعتاله اذا اخذه في حيث لم يدركه وكبت بالضم والكسر محبة ميل
 القلب من كبت بالفتح استعير كبت القلب ثم اشتق منه الحب لانه
 اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشئ كما ان ادرك فيه
 بحث بحملها على ما يقرب اليه وصف الرازي قول متكلمين في معنى
 المحبة واثبت المحبة الذاتية بانه كل شئ لو كان محبوبا بالاجل امر
 آخر لتسلسل وهو صحيح لاننا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان الله
 كذلك قال في شرح المشاق **اول** محبة موافقة ثم الميل ثم الود ثم
 الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب
 والمحبة للفؤاد وهو باطن والهوى غلبة محبة والوله زيادة الهوى
 وقوله شمرى اسم ليت وخره مخزوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيم
 بحله الاستفهامية مقامه كما قال ابن الجيب والتقدير ليت على حاصل

في مراتب المحبة

تندید سبب اینها
و غیظیل منقلب بحسب حاصل رتبه
و غیظیل منقلب بحسب حاصل رتبه

بکذباً و استخبراً و خلیلی **قوله** اذا ما استجتم ارضه من سماءه
لحمهم المرف وقد استجتم ای عرق والمراد بالارض الحوافر والسماء
ما علا بها و يقال للفرس بجواد انه لذو مصدق بالفتح ای صادق
بجمله والجری کانه ذو صدق فیما یعدک و الیت لحفاف بن مذبه یصف
فرسا یقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعالیه جری و هو متروک
لا یضرب ولا ینزجر و یصدقک فیما یعدک البلوغ الی الفایة **قوله**
و فی جعل مودع فی ضرورة الشمر کت هذا منی علی ما ذهب الیه ابن
مالک فی انه ضرورة الشمر بعبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه
ورده الدمامینی فی شرح المفنی بان هذا یقتضی عدم تحقق الضرورة
دائماً و غالباً لانه الشراء قادر و نه علی تغییر التراکیب و الا یتیان بالکالیب
تختلف فلا یحقق ترکیب مفید لا مندوحة لمرهم عنه ثم قال و یختار فی
تفسیر الضرورة عندهم انه یقال فی ما لم یُرد الا فی الشمر سواء کان الشمر
عنه مندوحة ام لا **قوله** ولما کان هنا مظنة سؤال مظنة الشئ منه
الذی یظن کونه فیهِ و اطلاق لفظ السؤال علی الاعتراض فی العرب
باعتبار ان فیهِ معنی الاستفسار **قوله** و هو البرکة هی التماء و الزیادة
قال السراغب البزک صدر البعید و برکة البعید فی برکة و اعتبر منه اللزوم
و سمي عجم الماء برکة و البرکة بثبوت الخیر الالهی فی الشئ و سمي
بذلك لثبوت الماء فی البرکة و لما کان الخیر الالهی یصدر علی وجه
لا یحس و لا یحصى قبل کل یات ید منه زیادة غیر محسوسة هو
مبارک و فیهِ برکة **قوله** یقال بمن الرجل بنی للنبی **قوله** میمونا
ای مبارک **قوله** لمن المیسر یعنی انه مصدر یسر یقال یسرته اذا قرته

اذا قرنته واشتقاقه في اليسر لان فيه اخذ الما لان القدر يسر
وسهولة او هو ما خوذ في اليسر لان فيه سببا ليسار الفير
وتحصيلا ليسار نفسه وقيل يكنى القمار باليسر وليسر موضع بكرة
لجرو واليا سر للجازم وكان كمر عشرة اقداح سموها ازلاما
واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها وهي كنيج والتفيع والوعد
ولبقه لها انصباء اولها القذولة نصيب واحد والثاني التواويم
وله نصيبان ثم الترتيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس وله اربعة ثم الناس
وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم للعلي وكبقه وهو اعلاء وكان اهل
اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون جزورا ويحرقون
ويجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على
يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل
قد طامرها فمن خرج له قدح فمذوات الانصباء اخذ انصباء المضاف
الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا انصباء له لم يأخذ شيئا بل
عزم نحن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا
ياكلون منها وكلفوا يفتحون بذلك ويدعون من لم يدخل فيه سموه
البرم **وله** وهو قمار العرب باللام القمار المقامرة وتقاسروا لعبوا
القمار وقامره فقروا من باب ضرب غلبه فيه لعب القمار وفي باب نصر
فاخره في القمار فغلبه والازلام جمع وزلم بفتحين وزلم بضم الزاء و
فتح اللام وهو كرم لا ريش له ولا تصل الى الحديد **وله** احجاف
بتقديم الجيم على الحاء يقال احجف به اذا ذهب به وتفسير احجاف با
الاخرار تفسير باللازم **وله** لان المحذوف في حكم الثابت فانه قيل

الافعال

قمار كره في
يسر بيسر قمار في
من باب يسر

وها

212 في العرب عشرة اقداح
سموها ازلاما واقلاما
وفي اسامي هذه الاقداح
وانصباءها

لم كانت الهمزة محذوفة الحائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط
 الواو معها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا قلنا على تقدير سقوط
 الواو يلزم الثقل بالخروج في ضم الى الكسرة **قوله** قياس مطرد يقال
 اطرده الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطر الاسراى استقرها **قوله**
 اتعداى قبل الوعد و وعد بالشرفا القصر قصور **قوله** وفيه نظروا بجوا
 ان الياء المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف
 همزة الوصل في الدرج بل تقلب تاء نحو واتعد بخلاف الياء المنقلبة
 عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل
 في الدرج **قوله** صح رواية ودراية لانه يعلم في قوله وفي اقتل منها
 اتعدان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء ان المنقبان فلا
 احتاج الى التطويل لانه احتصار الفيد محل مطلوب **قوله** لفة اخرى
 هي لفة اهل الحجاز **قوله** ولذا حمل جارا له قول الشاعر وابتلعت بمن
 ضوء الفرق اذ له قامت بها تشد كل تشد تشد الضالة بالفتح تشد
 بالضم تشدة وتشد اذا بكسر النون وسكون الشاى فيها اى طلبها
 والمنشد اسم مكان منه والضم بفتح الضاد وضمها الضياء والفرق
 بفتح الفاء كوكب معروف قبل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها يقول
 قامت بارض بطلب كل مطلب واتصلت اللام بالولد كاتصال ضياء
 الكوكبيى وقامت فعل مع فاعل يشد حال في فاعل قامت كل تشد
 كلام اضافى في ظرف تشد واتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرق
 كلام اضافى في محل مفعول اتصلت **قوله** في اسم المفعول ويحمل ان يكون
 اسم المكان والزمان والمصدر المتي فلا يحتاج الى لفظه فيه **قوله**

بيان مانعة الهمزة محذوفة
 عن سقوط الواو فاحفظ

في بيان انتصاب قطع

قوله فلانه شتف من المثال الواو تي قطع منصوب على المصدر
 اي انتفاء قطعاً بمعنى ذاق قطع او قطعياً اقطع قطعاً او كال
 في ضمير شتف اي مقطوعاً او على التميز اي بحسب القطع **وهو** وجد
 يجد بالضم مخذوف الواو في يجد في قياس لفتحهم لتقل الواو مع
 ضم ما بعدها وحذف على الطريق الاتباع بعد في حذف لا طريق القيل
 ومادة وجد متحد الماض والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال
 في الفضل موجد بكسر جيم وفي المطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة
 وجدانا بكسر الواو وسكون جيم وفي تحت وجد بفتح الواو وفي المال وجد
 بضم الواو وفي الفنى جنة بكسر الجيم وتحقيف الدال مفتوحة على الاشهر في
 جميع ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجارة وهي مولد ذكر ابن
 الجحر في فتح الباري شرح البحارى **وهو** هو ضيف لخروج عن القياس
 واستعمال الفصحاء **له** لئلا ينجزم بالجيم والنزاه المعجمة والراء المهملة
 بمعنى الانقضاء والمراد عدم الاطراد والكلية **وهو** وتفسير الكلمة عن
 وضربها جدا بمعنى قطعاً فاعرابه كاعراب قطعاً على ما ذكر وقد يكون
 بمعنى المبالغة في الاجترار كقولهم فلان محسن جداً فانصابه على
 مصدر اي احساناً جداً بمعنى ذاجداً وعيد محال بمعنى جادا لا يقال يرد
 عليه في لتغيره جداً لاننا نقول تغيره ليس باعلالين **وهو** على ثلاثة احرف
 اذا خبرت عن نفسك في الثلاثي المحرق ورسى غيره بذي الثلاثة تبعاً
 له اولاً على ثلاثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان الكسرة مقدماً على
 غيره اعتبر في ضرورته على ثلاثة احرف وان كان مخاطب كذلك او اشرف
 واجلى في مخاطب لانه مفيد ومخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبيده

في كون المصدر وجه
 حسب المعاني مخلصاً

في بيان انتصاب جداً

في بيان ترتيب المتكلم بعدم على غيره

سقط ما قيل من انه لو قال على ثلاثة احرف في اتصال المضمر فرفع فمضمر
لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلاثة احرف بالمتكلم بل بالكل
كذلك **الفعل الماضي** للمتكلم لشدة اتصال المضمر برفع بالفعل خصوصا
لمقتل فكانه حروفه **وهو** وباع البيع في اللفظة تعليق الشيء كالشراء
تلك الشيء بالشيء وبما في الاضداد وخص البدلين بالمال وبدل
التعليق بالبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطا اما في التحقيق فلا
لا يناسب التحديد للفقوى فان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع
لغة مانص عليه في محيط ولا التحديد الشرعي لان ماله غير كافية في تحقق
مفهومه الشرعي كما عرفت في الفروع واما في التبديل فلان لمبادلة يصدق
على الشراء صدق العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون في
الاضداد ذكره ابن كمالا شاذ ذكر في شرح المختصر لابي الكارم المبيع
كالشراء في الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء
في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفصول لثبته
بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه عدى بمن حمل له على شراء كى عدى
الرضا على حمل له على السخط والتكثير بالحمل له على التحيط فمضمّن
بمعنى الامالة قال الله تعالى وجب اليكم الايمان وكتب اليكم الكفر انه
اشار الراضى وتعدية القرب بمن في هذا القبيل بانه حمل على معنى
البعد وذكر في النجم الوهاج قبل سمي البيع ببعال لان البائع يمد بانه
الى المشتري حالة العقد وضمف بانه البيع في ذوات اليا والبيع
واذى تقول بعه ابو عه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فانه بعض المتأخرين
حكى جواز اشتقاق الواو في اليا وبالعكس **وهو** وعلمنا به بالاستغناء

بصرف البيع والشراء وفي
العرف بينهما وفي تقدير البيع
بنفسه وعد حمل له على الشراء

بالاستقراء اليه بالباء في به لانه يقال علم وعلم به قال الله تعالى
 انهم يعلمون بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فانه بصلتها وقد
 يقال ان تقديره الفعل بنفسه وبمحرف لا يكون الا باعتبار معنيين لما
 بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما و
 الآخر بالتضمن فيلزم مجاز واعتباره اولى فتقديره بنفسه باعتبار
 موضوع له وبالبناء باعتبار تضمن معنى الاحاطة وهو منافاة
 مرته وهي ان اللفظ اذا دار بين حقيقة ومجاز فالحقيقة اولى
 اذا دار بين نكرة منقولة وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية فالثاني
 اولى واذا تعارض مجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر
 واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض
 مجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم مجاز لكثرة قال الرافعي في المعالم
 وتقديم الاضمار وتاويلهما قاله الرازي في المحصول وتبعه
 البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار والتخصيص اولى
 من مجاز والنقل وما يخل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص
 ومجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع **قوله**
 صيد البعير وانما صححت البأفيه لصحتها في اصله لتدل عليه وهو
 اصيد بالتشديد وكذا العور لان عور واعور معناهما واحد
 وانما حذف منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقت صاد وعاد
 والدليل على انه افعل مجي اخوانه على هذا اللون واليوب نحو اسود
 واحمر وانما قالوا عور وعوج للتخفيف وكذا قياس عجي وان لم يسمع كره
 في الصلاح **قوله** والصيد بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء

في انه اللفظ اذا دار بين الحقيقة
 ومجاز فالحقيقة اولى

وهو الذي يرفع راءه كبره ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعية
يكون به راءه في راءه في رفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت
بمعنا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات في راءه **قوله** ليدل
الضم والكسر شيئا الى ان دلالة مفعول به فانه قلت قد شرط النحاة
لنصبه المقارنة في الوجود بانه لا يتقدم المفعول عليه تاء خروا ولا كما
ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي في شرحه بمفصل
او بانه يكون اول زمان الفعل اخر زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضى
في شرح الصنوء وكونه فعلا الفاعل الفعل المفعول بهرنا وجد الشرط
الاول لا الثاني لان الدلالة للضم والكسرة كما صرح به الفاعل الفعل
المفعول الذي هو نقل قلته مثل هذا باول الفعل او المفعول كما قيل في
قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او لا ترون او ارادة
خوف وطمع او الاضافة والاطعام على ان الرضخه قال والذي يقوى
في ظني انه لا يشترط كونه فعلا الفعل الفاعل المفعول كما ذهب اليه
بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احده المتقدمين فقط ما قيل في
انه يجب لنصبه شرط آخر هو ان يكون في افعال القلوب لانه افعال
الحواشي كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا و
يجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرطه **قوله**
لم يغيرا في حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغير او حال
اي انتفى التغير انتفاء كلية او انتفى ملتبأ بالكلية ووجه المناسبة
ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة **زائلا** وفساده
يظهر بانه تاء في سياق الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل مقابلا

وجه انتصاب اصلا وراءه

مقابلا لقوله نقل فعل فعمل ان المراد بقوله و لم يغير لم ينقل لا لم يرجع
 الى الاصل حتى يحتزبه عن غير الاصيلين لانها يرجعان الى اصلهما
 عند زوال الضمة المذكور والسباق بالباء الموحدة ما قبل الشيء و
 بالمشناة الحية اعم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ في الكلام المسبوق
 لانه المقصودا ومتأخر عنه وقد يعبر عنهما بدلالة السياق
 ايضا وقيل استعمال السياق بالمشناة في المتأخر اكثر وامادلالة
 السياق بالموحدة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم
 منه مع احتمال ارادة غير ذكره في حاشية جمع لجوامع قول
 وليس شيء لان الرز يد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير
 عدم النقل الى باب آخر وادع به قوله وقد منحه يقال منحه
 رأى في كذا اذا عرض من باب حضع فقولنا فلينا مل امر بالتأمل
 لانما منحه لا يخفى عن شيء لان الاصل في التقييد الاحوال والخرج
 قوله في هذا السلك هو اخضر من الحنيط واعم من السيمط لان
 الحنيط كما يطلق على ما ينضم فيه التولوء وغيره كذلك يطلق ما
 يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول يضر عليه في الجمل
 والسيمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا في حاشية الكشف فقوله المختص
 السلك بالكسر الحنيط وكذا قوله الحنيط السلك ليس كذلك قوله
 واعلم ان مذهب النقل فعل من الواو الى فعل ومن الباء الى فعل
 هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر
 مختص به بالاصالة وصاحب المرام ايضا ذكر ان اصل قلن قولن
 فقلبت الواو الفاعل ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصارت قلن ثم

في تفسير السباق والشيء

ضم القاف حتى تدل على الواو وتحذفه و صاحب الاساس ايضا
قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواو الى فعل
المفهوم والياء الى فعل المكسورة فاسد صورة لعدم الدليل ذا
الدلالة على الواو وتحذف يحصل بما ذكرنا فافهم معنى الاختلاف
الباين **وهو** هذا الاشمام ان تحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق
الاشمام من الشمم كانك اشميت الكسرة راجحة الضمة ومعنى ان
تحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة **وهو** تميل اليه من املت
الشيء اما له اذا عدلت به الى غير الجهة التي فيها من مال تميل ميلا
اذا انحرف عن المقصد اي العدل وعرف هذا الاشمام بعلمهم بشرية الشفتين
للفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير فينظر
لاية الاشمام الذي لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف الذي
هو الضم الشفتين بعد اكان الحرف من غير صوت وهو ما ضم الشفتين
في حال التقوية **وهو** قليلا منصوب على المصدر اي اما له قليلا ولم يقل
قليلا لانه يجوز ان يستوي في قليل وكثير وقريب وبعيد باني مذكر
وهو نث لوروهما على زنة المصادرات التي هي السهيل وكثيره يق
ذكره صاحب الكشف في سورة هود في تفسير قوله وما قوم
منكم ببعيد ويجوز ان يقدر اما لا على ما ذهب اليه سيويه من جواز حذف
الناء في مثله ولم يصف **وهو** هذا مراد النجاة والقراء بالثقاف في
فيما وقع الاشمام في غير اخر الكلمة **وهو** لا ضم الشفتين فقط فافهم
وكذا فحسب عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعم ابن هشام على
ما صرح به في حاشيته على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا

اشمام والامانة
اشتقاق الاشمام والامانة
وفي تعريفهما

في انتصاب قليلا وفي تسوية
المذكر والمؤنث ما يكون
على هذا الوزن

في بيان فاء فقط فحسب

الأمرونا بالفاء وهي دائمة لازمة ولاجزائية كما اختار الشيخ
حيث في شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخير ان بعد ان قال اذا وصف
الاخير ان فانتة عن وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط ^{بها} بقبحها
للفاء ذكره ابن كمال يامشافي حاشية شرح المفضل والمذكور
في شرح قوله فقط في اسماء الافعال بمعنى انتة وكثيرا ما يصدر بالفاء
ترتينا اللفظ وكانه جزء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخير
فقط اي فانتة عن وصف الاول ^{قوله} مع كسر الفاء كسر ا خا لصا وكسرا
مصدر للمصدر المعروف على نحو عجبتني ضربك ضربا شديدا ^{قوله} كما في الوقف
الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المحضوم الموقوف
عليه هو ان تضع الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشتم في وقف
تسعين تسكن النون وتضع شفيتك بعد اسكانها في غير حركة
^{قوله} كسواء التانيث في الفعل مثال لما وضعت على السكون وقيد بقوله
في الفعل بوضها على الحركة في الاسم ^{قوله} فليتأمل امر بالتأمل لانه منهم
من يقول دعائنا ويعطي حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة
على السكون ^{قوله} الزيادة جاءت متعديا الى مفعولين نحو زده الله
خيرا والافاد بزيادة معناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره
في شرح الكشف للشارح ^{قوله} وما وقع في الاصطلاح غير متقداه فصره
اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزئدرون المزيد وتكلفه في التوجيه
ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه ^{قوله} والافحتم اي وان
لا يكن كذلك فهو كمثل فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم
قالوا اجزاء اذا كان مضاعفا شتا غير متقترن باحد الاربعه اي

في ان اجزاء الشد اذا كان مضاعفا
مشتا غير متقترن باحد الاربعه يجوز
بالفاء وتركه

التي وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما جواز المفاء فلا
 قيل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الارادة فيه
 تأثيرا ظاهرا كحالة فعلت ولم افضل فاحتاج الى فريد ربط بينها
 بالفاء واما تركه فلن تأثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال
 فصرفه الاداة الى الاستقبال **قوله** على تقدير حذف حرف الجر الى المنزلة
 وقد نص الامام المرزوقي ان حذف الجار ونحوه في الصلة بصحتها
 لا يضر الا ما يدخل في الصلة لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصلة وذهب
 الكسائي وجميع النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الى ان يعتد
 التدرج في الحذف حتى صرحوا بان لا يجوز حذف الجار او لا ثم
 حذف العايد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون
 الحذف وقفا بان يعتد حذف الجار ونحوه معا وذهب جمهورهم مثل
 سيبويه والحقش واتباعهما الى انه يجوز الاسراة ذكره في حاشية
 المطول لعلاء الدين البساطي **قوله** وقد يحذف نحو قوله تعالى اما الصلوة
 غشيلة به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه افراد وذهب
 سيبويه جواز مطلقا لان التوضيح في الاسرار الجائزة عنده **قوله**
 وهذا عكس سائر الابواب في سائر الابواب يتبع المزيد من التبيين
 مجرد مزيد فيه **قوله** ومنهم لا يلزم الاصل يقال لم والمخ اذا البصر ينظر
 خفيف والمقصود لا يلتفت الاصل بل يجعل كل ابتداء محلا في نفسه فيما
 وجد فيه سبب الاعلال اعلل وما لم يوجد يقل والاولى مثل هذا التركيب
 انه يجعل مضمون الجار ونحوه مبتدأ على معنى وبعض العرب من انصف بكذا
 او الاستبعاد في وقوف الطرف بتأويل معناه مبتدأ وقد وقع الطرف

في عدم جواز حذف الجار في الصلة

في اعراب ومنهم لا يبيح

ببناء الجرد

الظرف موقع المبتداء كقوله تعالى ومنادون ذلك وقد اختار الشارح
جعل المقدم مبتداء والمؤخر خبراً في مثل هذا المقام واخر عليه وهذا ادخل
في القول على ما صرح به الفحول ذكر في حاشية المطول لعلاء الدين **قوله** نحو
اعاز واسارت قيل هما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح بجوهري بعدم اعلاه
حيث قال فتح الواو في اعور لسكون ما قبلها وفيه نظر لانه استقرأ
على النفي وقول لجوهري على اللفظة المشهورة **وقال** الشاعر اعازت عينه ام
لم تعار البيت لابن احمرا **قوله** سائل بابين احمر من راء تايد لا فعل فاعله ضمير
بحبيبة والباء في بابين احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سئاسائل بعذاب متعلق
بتأثله ومن وراه مفعول تأثله وضميره المنسوب راجع الى ابن احمر والراية
في اعازت للاستفهام وهو فعل فاعله عينه وام متصلة عاطفة على جملة ام
لم تعار وهو مجزوم الفه مبذلة في الوقف عن النون خفيفة وقيل لما كثر
الراء للشعر عادت الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين والفاء للطلا
وفيه تعسف وقال للاقليل لقوله اعازت وجيه عندي وهو انه اسند الفعل
الى الهين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه
والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء كانه نزل
النقصان منزلة عدم حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذا اعل
ونحو اغليت واغيمت اه اغليت المرأة اذا سقت ولها الفل
وهو بالفتح اللين الذي يكون للمرأة حالة الحمل فمرى مفيل واغالت ايضا
ولدها فمرى مفيل واغال فلان ولده اذا غشيت به وهي ترضعه واغيمت السماء
واغامت وتقيمت كلها بمعنى اى صارت ذات سماب واغيم القوم اصابهم
عطش وحر الجوف وغيم واظيئة اى جملة طيب و احوشت الصيد وحتو

اذا جئته في حوائيه ليصرفه الى الحيلة وهي التي يضاربها قال في
 الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهر في اجتورا اي صار بعضهم
 جارا بعضهم وانما صحت في اجتورا والانه في معنى ما لا بد له في ان يخرج
 على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاور واقبني عليه ولو لم يكن معناهما
 واحدا لاعتلت واطولت الشيء اذا قلته طويل واطولت الدار واحالت
 اتى عليها حول محمول ومجمل وكذا سائر تصاريها يعني اذا لم يعمل فعل
 لم يعمل متصرفاته في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان
 والمكان **و** عليه قوله اسرى القيس فمثلك جبل اه مثل كلمة تسوية واعلم
 الالفاظ الموضوعات للشايرة وقدمت تفصيل جيلي جميعها جالي وجاليا
 بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرق من باب دخل فهو طارق اذا جاء
 ليلا رجع الصبي امه بالكسر ضلعا بالفتح ولفة اهل بخد في باب ضرب
 وارضته امه واسراة مرضع اي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارجاع
 الولد قلت مرضعة والهاء شغل من لها عن الشيء لهيبا بالفهم والتشديد
 ولهيبانا بلضم اللام وكسرها سالا عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمايم
 جمع تيممة وهي غوزة تعلق على الانثى للحفظ في الحديث من علق تيممة فلا
 اتهم الله له وقيل هي حرزة بفتح الحاء والراء المراد بها بعد هذا التيممة
 واما المعاذات اذا كتبت فيها القران واسماء الله تعالى باسرها
 ونحو اسم فاعل في احوال الصبي اتي عليه حول الفاء بمعنى ربت مثلك
 مجرور به شلوق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بجذف الضم اي طرفتها وجلي
 صفة مثل لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان لكان الخطاب في
 مثلك ومرضع عطف على جلي و فالهيبتها عطف على طرقت وعوذى تمايم

فمثلك جبل قد طرقت

تأييم متعلق بالهتيمها ومحول صفة ذي وفي وصف تلك النساء بالمجلى والارضاع
 وفي وصف الصبي بكونه ذي تأييم ذي حول وفي جمع تأييم اشارة الى كمال
 الى ميل النساء اليه **قوله** وروى اصحى تفصيل اسم مفعول من اغلت المرأة ولدا
 اذا سقته الفيل **قوله** ونحو استحوذ اى استولى وغلب واستصوب اى وجد الشيء
 صوابا وصار صوابا واستجوب اى طلب جوابا واستنوق بحمل اى صار ناقة
 وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة شئ ثم يخلطه بغيره ويستقل
 اليه واصله ان طرفه ابن لهبده كان عند بعض الملوك والمسيب بن عصى بنشده
 شرا وفي وصف حمل ثم حوله الى لفت ناقة فقال طريقة قد استنوق بحمل **قوله** وفيه
 نظر لانه اسم المصدر كى مريعنى في تفسير التحويل وقد مر جوابه هناك
قوله اى جمع تصاريف اشارة الى ان سائر معنى الجمع وقد مر تفصيله **قوله** وغير
 ذلك من الزمان والمان والالة **قوله** يقتل بالهمزة تقول الفقهاء بايع بغير همز
 لكن **قوله** وتكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه الهمزة كما نقطها بحريز
 في الرسالة الرقضاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى
 غير منقوطة فى نحو نائل حيث قال نائل يديه قاض خطاء وحكى ان ابا على الفارسي
 دخل مع صاحبه على احد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية فاذاباين
 يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطة بنقطتين من تحت فقال له ابو على هذا حط
 من قال له ابو على حط من قال حطى فالتفت الى صاحبه كالمفضب وقال
 قد اضفنا خطوتنا في زيادته وخرج من ساعته وفي شرح المقصود المسمى
 بالمطلوب هذا اى كون النقط خطاء في الهمزة المكسورة المقلوبة في الواو لا
 من الياء فرق بين الواو والياء **قوله** لانه الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها
 تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف في كل

في كتابة الهمزة اذا كانت في الاول
 على صورة الالف وفي الوسط على وفق
 حركة ما قبلها ساكنة وفي الآخر لا
 على صورة نون

الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على د فحركة ما قبلها
كتراس و لوئم وذئب و اذا كان متحركة وسكن ما قبلها على و
فوحركة تفسرها نحو يسأل و يلوئم ويسم و قيل تحذف الهمزة
قبل التحفيف ان كان تحفيفها بالنقل كئالة او الادغام كيسو
وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط و الاكثر على حذف المفتوحة
ببدال الف كال و قيل تحذف في الجميع سوائت مفتوحة او لا
وسواء كانت المفتوحة بدال الف او لا و اذا تحرك ما قبلها
ايضا فكتب على ما تحقق به كموجل بالواو وفئة بالياء لان
تحفيفها كذلك و سال بالالف و لوئم بالواو و بس ومن
مقرئك مما كانت الهمزة مكسورة و ما قبلها مضموم او بالعكس
كتبها بحرف حركة ما قبلها لانه تحفيفها خلافاً انه يجعل بين بين الله
المشهور او غير المشهور وفي الاخر اذا كان ما قبلها ساكناً لا تكتب على
صورة شئ نحو جئت بالفتح و دوز بالكسر و برء بالضم و شكل الهمزة
هو شكل احدى حروف اللين و الملتوب في حب و دوز و برء علامته الهمزة
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فلفظ و كتابة نحو البطوء و الوطن
و الجئت بالواو و الياء ليست على وزن علم الخط بل في جمل الكاتبة بصورة
الخط و اذا كان متحركاً يكتب بحروف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة
ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقراء و يقرئ و ردو
و لم يقرأ و لم يقرئ و لم يردو و اذا كانت الهمزة المطردة بحيث
لا يوقف عليها لا اتصال غيرها بها في ضمير متصل او تاء تأنيث صار
كالوسط من كتبها في الوسط بصورة كتبها به هنا كذلك و في الوسط

ومن اسقط اسقط نحو جزاك وجزؤك وجزؤك مما كان الاول
منه ضموا ونحو رداك وردؤك وردؤك مما كان الاول منه مكسورا
ونحو يقرأه ويقرئك مما كان في الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او
مكسورا لا في نحو مفرقة وبرية فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المقصود
به غيرة لا يكون كالحوطة فكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة
استعماله او الكراهة صورته وبخلاف لئلا لكثرة وكل همزة بعدها حرف
مد كصورتهما تحذف نحو خطاء فالنصب فانه يكتب بالالف واحدة فيه
ومستترهون يكتب بواو واحدة ومستترهين بياء واحدة ويكتب بيائين
بخلاف قراء او بقرآن حيث يكتب بالفاءين للبياء وبخلاف نحو مستتر
في المشي لهدم المد لفتح ما قبل الباء وبخلاف نحو رائي حيث يكتب
بيائين في الاكثر لان الباء الاولى مغايرة للثانية في الصورة
اولا في اصل باء التكلم المفتح فانه لم يجمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف
نحو حنائي حيث يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي
يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرني للواحدة مخاطبة من قراء حيث
يكتب بيائين للمغايرة والبياء بتقرى مضارع قرى **قوله** لانه حروف الهجاء
كثيرا ما تحذف ونصب كثيرا على الظرف لانه صفة محبى او على المصدر لانه
صفة وما لا تأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشف في قوله
قليل ما يشكرون اي حينما كثيرا او حذف كثيرا على شفا جرو حار قال الراجح
شفا برؤ والنهر شفرة وطرفه ويضرب به المثل في القرب من الملكة والشفى
على الهلاك اي حصل على جرف وتثنية شفوآن والشفاف في المرض موافاة
شفا السلامة وصار اسما للبرق والجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء ما برقه

قد
بين

في بيانه انتصاب كثيرا

السيل من حرف الواو وجر فاصله فيبقى واهايا والهارا الهاء يرو هو
المضارع الذي اشقي واشترى على الهمدم والسقوط **و** وزنه فعل
بفتح الفاء وكسر العين ومن سكن العين وقال قلبت القاع لمذهب
يونس كقال في قول فقد اخطأ **و** شاك في شاوك من الشوكة
وهي شدة بأس والحذ في السلاح وقيل الشوكة الحدة مستفارة من واحدة
الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكة وحذته **و** قال في
المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك هذه مخالفة بين كلامي صاحب الكشف
في شاك وقد خالف كلامه في حار ايضا حيث ذكر هاء في بحث المصفر من
المفصل فيما حذف منه حرفا أصليا لا يرد في التفسير وقال ابن الحاجب **و** شرم
ولا يجوز ان يكون هاء فعلا لان الزحشرى اثبتة محذوف فانه حرف أصلي
ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكمه مثل قاض ان يكون فيه الثابتة اذ حذفها
عارض كقولك رايت قرصين فوجب ان يكون فاعلا حذف عينه فما ذكر
في بعض حواشي الكشف من انه مقلوب ليس بذلك كما ذكره جاربردي في شرح
الشافعية **و** اي يضع العين موضع اللام اه هو القلب الحاذي وهو نقل
حرف عاريا عن عارضة من الحركة والسكون كان حرف آخر وكل واحد منهما
معروض لعارض آخر **و** كلفضهم مفعلا في كلامهم الامكرما ومعونا على
الافصح لانه جاء من ملك بضم اللام صدر هلك ويسمى بضم السين بمعنى
السعة والقيمة وقراء بعضهم فتطرة الى ميرة بضم السين والاضافة وذكر
ابن القطاع انه جاء بالك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان يجعلها جمعيتي
لكريمة ومعونة على احد ثمر وحررة وانما لم يجعل معون على وزن اسم مفعول
بمعنى المصدر كما ليسور لئلا يلزم كثرة التقييد في حذف الواو ونقل الحركة بخلاف

١٥٨

في الذكر والذكر

بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الانتقال بحركة **تذكر**
 بيضات وهيجة آه تذكر الشيء واذا كره غيره وذكره بمعنى ذكره بلسانه
 وبقلبه **ذكر** او **ذكره** وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر يضم الدال
 وكسرهما بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وباللسان
 يوم ما باللسان وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهي حرك شوقه
 وكذهاجة والرزاز بفتح الراء المرمله والنزاء المجرى المطر الضعيف
 والدجن بفتح الدال المرمله وسكون الجيم الباسي القيم السماء والسحاب
 والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومفهوم انهم مفعول
 بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الظلم وهو الذكر في النعام جنس النعام
 بيضات مفعوله وفاعل هيجه ضمير الذكر ويوم رزاذ مفعول فيه لتذكر
 او فاعل هيجه والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لا
 لاعتماده لو الدجن مبتداء والظرف خبره والجملة صفة يوم رزاذ ومفهوم
 صفة اخرى له الا ان الاول تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تأخيره كقوله
 بقاء وهذا كتاب انزلناه مبارك وهذا الوصف بالجملة تفضيلة اولى من
 الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل وفي وقوعه
 صفة خلاف تخررت برجل بصيد غدا ذكر في شرح الكبير الكافية **قوله**
 قد كان يوم يكونك سيدا آه ساد قومه سيادة وسودا بالضم ويسودة
 بالفتح فهو سيد هو اى كبيرهم وزنه فيقول وقال اهل البصرة فيقول والجمع
 سادة واذا اردت الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتثنية
 وحال الشيء ظنه خيلا وخيلا وخيلا وخيلا وتقول في مستقبله
 احوال بكسر الهمزة وهو الاصح وبنو سدد يقول احوال بالفتح وهو القياس

في تقديم المفرد الواقع صفة
 على جملة الواقعة صفة وفيما
 يتعلق بالاول لوتية في الوصف

2 اصابة العين
وسبب اضافتها

واعانة اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين على النقص ومعيون على التمام
اي مصاب بالعين وفي الحديث العين حق اي اصابتهما حق قيل وجهاً
العين ان الناظر اذا نظر الى شيء واستحسنه ولم يرجع الى الله والى ربه
صنعه قد يخذل في الله في المنظور علة بجنابة نظره على غفلة ابتلاء لعباده
ليقول الحق انه مني الله وغيره من غيره فهو اخذ الناظر لكونه سبباً
وجهرها بعض بان العائن ينبعث من عيزه قوة سمية عنده يتصل بالمعنى
فيرمك او يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض الحيات كذا في شرح المشارق و
ذكر في فتح المتناق قال الزهيرى يؤتى الرجل العائن بقدر فيدخله
فيه فيتمضمض ثم يمجته في القدر ويفسل وجهه في القدر ثم يفسل يده اليسرى
فيصب على ركبته اليمنى في القدر ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته
اليسرى ثم يفسل داخله اذاره ولا يوضع القدر في الارض ثم يصب
بماء من المعيون من خلفه صيته واحلة وقيل العين الى الصغار
اسرع من الكبار وقد بعث الرجل نفسه وبغير ارادة بل بطبعه
وما تدفع به العين قول العائن اللهم بارك فيه وقوله ماشاء
الله لا قوة الا بالله ورفيقه جبرائيل عم للنبي عليه السلام التي
رواها مسلم في صحيحه سم الله ارفيك من كل شئ بوذك و
تدسيم النونية كما ذكره في شرح السنه ان عثمان رضي الله عنه
رأى صبياً يلها فقال وسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني
سور والحقرة في ركن الصبي والاكتار من قراءة المعوذتين
وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وذكر القاضى حيان ان نبيا من
الانبياء عليه السلام استكثر قومه ذات يوم قائما لله تعالى

تعالى منهم مائة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح شكى الى الله تعالى
 ذلك فقال الله تعالى له لما استكثرت عنهم فلولا حضرتهم بان
 تقول حصنكم بالحى قيوماً الذى لا يموت ابداداً ودفعت عنكم
 السوء بلا حول ولا قوة الا بالله قال القاضى وهكذا السنة
 فى الرجل اذا رأى نفسه سليماً واحواله معند لا يقوون في نفسه ذلك
 وكان القاضى يحضر نلامذته بذلك اذا استكثروهم وذكر الامام
 الرازى في بعض كتبه ان العين لا يؤثر ممن له نفس شريفة لانها
 استظام الثبوت وما ذكره القاضى يرد ذلك كذا في النجم
 الوصاحج وهرنا تفويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير
 سورة يوسف **قوله** ومك بكسر الميم من الطيب فارستى مصر
 وكان العرب تسمية المشمون **قوله** وضعف قول مقوول قال الجوهري
 في الصحاح وابن الانبارى في النزهة ليس ما يلقى مقوول من
 ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام الا حرقان ثوب مصوون
 ومك مدووق ثم قال الجوهري وفي النجدي من يقبس على ذلك فيقول
 قول مقوول وفرس مقوود قياساً مطرداً **قوله** وقد لا يكون ذكر في
 معنى اللبب انه قد الحرفية فخصه بالفعل المتصرف الخبرى للثبت
 مجرد عن الجازم والناصب وحرف التنقيس وهي مع كالجزة فلا
 يفصل منه شئ اللهم الا بالقم **قوله** اذا اخبرت عن نفسك
 فانه قبل ليس لتخصيص كون ماضيه على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه
 في الاجوف **قوله** ورعى وقيل اصل رعى رحو لقولهم رحوته فح يكتب بالالف
 في الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخرى

تأتي بعد الحركة لا تكون حن فانها قبل الحركة فاذا صار الحاء آخر الابع
حركة وتأتي بعدها وليت بعارضة طرف كالحركة بل هي حرف
مستقلة زيدة علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا حفظ
ما قبل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المروض كيقضي
العارض لكن التزوا يمثل هذا المضيق ليسم كلاهم **قوله**
المنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء بهذا في الآخر وفي غيره تكتب
بصورة الالف منقلبة من الواو والياء نحو باع واعلم ان ما في آخره الف
ان كان اسم مبنية فكذا يكتب بجميع بالالف الا اني ومتى ولدي و
ان كان اسم مبنية زائدة على الثلاثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها ويكتب
جميعها بالياء لا غير لانه الواو تنقلب الى الياء وفيها الا في ما قبل الالف ياء
من نحو العلياء الدنيا كراسته بجميع بين اليائين الالف نحو يحيى يحيى
عليه السلام للفرق وان كانت الاسماء المرفقة ثلثية نظر الى اصلها الذي
انقلبت اليه الالف فانه كان ياء كتبت بالياء كما قال الشارح تبينها
على اصلها وليدل على جواز اما التثنية وان كان واو كعصا كتبت بالالف
والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد في الياء لا غير كالاسم ونحو
ان يكتب بجميع بالالف على اللفظ وعلى كتيبه بالياء فانه كان منونا فاما
فالتحتم ان يكتب بالياء ايضا وهو قياس كبردد وقياس كمارني
انه يكتب بالالف وقياس كسيو بالمضروب يكتب بالالف وما سواه ياء ويتفرق
الياء في الواو بالثنية كخوفتيان وعصيان والجمع نحو الفتيان والفتوة
وبالمسرة كخورميته وعزوة وبالنوع كخورميته وعزوة ويرد الفعل الى
نفسه كخورميت وعزوت وبالمضارع كخوirmi ويفزو ويكون الفاء واوا

في كتابة بعض الحروف
بالالف وبعضها بالياء

في تعريف الياء في الواو

واوا نحو ونحى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولا ميمه واوا لا الواو على
 وجه ويكون العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولا ميمه
 واوا لا ما شذ نحو القوى والصوى فانه جهل كونه الالف في الواو واوا
 الياء بانه لم يكن فيه شيء فيما ذكر فانه املت فالياء نحو متي واوا
 فالالف وكتبوا الدكي بالياء لقولهم لديك وكلا بالياء والالف
 لاحتمالهما ~~واوا~~ ولو في صورة وهي غروا فانه اذا حذف الالف
 المنقلبة في الواو لاجتماع الساكنين بقي غزا فالنيس بالمفرد
 واشترى الشراء والشراء بالقصر والمد والمقص شر كالا ببيع
 والبيع في الاضداد لفته يقع على فعل المشتري والبيع الا ان في عرف
 الفقهاء اخص الاولان بالمشتري والاخيران بالبيع فانه شرح
 المنظومة انه البيع والشراء اذا استعملا ثلثين يكونان بمعنى البيع واذا
 استعمل احدهما ثلثين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي وذكر في تفسير
 القاضي اصل الشراء بذل الشمس لتحصيل ما يطلب في الاعيان
 فانه احد الموضوعين فقد انتهى في حيث انه لا يطلب بعينه يكون
 ثما وبذلك الشراء والآفاق الموضوعين بصورة بصورة الثمن فباز
 مشتروا خذه بايع ولذا عُدَّت الكلمتان من الاضداد ثم استعمل في
 عن الشيء طمعا في غيره حكى ابن الرشيد في البيهقي والكسائي عن
 الشراء ومده فقال الكسائي مقهور لا غير وقال البيهقي يقصر ومده فقال
 الكسائي في ابن لك هذا فقال في المثل التبر لا يفتر بالحرة عام هذا
 لها ولا بالائمة عام شرائها فقال الكسائي ما ظنت احدا يجرى مثل هذا
 فقال البيهقي ما ظنت احدا يفترى بين يدي امير المؤمنين ذكره

في كتابة الشراء والاشراء
 بمد والقصر وفي كونها من
 الاضداد لفته كالا ببيع
 والبيع

ذكره في عقد القلايد وقال ابن ابي بركت في النزهة الزيدى هو
ابو محمد يحيى ابن الفيرة المرقى صاحب اليعربى العلائى البصرى
وانما قيل له الزيدى لانها صحت بابر ابن منصور حال الهدى
يؤدب ولده فذهب اليه ثم اتصل بالشيخ فاجعله يؤدب الناس
وكما الكسائى مؤدب اخيه الامين ويحكى انه تكلم الزيدى
مع الكسائى بن يرمى الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائى فمضى
بقنوبته فها بالقلبة فقال الرشيد لا ادب الكسائى مع انقطاعه
الينامى غلبتك مع سوء ادبك **و** اذا اقرر هذا فنقول اشارة
الى ان فنقول اجواب شرطه محذوف كمن في دخول القاء بحث جواب
يعرف فما ذكرنا سابقا **و** مرضى وطى فنقول رضا بقلب الكسرة
فتحة والياء الفا لا يستحقان الكسرة قبل الياء اصله مرضى لانه
من الرضوخ بكسر الراء وضمتها بمع الرضا والرضا مثله كذلك في المختصر
وفي الكشاف للطيبى الرضوخ الرضا الكسر ولما كان اعظم الرضا
رضاء الله خاص لفظ الرضوخ في القرآن بما كان من الله تعالى
يقال مرضى به وعنه وعليه بمعناه **و** سرى اى صار سريدا
في المختصر سرى اجمع سرية سراة وهو جمع عزرا غميج ففعل على
ولا يعرف غيره وفي الفصحى مثله سارة لانه تقدير ستر ففعل يدل على
ذلك انه يجمع على سياتر بالهمزة مثل تبيع وتباع وقال اهل البصرة
تقدير ستر ففعل جمع على فعله كانه جمع سياتر مثل قايروفاية
وقالوجعت العرب المجرد والستر على جياتر وساتر بالهمزة على غير
قياس لانه جمع ففعل ففعل بالهمزة **و** لا يخفى عن حرارة هي وضع في

في القلب من غيظ وكخوه والمراد بهما ما تدفع القلب ويتفرغ عنه
 الطبع **قانه** انه ضم فكيف يضم والجواب انه جواب هذا الشرط محذوف
 وهو ابقى لدلالة ابقى الاول **يدل على انه** لم تنقل ضمة الياء الى اخره
 والجواب انه معنى قوله ضم الى الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء
لانه معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب انه بهذا في قبيل الانتعاش
 في الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعدهما النافية اذا كان ظرفا مع
 حكمهم بانتعاشه فانه في الظروف يجري توقفا كثيرة لا يجري في غيرها او من
 قبيل الاضمار والتقدير **وكذا** معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح
 في الضوء وحاشية للقاضي بانه فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف
 قبلها **فالتوجيه** انه يقال تقديره اذا اتصل اتصالا اه هذا لا يخفى
 حرازة لانه لفظ اتصالا انه لم يكن سهوا لاطل تحت ولا جعل حكمه
 بهذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعها بقوله
 المراد بقوله انه انكسره ويقول انه لم يقل وانه ضم اه ولعله الى هذا
 اشار بقوله وهذا موضع تأمل **والالف** فيه انه الف ساكنة ابداء
 ولا تقبل الحركة فاما هنا تحصل حاصل الاله يقال انه في عطف بحلة على بحلة
 بتقدير يفي **فكما** تحذف للحركة فكذا هذه حروف الفاء في فكا
 للتفريع والكاف للتثنية وما كافية لها عن الدخول في كمفرد فقط
 لما قاله صاحب المستوفى في انه الكاف لا يكف بما واصل الكلام انه يقال
 فتحذف هذه حروف كما تحذف الحركة الا انه قدم مشبه فصار مقارنا
 لفاء التفريع وكرر كذا للتأكيد وقد يكرر لطول الكلام كما
 ذكره الشارح والشرير في الكشف ويزيد الفاء في كذا لانه مشبهة

في تقديم المشبه في الكلام
 فصيحة من مفارقة الفاء لتفريع
 ومكره عند اللسان كبد

بيان اعرابكم

في كونه الاعتذار عبارة عن
محو اثر الذنب او غي القطع

في كتابة الالف بعد واو جمع وعدم
كتابتها وفي زيادة الالف في مائة
والواو في اول بك للفق

المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك
وقال الشارح في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرار الزيادة في
التركيب شائع وحكم بانه الكاف في كما مرفوع محل على الابتداء و
كلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع
المصدر لتحذف الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع محل على ابتداء
وما مصدرية وخبر هذه كروف بتقدير مضاف **محو** تذييل ان اهـ
الرجاء ضد مدح في الاساس وفي محاز فلا يراجو فلانا محجوا و
محجاء بكسر الهاء و ترجاء بفتح التاء يُمدّ معايبه فهو مُراجي ولا تقل
بهيئته زبّان اسم رجل معذرا اسم فاعل في الاعتذار وهو عبارة
عن محو اثر الذنب في قولهم اعتذرت المنازل ورست او غي القطع
الذنب ذكره الشارح في شرح الكشاف تدع في الودع بمعنى الترك
محو فعل فاعله تاء الخطاب ومفعوله زبّان غير منفرد وجئت مع فاعله
التأعطف عليه ومعذرا حال في تاء جئت في محو زبّان كلام اضافي مثل
بمعذرا لم تراجو جملة فعلية خبر كائنك المقدر اي كائنك لم تراج حيث اعتذرت
منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تراجو ومفعول الفعلين محذوف اي
لم تراجوه ولم تدعه اي الراجو اذ قد محو في الواقع وغير هذه اللفظة
كتب الالف بعد واو جمع فيما لم يتصل به الضمة للفرق بين واو جمع واو
الواحد في مثل لم يدعوا وقيل كتب للفرق بين واو جمع واو العطف
في مثل حضر **محو** وسنهم من يكتب الالف في نحو شاربو الحمر
وزاير وازيدك في الفعل وسنهم من يحذف الالف في جميع وان لزم
الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وكذا زاد وا في مائة الفافر

الفارقا بينهما وبين منه والحقوا المشني بها بخلاف الجمع وزادوا في
 او لك واو افرقا بينه وبين اليك واجركا ولا عليه وزادوا
 في اولى مال واو افرقا بينه وبين الى واجركا ولو عليه **الم**
 يا تيك والاتباء عني اه **ال** رخصة للاستغفارهم وحققة طلب الغفران **الم**
 بالاستغفارهم ولذا لا يكون من الله تعالى حقيقة نقول بها الدين السبكي
 استحالة كستغفارهم منه تعالى اذا كان طلب الغفران مصروفا الى المتكلم بالكلية
 الاستغفار **م** واما اذا كان مصروفا الى غيره فمن يطلب فرائه فلا كفي في قوله
 تعالى انت قلت للناس اتخذوني واقتى الراسين الآية فهو استغفار
 حقيقي طلب به اقرار موسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه
 لم يقل ليحصل فرهم النصاري ذلك فيتقرر عندهم كذبرهم ليس على
 ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان الرخصة في الآية للتقرير
 زيد **ت** فعل التركم **خ** **واصلونك** تأمرك ان تترك ما يعبد اباؤنا وكذا
 مروا **اسلم** اي اسلموا **واللغى** الم تر الى ربك كيف دثر الظل **والاستبطا**
خ **الم** يان للذين آمنوا **فهم** على الضلالة خوفا من تذهبون **والوعيد**
 كقولك غيبي **ل** **لا ادب** الم اذ ب فلانا اذا علم ذلك **واللتوبة** بعد
 سواء وما ابله وما ادرك وليت شمرى **والاظهار** التوبني على معنى لم كان
 هذا الشيء في الماضي او غير معنى لم يكون في الحال **والاستقبال** او الابطالي
 على معنى ليس في الحال او لا يكون في المستقبل فاحفظ هذا والانباء جمع نباء
 يقال بمعنى ظن نباء ونباء بالتشديد وانباء اي اخبر ومنه النبي لانه
 انباء عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل تركوا بهمة كالزرية والبرية
 والحانية الا ان اهل مكة يسمون الاربعة **والنماء** الزيادة يقال

في معنى الاستغفارهم وحجبه للتقرير
 والتعجب والبراهم والامر بالاستبطاء
 والتنبية والوعيد وغير ذلك

غي المال وغيره بنى بالكسر غاء بالفتح والمد ونحو نحو بالضم والتشديد
 والملاقات المصادفة يقال لقية ولاقبة اذا صادفته واستقبلته
 قريبا منه واللبون في الشاة والابل ذات اللبن غريبة كانت او
 بكيت والغريبة لبنته بفتح اللام وكسر الباء وينوز مادة وهم الربيع
 ابن زياد العيشمي واخوته فاعل يا تيك لبون بنى زيادة على حذف
 المضاف اي خبرها والانباء تنجي جملة وقت حال امنى فاعل يا تيك
 وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما اي لاقته
 ويجوز انه يكون فاعل يا تيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون لبون
 فاعل لاقت والمفعول محذوف وتضحك مني شحنة عيشمية اه قال
 الراغب الضحك انبساط الوجه وتكثير الاسنان من سرور النفس
 والظهور الاسنان عنده سمي مقدمات الاسنان الضواحك ويستعمل في
 السرور ويجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية كخو وكنتم منهم تضحكون
 وفي النجبة كخو وامرأته قائمة فضحكت وكما ضحكها للنجبة انتهى
 وقد يقال القرفة ما كان سموغا له والجبانة بدت اسنانه اولى والشم
 ما لم يكن سموغا والضحك سموغا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه
 بمنى واليشنة ام قبيلة والعيشمية نسبة الى عبد الشمس وهذا في
 باب التخت في النسب فانهم ياخذون اسمي فينجحون منها
 لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كان لم اصلها بالتشديد
 وترك من روية البصر وقيل ضد يعد والاسير من الاسباس وهو القيد
 بالكسر فيها سمي الاخير بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقيد ثم سمي
 كل اخذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر

في تفسير الضحك وفي استعماله في التسمية
 والتسمية والتعجب في الفقه بنى وبين
 التسمية والتعجب

بالكسر وهو اسير وماء سور وجميع اخرى وشارى ويقال هذا لك بكمه
 اى بقدره ثم استعمل في معنى بكلة لظهور المناسبة كما يقال برئتته و
 اصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا يجبل في عنقه فقيل ذلك لكل من
 دفع شيئا بجملة ويما نيا اصله بمعنى حذفت احدى يائى النسبة و
 عوضت بالالف فلا يجتمعان قال كيبويه وبعضهم يقول يما نى با
 لتثديد فاعل تضحك كيشخه ومعنى متعلق بتضحك عيشية صفة لشخه و
 اسم كاضية شخه خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شخه قبل ظرف ترى اسيرا
 مفعوله يما نيا صفة والاستشهاد في الابيات الثلاثة هو ان الشعر
 اثبت الواو في تراجوا والياء في ياتيك والالف في لم ترى اثباتا شائعا
 ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها للجزم
 اجراء للمقتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت للجزم وكرو
 الموجودة الآن للشباع والضرة **فيما** سود تنى عامر عنى ورأته
 اه سود تنى في السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعنه عنى ورأته
 للتعليل كما في قوله تعالى وما في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه
 الا عن موعدة متعلق بسود تنى ابى فعل بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل كالم
 من السقود وهو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق بابى ولا اب
 عطف عليه لان في ابى معنى النفي كما في قوله تعالى غير المنضوب عليهم و
 لا الضالين يعنى ما جعلتني قبيلة عامر سيدا لاجل كونه وارثا للسيا
 بلا استحقاق وحصان في يصلح للسيارة **ويحتمل** ان يكون ان غير
 عاملة تشير بالها بما المصدرية كما يكون ما عاملة حملا لها على ان وصى
 هذا تقارض اللفظين وكذلك امثلة احدها هذه والثاني اعطاه غير

في مجي عن التعليل

حكم الالف الاستثناء بها واعطاء الاحكام غير في الوصف بها والثالث
 اعطاء الالف الشرطية حكم لو في الاحمال واعطاء الوهم ان في الجزم
 والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهوال متى حملا على اذا والخاص
 اعطاء لم حكم لمن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم مع التاديس
 اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لفة اهل الحجاز واعطاء
 ليس حكم ما في الالهام عند انتقاض النفي بالآ وهو لفة بني تميم والسبع
 اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتراء خبر
 بانه والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند ان اللبس
 والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء
 الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعاشر منهم افعل التفضيل
 انه يرفع الظاهر بثبوتها له بافعل في التجب وزنا واصلا وافادة للبيان لفة
 واجازتهم تصغير افعل في التجب ورفعه الظاهر بثبوتها له بافعل التفضيل فيما
 ذكرنا والامثلة في آخر مني اللبس وفي قول الشعراء قرأناه
 وصدره يا صاحبتى فدت نفسي نفوس كما حيث ما كثرهما القيت ما كثر
 انه تحت الحاجة له خفف حملها ونصف نعمة عند برها ولدا قال الالفش
 الشاعر مثل لابن ونا راى صاحب شعر وسمى شاعرا لفظية والصاحبة
 كما يطلق على المواقف يطلق على مخالف ايضا كما وقع فيما كتب معاوية
 الى ملك الروم نقله في الفائق يا صاحبتى خطا بخيليتى او من قبل
 خلا بالقرن الواحد خطا بالاثنتين وقد مر تفضيل و فدت في الفداء
 نفسي فاعل في نفوس كما في قبيل قوله لقا فقد صفت قلوبكم مفعول
 العرب يجعل الاثنتين على لفظ الجمع اذا كانا متصليين ولم يقولوا

فسمية اعطاء حكم بعض الحكماء
 بعض اخر لاجل المناسبة لعارض
 الملقطين

فاحفظ هذه القاعدة

في اء الشاعر مثل لابن ونام
 وفي اطلاق الصاحب على مخالف
 وهو واق

في حيث المكان وقد
يستعمل للزمان

ولم يقولوا في المتفصلين افراسهم ولا غلمانهم وقد جاء وصف حالها
وحيث المكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه في محل نصب على الظرفية
او جر بمن وقد يجز بغيرها وقد يقع مفعولاً به ويميزا ويلزم اضافته
الى الجملة ونذرت الى المفرد وانذر منها اضافته الى الجملة كحذوفه
قال ابو الفتح في كتاب التمام وفي اضافته الى المفرد احسبه وقال
ابو سعيد بن علي بنائه وهو الاثر اذا اتصل به ما الكافة صار للمجازاة
وجزم الفضليين كي هربنا واللقاء المصادقة والرشد بمعنى الحق و
الصواب وضد الف مفعول لقيمتا وان تحل مفعول فعل مقدر وهو مثال
او بتقدير اللام مفعول له للقيمتا او فدت وحاجة مفعوله ولي بكونه الياء
وجاء فتحها ان لم يوجد مانع صفة حاجة وخوف الشيء يخف بالكسر خفة
صار خفيفا وتحمل بوزنه يحمل بمعنى الحمل او واحد محامل حاج
فاعل خف وجملة صفة حاجة ويقال صنع اليه معروف او صنع به صنيعا
قيما اي فعل والتصنع تكلف حسن التسميت وقولهم الفاعل الصانع
كتابه عن اوصاف ذيمة كالتارق والزاني الا انه صاحب المفتاح
كنى به عن الصفات المحودة استعماله على الاصل فانه اختصاصه
بالذم طردوا النعمة اليد والضيعة والمنة وما انعم به عليك مفعول
تصنعا وجملة عطف على محلا وعندى صفة نعمة وضميرها للحاجة واليد
بمعنى النعمة عطف على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر
انه كانت حقيقة فيها كما قيل كقولهم والقي قولها كذبا ومنيا وفايدته
تقرير المعنى في الذهب كالتاكيد وما وقع لبعضهم في ذلك تطويل
لا الفائدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضيه التقرير وقيل

اليد وجمعها الايدي
وجمع الايدي الايادي

هي الخارجة لخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسل في قبيل اطلاق
اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلوم وجمعها
الايدي وجمع الايدي الايادي وساقيل ان اليد بمعنى الخارجة يجمع
على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان النعمة اصل يد
يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افعال و بعض العرب يقول
في جمع الايدي كذا الياء فما ذهب اليه لجهتي من ان الايدي في قوله
لما والسماء بيننا ما يجمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا اعرف احدا من
أمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر بمعنى القوة آدي يديدا
اذا قوى ثم الشلي استعمال الايادي في المنعم والايدي في الاعضاء
فقال صدر الافاضل في حرام السقط عن ابي عمر بن العلاء ثم قال
وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للجواز وتطهير بيوت وبيوتات وقال
الاخفش قد يفسر وفي شرح الشريف المفتاح ان الايادي حقيقة
عرفية في اذ كانت في الاصل مجازا فيها وقوله ان تقرأ في محل
النصب بدل في نعمة او حاجة او الرفع خبر مبتداء محذوف هو ضمير
النعمة او الحاجة وللمجمل صفة احديهما وعلماء وهي جسيمة متعلق
بتقرآن وحكما بمعنى تقضي عطفا عليه واصله حكمان حذو النون
بأنه مقدرة ومتى متعلق بكلا الفعليين على طريق التنازع وكذا السلام
مفعوليهما على تلك الطريقة وان لا تشمرا في الاشعار بمعنى الاعلام عطف
على احد الفعليين واحدا مفعوله **قوله** فاليك لا ارثي اه البيت فكل متكلم
في الى يؤل ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول الفقهاء لا
في اسرأته غلط او قصرهم فيه عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤلون

النعمة

الى

يؤولون في نائهم وقال في الآية تقديمه بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم
 معنى البعد عدتي بمن لا يقال البعد ليس معنى من بل معنى عن لانه معنى ابتداء
 الناية لا يخرج عن بعد الشيء المبتداء عن المبتداء منه ولك ان تقول تقديمه
 بمن في قولهم ايضا باعتبار ما فيه في الاستماع من الوطئ فالحظي
 والمقسم به محذوف كأنه قال اليت بالله وارني فعل مكلم من ربي
 له اي رقي ورحم جواب القسم ولها متعلق باريه ضمير للناقته وفي
 في قوله في كلاله للتعليل كما في قوله تعالى فما خطيتاهم اغرقوا متعلق باريه
 باريه والكلاله النصب والاعياء ولا في خفي عطف على كلاله يقال خفي
 في كثة المشي على وزني علم اي رقت وجرححت قدته او حافره و
 مصدر خفي بالقصة حية غايه لا اريه تلاقي في الملاقات بمعنى المصا
 فاعله ضمير الناقه مفعوله محمد ا والمراد به رسولنا صلى الله عليه وسلم وهو
 اسم مفعول في التحيدي كل الانبياء حمدوه وقيل انه الله تعالى ستماه
 محمدا واحمد فاداد محمد انه الله تعالى بحده كثيرا وسماه احمد كأنه قال
 كل الانبياء حمدوني وانت احمدهم لي قال ابن العربي لله تعالى الف اسم
 ولبيته محمد عليه السلام الف اسم **سوى** سوى نون جماعة النساء سوى
 اذا كان بمعنى غير او كان على خلاف في ذلك بمدح الفتح ويقص مع الضم
 ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كفيه وهو عند الزجاج
 وابن مالك كفيه في المعنى والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية
 ورأيت سواك بالنصب على مفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب
 والرفع وهو الارجح عند سيوريه ويجوز انهما ظرف مكان يلزم للنصب
 لا يخرج عن ذلك لانه الظرفية وعند الكوفيين وجماعة انهما ترد بالوجهين

في لفظ محمد عليه السلام

في كلمة سوى

ورد على من نفى ظفيرة ما بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بقدير
 سواء خبر لم يوحذوفا وحالا لثبت مضرا ولا يمنع خبرية قوله لهم سواك
 بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبنى كما في غيره كذا
 في المعنى اعلم انه اذا اضيف اسم مهرب الى مبنى بنى على الفتح عند قوم
 وترك مريا عند قوم كقوله تعالى وفي خزي يومئذ قرى بفتح الميم وكسره
 وقوله الحق مثل قرى بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين قرى بالفتح
 والضم وقوله عليه السلام كيوم ولديته الله نقل بفتح الميم وحفصة والاصل
 في الفعل البناء وكذا اضيف مثل او نحو الى شئ في طريق المثال كقول النخاع الكمال
 انتم زيد وفعل مثل ضرب وحرف نحو في وكقول الفقيه يكرى الربوا في لادوية
 المطعومة مثل السقمونيات فاء الاضافة ههنا غير مقصودة كذا في الكتاب
 المسمى بالقويد في النحو **لا** طائل تحته لانه ذكر كجازه وكناص قبل
 هذا ولك انه تقول اعاد بهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح يقال
 هذا امر لا طائل فيه اذ لم يكن فيه غناء وعريه يقال ذلك في التذكر والتأنيث
 ولا يكلم به الا **لا** الحمد **لا** الذي الى اللباس المشي بالمفرد لا يمشي
 لما حذو نونه بالناصب بقي لن يرضى **لا** كما مر انفا يقال كذا
 آنفا و سالفا وفي القاموس قال آنفا كصاحب وكفي وقرئ بهما
 اي من ساعة اي في اول وقت يقرب منها **لا** كيردى من الاهداء يقال اهدى
 له واليه وبناجي من المناجاة وهي الكلمة على سبيل خفية ويرتجى من الارتجاء
 وهو ضد اليأس يقال رجاء ورتجاء وارتجاء ورتجاء ترجية كل بمنزلة
 ويستدعى في الاستدعاء وهو اللطلب يقال دعاه واستدعاه صلاح به ودعوت
 الله له وعليه **لا** لئلا يلزم اجتماع الاعلالين قال ابن الحاجب الاعلال تغير

من بيان بناء اسم المهرب
 على الفتح عند اضافته الى
 المبنى وتركه على احكامه

في تركيب لا طائل تحته

تعريف الاعلال

بتغيير حرف العلة للتخفيف ويجعل بالقلب الحذف والكسرة اى لا يحذف
 الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمسئلة مطلقا لجواز
 الجمع بين الكسرة والابدال كيقال وبين الكسرة والحذف كيقول وبين الابدالين
 كيدعى فانه الالف فيه بدلة في الياء وهي في الواو وبين الابدال و
 الحذف كقلن وبين الحذفين مثل قد حذفت الفاء واللام وانما لا يجوز
 الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او الحذفين او ابدال
 وحذف بعد ان يكون احدهما موضع والاخر في موضع آخر على سبيل التقاب
 كما في ماء اصله موه قلبت الواو الفاء ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح
 وفيه ان حذفت الياء في ماء ليس للاعلال بل لبناء الاسماء قلب الهاء همزة
 ليس باعلال **قوله** وما ثبت ذلك مما قلب او حذوف فيه حرفا والقلب في
 ابقاء اصله او قاي قلبت الواو ياء والياء همزة والحذف في كوي يقول
 اصله يوقيون حذفت الياء لما **قوله** فانه استناع اجتماع الاعلالين
 قبل اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كان في جنس واحد واذا كان
 متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيود
 الاولى نحو يقال وبالثاني نحو قوله وبالثالث كوي يدعى واعتمدوا في
 ترك هذه القيود على لفظ اجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتفريق
 فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين متنع كلاما في غير رتبة فليكن بالروية
 وقال السمراني الاعلال الذي منعنا في جمعه هو ان يكن الفاعل واللام
 جميعا في جهة الاعلال وقال ابو علي المكنى به انه يكون الاعلالان على
 التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما نقول في ايمن الله بحذف الياء ثم
 نقول بعد استعمالك من الله ثم الله فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه

في جواز اجتماع الاعلالين

فاحفظ

نظر مصدره التمثيل في المختار التمثيل التمثيل و هذا اليمين في المشي وقيل
اصل التخط قلبت احدى الطاءات ياء كنى قالوا التظني والتقصير في
التظني والتقصير ومنه قوله ثم ذهب الى اهله يتملي **و** في الحقوق
بمعنى الميل ويسمى القبي صبياً لميله الى ما لا يعينه **و** و يقلسى يقال
قلساه فقلسى وتقلس اذا الب القلنوة قلبها **و** ولا يعاد في فعل
جماعة الذكور والواحدة تخاطبته اي لا يقال ارضون ولا ارضيتي لمرضى
حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقا الساكنين **و** جعل راضى بضم ياء على
حكاية راضو ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعول جعل وكان قدومه في البناء
في تأخره في الذكر اتماما به لكونه ذا الاصلين **و** قال قائلهم نستوقد
النيل اه البيت في الحكمة وهو بمعنى في طي واوله نحن جلسنا بنى جديله في
نار في الحرب جملة الضرم نستوقد النيل بالخفيض اه جلسنا في المجلس
ضد التخلية خبر نحن وبنى جديله حتى في طي مفعوله وجديله بنت لبيع ابن
عمرو في حجر امهم في نار متعلق بجلسنا في الكشا النار جوهر لطيف مضى حارة
محرقة في نار ينور اذا انفرفها حركة واضطرابا والنور شق منها وقال **الراغب**
النار والنور احد هما شق في الاخر في حيث انه فلما ينقك احدهما في
الاخر واعترض على تعريفه النار بانه الاضائة لا تعبيرة حقيقة وكذا
الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كثر الاشياء لا في شأنا
فه لا لون لها والضوء ملون فانه سري وان قوله لطيف وحار مستغنى
عنه فانه الجوهر المأخوذ في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي
والشريف بانه لا شك في انه مجموع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار
في سفارح اللفظ ورده اكل الدين بانه اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق

لأن

محققكم قال ولحق النار لا يحتاج الى التعريف فما ذكره بيانه ما يطلو
 عليه لفظ النار في متعارف اللفظ لا تعريف للنار وقوله في الحربة هي
 مؤنثة صفة نار وجمعة الضرم بمعنى كثير الاشتغال صفة الحربة الضرم
 جمع الضربة وهي السفة والشيخة في طرفها نار ونستوقد من
 الوقود وهو قوط النار وارتفع لربها والسياني للطليلة للنار
 حال في فاعل جلسنا والنيل السهام العربية مؤنثة لا واحدة لها في لفظها
 جموعها على نبال وانبال مفعول نستوقد وبالخصيف وهو العراء في الارض
 عند منقطع الجبل متعلق به ونصطد فعل شكلم في الاضطيا دعطف
 عليه نفوسا مفعوله وبنت فعل مجرول في الباء والقائم مقام الفاعل
 ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق ببنت وهو ضد اللوم وقدم تفصيل
 جعل خروج النار في الجحيم عند صدته النيل استيفاد ابتداء منها في
 الرتبة حتى تصل الى حضيض جبل ولفظ فنخرج النار منه كشدة
 رينا ونصيد بها نفوسا بنت على الكرم اي نقفل الرؤسا
قوله فيمن يقول رجل ورجله يعني انه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفة وهو الكنية الشايخ وقديوة للفرق بينهما في الاسم والعليل
قوله في عيشة راضية هذا في قبيل الاسناد بجازي توجيهه انه الرضا
 صفة متراضي حقيقة الكام رضي الرجل في عيشة فاسند الفعل الى
 المفعول به في غير انه يبنى له فحصلت رضى عيشة وهو معنى كونه
 مجازا ثم سبك في الفصل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية
 فقد جعل مفعول فاعلا **قوله** كما في المصادر وعباد وقيم واختاروا انقياد
 وحال حولا كما تعود شاذ بخلاف لاوذ لواءا وقاؤم قوايا ثم لم يعل

في تدبيرة الجواز الواقعي
 في عيشة راضية

فعله باعلال **تأني** كما في **بجوع** كجاء جمع جيد ووديار جمع
دار اصله دور و **تير** جمع تارة اصله **تورة** و **ديم** جمع ديمة اصله دومة
و **شد** طيال جمع طويل و **صح** رواء جمع ريان كراهته اعلا ليل و **نواء**
جمع ناو و هو السمين في الابل لصحة عين مفردة و قلبت في رياض و **شبا**
لوقوعها عينا في **بجوع** مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الفلانة
حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود و هو المستن في الابل و كوزة جمع كوز لعد
الالف بعدها و بخلاف **خوان** لانه مفرد و بخلاف **طوال** جمع طويل لمحركها
في الواحدة و شيرة جمع شاذ لعدم الالف بعدها **قوة** و فحودة بفتح
القاف و الميم و **سكوكا** همالة و ضم الدال همالة و فتح الواو و **مخلف**
الرأس **لا** تكون الواو كالمقطعة فيه انما و ان لم يكن كذلك لكنها
وقفت خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بيده هذا و لا **تتعد**
عندي و ليس علينا الا ان نقول الاصل غواري بالتثوين اي عند
سبويه في وجه فلما حذفت الضمة التقا الساكنان فحذفنا الياء
وجعل التثوين الذي كان في الصرف عوضا و حذف التثوين ايضا
عوض التثوين آخر و في وجه آخر اصله غوازي بغير تثوين كمنقلت
الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها
في المفرد مع خفة اكتفاء بالكسرة كالكيبة المتعالي في الجمع او في **فج**
بالتثوين و هو عند سبويه تثوين عوض عن الياء او حركتها و عند المبرد
عن الحركة و عند القائل بالصرف و هو الاخفش و **توايه** للممكن **قوله**
واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع و **بحر** قال الكسائي و ابو زيد في حال
الجر بفتح الياء لكونه غير منفرد و جرة بالفتح لطفة و عليه و بيت الفزدق

الفردق فلو كان عبد الله مولى أجوته ولكن عبد الله مولى مواليا **قيل**
مطر وقال في الحاشية الشرح المفتاح لابن كمال باشا علم في كلام الشيخ
في دلائل الحجارة المطر في عرفهم ينتظم غالب الوقوع **قوله** كما تقدم
أي في الأجوف في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاويل **قوله** ويقضي وطرا
وهو الحاجة ولا ينبغي منه فعل **قوله** أي يوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم
يقال يوم أيوم كما يقال ليل الليل **قوله** ولا في الاعلام نحو صوة وهو
اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هيتي وميت لانه اسم موضوع لا على وجه
الفعل كذا في الصحاح **قوله** ديوان بكسر الدال وقد يقع فارسي مقرب بسبب
شبهه ديوانا وجهان احدهما انه كسر على اطلع يوما على كتاب ديوانه
فراهم يحسبون مع انفسهم فقال دوانت أي بجانبني ثم حذفت الاء
لكثرة الاستعمال والثاني انه الديوان بالفارسية اسم الشياطين
سمي الكتاب باسمهم لخدمهم بالامور وقوفهم على الحلي والحقي ويسمى **قوله**
للرايط التي فيها السكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر ويرى
انه عرضة اول سني دوان الدواوين للولاء والفضلاء **قوله**
وحديثه فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرّد الاجتماع
وجاز تركه لعروضه لانه حصل سبب بقاء التصغير وهي غير لازمة مع انها
في محل التغير ومع ان الواو قوته لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجز في
تصغير يجوز فانه يجب القلب فيه لانه الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف
الا انه الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير
عروة فانه الاجتماع وان كان عارضا الا انه قوله في محل التغير **قوله**
واذا اجتماعا معلقة يشير الى انه اذا كان ولو في الشرطية المنصلة الى

مطل
الديوان

مطل
في بيان كون اذا كان
ولو في الشرطية

كما واد في المنفصلة وقد يقال اذا اتفقد الدلالة على تبقي النقادير
المفيدة بجزئية الحكم في بعض صور على قياس لفظة قد فانه قلت ما سور الكلية
و بجزئية فيها قلت سور الموجبة الكلية في المنفصلة كلما و مرها و متى و في
منفصلة داما و سور السالبة الكلية فيها ليس البتة و سور الموجبة الكلية
لجزئية فيها قد يكون و سور السالبة لجزئية فيها قد لا يكون او ما
بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي **قوله** قواعد العلوم تجبان
تكون اه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم و في العلوم العربية
لو سلم فقد شاع التحفيض بالمثال والمقام كما يشير اليه **قوله** لقد
علت عرسى بكيلة اه فاعل علمت عرسى هي الزوجة و ربما يسمى الذكر
والانثى عرسين بكيلة اسم زوجته بدل او عطف بيان لعرسى التي
هي ان مع اسمها و انا ضمير فصل لا موضع له على الاصح و به سماه البصرية
لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة و سماه الكوفية عمادا لكونه
حافضا ما بعده حتى لا يسقط عن الجزئية كالعماد في البيت الحافظ لا
للتقف في السقوط فالفرض منه في الاصل فصل خبر عن الصفة فانه
القياس انه لا يجيء الا حيث التبيخ خبر بالصفة لكن اتش فيه وجاء
حيث لا التباس بدونه ايضا اطراد الباب على ما ذكره السيد عبد الله
او التاكيد و الفصل ثم جاء لجر والتاكيد فيما لا ليس كلاما للحال والتوكيد
وقد جاء لجر والتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك على ما ذكره الشيخ
الرهادي و قد اشترط فيما قبله ان يكون ابتداء في الحال او في الاصل و احاط
الاختصاص والكساية و وقوعه بين الحال او صاحبها نحو جاء في زيد **قوله** هذا
وكونه معرفة و اشترط فيما بعده ايضا ان يكون خبرا في الحال او في الاصل

او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاض
 في تفسير سورة العنكبوت قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها
 خالدون خبر بعد خبر لا واولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار
 اليه الشريف للرجاء في حاشية التصديق حيث قال لفظ هو في زيد هو
 عالم لا يكون رابطاً لدلالة الله على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل
 والعماد مع ان ما بعده وهو عالم كالمعرفة وفيه تأمل وشرط له في نفسه ان يكون
 صيغته مرفوعة منفصلة وان يكون على وفق في يكي فصلا له وقوله الليث
 خبر ان وسديا في عدتي عليه بمعنى ظلم حال في الليث والعامل با في ان في
 مني الفعل وعليه قائم مقام فاعل سديا ضميره راجع الى الليث وعادياً
 عطف عليه وان مع جملة في موضع منصوب علمت عا مذهب كيبويه **قوله**
 عدو وهو اسم فاعل للمبالغة في العداوة والعدوان بضم العين والعدا
 بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التاء في قولهم هذه
 عدوة الله تشبهاً بصديفة لان الشئ قد يبنى على ضلته ويقال القوم اعداء
 وعدتي بكسر العين وعدى وعداء بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء
 الذين تقائلهم والعدى الاعداء الذين لا تقائلهم ذكره في شرح
 الديوان المتنبى **قوله** اي فاجرة تبقى الرجال **قوله** ابن جني هو بكون الياء
 وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن لسيبويه انه معرب
 كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره الدماميني **قوله** في مثل الامام لفظه
 مثل مقحة للتعظيم كما في قول المفتاح مثل بشار وقولك مثلك لا يخل قوله لو كان
 فعلاً لوجب ان يقال بقبية وجوز القاض كونه فعلاً حيث قال او فعيل بمعنى فاعل
 ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة وللنصب كطالع ورد القطب كونه للمبالغة

بطل
 في تصحيح ابن جني وكونه
 من مقحة للتعظيم

بانه نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه في باب نفي المقيد و
 قيده وقال الطيبي عن نفي السنة كل ما كان معدولا عنه وجرحه ووزنه كان
 معروفه عنه اخوانه كقوله تعالى ما كانت اهلك بغيرا اسقط الهاء لانها كانت
 معروفه عنه بغيره وقال صاحب الكشف لم يقل بغيره رعاية للفواصل
 ولك ان تقول لم يقل بغيره لانه مصدر ابنه نته كما قال القاضى في قوله تعالى
 خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بنه نته وكما قالوا في قوله تعالى يحيى العظام
 وهى رميم لم يقل ريمه لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة
 الله قريب من المحنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى
 وما قوم لوط منك بعيد ويزا ان يستوى في بعيد وقريب وقليل
 وكثير بين الموت والمذكر لورودها على زنة المصادر التي هي
 الصريح والنريق وقد مر في هذا وجوه في التأويل والياء
 اخف المفضل عليه اذا علم وكا في الفعل خراجا ز استعماله بل احوال الا
 الاشياء الثلاثة كما في الله اكبر وقول الشاعر دعامة اعز وطول
 وهو في الصبوة وهو الميل الى الجهل والعنوة وسمى الصبى به طيلة
 الا ما لا يعينه او في الصبى بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق
 ومنه يقال تصابى ويقال صبى صباء كسماعا اى لعب في الصبيات
 ولم يكن ما قبلها مفعولا احتراز عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا يا ذاه
 المظي في الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما
 ذكر في الفعل والاصل اعطو في المطو وهو الاخذ قبل لم يسمو فيه
 في التلا في الجر و قيل المفعول الاول عاط اى اخذ لان معنى اعطيت
 زيدا درها اخذ زيد درها منى والاصل اترشوا لرشوة بكسر الراء

جمل
 في اشتقاق لفظ الاشتناء

اعطاه

بيان الثقل

في اللقيف المقرون

بكسر الراء وضمها يقال كنه شي في حكم طلب الرشوة عليه وارشاه الرشوة
والراشي هو المعطى والمرشي هو الاخذ والراشي هو الواسطة **والاحالة** بفتح
هم اي لا بد **لا** وقع في الثقل على بناء مجرور والقائم مقام الفاعل
ضمير اللفظ والمتلفظ والثقل كالصفة ضد الخفة بكسرة الشاء وكون القافه
الاثقال وبالفحتين منع المسافر وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث
في المثل فقط الاعتراض نحو استقوم والسجود واعشوشب واجنود
وتجولوا وعلى انه لا اعتداد بالمد فقط نحو مدعو وعدو **والنشح**
الماء فيضحة واللام تحمل لام الابتداء ولام الامر قد مر به
دخولها على صيغة المحل **فلا** اجتماع حرفي العلة فيه وقد يقال هو
ما حوذه في الالف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط للحرف الصحيح بحرف العلة
من طعام لقيف اذا كان مخلوطا في حنين **ف** في قبائل شتى جميع
قبيلة واحدة قبائل العرب وهم بنو آب واحد وسميت بها لان العرب
تقابلت عليها وشتى جمع شيت بمعنى المتفرق وقد مره الشارح في
المطول بالمخلف **والقسم** تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام
احدها ان يكون الهائي واللام واوين كقوو وثانيها ان يكون
يايين كحي وثالثها ان الهائي واوا واللام ياء ورابعها ان يكون
الهائي ياء واللام واوا هذا القسم لم يجر في الكلام قال الاندلسي
في محصل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل والاسم **وانما** جاء في
هذا النوع يفعل بالكسرة حال كونه الهائي واوا فيه نظر لانه يعلم انه
ان يجر يفعل بالكسرة منحصرا فيما اذا كان الهائي واوا اما اذا كان
يفعل بالفتح فقد يكون الهائي واوا بالعكس وليس كذلك لما مر

انه لم يحكى ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيويه ليس في الكلام
 ما عينه ياء ولا لامه واوا اذ كان في هذا النوع في الاعتدال لان الياء اخف
 والنطق بآخر الكلمة اشق في النطق باولها لكون الكلمة جماعاً في
 الابتداء تبعاً في الانتهاء فبدوا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضيف
 تنزلاً على حالتي الكلمة ولا يحكى ما فيه في الاعتدال قال ابن الحاجب و
 يتفرق الياء في الواو يلوثة العين واوا نحو شوى لانه لم يحكى عين ولام
 واوين الا ما شذ في نحو القوي والصوي وانت خبر بما فيه في نحو لفظة
 نقلناه اولاً في بعض شروح المفصل بالشيء الى هذا حيث قال ولو ثبت
 مما عينه ولامه واوا ان كان القوة والحوة لقلت قوي وحوي بقلت
 الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد
 الشارح انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط
 واوا اما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يحكى في
 يفعل بالكسر بل في يفعل بالفتح نحو قوي يقوي **فجمع** ما عرفته في ربي
 يرمي فاعرفه ههنا فاء **فجمع** فصحة داخل في عامل جميع في حقيقة وهو
 واعرفه المذكور بالفاء بفسده وتكرير الفاء لكيد كما في قوله واذا هلك
 فعند ذلك فاجزعي جواباً اذا وعند معون فاجزعي فيلوث التقديم ففا
 ففا جزئي وقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا **و** نظيره الجو والتو الجري بفتح
 الجيم الحرفة وشده الوجد في عشق او خرن تقول منه جوي الرجل
 بالكسر فهو جوي والجو الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحمل
 ان يكون بالحاء الموحدة المضمومة جمع الاحوي وهو الاسود والشمس
 هلاك المال يقال توي المال بالكسر يتوي تواء ويحمل انه يكون بالياء

في تكرير الفاء للتأني

بالباء بنقطة تحتانية وهو جلدو لد البنية المحلو بالتوفيق فاعبه
اجتماع الواو يني في الجود والنو للادغام رومما للتحقة فلم يعمل كما عتبه
في القوة والصلوة وهو علم في الطريق **ولان** فعل مكسور فرع فعل
مفتوح العين لان الاصل في الثلاث فعل بفتح العين لحقة وكثرة معانيه
لانه لا يكي غير فعل المعنى من المعاني الا وقد يكي فعل لهذا المعنى
ولما لم يكن اسم الفاعل في روى مثله النفي في الكلام كثر ما يتوجه
الى القيد نحو لم يأتك القوم اجمعين معناه نفي الاجتماع لا يكي وقد
يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يعرفوا
عليها افلاوا وهم يعلمون اى لم يصرون عالمين بعنى ان عدم الاقرار
بتحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه
الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى ما للظالمين من نصيب ولا شفيع
يطاع اى لا شفاعاة ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا لا
المعنى الثاني والاخير فلا يرد اول الكلام يدل على عدم المثل
وقوله بل يني على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد
فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويلوئها هناك اثبات القيد
او نفيه وقد لا يتوجه ويلوئها هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر
الشراح في مواضع من كتبه ان في الاول تغيير القيد او لا ثم الاثبات والنفي
وفي الثاني يعكس ولا ريب في اطراده وكلية وقد يجعل القيد متأخرا
على حال في جهة المعنى كى انه متأخر في جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي
او المنفي وكذا الاثبات **والصفة** المشبهة باسم الفاعل معني لانها
بمن قام به الفعل لفظا لانها تنفي وجمع وتذكر وتؤنث كاسم

مرهم علم في قاعدة توجه النفي
الى القيد تارة والى الفعل فقط
جاء الى القيد والمقيد

في انه دلالة اسم الفاعل على
الحدث والثبوت لا يكون
بحسب الوضع

الفاعل لان المعنى لا يتقيد الاعليها فانه قيل هذا يقتضي كون نحو
 مؤمن وكافر واجب ودائم وبارق وضامر في فرس ضامر وعلم في الله
 عالم وخالد وثابت واسخ وسمر وحايض وطامش مما يدل على
 الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى محد
 بحسب الوضع والدوام والثبوت بعارض **والان** صفة فاعل تدل
 على الحدث فيه بحيث لانه صرح في بحث كحد واو ابل المقدمة في حاشية
 المطول كمن الفخاري وعلاء الدين البساطي ان اسم الفاعل بقدر
 في الظرف بمعنى الثبوت واتجه الفعل تكفي للمحل في الظرف وصرح الشارح
 في او البيا الثالث في المطول ان اسم الفاعل المقدر كى صلة زبدة
 الدار للثبوت وقال بعض شيوخ الشافعية والصفة المشبهة في الفعل المنفرد
 مكسور العين بحى على فاعل نحو محمد فهو حامد وصحبه فهو صاحب ركنه
 فهو راسد قال الشريف في شرح المفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على
 ثبوت العلم لمن حكم به عليه ليس فيه تعرض لا اقترانه بزمان وحدوثه فيه
 وزاد في حاشية المطول قوله اصله سواء كان على سبيل التجرد والتقصير
 ولا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جازا ان يقصد به الحدوث
 بعمونة القرائن كى في قوله تعالى وصاتق به صدرك الآية بمعنى ضيق و
 يجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على
 وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة
 على الثبوت واما الدلالة على التجرد فامر عارض في الصفات وقال
 في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على
 الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان عالم يستفاد منه

في كونه اسم الفاعل المقدر
 في الظرف بمعنى الثبوت

منة الثبوت صيغاً لكون اصل الاسم صفة او غيرها الدلالة على الثبوت
 وقال الشيخ عبد القاهر لا تفرق في زيد منطلق لا كنه في اثبات الاطلاق فعلاً
 كما في زيد طويل وعمر وقصير وجعل المبدأ في الصفة مندرجة في اسم الفاعل و
 اما فرقتهم بين حاصي وحسن وصائغ وضيق فقد يوجب بان اسم الفاعل
 لما كان جارياً في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به حدوث بمعونة القارئ
 دون صفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت او الدوام
 معه باقتضاء المقام وقد يتكلم للجمهور بي الكلامين بان في قال يدل
 على الحدوث اراد به ثبوت مطلق وفي قال يدل على الثبوت اراد به ثبوت مجرد
 والتقصير بقرينة ايراده مقابلاً له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي
 ثبوت الاعم **في** والصفة المشبهة على الثبوت على ما ذكره الشريف
 في شرحه للمفتاح وحكمة للمطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد
 بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال صاحب
 الكشف في المفصل واهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو
 حاكم الآن او غداً وكارم وطائل ومنه قوله تعالى وصائغ به صدره
 وفي بعض شروح المراح وضعا على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وتحدث
 عند اهل هذا الفن في اسم الفاعل وكذا الفعل التفضيل **في** والمعنى في هذا
 عند الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير
 من صيغ اسم الفاعل على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضا
 للمعنى في قانونهم وقولهم اذ قصد الحدوث قيل هو حاكم الآن او غداً
 وقولهم اذ اتفق الصفة المشبهة في فعل متدحرج لا زما بمنزلة الفعل
 الفرزيكي فينقل الى فعل بفهم العيني ثم تشق منه اعلى ما ذكره صاحب الكشف

في الفايقة فقيه ورجيم ورفيع يقتضيه خلافه **فان** لو استعمل بتفصيل
 ذلك ليطول الكلام **فان** قيل قد صرحوا بان لول الشرط في الماضي فيلزم
 الماضي في جملتها قدنا قد تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى
 لو يطيعكم في كثير في الامر لعنتهم او لتترى المضارع منزلة الماضي لصدره
 عن لا خلاف في اخباره او الاستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ
 وقفوا على النار وجواب محذوف اي لرأيت امراً فظيماً على ما ذكره
 الشارح او لتري على ما ذكره حسي الفنازي وقد تدخل على المضارع
 للدلالة على ان الفعل في القضاة بحيث يحترق عن ان يعبر عنه بلفظ
 الماضي كونه مما يدل على الوقوع في جملة كما نقول لقد اصابني حوادث
 لوتني الى الآن لما بقي مني اثر وقد استعمل كان في المستقبل وهو مذهب
 المبرر والمشهور انها لا تنفاء الثاني لا تنفاء الاول وقد استعمل على
 قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء
 الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آية الا الله لقد تافان لو هربنا
 تدل على لزوم الفساد لتعدد الالة على ان الفساد متف فيعلم في ذلك
 انتفاء التعدد وفي هذا توهم ابن الحاجب ان لو لا تنفاء الاول لا تنفاء
 الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدرك ان ما ذكره يعني يقصد في مقام
 الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم كجهول وان
 المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائيين معلومين للآخر بحسب الواقع
 فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لوجبتني لا كرميتكم بقصد
 ان تعلم محضاً بانتفاء محي في انتفاء الاكرام مستد الى انتفاء محي
 ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء با

بابد النقضين عند كقولك لو اهانني لأكرمته لبيان استمرار وجود
 الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
 وقد يستعمل لطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا بالسؤال
 محققا ومتوقفا وقوفه فيه ربط فقطم انت لا اعتقادك بطلان ذلك
 الربط ذكره الدمايني وقد يؤول للمتنى والفرض نحو لو تنزل عندنا
 فيصيب خيرا والتليل وحرف مصدر تيا كان لكن لا ينصب وزعم بعضهم ان
 الجزم بلو مطرد على لغة واجازة جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي
 بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما جرد عن اللام غالبا
 وقد يؤول جوابه الماض المقرون بقدر وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام
 والفاء وبعضهم جعل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب مما كان كحرفا
 فيه يا ان جي فيه وانكسار ما قبلها بانه لو يوجد في كلام العرب ما عينه
 ياء ولامه واو ورد بانه شهادة نفى السمع **والعلم** على لغة من يعيل الالف
 الى الواو وقال صاحب غاية اللاماني واما كتب بالواو للاستفهام بالالف
 كهدى وسدى بالياء وما قاله صاحب الكشف والقاصح كتب بالواو على
 لفظ الفتح ليس بشيء اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة
 على شيء ولا جود له وتقليظ ورش لانه ليس لاما لة الالف نحو نخرج الواو
 بل لان الصاد في الحروف المستعملية فقلظ اللام لتقارب الصاد كمنه
 في ظلموا وطل وكذا ما قال الضعفاء بواو قبل الهمزة على لفظه في فتح
 الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره غلموا بني اسرائيل ليس
 لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظائرها لما قال ابو عمر والداني صاحب
 التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الاتصال

١٩٥
 اشارة الى رد مني قال ان عينه ياء ولامه واو قبلت لظن قلمي

والتسهيل بيننا ان قياس تحقيقهما في الوصل بالتسهيل والوقف بالتردد
 كالواو فرسيت عليه ثم قال وجه كنب الالف بعد وا قال ابو عمرو وما نظرت
 الواو شبرهت واو بجع في قالوا فالحقت بها وفيه نظر ثم التفتي بطلوع
 على ضد الرقيق وهو التخليط وعلى ما يقابل الالف الالف وعلى الالف الالف
 نحو مخرج الواو وهو الملامد ههنا **واو** والربوا قال الكرماني الربا
 مقصور في ربا يربوا اذا وفكيت بالالف واجاز الكوفيون كنبه
 بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتبه في المحف بالواو وقال الفراء
 انما كتبوه بالواو لانه اهل الحجاز تعلموا الخط في اهل الحيرة ولفظهم
 الربوا فعلموا هم صورة الخط على لفظهم قال ويجوز كنبه بالثلاثة و
 زيدت الالف بعد الواو وتشيرها بواو بجع ذكره في الكشف في سورة
 البقرة في قوله تعالى الذين يأكلون الربوا ويحمل ان يلوون هذا القبيل
 كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت
 او منصوبة في كل القرآن في نحو تتلوا وتتلوا ويدعوا وتبلاوا وان اتلوا
 القرآن او يعفوا الذي **واو** والحق ان يقال شذ ذلك يكتب في المحف بالواو
 اقتداء بنقلته اعلم ان كتابة المحف مشبهة بخط واحد على الاحرف
 السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس وما يوافق الفقه بل يتلقى بها
 بالقبول لا نهائنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتبه جبه علم في هذا العلم عالم يعلم غيره
 وما خالفه انما خالف حكمه بليقة ومعرفة ضيقة وقد حكم بالكبحرمة
 المخالفة وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصده بالبقاء كما لمصاحف
 فاما ما لا يقصده الا التفهيم كاللوح الصبيان وما يكتب بحرفها فحوز

بطلت التفتي والرقيق
 في تعريف

في نسخة كتابة الربوا بالواو
 وفي نسخة الالف بعد واو

في نسخة كتابة المحف مشبهة
 بخط واحد

فيجوز ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشيا خارجة
 عن القياس التي بنى عليها علم الخط والرباعاء قال ابن درستويه في كتاب
 الكتاب حطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط المروض لانه
 يثبت فيه ما اثبتته اللفظ وليقط عنه ما سقطه روى عن الكا وغيره انهم
 قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجائب وغرائب كثيرت فربما عقول
 العلماء وعجزت عنه اداء البلفاء وقال صاحب الايضاح المسمى
 الاندراي وفي طعن في شيء في ايجائه فهو كالطاعنة في تلاوته ومنه الاشياء
 الخارجة في قياس الخط كتب ولا او صفوه بزيادة الالف ووجوه الزخمشي
 بان الفتح كانت تكتب الفاء قبل الخط العربي والخط العربي اخضع قريبا
 من نزل القرآن وقد بقي في ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة
 الرخصة الفاء فتحها الفاء اخرى ونحوه او لا اذ يجنبه ثم اختلف في وجوب
 التواتر في محل القرآن ووضع وترتيبه منهم من قال بكفاية نقل الاحاد
 فيها والاصح عند محققين في اهل السنة وجوبه وفيما كان ان يقع في خط
 القرآن في الحن بناء على عدم تواتر صورة الكناية والصحيح انه لا يجوز
 لانه ايضا سوانر وماروى عن عثمان وعائشة رضى الله عنهما قالوا في
 المصحف وسقيمها العرب بالسنة بعد تقدير صحة الرواية بحمل على الحن في
 الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره الشارح وفيه نظر لانه على تقدير صحة
 لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر ~~في~~ لا في يحيى وربي بنى العلمين ويقاس
 على يحيى كل علم مثله وكتب الالف ياء فيهما للفرق بين يحيى وربي علماني و
 بينهما فاعلاء صفة ولم يعكس استئصال الصفة والفعل وكون الالف
 اخف ~~في~~ قال عبيد بن اسودهم واخره جعلت لها عودين في نسيم واخر

في خط القرآن حاج
 عن قاعدة الخط

في وجوب التواتر في محل
 القرآن ووضع وترتيبه

من ثمانية عتوا بامرهم اى لم يرتدوا الوجه وكبر وافيه كى لم يرتدوا
 اسر بيضتها وهى واحدة كحام تقع على الذكر والاشني والتاء للوحدة لا
 للتأنيث عند العامة وهى الذواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق
 كخوخاخت والقمازى وساق حر والقط والوارثين واشيا ذلك
 وقوله جعلت كميناف لبيان عى الحامة وضمير الحامة احوال في الحامة
 بحذ قد لجوازه عند غير يسبويه وغودين مفعول جعلت وفيه شتم بالحريك
 شجر تتخذ منه القسي صفة عودين واخر عطف على عودين وفي ثمانية صفة
 واحدة القمام بضم التاء بنت ضعيف له حوض اى ورق او شبة بالحوض
 ووبما حشني به وشذبه خصاص البيوت يصف الشاعر قومه بني اسد عند
 ملك في الملوك العرب ويبيتن تحريم في امرهم لينعم عليهم ويعينهم
 عدا اعداهم يقول انهم كثروا كما كثر الحامة في اسر بيضتهم يعنى
 ان الحامة ليست لها جملته ومعرفة في اطلب موضعاً قريباً فويافيه
 بيضتها فيه بل يصف على حشياً ضعيفة يلقبها السراج **والله** وكنا حبنا
 هو فوارس كرامى اه فوارس هو فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن
 وتامر في مجموع غمى اشارة كرهوا لك ونواكس لان فواعل انما يكون
 جمع فاعلة وصفات في يفعل قال ابن الحاجب في شرح المفصل اتا
 فوارس فالذى حسن فيه انه لم يبحى اسراة فارسة واما هو اك فقد جاء
 في مثل هذا لك في الرهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما
 نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل على حمار
 يزدوناً كان اوفرساً او بعلداً او حماراً قلت مرتباً فارس على بعل و
 مرتباً فارس على حمار وقامارت صاحب البفل يقال لا فارسى وحاب

ميسم جنة كسب اوزن

خصوص بضم الحاء جمع
 والصاد كمرحلة وهو ورق
 انقل الواحدة فوضه

في ان الموت بحسب النوع الحيوة

١٠٥

صاحب الحمار حمار لا فارسي وكرهى ابو حنيفة في الرب قال الراغب
انواع الموت بحسب النوع الحيوة ما بازاء القوة النامية الموجودة
في الانسان والحيوان والنباتة نحو اعلوا ان الله يحي الارض بعد موتها و
بازاء القوة حساسة نحو يا لتي مت قبل هذا والثالث ذوال القوة
العاقلة وهي الجبرها له نحو او منى كان ميتا فاحييناه والرايو الحزن
المكدر للحيوة نحو ويا يته الموت في كل مكان والخامس المنام فقد قيل المنام
موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو والله يتوفى الانفس حتى موتها والتي لم تمت
في مناسها والدهر الزمان وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم
يعتبر به عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة
ذكر الراغب وذكر صاحب الكشاف في الفايق ان معنى عليه السلام
لا تسوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غير
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلا
ما ذكره صاحب المفتاح في ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد
قصرا لانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه
ان الله هو الدهر اي المصرف الدهر المفيض لما يحدث وقال الراغب
والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يفيض الى الدهر في الخير والشر والستر
والمساءة فاذا ابيتم الذي تقصده انه فاعل فقد لبيتموه لها وفيه انه لا يلزم
في هذا اتحاد المعنى لان السبب غير المسبب ذكره في شرح البيان والاعم
جمع العصر هو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كنا ظنناهم في بني كرمي اعطوا
حيوة بعد موتهم زمانا كثيرا ~~على سبيل~~ الاعتبار هو ان ينظر البعير وغيره
من غير علة ~~او نظيره~~ حذف النون في يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف

في معنى الدهر في قوله عليه السلام
لا تسوا الدهر فان الدهر هو الله

في امتداد الصوت في الفنة او بالتونين و قد مر تفصيله **قوله** قال كسيويه
في استحي حذفه الياء لا لتقاء الساكنين توضيح اعلاله ان استحي اصله استحي قلبت
الياء الثانية الفاء لتحركها وانفتح ما قبلها فصار استحياء ثم نقلت فتم
الياء اوله الى الحاء و قلبت الفاء لانها متحركة في الاصل وما قبلها
مفتوحة في الحال فالتقاء الفاء ساكنان فحذفت العين فصار استحي
قوله قلبت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء الى في قول المازني لانه
الياء في استحي حذفت لا لتقاء الساكنين و قوله تحذف لا لتقاء
الساكنين والاولى وها اذا قالوا هو يستحي قلنا وكذلك حذفت
من يستحي لا لتقاء الساكنين لان الاصل يستحي استقلت الضمة على كيا لثانية
فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقاء آ ن ساكنتان
فحذفت الاولى لا لتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان نقل الياء
الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتحفيف لا لتقاء الساكنين بان
تنقل كسره الياء الاولى الى الحاء وتحذف للتحفيف ثم تحذف ضمة الثانية فيصير
يستحي وكذا في استحي تنقل حركة الاولى الى الحاء ثم تنقل الفاء للعلو المذكورة
فيصير استحياء ثم تحذف الالف للتحفيف فيصير استحي ثم تنقل الياء الفاء لتحركها
وانفتح ما قبلها فيصير استحي فثبت ان الياء حذفت للتحفيف لا لتقاء
الساكنين فان قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا
وعليه ايضا ليس المحذف لا لتقاء الساكنين فتأمل **قوله** وفي كلام كسيويه
ايضا نظر لانه يوهى وانما قال يوهى لانه يحتمل ان يكون المراد بالياء
في قوله حذفت الياء لا لتقاء الساكنين الياء الاولى وحسب ينبغي ان يقول
لانه قلب الفاء لتحركها وانفتح ما قبلها الا انه عادها وضعا للفظ

للفاء موضع الفير توصيها **قوله** الالفظة واو يني عند المير دقان الواو عند
 من واو ويا وواو وعند يسويه والاختش من ثلث واوات واحفال التا
 في لفظه للوحدة **قوله** واما حال الوصل فتقول ويكتب في الوصل ايضا
 بالها لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
 لفظها بتقدير الابتداء والوقوف عليها **قوله** كيين بلا تنوين لانه غير منفرد
 للعلية والتأنيث المعنوي **قوله** ويل ومثل وويج وويس قال يسويه
 ويح كلمة كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الهرمك
 ويح يقال لمن وقع في هلكة لا تحقها فينتقم بها عليها ويؤخذ له وويل
 لمن يتحقها وقال بعضهم ويح كلمة تترقم وويس تصغير اقل منها في ذلك
 وقال الفراء ويح وويس بمنى ويل روى عن علي رضى ويح باب رحمة وويل
 باب عذاب وقيل الويل الويلة شدة في العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء
 منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منها له في مرضي الدعاء عليه والقرب تفعل
 ذلك صرفا ليعني الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افضحه **قوله**
 وويل ايضا كلمة الفذاب واسم لصوت من اصابة المصيبة **قوله** ولا يني منه اي
 من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي من هذه الامثلة وما جائت الشو
 كقوله فما وال ولا واح ولا واس ابو هند شاذ وقول القاض في تفسير سورة الرسلا
 ويل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بناء الفعل منه ايضا وقوله كما فويل
 للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على البناء **قوله**
 القسم يقتض ان يكون تسمية اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام
 واو والثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون الفا والراء ان يكون الفاء
 واو والعين واللام ياء والخامس ان يكون الفاء ياء والعين واللام واو و

مطلب في اللصيف المقرون

مطلب في كلمة ويل وويس ويح

في قوله فما وال ولا واح ولا واس

في وجهه يوس المصنفين
صدر كل فن غم كتبهم

۲۰ تصنیف بی بی
۲۱ انقاسہ فی سبیل

موشى الصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا في الكتاب ثم افد
في آخر كان انشطه واهتم لعطفه وابست على الدرس والتحصيل بخلاف
ما لو اتم على الكتاب بطوله ومثل الماخذ اعلم انه قطع ميلا او طوي فرقا
او انتهى الى راس يريد نفس ذلك عنه ونشط للمبصر ثم كان القارئ
سورا وجزاه القراء اسباعا وعشورا واحماسا واخرى قوله طويل الزيل
ثم السبيل السبيل الطريق يوكرو ويؤنت واما كنايةتان عن كثرة الابحاث
وفيها استعارة مكنية وتخييلية وترشيدية **روما** اي طلبها ثانيا
ساكنة جملة حالية وللخاتمة في الجملة اسمية الواقعة حالا اختلافات فحوز بعضهم
ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تأويل مفرد بحيث يفهم
منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها كقوله الى فتى اي
مشافرا وبعضهم لبعض عدو اي متفادين وبعضهم اذا كان ضمة في الحال في
صدر الجملة وبعضهم حوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة كالمثال
المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبي عن التشبيه
كوكان وبعضهم اوجب في كوجاء **وهو يسرع** **والله** بيقينك لنا
سائما قال الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسائما
اسم فاعل في السلامة وهي التقوى في الافات الظاهرة والباطنة وكبر
بالضم نوع في الشباب والتجمل هو التعظيم والمنع شتما عليك التجمل
والتعظيم شتما البرد على صاحبه او حال كون التجمل والتعظيم بردين
لك ملايين لك والحال ان يجوز ان يكونا في الاحوال المترادفة وهي
ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبيك صرنا او
الاحوال المتداخلة هي ان يكون صاحب الحال المناء خرة الاسم الذي قبل

طلب في وجه تجرئة القارئ العظيم

في الاختلاف الكائنة في الجملة
الاسمية التي وقعت حالا

طلب في تعريف الحال المترادفة
والمتداخلة

عليه الحال السابقة مثل انه يجعل قوله برباك تحيل حالاً في ضميره
سالمًا ولك ان تقول يحتمل ان يكون قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة
بالفعل على ما هو الاصل الاصح والترك الواو لان الظرف عاملاً في
ضمير ذي الحال يكون بغير واو البته لاخر اطرف في سلك المفرد كما ذكره
في الصنوء وان الشريف في شرح المفتاح رجحان الترك اظهر فنترك
الواو لا نكون للعقب حال غير جملة بل لبعض ما قد مناه قيل هذا **و** ربح
هو ظي ابيض حال الصا بياض يكن الرتل **و** باحادى انزرا **و** ربح
اولها لام اسم الفاعل من حدث بمعنى نصر وثانيها فاء الامر من تاء زبراء
معجمة ثم راء موهلة بمعنى تعاون وهمة الاصل سقط في الدرج **و** فله احكام
اخر لا يليق بهذا الكتاب اذ التقي الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت الثانية
مع سكون الاولى ولم يكن في موضع اللام كسالة على فعال من سئل ثبت كثانية
وان كان في موضع اللام قلبت ياء وانما تحركت وقد قال النحاة وجب قلب الثانية
ياء ان انكسرت ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله على مذهب الخليل جاء **و**
وائمة اصلها القريب ائمة بكسر الثانية وان لم تكسر كثانية ولا التي قبلها
وجب قلب الثانية واواخو اديدم في تصغير ادم اصله اء يدم واوادم
اصله اء ادم وقد صح التسريع في الفراء يجعل كثانية بين بين وتخفيف
الهمزتين في كوائمة والتزم في باب كرم حذف كثانية وحلت عليه **و**
و بل نقلت حركة يميم اليها لوقوع المثلان وهما اليمان بعدها واراد الادغام
و قلبت ياء فصيل ائمة في الكواشمة زعم بعضهم ان النحاة لا يجوزون
اجتماع الهمزتين في ائمة للنقل وفيه نظر الصحة نقلها عن النبي عليه السلام بل
تواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو قيس وان نقل

مطلب
في بياض ائمة

وان ثقل وزعم ايضا ان من قراء برهمنين محققين يلزمه ان يقرأء دم
 برهمنين محققين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعمل الا ما نقل
 وزعم الزمخشري ان التصريح بالباء ليس بقراءة من صرح بالياء فهو لا حسن محرف
 وفيه نظر لانه اكثر القراء يقرؤن الهمزة بياء مكسورة كسرة خفيفة و
 لان الزجاج قال في ائمة عند النخاة لفة واحدة بالهمزة بياء والقراء يقرؤن
 برهمزة وياء وبرهمنين واعتصم عليه الطبري بان مني قوله ليس بقراءة ان احدا
 من القراء السبعة لم يقرأء بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير
 وقال الشارح في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلافا لما ذكره
 النخاة واخبره في مفصل وقاد ابو شامة راي النخاة ابدال الهمزة بياء
 في ائمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النخاة واخبر
 بذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النخاة **ب** بدل هو
 سواه محض والجواب انه قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح
 ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم المحصر غايته انه يتي عود
 الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله
 اذا انفتح قيدا احرازيا **ب** يقطع املي بهذا لان قطام مراراة
 مبنية على الكسر عند اهل الجاز **ب** لا يكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة
 فيه ان معدودة وان استعمل في القلة وفيه همزة الوصل ليس الا في لام التعريف
 دائما والقلة تصدق على الواحد والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثيرة
 لا تتناول الا ما فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنين
 اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم
 و**أمر** اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم لقوله **ب** سا

طلب اهل الرجل

طلب في قصة رانيا لعم

وسار باهله واعترض عليه بأنه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لأنه
قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لا اله الا ترى انه خاطبهم
بخطاب جمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة
المذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيقول عن افراد
والثانيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها بمرتين وهذه الآية
ذكره في شرح المعنى **قوله** فراء من التمثال اي يحجور رأسه في المغرب
التمثال ما تصفه وتصوره شربها بخلق الله في ذواته الروح في الصورة
عام وكان التمثال في شريعة في قبلنا مباحا وجوازا وانبأ لعم
في عمره وعمره ورضه وكان على قصته اسدان وبينهما رضيع يلحى وذلك
ان نجت نضيرا اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القطة
امه في غيظه رجاء ان يجومنه ففيض الدمع اسدا يحفظه ولبوة
ترضعه وهما يلحى فلما كثر صور ذلك في حاتم حتى لا ينسى نعمة الله تعالى
قوله ومرا بالستر اي يستر عيوب المسلمين ومعنى برأس الكلب يقتل
الكلب المعقور كما يقال فلان اعتق كذا كذا راء ساء او تملكه يقال
امري حسن مادام راء ساء ساء لما ذكر الراء من المشاكلة رأس
التمثال او المراد القتل بضرب رأسه لكونه به اهل **قوله** وفي قراء البقرة
سائل سائل **قوله** قال ابن مالك ليسئال في قراءة من قراء سائل سائل
ببذاب مخففا في سائل وانما هو مثل هاب وسائل مقتل العين مرادف
سائل وهو ز العين لانهم يقولون سلت تسال نحو بيت تهاب وقال
ابو البقاء سائل يسال مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي
قوله قلت لان سائل استعماله في اجاز من الجوار بمنى الجوار

الخوار يقال جارتها اي صاح ورف في الرؤف في الرأفة وهي الرحمة
 عما في ما في الجمل واشتد الرحمة على ما في الصلاح واجتماع الرؤف
 مع الرحيم في مواضع كثيرة في القرآن العظيم مع احسن از تقديم الاول
 عند الثاني لبعدهما فالانساب لنظم القرآن ما نقله الرازي عن القفال
 في ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه وازالة الضر
 فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل فنقول القائل في سورة البقرة
 تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الاول ابلغ في ملاحظة على القفال
 لا يح عن قصور الى ترك قوله تعالى في سورة النحل فان ربكم لرؤف
 رحيم مع ان القواصل ههنا نونية على ان رعاية جانب المعنى
 اعم وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب رسل في سئل فلا يرد الشواهد
 وساء سوء لازم ومتعدي يقال سوءة فسي مثل سريرة فسرو يقال
 هو رجل سوء بالاضافة ورجل سوء بالاضافة كاضافة حمار سوء
 ورجل صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق احاطه فصار
 الرجل منسوباً اليه كانه اصله ولا يقال رجل سوء بالضم في الكشف
 هما كالكراهة والكراهة والضعف من ساء الا ان المفتوح غلب في ان تضاد
 اليه يراد فيه من كل شيء والسوء بالضم جاري الشر الذي هو نقض الخير وقيل
 بالفتح مصدر بالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر
 المزبد وهو ما يؤقده الندم في العود والحديد ولجمع زناد وفي بعض شروح
 المقامات او زناد مفرد مثل حمار في الكشف اي الى توريه بالاعراب و
 اكثرهما في الريح والعقار وفي امثالهم في كل شجرة تار واستجد المرح وكفعا
 يقع الرجل منهما غصني العقار وهي انثى والريح وهو ذكر فينقح النار

بادنه الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري والعفار الزند وهو
 الاعلى والمرج الزندة وهي الكفل ويوافق قول المبداء في جميع الامثال
 والزند الاعلى يكون من العفار والافل من المرجح ونقطة كل في قوله في كل
 شجر نار للتكثير للتصوير اذا لانا في شجر العتاب قال في الكشف وعنه
 ابن عباس رضي الله عنه ليس في شجرة الا وفيها النار الا العتاب
 قالوا ولذلك تحذف منه مدق الفصارين كما في ائمة التشبيه في قلب
 الرهنة ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها **و**يرجح قول الخليل
 قبل المرجح ابو علي الفارسي وهو ثابثا شيراز من اقربية يقال لها تسوا ويقال
 له ابو علي الفسوي احد الكبراء المشهورين في العربية سماه ضفة الاعراب
 وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمك به قال صاحب الكشف وغيره دخل
 بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز والخلب وغيره في البلاد وله تصنيفات
 كثيرة الشيرازي والبغداديا والجلييا والاهوازي وكتاب الشمر وكتاب الحجة
 والتذكرة والاعمال والايضاح **و**في الوقفية كفة اشارة الى ان
 ول اسر ان يكتبان بالهاء ان كانا في الوصل لان بنى الكتابة على الوقف
 ولا لكن لا يفصح الراء **و**او ي ياوي ايتا واوتيا على فقول واوا على فعال
 بالكسرة كذا اي انضم اليه واوي له اي رحم وتحقيقه بقلبه ذكره الطيبي
 والاولى كل مكان ياوي اليه شئ ليلا او نهارا **و**عليك بالتدبر وهو
 اسم فعل اذا تعدى نفسه كان المعنى الزم واذا تعدى بالياء كان معنى
 التمسك لان الباء في المفعول تعدي كما ظنه الراضى وكان القياس ان
 لا يقال للمجار ويجرور اسم الفصل لانه لم يكن اسما قط بخلاف رويد فانه اسم
 في اصله لكن هو طردوا بهذا الاسم في كل لفظ نسقون الى معنى الفعل اشار الى

في الفرق بين التدبر والتفكير

بطلان المتن

اشار الى الراضية والتدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه
 بالنظر في الدلائل **كقوله** لهم الم تر ما لايت الح لفظ الم تر تقرير اي حمل
 مخاطب على الاقرار بما دخله التخييل وتخييل اي حمل مخاطب على التعجب يستعمل فيما
 تقدم الرؤية فيما لم يتقدم لا جرى مجرى المثل في معنى التعجب والرؤية بحمل البصرية
 ذكره صاحب الكشاف وما موصوفاً وتاء لايت خطاب بالاعمر والذكر منصوب
 على انه معطوف على ما اوعى انه مفعول معه واعمر منادى حذو حرف ندائه ومن
 شرطية وتعليل بمعنى يستمع ويعش طويلاً مجزوم بما يقال ملاك حكم تملئته
 اي متفك به واعاشك معه طويلاً ورجاء الشرط مجزوم به ويستمع ايضاً
 مجزوم بالعطف عليه والاشهاد انه هنز براء **وكقوله** اري عيني ما لم تراه
 الى الترهات بالضم الطرف الصغار غير الحادة تشعب عنرا والواحدة
 ترهت بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في البطل ليري مضارع
 متكلم واحد في اري يري عيني مفعوله الاول ما لم تراه مفعوله الثاني كلانا
 مبتداء خبره عالم بالترهات متعلق به وبجمله استيناف وعالم في العلم لمعنى عمق
 فلا يتعدى الى مفعولين وما اشترى بين النخاة في امتناع الاقتصار في افعال
 القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به التارك بحيث لا ينوي ولا يقدر
 وقيل المنع مذهب كيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة النور
 جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئاً واحداً في المعنى اعلم ان كلا
 وكلتا مفردان لفظاً تشينان معنى مضافان ابد لفظاً ومعنى الى كلمة واحدة
 معروفة دالة على اثنين بالحقيقة والتنصيب نحو احدهما او كلاهما او ما
 بالحقيقة والاشتراك كخ كلاتا فانه ناشتركة بين الاثنين والجماعة او
 بالمجاز كقوله ان الخير والشر مدي وكلا ذلك وجه وقيل فان ذلك حقيقة في الواحد

بطلان كلامه
 ٢ تصحيح

واشهر بها الى المشي على سني وكلانا ذكر قولنا كلمة واحدة احتراز في قوله كلا
اخي وخيلي واجدى عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اخشا
الى المفرد وشبط تكريرها نحو كلاي وكلاك الحسنان واجازة الكوفيون
النافر بها الى النكرة مخففة نحو كلا رجلي عند محسنات ويجوز مراعاة لفظ
كلا وكلا في الافراد نحو كلنا الحسنين انت اكملها ومراعات معناها وهو قليل
وقد سئل ابن هشام صاحب معنى عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائما ايها
والصواب ان قدر كلاهما تأكيداً قبل قائما لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ
فالوجهان واختار الافراد **قوله** وقد غدق الشاعر الرهزة ماضية فقال
صاح هل رأيت الى الضع لكل ذات ظلف او خف وقرى بمعنى جمع ومنه ^{القرية}
للكمان الذي للجمع للخلق والخطاب بالكسر قبل جمع مخلية وهي ما يخلب فيه
ويروى في الغلاب جمع غلبة بالضم وهي يخلب من جلد صلب منادى حذف
حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لانه اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف
لا يرخم وتأريت خطاب لصاح وسمعت عطف عليه براء منقول لهما على
سبيل التنازع لكن في عمل سمعت يحتاج الى تقدير **قوله** هذا اي خبره و
الباء زائدة او باعتبار تهيئ معنى الاحاطة ورد **قوله** في الضع
متعلق بردد وما قرى منقول رد وفي الخطاب متعلق بقرى **قوله** وفي عبارة
حرارة الى قوله لا بد من تقدير قد ليصبح قال ابن هشام في المعنى يجوز رد
الزمحشرك ومنى تبعه كون فافا ففجرت فأجاب اي فان ضربت فقد
انفجرت ويراد ان ذلك تقتضيه تقدم الانفجار على الضرب مثل ان سرق
فقد سرق اخ له في قبل الا ان قبل المراد فقد حكمنا بترتيب الانفجار على
ضربك وفيه بحث لان ما ذكره في الكششاني لا يفيد في رفع الاعتراضين

من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بقدر تحقق معني فلا يصح ان يكون حوا بالشرط
 مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت
 الماضي الداخل عليه قد التحق بغيره كالتحقيق والتقدير وفائدة قد فيه تحقق ترتيب ^{الان} الترتيب
 على القرب نعم يحتاج الى التأويل في قوله ان يسرق فقد سرق اخ له في قبل
 لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت
 متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه
 لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت حكمنا بانه قد انجزت
 فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد ذكره صنى الفخاري وفيه بحث قال
 الشريف في شرح المفتاح الفأ الجزائية لا تدخل على ماضى المتصرف الا مع قد
 واضمارها ضيف وقال الشرح في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى فانفجرت
 في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف في حذفها واضمارها عند
 عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرها منتظم
 بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها واضمارها عند قيام
 قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله تعالى
 ان كان قيسمه قد مضى قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان كان قيسمه قد مضى دبر فكذب
 لفظول ابن الخليل عن هذا الفرق اورد النقص بما في الايتين على ما قاله الشا
 وذلك صريح بالفتح وانما كتب بالياء لكون اصل الالف محذوفة ياء وهو
 قياس المبرد وهو مختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس السيوطي ان يكتب
 بالالف في النصب والياء في الرفع ^{والجزم} وقول من قال ان ترز من ايترز
 خطأ في فتح الباري شرح البخاري اكرر النجاة الادغام حية قال صاحب
 المفصل انه خطأ لكن نقل غير انه مذهب الكوفيين وحكاة الصغاني في مجمع

البهيبي وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محبب
 فليؤدتي الذي اؤتمن بالتشديد **واما** التخذ فليس به اخذ قال الجوهري
 التخاذ افتعال في الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية باء وقلب الياء
 تاء ثم ادغم لكثرة استعماله على لفظ الافتعال توقفوا ان الياء اصلية فنوامه
 التخذ يتخذ في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب و
 المقدّمات المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارة مخصوصة وبيان
 مدلولات تلك الالفاظ ظروف ولها وهذا يوسع شايخ ولا ينافيه ما اشترطنا
 في كون الالفاظ او عيته وقوايل لا نفس المعاني لان المعاني لما كانت مأخوذة
 في الالفاظ استفادة منها كما يؤخذ المظروف في الظرف جعلت الالفاظ ظروف فالألف
 المعاني ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان
 المعاني كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ نفس المعاني وظرفها بيان
 المعاني فلا منافاة **باعتبار** وقوع الفعل فيه مطلقا غير تقييد منه بشخص او
 بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع المخرج **المطلق** او زمان المخرج **المطلق**
 ومنه ثم لم يعلو اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيد
 لا مخرج اليوم **لئلا** يخرج من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافية للها **بردي**
 هذا عند المتقدمين والمتأخرين في النحاة قد جوزوا اعمال اسمي الزمان والمكان
 في الظرف وعلوه بان الظرف تكفيه رايحة الفعل ذكره علاء الدين البساطي
 في طائفة المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفات الجارية
 على الفعل لانهم صرحوا بان الصفا موضوعة لذات بنيتها لم يلاحظها
 خصوصية اصلا وفي صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة
 وذلك المعنى المعينة فيها يسمى **محظا** صحيحا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها

طلب
 الفصول والابدال

طلب
 اعمال اسم الزمان
 عدم
 ولكن في مفعول ولا ظرف

اسم يعقوب ومنه اطلق يعقوب في كتب اللغة يراى ان الهمزة

معها لفظ او تقديرنا لقينا للذات التي قام بها المعنى اسم الزمان
 والمكان الاول توصيد الاسم للشعار بوحدة صيغتهما **لرفضهم مفعلا**
 في الكلام الامكر ما ومعوننا وقد ذكرنا انه جاء سرك وبسر وما لك
 بضم العين **وشذ المسجد** هو اسم البيت للعبادة سجد فيه او لا قال يسوبه ولما
 اما في موضع التجود فالسجد بالفتح لا غية ومنه المنخر بكسر الحاء واما المنخر بكسر الميم
 ولحاء فرفع على منخر وهو ثقف من النحر وهو الصوت بالالف كثنان بكسر الميم وكثاء
 فرع على منان بضم الميم وكسر كطاء وهو الراجحة الكبرية ولا ثالث لهما
ومنه متفرق الراس لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر
 ومنه سقط الراس اي موضع سقوط الولد في اللام **ومن يخر مفتوح العين**
 وفي الصحاح بالضم **والمسكن** وهو لفة للجواز وحكي المنك ايضا في تحقير
قال ابن السكيت وقال ابن الانباري هو من احابرا اهل اللغة وقال المبرد
 ما رايت للبغداديين كتابا في اللغة خيرا من اصطلاح لمنطق ليعقوبين احاف
 السكيت وهرنا فائدة ذكرها في تهذيب النوى قال ابن قتيبة يحذف الالف
 من الاسماء العجمية كابراهيم واسماعيل واسحاق واسرائيل وسلمان وهرون
 وسائر الاسماء الكثيرة استعمال وما لا يكثر استعمال منها كهاروت وماروت
 وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف الالف في شيء منها ولا يحذف من
 داود وان كان كثيرا استعمال في حذف الواو من ومنه وما كان على فاعل
 كصالح وما لك وحالديكوزا ثبات الفها وحذفها ان كثيرا استعماله والالف
 فلا يحذف كسالم وحابر وحاتم وحامد وما كثيرا استعماله وتدخل الالف
 واللام يكتب بغير الالف مع اللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال
 الحرات وقال حارث ولا يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها وانثابتها في

حذف الالف من الاسماء العجمية التي يكثر استعمالها
 كابراهيم واسماعيل واسحاق واسرائيل وسلمان وهرون
 ولا يكثر استعمالها الا في حذف الواو وماروت
 والالف من الاسماء العجمية التي يكثر استعمالها

في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان **قوله** فمن المعتل الفاء مكسور عينه
 ايداً وقيله في بعض شروح الشافية بالواو الذي حذف واوه في
 المضارع ولم يكن لانه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائياً لكان بمنزلة الصحيح
 وهذا يوافق ما ذكر ابن عصفور في المقرب ثم قال لانه لو لم تحذف الواو منه
 لكان بمنزلة الصحيح كالموجول وينافيه ما ذكر في مطلوب المقصود في كون الموجول
 ولموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لانه حرف علة الإشارة الى
 ان المعتل الفاء واللام كالناقص مما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب ^{المقرب}
 الفاء الواو في المضاعف حكم المضاعف **قوله** قال الشاعر على ما رواه
 الكسائي فاصبح العين ركوداً الى العين الميان وهي الحديدة التي يكون في
 آلة الفدان اي آلة التوربين للهرث او البقر اليه تحترق وهو فعل ^{فعل}
 فنقلوا لان الياء اخف في الواو وركوداً من ذكر الماء ركوداً سكن وكل
 ثابت في مكان ساكن والافشاذ جمع وشذ بالتحريك وهو المكان المرتفع و
 الجمع او اشتد ورسخ الشيء رسوخاً ثبت وكل ثابت راسخ والموجول بالحاء
 المهملة في الوصل وهو الطين والدقيق واللام مقدرة في ان ولا مقدرة
 بسماها اي اصح للدائر ثابتة على المواضع المرتفعة لان لا السخني في الموضوعي
 الطين الدقيق في الصحيح وتختصه وبعض شروح مفصل الموصل بالفتح مصدر
 وبالكسر المكان ولادليل في البيت على انه سماع موحلاً بالفتح للموضوع وكلام الجوهري
 في هذا البيت محتمل قال صاحب الكشاف اي وقت قدومه فالاشهاد به علانية
 الموصل اسم كان ليس بجيد كذا قيل وفيه نقسف لا يخفى ثم ان مذهب الجمهور كون
 الزمان مقدراً في المصادر وعنه الى على الفارسي ان المصادر تقع في الازمان
 فجعل سمة الكلام زماناً على طريق حذف المضاف **قوله** واوياً كان او يائياً خبر كان

مطبوع
 في وجه تقديم كان على خبره
 في مثل واوياً كان او يائياً

١٧٤

خبر كان والمراد بين التوحيد بين الواو والياء وتقديم خبر كان في مثل
هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم لزم يعلم منه السوية بل لا بد في التصريح
بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح واو واو الابد وما
يغياو في العين قال الاندلسي ذكر الفراء الابل وذكر غيره ما في العين قال البصري
وذلك غلط عندي لان الميم اصلية في الصحيح مؤق العين طرفها مما
يلي الانف والمخاط طرفها الذي يلي الاذن وجمع اما في وما في مثل ابار وبار
وبار ما في العين لفة في مؤق العين وهو فعلى وليس بمفعل لان المهم من نفس
الكلمة وانما زيدت في آخر السماء للمخاط ولم يجدوا له نظيراً لمحقونه به
لان فعل بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعل فلما اجتمعوا على ما
في على التوهيم وقال ابن السكيت ليس في ذوات الاربعة مفعل بكسر العين الا
حرفان ما في العين وماو الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله
مفعل بالفتح خوربته مرمي ودعوتة مدعى وغزوتة مفرك وظاهر
هذا القول ان لم يتأول على ما ذكرناه وهو اللحاق بمفعل غلط لان
هميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فاي راد ما في العين في هذا القيد
منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو غلط لو لم يؤل على
ما عرفت فلم يعلم ان المثل الفاء واللام كيف حكم الي نفى وتردد
مع تفرج اعلم العلماء الي في كتابه كسي المقصود ان اللين المقرون
كالمثل الفاء وما قبل ليس للامام كتاب المصنف كلام المعتزلة قال الامام
صدر الائمة بلغت مسائل الي خمسة مائة الف مسألة مع ما اودع وكتب
في المسائل الفاضلة المبنية على خفقات النحو واسرار العربية ودقائق الحسنة
وذكر للطبيب الخوارزمي انه وضع ثلثة آلاف وثمانين الف مسألة ذكره في

فيما قبل في حق الامام
الاعظم رحمه الله

العناية شرح الهداية قبل ما وضع اصحابنا في المسائل الفقهية هو
الف ألف ومائة ألف وسبعون ألفا وينف سئلة في شرح البيه دوى
للامام الارزنجاني ان الامام صنف كتاب العالم والمفصل وكتاب
الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان النبي في اصحابه وكتاب الفقه الاكبر
وكتاب المقصود في الفرق وفي كلام صاحب المقتلح ايضا ايجاء الا ذلك
حيث قال واسم الزمان في الثلاثي عجز على مفعول بسكون الفاء وفتح
الباقي في المنقوص البتة وكسر العاين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان
في باب يضرب والافتح شأ ملا في المعتلات باسرها في المذكرين
وفي جملتها المقتل العاين واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العاين منه قال
صاحب المظهر المقتل الفاء بفتح يميم وكسر العاين ابدا والمقتل اللام مفعول
بفتح يميم والعاين ابدا واليفف الفرق كالمقتل اللام وقال صاحب
الاسكى اسم الزمان والكان في المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالتفريق
اما اللمبا لفة لتدل على ان لها شأنا في انفسها قال بعض الفضلاء
وتحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة لللمبا لفة ما اشار اليه صاحب
الكشاف في ان التاء مقتضى ان يقدر بوصف جماعة وجملة على الواحد
مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدم الواحد جماعة ببالفة كانه لكثرة
علوه فسموا التاء ببالفة تسمية بالاثار وقطعا للمسافة وهو يقرح
في التائين الموصوف بمنزلة قهورة وشبهها اي في كونها ببالفة
غير جارية على الفعل فانه القارة في اللفة لمقر الحائض لكنها حقت
بالحاجة لمخصوصة والديبران خصها بوصف بالديور بالمنزلة الرابع
القر فخذ ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه اللفظة

المأثرا

الكاء متصل بالفعل وشتقة منه لثبوت مفهوماتها موضوع هكذا
 ولا يراد بها صدور الفعل في زمانه او مكانه وجعل خذوجه صيغة
 الجارى على الفعل ليلاعى اختلاف معناه اى على ان المراد من صيغة
 المضموم الدوام الثبوت دون التجدد والحدوث كما انهما مرادان من
 صيغة الجارى عليه فيأتمل **لانه** فخر نجم الجامل والنوى وهو للمعاجز
 اول هذه القصيدة اطربا وانت قنسى والدهر بالانثى دوارى
 الرهنة لكاستفهام وطربا بصدربالكسرو هو خفة نصيب الانثى
 لشدة حزن او سرور يعنى اطربطربا وانت قنسى **وهو** الفاعل
 والدهر الزمان او الابد والانت انسان من الانس ووسبب تسمية الانس
 به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباسى رضى الله عنه انه انما سمي به
 لانه عهد الله تعالى قنسى والثانى قول بعضهم انه سمي بظهوره وادراك
 البصر اياه من انت كذا اى ايقرت الثالث قول قوم سمي به
 لانه يستأنس به ويقال لما خلق الله تعالى ادم عليه السلام انه
 بزوجه فسمي به انتا والدوارى الدهر يدور بالانسان احوالا
 وفيه مبالغة في جهة تشديد الواو والانتيان بيا والنسبة ولا فعل
 والدهر دوارى يحتاج الى التجريد والثانى ونحزنجم بجمع وكامل بالجمع
 القطيعة في الابد مع رحلتها والنوى حفية الخباء لللايدخله
 ماء مطر وجموع نوى على فحول واصله نوى بينى **لانه** حال كونك شينجا
 وحال رؤيتك دوران الزمان وانت ترى ديار الاحياء حرة حالة
 بحيث خلا بجمع الابد وموضع حياهم الاحياء وكما السراهم على اهلها
لانه قيل فيه مفعلة اد حال التاء للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة

الشيخ

ك
 في سبب تسمية
 الانسان انسانا

بجاء
في انما كانت
بالرخصة

قوله لكن توجبها هذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسوء كونه
قوله عائشة رضي الله عنها يا رهنة كج ش وعرضه فوطي الحمر شي
البحوز الكينة ولا تقل عجوزة والعامه تقول لا ويجمع عجائز ولعمري فوطي
العضية الذكر واي دويبة اكبتني الوزعة يقال لها بالفارسية
كرواسو **قوله** محلب هو اسم لما ينمان به في الحلبه ان كان في حقيقة
اسم ما يحلب فيه وتكسبه اسم لما يكسب به التلج وغيره ومفتاح اسم
لما يفتح به قال صاحب المفتاح وعندى ان مفعالا هو الاصل وما
سواه منقوص منه بموضع مكسبه او بغير عوض مكسب لكن كثرة الاستعمال
وكثرة التفرع بالزيادة نشره ان الاصل مفعول وما عداه متفرع
منها بزيادة واصفاة اسم لما يصفى اللبن وغيره واي تحذة من
لشرب بطرح به الثلج **قوله** مطهرة واي الادواة في الصحة ولفتح اولى
هو وسقاة هي بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالآلة
لشي الديك **قوله** فجعل اي جعل اسم الموضع كالآلة والاسم الالة و
الاسم قال الى قوله فاشار دخول الفاء في جواب لما غير جابز
او قليل وقدم تفصيله **قوله** السوء اي بالفتح دواء يصب في الانف
ويحرضه في الصحة اي يكسرهم وفتح الراء وفي شرح الرهاوي انه المشلول
قال ابن درستويه لو كسرت على الاصل جاز وفيه نقل والجواب ان
الشذوذ عند غير سيويه **قوله** وقال سيويه لم يذهبوا بها من الغفلة
يعني لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل وشقة منه كالمضوم العين
من اسم الزمان والكان لان الاسم المشتق لم يحى على مفعول بضم هميم و
العين بل اي اسماء موضوعه لهذه الاشياء كسائر الجامدة فلا يقال

وهو

فلا يقال مدين الالة التي جعلت للدن في وعاء غيره لم يستم
 مدينا وكذا غيره وهذا مثل الكلام التي على وزن المفعول وليس المراد به
 المفعول وهي اربع كلمات المفعور والمفتور وكلاهما بالعين بحجة
 وبما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المفرد وهو ايضا
 بالعين نوع من الكماة والرابعة الملقق بالهمزة وهو مثل المعلق
 وهو ما يعلق به شيء قال ابو سعيد لا نظير له في الاربعة **وعلى** فصلة
 بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثي مجردا على فاعلة
 ولا على مصدر كمرو في بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة
 لان مصدرهما الفزو والقضاء والفصلة بينهما الفزوة والقضية
 وفيه نظر لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح
 العاء وسكون العين ثقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما قبلتا
 الفاعلة فحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال
 انهما بلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتلة كما قيل في قضاة
 وامثالها كبغاة وحقاق وزناة وسعاة وعزاة وغزاة **والمرة**
 مما زاد الى اذا كان للفعل مصدران احدهما اشر في الاستعمال
 من الآخر فالمرء انما يبتني من الاشهر تقول كذب تكذبة ولا تقول
 كذابة تاء التانيث الموقوف عليها تاء يعني اذا كانت في آخر الاسم
 المفرد ولم يكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث كفضلة
 وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التحييز ولم تقلب حرفا آخر
 دون الهاء لانها اشبه شيء بالالف لمحييها للتانيث ولاقتضاءه
 اولم يعكس لانه لو قيل ضربة في ضربت لا لتبي بغير المفعول قيدنا بالمفرد

لانه في الجمع يوقف بالتاء وماروي قطرب عن علي انهم يقولون كيف
 البنوة والبنات وكيف الاخوة والاخوات بابدال تاء الجمع هاء
 في الوقف فضعيف ويقولون ولم يكن عوضا لانها لو كانت كانت
 واخت توقف عليها بالتاء ويقولون على الاكثر لانه بعض العرب
 تقف عليها بالتاء منه قولهم وعليه السلام والرحمة والوقف بالها
 في نحو الضارب ضعيف وبنات انه جمل مفردا وقف عليها
 بالهاء والافبا التاء ومثل في احتمال الوجاي حسا
 صلى الله عرقا لهم وعرقا لهم بفتح التاء وكسرها
 من الطعم وهو بفتح الطاء ما يؤدبه الذوق
 وبضمها الطعام ذكره في مختصر وقال
 في شرح البزدوي ذكر في القرب
 ان الطعم بالفتح والضم مصدر
 طعم الشيء اي اكل وذاق
 الا ان المفتوح هو

المشهور باب
 الجواهر من
 الفقهاء
 سم

بفتح
 في الفتح بين الطعم والطعم
 بفتح الطاء وضمها



183

